١٠٥

مؤتمر فلسطين

العربي البريطاني

المنعقد في مدينة لندن

في ١٨ ذي الحجة ١٣٥٧هـ الموافق ٧ فبراير ١٩٣٩م

محاضر جلساته وتقارير لجانه مترجمة عن الإنكليزية

ترجم إلى العربية وطبع بأمر

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود

نائب جلالة ملك المملكة العربية السعودية المعظم

طبع هذا الكتاب عام ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م وأعادت دارة الملك عبد العزيز طبعه بمناسبة انعقاد
ندوة المملكة العربية السعودية وفلسطين بمدينة الرياض ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م

ⓒ دارة الملك عبدالعزيز ، ١٤٢١ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مؤتمر فلسطين العربي البريطاني المنعقد في مدينة لندن في ١٨ ذي الحجة ١٣٥٧ الموافق ٧ فبراير ١٩٣٩ ـ الرياض

٣٩١ ص ، ٢٦ × ١٩,٥ سم

ردمك : ٤ ـ ٦٩ ـ ٦٩٣ ـ ٩٩٦٠

١ ـ القضية الفلسطينية ـ مؤتمرات

ديوي ٩٥٦,٩٠٢٠٦٣ ٤٦١٧ / ٢١

رقم الإيداع : ٤٦١٧ / ٢١

ردمك : ٤ ـ ٦٩ ـ ٦٩٣ ـ ٩٩٦٠

ترجمة عن الإنجليزية : ابراهيم عبدالقادر المازنى

أشرف على طبعه وتصحيحه : خير الدين الزركلى

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فإن المتتبع لتاريخ الأمة العربية في عصرها الحديث يجد أن المملكة العربية السعودية منذ عهد الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ جعلت قضية فلسطين هي قضيتها الأولى، فلا تخلو كلمة مسؤول سعودي في المحافل الدولية من الحديث عن هذه القضية ، والتأكيد على عروبتها، وإسلاميتها، والدفاع عن أهلها، والمطالبة بحقوقهم، ودعوة الدول إلى تفهم الحقوق الشرعية للفلسطينيين، وإتخاذ مواقف إيجابية نحوهم، ونحو قضيتهم.

وكتاب « مؤتمر فلسطين العربي البريطاني المنعقد في لندن » الذي يتضمن محاضر جلسات ذلك المؤتمر، وتقارير لجانه المترجمة إلى اللغة العربية، وكذلك الخطب التي ألقيت في الجلسات، والمداخلات بين الوفود العربية وممثلي الحكومة البريطانية يؤكد منهج المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية؛ نظراً لكون هذا الكتاب يتضمن تسجيلاً دقيقاً لما دار في جلسات المؤتمر بين الوفود العربية وممثلي الحكومة البريطانية، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والجهود التي بذلها ممثلو الحكومات العربية عامة، وما كان للوفد السعودي خاصة من مواقف مهمة قيمة كان لها وزنها في المؤتمر، ومن ذلك خطاب صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ الذي يعد وثيقة مهمة من وثائق المؤتمر لخص فيه أهمية قيام الحكومة البريطانية باتخاذ مواقف عادلة تجاه القضية الفلسطينية.

ولكون هذا الكتاب يتضمن وثائق أخرى مهمة، فقد تمت طباعته بأمر من الأمير فيصل بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ في عام ١٣٥٩ هـ/ ١٩٤٠ م حرصاً من المملكة العربية السعودية على إتاحة الفرصة للقارئ العربي، ليطلع على تلك الوثائق، ويعرف أحداث ذلك المؤتمر، وتكون الوثائق في متناول الجميع .

وامتداداً لاهتمام المملكة العربية السعودية بقضية فلسطين، فإن دارة الملك عبدالعزيز عقدت ندوة بعنوان « **المملكة العربية السعودية وفلسطين : التاريخ والمصير** » خلال المدة (٢ ـ ٤ محرم ١٤٢٢ هـ) ، وتزامناً مع هذه الندوة، ونظراً لنفاد نسخ الكتاب، وعدم توافرها، فقد وجه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ أمير منطقة الرياض، ورئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز بإعادة طبع هذا الكتاب، ونشره، وتوزيعه، حتى تكتمل الفائدة، ويعم النفع .

والله نسأل أن يكتب للجميع التوفيق ،،،

دارة الملك عبدالعزيز

مقـــدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله

وبعد : يطيب لى ـ وقد سنحت الفرصة ـ بصفتى سكرتيراً للوفد العربى السعودى فى مؤتمر فلسطين ، أن أدلى بكلمة حول هذا المؤتمر الذى انعقد فى « لندن » من ممثلى البلاد العربية ، وممثلى الحكومة الإنكليزية ؛ هى فى الواقع إن عبرت عن شىء فانما تعبر عن رأيى الشخصى فقط حول مشكلة طال عليها الأمد ، فأصبحت الشغل الشاغل لرأى العالم العربى بصورة خاصة ، وللرأى الإسلامى بصورة عامة .

أجل ! لقد طال الأمد بهذه المشكلة ، فكان العرب فى كل قطر من أقطار البلاد العربية ، والمسلمون فى كل صقع من الأصقاع الإسلامية ، يأملون ويتألمون ، حتى فاض الألم وعمت الشكوى ؛ وارتفعت أصوات المجاهدين من فلسطين ، تستنجد ملوك العرب ، وعج البرق برسالات المسلمين إليهم يطالبونهم بالتدخل لحل هذه القضية ؛ وما كان ملوك العرب بغافلين عن حالة فلسطين ، بل على العكس كانوا يرقبون الحالة عن كثب ، وكانوا يعملون ويواصلون العمل لفلسطين ، احتراماً لصلة الجوار ، وتأييداً لوحدة اللغة والدين والجنسية ، حتى حانت الفرصة التى دعوا فيها إلى بعث ممثلين عن كل دولة عربية إلى « لندن » لحضور « مؤتمر فلسطين » الذى سينعقد هنالك .

سافرت "الوفود العربية" إلى لندن ؛ واتجهت الأمم (العربية والإسلامية) بأنظارها صوب « لندن » ليشهدوا نوعاً من الصراع الدبلوماسى يتردد صداه بين أرجاء قصر «سان جيمس» يدور هذا الصراع بين العرب والإنكليز فى جو هادىء جميل ، مشبع بروح التفاهم والصداقة والود .

وافتتح هذا المؤتمر جلسته الأولى ، وأعقبها بجلسات وجلسات أدلى فيها كل وفد من الوفود العربية برأيه ، فى المسألة التى اجتمعوا من أجلها . ولقد كانت آراء هذه الوفود

فى وسيلة الحل ، لاتختلف بعضاً عن بعض، ولا تتعارض قيد شعرة ، لأن الوفود العربية جميعها كانت تمثل رأياً واحداً ، وتعرب عن عقيدة واحدة ، فكان هذا مظهراً من مظاهر الوحدة العربية التى تخفق بالود والولاء فى قلوب دول العرب بعضها لبعض .

نعم ! كانت وفود العرب فى لندن وحدة متراصة البنيان ؛ فالكلمة واحدة والرأى لايختلف ، بل لايمكن أن يختلف . فهم متفقون فى المبدأ ، متحدون فى الغاية ، يعملون لغرض واحد ، ويرمون إلى هدف أسمى : لتحقيق أمانى العرب ، وتوطيد كيانهم ، وتنفيذ رغائبهم ، وضمان حريتهم ومصالحهم ؛

وكان يسود هذا الصراع الدبلوماسى ، بين ممثلى العرب وممثلى بريطانيا ؛ تفاهم ودى عميق ، إن دل على شىء ، فانما يدل على مايصل بين الطرفين من علاقة وثيقة ، ومصالح مشتركة ، كان الطرفان المتفاوضان يقدرانها حق قدرها ، ويقومان بواجباتها خير قيام ؛

والواقع أن عقد هذا المؤتمر كان اعترافا واضحاً بما لعرب فلسطين من حقوق يجب أن تراعى ، ومصالح لابد أن تصان ، وفعلاً استطاع الفريقان المتفاهمان اجتياز أكثر العقبات التى كانت تعترض سبيل التفاهم ، وتحول دون الاتفاق .

وأستطيع أن أقول أيضاً : إن مباحثات قصر « سان جيمس » لم يعسّر نجاحها غير مسألة الهجرة إلى فلسطين ، ولكن هل كان هذا تعسيراً نهائياً ؟ وهل يعتبر انتهاء هذا المؤتمر دون أن يصل المؤتمرون فيه إلى الغرض المقصود فشلا تاما ؟ كلا . فالعرب لايزالون متمسكين بنظريتهم الصائبة ومطلبهم العادل ، حيال هاته المسألة ؛ والإنجليز سيسمعون هذا الدفاع ، حتى يأذن الله بحل هذه المشكلة حلا نهائياً حاسماً عادلا .

أريد بعد ذلك أن أتحدث بشىء من الإيجاز عن مغزى « مؤتمر فلسطين » هذا وما أفاده ، من الوجهات السياسية والأدبية والاجتماعية ، لدى كل من المتفاوضين :

فأولا : أسفر هذا المؤتمر عن حقيقة تعتبر ناجحة ولاشك ، فاشتراك البلاد العربية ، ومن ضمنها فلسطين ، فى الدفاع عن قضية فلسطين العربية بصورة رسمية ؛ يعتبر اعترافا واضحاً من رجال السياسة البريطانية بما لهذه القضية من أهمية وواجبات ، يجب أن تكون موضع البحث والحل ؛

ثانياً : اعتراف آخر بحق البلاد العربية في التدخل في مشكلة بلاد شقيقة ، وإعطاء هذه المشكلة نوعا من العناية والتأييد ؛

ثالثاً : مظهر جديد لما يربط بريطانيا بالعرب ، والعرب ببريطانيا ، من صلات الصداقة المشتركة والمصالح التي يحتفظ لها لدى كل من الفريقين بحق الرعاية والاحترام .

هذا من الناحية السياسية ؛ وأما من الناحيتين الأدبية والاجتماعية فالفائدة أعم ، ومظاهرها أشمل ؛ فمن ذلك :

أولا : وحدة الشعور والرأى والعقيدة في الوفود العربية بما لم يكن في الحسبان أن يصل بهم ذلك إلى هذه الدرجة من التفاهم والانسجام ؛

ثانياً : إصرار الوفود العربية على تنفيذ جميع مطالبهم والاحتفاظ بموقفهم منها ، إصراراً لم يعهد له مثيل ، مما يدل دلالة واضحة على وحدة الكلمة بين دول العرب وشعوب العرب ؛

ثالثاً : تمثل معنى الحكمة البالغة في الحديث الشريف - المسلمون كالجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو ، تداعى له سائر الجسد - فقد ظهر أثرها في المشكلة الفلسطينية التي وقف لها العالم الإسلامي وقعد ، واتحد في رأيه ومطالبه من أجلها في أعظم المناسبات وأحفلها ؛ وذلك على لسان وفود المؤتمر ، وفي تصريحات الملوك ورجال السياسة المسؤولين ، وفي الأحاديث العامة والاجتماعات الشعبية والخطب ، وفي الصحف والمؤلفات والاحتجاجات والرسائل وشركات البرق الاخبارية ، وغير ذلك ؛

رابعاً : الشدائد تعلم الشعوب معنى الحياة . فلقد تعلمت الشعوب العربية كيف تدافع ، وكيف تتفق في الدفاع ، وكيف تطالب وتتحد في المطالب ، وكيف تعمل العمل الجدى المثمر ، برغبة صادقة وعزم أكيد ، على مواصلة الكفاح ، تحت راية التضافر والتضامن والإخاء .

أقتصر الآن على ما قدمت ، مؤملا أنى قد بلغت طرفا من إعطاء الموضوع حقه من البحث والعناية والتسجيل .

ويمكننى هنا أن أسجل تلك الكلمة الجامعة التى ألقاها حضرة صاحب السمو الملكى ، مولاى الأمير " فيصل " نجل مولاى جلالة الملك عبد العزيز ابن السعود ، على وفود شباب العرب ، حينما تشرفوا بمقابلة سموه فى فندق « كريون » بباريس ، فى يوم السبت الموافق ٤ صفر ١٣٥٨ — ٢٥ مارس ١٩٣٨ فقد قال سموه :

" إن المؤتمر الذى ماتت فيه روح التفاهم قد بعثت فيه فكرة التضامن والتضافر ، وإنها لنواة للوحدة العربية الكبرى "

وإذا كان لى أن أقول كلمة أخيرة فى الموضوع فهى لاتعدو ثنائى الواجب على هذه الفرصة الكريمة التى أتاحت لشعوب البلاد العربية أن تنسجم فى وفاق ، وأن تخلص لقضية بلاد عربية شقيقة ، ثم ثنائى على روح الديمقراطية التى كانت ترفرف أثناء التفاهم ، مما دل على أنها ليست ضربا من ضروب التقليد والمحاكاة ، وإنما هى طبع أصيل فى العرب ؛

ولا يفوتنى أن أذكر أن الأسباب التى دعت إلى وضع هذه المجموعة والعناية بترجمتها ونشرها على نفقة حضرة صاحب السمو الملكى مولاى الأمير فيصل ، هى القيام بالواجب نحو الأمة العربية ، وخدمة التاريخ ، وإظهار الجهود الخالصة التى قامت بها الوفود العربية المحترمة .

حقق الله آمال العرب والمسلمين فى جهاد قادتهم وزعمائهم ، ووفقهم إلى بلوغ الغاية التى يصبون إليها ، إنه ولى التوفيق ؟

ابراهيم السليمان
سكرتير الوفد العربى السعودى

مكة المكرمة فى { ١٢ شعبان سنة ١٣٥٩
١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٠ }

م . ف . (و . ع .) (ف .) -١-

مؤتمر فلسطين

سيعقد مؤتمر فلسطين بقصر سان جيمس حيث توجد غرف للجان يستطيع المندوبون أن يستعملوها ، وعلى الوفود التى تريد استعمال غرف اللجان أو تحتاج إلى معلومات أو مساعدة أن تراجع سكرتارية المؤتمر بقصر سان جيمس (رقم التليفون وَيتهول ٩٧١١)

وللوصول إلى السكرتارية يدخل المرء من الباب الواقع فى الشمال الغربى لفرايرز كورت .

والماجور اى . ن . س . كرانك شو سكرتير الضيافة (ترجرى تشمبرز — وَيتهول تليفون وَيتهول ١٤٨١) على أتم استعداد لتقديم كل مساعدة تطلبها الوفود فى أى أمر متعلق بالفنادق والانتقال والراحة الشخصية وما إلى ذلك .

(الامضاء) ه . ف . دونى
السكرتير

مؤتمر فلسطين
قصر سان جيمس
٣ فبراير سنة ١٩٣٩

عزيزى سكرتير الوفد العربى السعودى

ارسل إليكم مع هذا مشروع مذكرة خاصة بنهج المؤتمر وبالنشر . وفى النية توزيعها للموافقة رسمياً عليها فى الجلسة الافتتاحية يوم ٧ فبراير

فإذا كان فى المشروع ما يرى فيه الوفد العربى السعودى رأياً آخر فأرجو أن تتفضلوا بالاتصال بى تليفونياً بأسرع ما يمكن وفى وسعنا إذا احتاج الأمر إلى ذلك أن نرتب اجتماعاً من مندوبين عن الوفود لبحث هذه الامور ولكنا نرجو أن لايكون هناك ما يدعو إلى هذا . على أن من المرغوب فيه أن تنال صورة المشروع الموافقة فى مساء ٣ فبراير على الأكثر .

وأظنكم توافقون على أن من المهم الاتفاق على المسائل الثانوية التى تتناولها المذكرة قبل الاجتماع حتى لا يضيع الوقت فى الجلسة بالمناقشة فى هذه المسائل

المخلص
نورمان ارشر

م ٠ ف ٠ (و ٠ ع ٠) (ف ٠) - ١ -

سرى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

تدابير خاصة بالمنهاج والنشر

بيان الوفود

١ — تعقد جلسة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٧ فبراير فى الساعة ٣ والدقيقة ١٥ لسماع بيان الوفود

التدابير المستقبلة

٢ — يتفق فى كل جلسة على موعد الجلسة التالية حسب الحاجة .

الترجمة

٣ — تعتبر الانجليزية والعربية لغتين مقررتين فى المؤتمر ، وفيما يتعلق بمندوبى المملكة المتحدة والسكرتارية تكون كل أعمال المؤتمر بالانجليزية وكذلك كل المحاضر وما يثبت كتابة ، مع الاعتراف لكل وفد بحق الكلام باللغة العربية ، وفى سماع ترجمة ما يريد .

تدوين المناقشات

٤ — وستتخذ التدابير لتدوين المناقشات حرفيا للرجوع إليها ، وستوزع السكرتارية خلاصة المحاضر على الوفود للموافقة عليها بعد تعديلها إذا احتاج الأمر إلى ذلك .
وهذه المحاضر بعد الموافقة عليها ، تكون هى السجل الوحيد الذى يرجع اليه ويؤخذ به .
والمفروض أن المضابط الحرفية ومحاضر السكرتارية . تعد سرية .

النشر

٥ — وستتبع الاجراءات الآتية :

ا — يوافق الأعضاء المشتركون فى المؤتمر على الامتناع عن الادلاء ببيانات إلى الصحف عما تجرى المناقشة فيه فى المؤتمر

ب — لا يسمح لمندوبى الصحف بحضور الجلسات

ج — تصدر بلاغات موجزة متفق عليها بعد كل جلسة رسمية

د — يقابل وزير المستعمرات مندوبى الصحف من حين إلى حين ، على حسب الحاجة ، ليكون بمثابة صلة بينهم وبين المؤتمر وسيساعده لهذا الغرض موظف يكون خاصا بشؤون الصحافة .

ه — يتولى الإجابة عن استفسارات الصحف ، والإفضاء بالبيانات غير الرسمية الموظف المختص بشؤون الصحافة بعد استشارة ممثلى الوفود عند الحاجة

حاشية — توجد غرف للجان معدة فى القصر لتستعملها الوفود ، ويمكن حجزها فى أى يوم بمجرد إبلاغ السكرتارية هذه الرغبة تليفونياً . والمرجو أن لا يتردد الاعضاء فى زيارة السكرتارية أو مخابرتها تليفونياً إذا احتاجوا إلى أية مساعدة .

ورقم التليفون هو وَيتهول ٩٧١١

مؤتمر فلسطين
قصر سان جيمس
٤ فبراير سنة ١٩٣٩

عزيزى سكرتير الوفد العربى السعودى

اتشرف بأن أبعث إليكم مع هذا بجدول الأعمال والمذكرات الخاصة بالجلسة الافتتاحية التى ستعقد يوم ٧ فبراير .

والمفهوم ان رئيس الوزارة سيلقى خطبة تستغرق على الأكثر عشر دقائق وتستغرق ترجمتها مثل هذا الوقت . ومن المرغوب فيه أن تنتهى الجلسة حوالى الساعة ١١ والدقيقة ٢٠

وملابس الصباح (البونجور) تشمل بطبيعة الحال الثياب العربية .

المخلص
نورمان ارشر

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الافتتاحية

الساعة ١٠ والدقيقة ٤٠ صباحا — ٧ فبراير سنة ١٩٣٩

—▬—

جدول الأعمال

١ — خطاب رئيس الوزارة
٢ — الترجمة العربية لخطاب رئيس الوزارة
٣ — ردود وجيزة من اعضاء الوفود
٤ — التدابير الخاصة بالمنهاج والنشر

(وقد وزع بيان رقم م. ف. (و.ع.) (ف.)-١-

ملخص خطاب رئيس الوزارة البريطانية (١)

سيبتدىء رئيس الوزارة خطابه بالترحيب بمندوبى بلدان الشرق الأدنى والأوسط الذين اجتمعوا بلندن لمباحثة حكومة جلالته فى مشكلة فلسطين . وهو مسرور بأن يرى ليس فقط زعماء العرب السياسيين فى فلسطين ولكن أيضاً الممثلين الممتازين القادمين من البلاد المجاورة الذين يتعاونون معنا لإيجاد تسوية للصعوبات الحالية . فان حضورهم يعد اعترافا منا بما تنطوى عليه صفات العالم العربى من اتحاد فى العواطف والمصالح . ويأمل رئيس الوزراء أن حضورهم يمكن أن يتخذ تأكيداً من مصر والبلاد العربية لرغبتهم فى الاحتفاظ بروابط الصداقة مع الشعب البريطانى وفى تقوية تلك الروابط .

وسيقول بعدئذ أنه لايريد الإطالة . ويعيد ماذكرته الحكومة من أنها عندما اقترحت هذه المحادثات صرحت بأن الفرصة ستتاح للشعبين لعرض آرائهما واقتراحاتهما بدون قيد . ثم يشير إلى بيان المستر ماكدونالد فى مجلس العموم فى شهر نوفمبر الماضى عندما صرح أن المحادثات ستكون مستوفية وصريحة وحرة . ولذلك السبب سيمتنع ممثلو المملكة المتحدة عن وضع أى أساس للبحث وعن تقديم آرائهم قبل أن تعطى للعرب واليهود الفرصة التامة لعرض قضيتهم .

ثم يذكّر الحاضرين بأن سياسة حكومة جلالته هى سياسة السلم سواء بين الدول أو فى البلاد التى تحمل مسؤولية إدارتها . ويتأسف على الحوادث المؤسفة فى فلسطين والخسائر المادية وما نتج من اضطراب فى البال والأمن . ويذكر أمله الحار بأن يعود السلام والرفاهية فى القريب العاجل . ثم يرجع إلى قوله بان سياسة حكومته هى سياسة مسالمة ويقول ان اسلوبه الخاص لتأمين السلام هو أسلوب التفاهم وان أول شرط للتفاهم هو الاتصال الشخصى . ثم يشير إلى صعوبة المشكلة ويقول إنه كلما صعبت المشكلة ازدادت أهمية الاتصال الشخصى بين الرجال ذوى النفوذ المختصين بالأمر . وان أمله هو فى تقوية معرفته الشخصية بالمندوبين وأنه سيشترك فى المباحثات بقدرماتسمح له واجباته الأخرى . ويشير إلى كثرة انشغال رئيس

---

(١) وزعت هذه الخلاصة بهذا النص العربى على الوفود العربية بلندن

الوزارة الأمر الذى يضطره إلى إنابة زملائه فى كثير من المفاوضات ولكنه سوف يتابع الابحاث باهتمام عظيم ويعمل كل ما بوسعه لضمان نجاحها . ويختم بالقول : ان الحكمة فى السياسة أن تجتاز العقبات بواسطة المساومة المؤسسة على الإنصاف .

ويذكر باننا نجتمع فى قصر ملكى وضعه جلالة الملك تحت تصرفنا . ثم يشير باختصار إلى التاريخ الطويل لهذا القصر ويقول ان الشعب العربى لايقل عن الشعب البريطانى فى تاريخه القديم الذى يدعو إلى الافتخار . ولكنه بالرغم من اهتمامنا بالماضى يجب علينا أن نحصر تفكيرنا فى حقائق الحالة الحاضرة وان نقدر الوقائع الضرورية حق قدرها ، وأن نسعى لتقدير وجهات نظر بعضنا البعض . وفى هذه الروح نجد أحسن أمل للوصول إلى تسوية .

(ينتظر أن يستغرق الخطاب سبع دقائق)

مؤتمر فلسطين
قصر سان جيمس
٤ فبراير سنة ١٩٣٩

تليفون: وَيتهول ٩٧١١

إلى سكرتير الوفد العربى السعودى

عزيزى السكرتير

ارسل اليك مع هذا صورة من الترتيب المقترح لجلوس الاعضاء فى جلسة الافتتاح التى ستعقد فى ٧ فبراير

وأكون شاكرا لكم اذا تفضلتم بارسال اقتراحاتكم الخاصة بهذا الترتيب، الى السكرتارية قبل الساعة الخامسة على الاكثر من يوم الاثنين ٦ فبراير .

المخلص

ج . س . بنيت

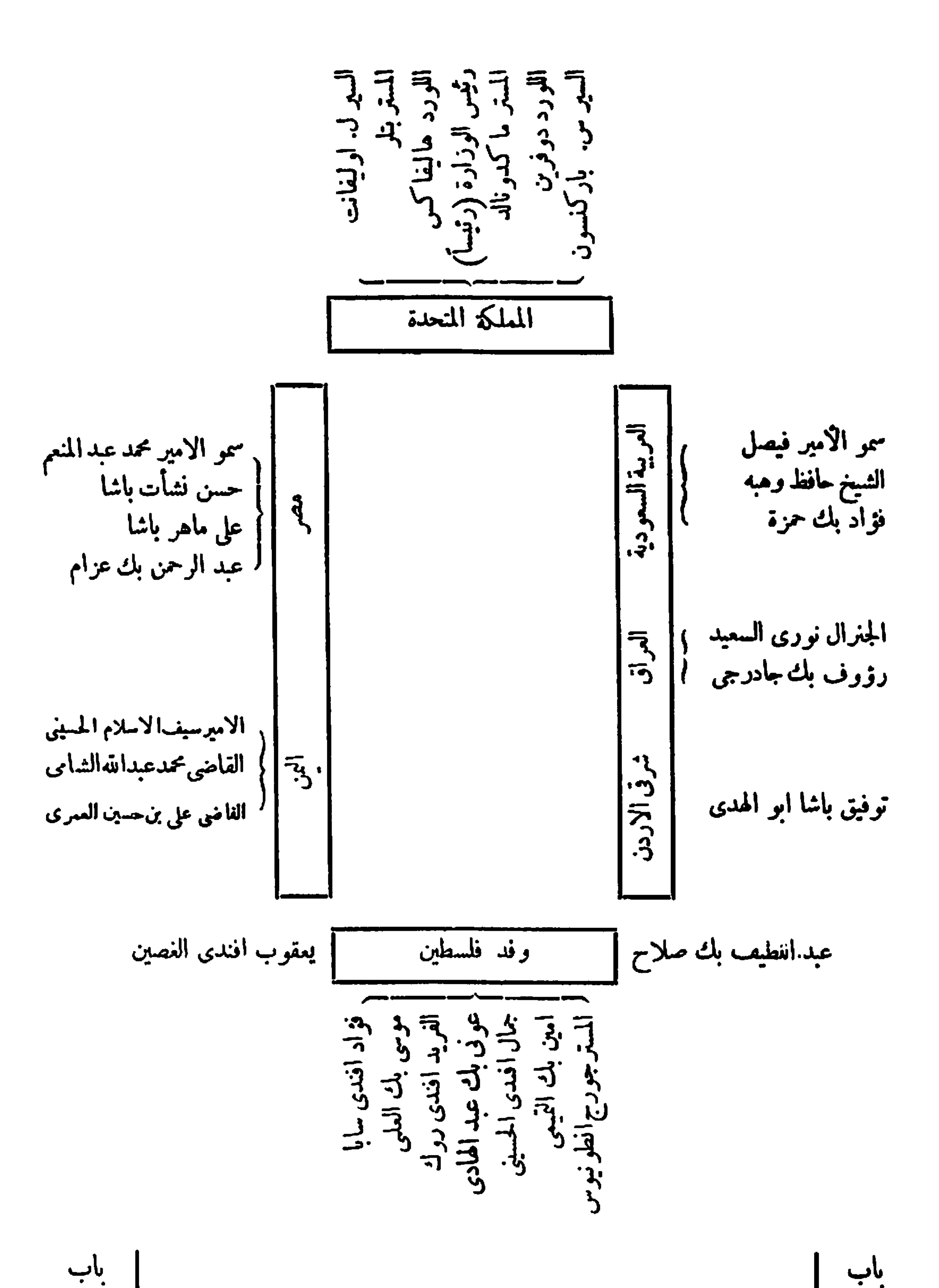
مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

ترتيب الجلوس فى جلسة الافتتاح

مع هذا رسم لترتيب الجلوس

ملاحظة — اعضاء الوفود ومستشاروهم سيجلسون إلى الموائد . أما السكرتيرون فقد اعدت لهم كراس وراء رؤساء الوفود.


السير س. باركلنسون
اللورد دوفرين
المستر ماكدونالد
رئيس الوزارة (رئيساً)
اللورد هاليفاكس
المستر بتلر
السير ل. اوليفانت
المملكة المتحدة
سمو الأمير فيصل
الشيخ حافظ وهبه
فؤاد بك حمزة
العربية السعودية
الجنرال نورى السعيد
رؤوف بك جادرجى
العراق
توفيق باشا ابو الهدى
شرق الاردن
سمو الامير محمد عبد المنعم
حسن نشأت باشا
على ماهر باشا
عبد الرحمن بك عزام
مصر
الاميرسيف الاسلام الحسينى
القاضى محمدعبدالله الشامى
القاضى على بن حسين العمرى
اليمن
عبد اللطيف بك صلاح
وفد فلسطين
يعقوب افندى الغصين
المستر جورج انطونيوس
امين بك التميمى
جمال افندى الحسينى
عونى بك عبد الهادى
الفريد افندى روك
موسى بك العلمى
فؤاد افندى سابا
باب
باب

م . ف . (و . ع .) (ف .) - ١ -　　　　　　　　صورة رقم ٥٠

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

جلسة الافتتاح

١ — ستعقد الجلسة الأولى الافتتاحية بقصر سان جيمس فى يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ وفيها يخطب رئيس الوزارة ووفد فلسطين العربى ووفود البلاد المجاورة .

٢ — المرجو من أعضاء الوفود أن يصلوا إلى القصر فى الساعة العاشرة والدقيقة ١٥

٣ — يستقبل رئيس الوزارة أعضاء الوفود فى الساعة العاشرة والدقيقة ٣٠ وتبدأ الجلسة فى الساعة ١٠ والدقيقة ٤٠ بعد أن تؤخذ صورة للأعضاء فى قاعة الجلسة .

٤ — تكون السكرتارية شاكرة إذا تفضل الأعضاء فى هذه الجلسة الافتتاحية باحضار بطاقات الدخول معهم .

٥ — تلبس ثياب الصباح (بونجور) .

ه . ف . دونى
السكرتير

حاشية — نوجه النظر بصفة خاصة إلى الفقرة الرابعة . فانه لمنع دخول غير المرخص لهم ، لا يسمح بالدخول إلى القصر فى هذه المناسبة إلا لمن يحملون بطاقات حضور المؤتمر .

م.ف (و ع.) (ف.) -١-　　　　صورة رقم ٤٩

الجلسة الاولى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة الأولى المعقودة بقصر سان جيمس بلندن فى الساعة العاشرة والدقيقة الاربعين صباحا فى يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٩٣٩

الحاضرون

وفد المملكة المتحدة

المستر نيفيل تشمبرلن	رئيس الوزارة
الفيكونت هاليفاكس	وزير الخارجية
المستر مالكولم ماكدونالد	وزير المستعمرات
المستر بتلر	الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية

المركيز اوف دوفرين وآفا	الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
السيركوزمو باركينسون	الوكيل الدائم لوزارة المستعمرات
السير لانسيلوت اوليفانت	الوكيل المساعد لوزارة الخارجية
السير جون إى. شاكبورج	الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السيرجراتان بوش	المستشار القضائى لوزارة المستعمرات

المستر س . إى . ف . لوك	من وزارة المستعمرات
المستر هـ . ل . باجالى	لسكرتير الأول لوزارة الخارجية
المستر ف . ف . و . كافنديس بنتينك	السكرتير الأول لوزارة الخارجية
المستر ج . ر . كولفيل	السكرتير الثانى لوزارة الخارجية
المستر ر . ج . ا . إذرينجتون سميث	السكرتير الثانى لوزارة الخارجية
المستر هـ . م . أيرز	من السلك القنصلى لجلالة الملك

الوفود العربية

الوفد الفلسطينى العربى

جمال افندى الحسينى
أمين بك التميمى
المستر جورج انطونيوس
عونى بك عبد الهادى
موسى بك العلمى
الفريد افندى روك
يعقوب افندى الغصين
فؤاد افندى سابا

وفد مصر

صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم	
صاحب السعادة حسن نشأت باشا	سفير مصر بلندن
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا	رئيس الديوان الملكى
صاحب العزة عبد الرحمن عزام بك	وزير مصر المفوض لدى المملكتين العراقية والعربية السعودية

وفد العراق

صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد	رئيس الوزارة ووزير الخارجية
صاحب السعادة رؤوف بك جادرجى	
سيد افندى عبد الله بكير	السكرتير
المستر لويد	

وفد المملكة العربية السعودية

صاحب السمو الملكى الأمير فيصل	وزير الخارجية
صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه	الوزير المفوض للدولة العربية السعودية بلندن
صاحب السعادة فؤاد بك حمزة	وكيل الخارجية
ابراهيم أفندى السليمان	السكرتير

وفد شرقى الاردن

صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى	رئيس الوزارة
نجيب بك علم الدين	

وفد اليمن

صاحب السمو الملكى الأمير سيف الاسلام الحسينى

القاضى محمد عبد الله الشامى

القاضى على بن حسين العمرى

سيد على بن عقيل

محمود أبو السعود

الاستاذ ابراهيم الموجى

سكرتارية المؤتمر

المستر ه. ف. دونى	السكرتير
المستر ن. إ ى. آرشر	مساعدا السكرتير
والمستر ج. س. بنيت	
المستر ج. سمرفيل	المترجم الرسمى

محضر الجلسة

خطبة المستر تشمبرلن

من اقوى بواعث السرور لى أن ارحب بضيوف حكومة جلالته ممثلى بلاد الشرق الأدنى والأوسط الذين اجتمعوا بلندن للبحث معنا فى مسألة فلسطين . وقد سرنا انكم قبلتم دعوتنا الى الحضور .

وانى لسعيد بان أرى هنا ، لا الزعماء السياسيين لعرب فلسطين فحسب ، بل الممثلين الممتازين للدول المجاورة التى تتعاون معنا فى التماس حل رشيد للمصاعب الحالية يكفل حقوق عرب فلسطين ومركزهم . وان فى وجودهم هنا لاعترافاً من جانبنا بوحدة المصالح والعواطف فى العالم العربى . وارجو ان يعد وجودهم تأكيدا من جانب مصر والبلاد العربية الممثلة هنا لرغبتها فى الاحتفاظ بأواصر الصداقة التى ربطتها هذا الزمن الطويل بالشعب البريطانى ، وتقويتها ايضاً .

وليس هذا مقام البحث المسهب فى المسائل التى ستكون موضوع مداولاتنا المقبلة ، وليس فى نيتى أن أطيل الكلام .

لما أعلنت حكومة جلالته عزمها على دعوة ممثلى العرب واليهود الى مباحثات منفصلة ، أوضحت أن الفرصة ستتاح لكل من الشعبين لبسط آرائه واقتراحاته بلا قيد أو تحفظ . وابلغ المستر ماكدونالد مجلس العموم فى نوفمبر الماضى أن الحكومة ستدخل هذه المباحثات وهى مقيدة بتعهداتها بمقتضى الانتداب — تعهداتها للعرب ولليهود جميعا — وبواجبها حيال البرلمان ولاعضاء عصبة الأمم الآخرين وللولايات المتحدة الامريكية ، ولكن الحكومة لن تحاول أن تمنع ممثلى العرب أو اليهود أن يبسطوا — إذا رغبوا فى ذلك — الحجج التى يرونها داعية الى تغيير الانتداب . وستكون هذه المباحثات وافية ، وصريحة ، وحرة . وعلى هذا لن يفتتح ممثلو المملكة المتحدة المباحثات بعرض أى قاعدة لها ، ولن يدلو ابآرائهم قبل أن تتاح فرصة تامة للعرب واليهود — فى مباحثاتنا المتصلة معهم — لعرض قضيتهم . والذين تتبعوا منكم مجرى الاحوال الدولية فى السنوات الأخيرة القليلة — ولاشك ان

كل امرىء يعنى بهذا التتبع اذ أن الحوادث التى تقع فى مكان ما، قد تؤثر فينا جميعا فى كل ناحية من الأرض — أقول إن الذين يتتبعون هذه الأحوال لا يحتاجون ، فيما أرجو ، الى توكيد منا بأن الغاية التى ترمى اليها سياسة الحكومة التى اتولى رئاستها هى السلم "وتوطيده" السلم فى علاقاتنا مع الدول الأوربية التى ترتبط بها مصالحنا ومصائرنا ارتباطا وثيقا ، والسلم فى البلاد التى نحمل مسؤولية خاصة عن ادارتها . ولا أكاد احتاج أن أقول ان حكومة جلالته عميقة الأسف لحوادث فلسطين المحزنة التى أدت الى خسارة مادية جسيمة ، وجرت القلق وعدم الاطمئنان على كل طائفة هناك . وان لنا جميعا لتعلقا عميقا ، وخاصا ، بفلسطين ، وما أشك فى اننا كلنا تخفق قلوبنا بالأمل الحار أن يعود اليها السلام والرغد

قلت ان سياستنا سياسة سلام ، واحسبكم تعرفون ان وسيلتى الخاصة الى السلام هى التفاهم . والخطوة الأولى فى سبيل التفاهم هى الاتصال الشخصى .

والمسألة التى تواجهنا صعبة ، وقد قيل عنها احيانا انها لا تحل ولكن كلما كانت المسألة اصعب ، كان اقتناعى اعظم بأهمية الاتصال الشخصى بين الرجال ذوى النفوذ الذين يعنيهم الأمر . وانى لأرجو ـ فى اثناء مقامكم بلندن ـ أن أوثق صلتى الشخصية ، وأعمق معرفتى بكم وان اشترك ـ بقدر ما تسمح لى واجباتى الأخرى ـ فى مداولاتكم . وانتم تدركون أن أعمالا شتى تستنفد وقت رئيس الوزارة ، فليس يسعنى الا أن القى على زملائى فى وفد المملكة المتحدة ، الجانب الاكبر من عبء المباحثة ولكن سأتتبعها عن كثب وباعظم عناية ، وسابذل أقصى ما يدخل فى طاقتى لانجاحها .

ان واجب السياسة حينما يواجهها ما يبدو انه عقدة لا تحل بين شعبين أن تهتدى الى وسيلة للتوفيق على قاعدة العدل . وهذا هو الواجب الملقى علينا . وانه لصعب ولاشك ، ولكنه فيما اعتقد لا يتعاظم قوانا المتحدة . ونحن نجتمع فى قصر ملكى تفضل جلالة الملك فوضعه تحت تصرفنا . ويرجع تاريخ هذه الحجرات الملكية الى اربعمائة سنة ، وهو وثيق الاتصال بحياتنا القومية فى خلال هذه القرون . وللعرب ، كما للبريطانيين ، تاريخ قديم مجيد ، ولكن علينا ، من غير أن نغضى عن ماضينا ، أن نوجه همنا الى حقائق الموقف الحاضر ، وان نزن كل الحقائق الجوهرية ، وان يحاول كل منا أن يقدر وجهة نظر الآخر . وعلى هذه الروح نعلق خير آمالنا فى الوصول الى حل لمسألتنا الحاضرة يكون أساسا يقوم عليه تفاهمنا المتبادل ، ويستقر السلام أخيرا فى فلسطين .

خطبة سمو الأمير محمد عبد المنعم(١)

لى الشرف بأن أقوم اليوم بالنيابة عن اخوانى مندوبى البلاد العربية بتقديم خالص الشكر على الحفاوة الكبرى التى قابلتنا بها الحكومة البريطانية ، وعلى كلمات الترحيب التى تفضل وفاه بها فى هذا الاجتماع رئيس وزرائها المستر تشمبرلن .

وانه لمن دواعى الاغتباط لدينا جميعاً ان تعرض لنا هذه الفرصة لنبذل فيها جهودا قوية مشتركة فى سبيل استتباب الأمن والسلام فى ناحية مقدسة من نواحى العالم تربطنا واياها العواطف المتبادلة والمصالح المشتركة وغيرها من الروابط المتينة . وانه لنى وجودنا بينكم الآن لأكبر دليل على حسن نوايانا نحو الامة البريطانية المجيدة وأقوى برهان على مانكنه لها من الصداقة . واننا لنعتقد اعتقادا يقينياً بان أثر هذه الصداقة المتبادلة سيظهر ولا شك فى خلال المناقشات المقبلة ، كما نرجو ان تكون لتلك الصداقة واتحاد المصلحة الفضل فى الوصول إلى حل عادل قويم Just and Fair لتلك المشكلة التى طال عليها الزمن .

واننا لنشاطركم الرأى فى ضرورة جعل المناقشات كاملة صريحة حرة .

ويسرنا أن نسجل هنا قول المستر تشمبرلن من أن مبدأ المسالمة الذى سارت عليه بريطانيا العظمى فى فض المشاكل الدولية سيكون هو نفسه المبدأ الذى ستسير عليه فى معالجة قضية فلسطين . ونرجو أن نتمكن جميعا من إيجاد حل عادل حاسم يكون من شأنه عودة الامور الى نصابها الطبيعى فى تلك الانحاء واستتباب الامن والرخاء فيها .

لقد بسطت هذه القضية فى مناسبات عديدة وعالجتها لجان مختلفة بدون أن تنتهى مع الأسف الى حل موفق مقبول . وقد جئنا من بلادنا والامل ملء افئدتنا معتمدين على حسن استعداد الحكومة التى يرأسها المستر تشمبرلن ومؤازرتها حتى نصل إلى تحقيق السلام .

هذا ونرى من أول واجباتنا أن نبدى عظيم شكرنا وخالص امتناننا لحضرة صاحب الجلالة الملك جورج السادس على تفضله بتخصيص هذا القصر التاريخى لاجتماعاتنا وسنحفظ لجلالته هذا الفضل فى أعماق نفوسنا راجين أن تسفر اجتماعاتنا فيه عن توثيق العلاقات بين بلادنا وبلاد جلالته وعن حل عادل لقضية فلسطين يوثق علاقاتها الودية ببريطانيا العظمى فتكونون قد أضفتم إلى أعمالكم المجيدة فى سبيل السلم العام عملا مجيدا آخر يسجله لكم التاريخ .

(١) نصها العربى الذى وزع على الوفود العربية

خطبة سمو الامير سيف الاسلام الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم سيدى صاحب الجلالة الامام ملك اليمن ، وباسم مملكة اليمن العربية العريقة يسرنى أن أقدم شكرى الخالص لترحيبكم الرقيق واستقبال حكومتكم لنا ، واكرام وفادتنا عليها . وأود أيضا أن أشكر حكومتكم النبيلة على الخصوص لإتاحة هذه الفرصة لنا للاشتراك فى خدمة الحق والسلم.

ياصاحب السعادة

إذا كان وفد اليمن لسوء الحظ لايستطيع أن يحدثكم بلسانكم فانه صادق الرغبة فى الوصول الى تفاهم معكم بوسيلة اقوى واقرب من الالفاظ والعبارات ، اعنى باخلاص قلوبنا

ياصاحب السعادة

إن الروح البديع الذى استعنتم به على حل أعقد المسائل فى الشؤون الدولية الحربية والذى ظهر فى خطاب سعادتكم ، هو الذى نعتمد عليه الى مدى بعيد فى حل مسألة فلسطين التى طال عليها المطال . والواقع أن هذه المسألة صارت أهم ما يشغل كل قلب يتدفق منه الدم العربى — بل قلب كل مسلم فى العالم .

ياصاحب السعادة

باسم الانسانية والحق والعدل السماوى تتمنى اليمن لكم النجاح التام فى سياستكم الحكيمة وتحمد الموقف القويم الذى اتخذته حكومتكم للبحث عن حل لمسألة فلسطين وغيرها من المسائل واليمن عظيمة التقدير — بل الاعجاب — بالروح السامى الذى يحدوكم ويوحى إليكم بالحلول الرائعة للمسائل الحاضرة واحدة بعد واحدة .

ياصاحب السعادة

ان النظم الحقيقية هى التى يسجلها التاريخ على مدى الدهور بفضل مجهودكم الذى لايفتر فى خدمة الانسانية عامة.

وأختم كلمتى بالاعراب عن شكرى القلبى لصاحب الجلالة الملك جورج السادس على تلطفه وتفضله بإفراد هذا القصر التاريخى للمفاوضات والمداولات التى أرجو ان تكلل بالنجاح .

كلمة رئيس الوزارة

فى اختتام الجلسة

إن آخر مافى جدول الاعمال يتعلق بالمنهاج والنشر . وقد وزعنا بيانا بالاجراءات التى نقترحها ، والبيان رقم م . ف (و . ع) (ف .) - ١ - ، ويسرنى أن انال موافقتكم على هذه المقترحات .

وبعد أن ترجمت عبارته الى العربية قال : هل أعتبر انكم موافقون ؟

فأجابه المجتمعون بالموافقة فقال :

شكرا لكم ، واظن ان هذا آخر ماعندنا هذا الصباح .

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الثانية

الساعة ٥ والدقيقة ٢٠ مساء — ٩ فبراير سنة ١٩٣٩

جدول الأعمال

بيان عن قضية العرب

م . ف (و . ع .) (ف .) - ٢ - صورة رقم ٤٥

سري

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الثانية

١ — ستنعقد الجلسة الثانية بقصر سان جيمس فى الساعة الخامسة والثلث مساء من يوم الخميس ٩ فبراير سنة ١٩٣٩ . ومع هذا جدول الأعمال .

٢ — المرجو من الأعضاء أن يدخلوا من باب السفراء الى القصر .

٣ — ستقدم مرطبات خفيفة فى قاعة اللجنة رقم ١ قبل الجلسة فالمرجو ان يستطيع الاعضاء الحضور حوالى الساعة الخامسة مساء .

٤ — الثياب عادية .

ه . ف . دونى

السكرتير

قصر سان جيمس

١٩٣٩/٢/٩

م . ف (و . ع .) (ف) – ٢ –　　　　　　　　　　صورة رقم ٥٨

سرى

صورة نهائية

الجلسة الثانية

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة الثانية المعقودة بقصر سان جيمس بلندن فى يوم الخميس التاسع من فبراير سنة ١٩٣٩ فى الساعة الخامسة والدقيقة العشرين

الحاضرون

وفد المملكة المتحدة

الفيكونت هاليفاكس	وزير الخارجية
المستر مالكولم ماكدونالد	وزير المستعمرات
المستر ر . ا . بتلر	الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا	الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
السيرجون شاكبيرج	الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السيرجراتان بوش	المستشار القضائى لوزارة المستعمرات
المستر س . اى . ف . لوك	من وزارة المستعمرات
المستر ه . ل . باجلى	السكرتير الاول لوزارة الخارجية

الوفود العربية

وفد فلسطين

جمال افندى الحسينى
امين بك التميمى
المستر جورج انطونيوس
عونى بك عبد الهادى
موسى بك العلمى
الفريد افندى روك
الدكتور حسين الخالدى
يعقوب افندى الغصين
فؤاد افندى سابا
(غائب بسبب المرض) راغب بك النشاشيبى

وفد مصر

صاحب السمو الامير محمد عبد المنعم
صاحب السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر بلندن
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى
عبد الرحمن عزام بك — الوزير المفوض لدى الحكومتين العراقية والعربية السعودية

وفد العراق

صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد — رئيس الوزارة ووزير الخارجية
صاحب السعادة رؤف بك جادرجى
سيد افندى عبد الله بكر — السكرتير
المستر ه. آى. لويد

وفد المملكة العربية السعودية

صاحب السمو الملكى الامير فيصل	وزير الخارجية
صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه	الوزير المفوض فى لندن
صاحب السعادة فؤاد بك حمزة	وكيل الخارجية
الشيخ ابراهيم السليمان	السكرتير

وفد شرقى الاردن

صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى	رئيس الوزارة
الشيخ نجيب علم الدين	السكرتير

وفد اليمن

صاحب السمو الملكى الامير سيف الاسلام الحسين
القاضى محمد عبد الله الشامى
القاضى على بن حسين العمرى
سيد افندى على بن عقيل
محمد افندى ابو السعود
الاستاذ ابراهيم الموجى

سكرتارية المؤتمر

المستر ه . ف . دونى	السكرتير
المستر ن . اى . ارشر	مساعدا السكرتير
المستر ج . س . بينيت	
المستر ج . سمرفيل	المترجم الرسمى

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — اصحاب السمو الملكى . . سادتى

ارجو ان نكون الان مستعدين للشروع فى العمل . وانت يا مستر انطونيوس اظن انك تريد أن تبلغ المؤتمر شيئا

المستر جورج انطونيوس — إنى اريد أن أبلغ المؤتمر أن أعضاء الوفد الفلسطينى جميعا حاضرون ما عدا راغب بك النشاشيبى الذى بعث يبلغنا أن المرض يعوقه عن الحضور

على ماهر باشا — هل لى ان اقترح يا صاحب السعادة ان نرسل اليه كتابا نعرب له فيه عن أسفنا لمرضه ونتمنى له الشفاء العاجل ؟

المستر ماكدونالد — اذا كانت هذه هى الرغبة العامة لاعضاء المؤتمر فانه يكون من دواعى سرورى ان أعد كتابا مناسبا لارساله الى راغب بك النشاشيبى باسم الحاضرين . وسنفعل ذلك بعد انتهاء الجلسة مباشرة .

ان العمل الوحيد المدرج فى الجلسة هو بيان الوفد الفلسطينى الذى سيلقيه على ما أظن جمال افندى الحسينى .

بيان الوفد الفلسطينى

يلقيه جمال افندى الحسينى

لقد طُلب الى الوفد العربى الفلسطينى أن يقدم بيانا يبسط فيه قضيته لتبحث فى المؤتمر الذى دعت اليه الحكومة البريطانية والذى افتتحه رئيس وزارتها فى ٧ شباط (فبراير) ١٩٣٩ .

ان العرب يعتقدون بأن قضيتهم قضية حق صريح قائم على الحق الطبيعى لكل شعب فى أن يبقى مطمئناً على ملكيته لبلاده وعلى رغبته الطبيعية فى صيانة كيانه القومى وفى تأمين استقلاله وارتقائه وفقاً لتقاليده وأهدافه . وليس للقضية العربية أية علاقة باللاسامية ، كما انها ليست منبعثة عن أى كره للشعب البريطانى أو أى شعب آخر . إنما هى قضية شعب مسالم ومضياف

بطبعه ، يحاول أن يحتفظ بوحدة وطنه وأن يمنع البلاد التى ارتبط بها ارتباطا متينا من أن تتحول بالقوة الى وطن قومى لشعب آخر . ولقد ابتدأت مقاومة العرب للسياسة المتبعة فى فلسطين منذ أن اعلن تصريح بلفور فى شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ . والى ذلك التاريخ عاش العرب بسلام وفى صداقة مع اليهود العديدين الذين كانوا فى فلسطين بدوافع دينية . ولم تثر مخاوف العرب ومقاومتهم الا بعد صدور ذلك التصريح وبعد أن أخذ الصهيونيون يصرحون بمطامعهم السياسية ويكشفون أهدافهم الحقيقية .

إن السياسة التى اتبعتها الحكومة البريطانية فى فلسطين منذ سنة ١٩١٨ قد أظهرت بأن مخاوف العرب لم تكن وهمية مطلقا . وقد حرم العرب من الاستقلال الذى وعدوا به فى تعهد الحكومة البريطانية فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥ والذى تأيد بعهود تالية لقاء معاوناتهم فى النصر الذى احرزه الحلفاء . وقد فرض عليهم انتداب جاءت نصوصه معارضة فادحة لا للوعود المقطوعة لهم ، ولحقوقهم الطبيعية ، فحسب ، بل أيضاً لحقهم فى الاستقلال السياسى الذى اعترف لهم به فى ميثاق عصبة الامم . فقد اقيمت فى فلسطين إدارة ظلت طوال السنين العشرين الماضية تمارس حكما مطلقا كأنه سلطة استبدادية دكتاتورية فى كافة نواحى الحكم من تشريعية وتنفيذية وقضائية — وبهذا حرم عرب فلسطين من أبسط حقوق الحكم الذاتى وقد كانوا يتمتعون قبل الحرب بحق التمثيل البرلمانى والمسؤولية الوزارية .

وبنود ذلك الانتداب كانت نتاج بحوث خفية دارت بين الحكومة البريطانية واليهود الصهيونيين أبعد عنها العرب إبعاداً مقصوداً بينما كانت تلك البحوث تتعلق بمصير بلادهم عيناً . وبناء على هذا الانتداب وبالرغم من احتجاجات العرب المستمرة ، سنت الحكومة المنتدبة القوانين التى تسهل للصهيونيين اليهود إغراق البلاد بمهاجريهم والاستيلاء على كل ماأمكنهم من الاراضى . وهكذا فى خلال عشرين عاما ارتفعت نسبة عدد اليهود إلى مجموع السكان من ٧ ./. تقريبا الى نحو ٢٩ ./. اذ زادوا من ٥٣٠٠٠ عند انتهاء الحرب الى أكثر من ٤٠٠٠٠٠ الآن ، فى بلد لايزيد مجموع سكانه عن ١٤٠٠٠٠٠ نسمة . تلك الزيادة غير الطبيعية التى أدت إلى إرهاق مرافق البلد .

وفى نفس الوقت أيضا اصبح اليهود الذين كانوا لايملكون فى سنة ١٩١٨ الا مايقارب الـ ٦٠٠٠٠٠ دونم من الاراضى أصبحو الآن يملكون ١٣٣٢٠٠٠ دونم من اصل ٧٠٠٠٠٠٠ دونم وهو مجموع الاراضى القابلة للزراعة . وهذا الاستملاك اليهودى الواسع

انما جرى فى اخصب الاراضى الزراعية . وقد سبب ذلك تجريد عدد متزايد من المزارعين العرب من املاكهم ، واضطرهم الى التماس العيش من موارد غير ثابتة بعيدا عن الاراضى التى كانوا قد زرعوها قرونا عديدة . وقد هدمت قرى عربية عديدة ومحيت من الوجود مساكنها ومساجدها ومقابرها وشطبت اسماؤها (وقد كان لبعضها قيمة تاريخية) من الخرائط الرسمية وحل محلها اسماء عبرية للمستعمرات الصهيونية الجديدة . وفضلا عن ذلك فقد أدى استيلاء اليهود على الارض الى ازدحام السكان فى المناطق الزراعية حتى اصبح معدل مايملكه العربى فى الوقت الحاضر ، كما اثبتت ذلك كل لجان التحقيق البريطانية لايكفى لاعاشته على ابسط وجه .

والعرب ما اعترفوا ولن يعترفوا بتصريح بلفور ولا بالانتداب . فقد تضمن الاول وعدا لم يمكن من حق بريطانيا اعطاؤه بدون رضى العرب . وهو على كل حال باطل لكونه مناقضاً لوعد بريطانى ملزم وسابق . أما الثانى فهو مستند غير قانونى اذ بنود الانتداب التى لاتستمد مشروعيتها الا من ميثاق عصبة الامم انما تتعارض تماما مع نص المادة ٢٢ من ذلك الميثاق وروحيتها . والوفد الفلسطينى على استعداد لأن يقدم دلائل قاطعة على بطلان وعد بلفور وعدم مشروعية صك الانتداب من اساسهما وهم يعتبرون ان الاجراءات المتخذة بناء على مواد صك الانتداب ، كالتسهيلات الممنوحة لليهود لدخول فلسطين وتملك الاراضى والتمتع بامتيازات استثنائية مع غض النظر عن العدد الكبير من المهاجرين اليهود والمهربين الى فلسطين بمعرفة الهيئات اليهودية ومعاضدتها ، كل هذه يجب ان تعتبر باطلة ولاغية وذلك بناء على الاعتبارات القانونية والادبية والسياسية .

اما الادعاء بان الهجرة اليهودية قد افادت العرب ماديا فهو خروج عن جوهر الموضوع وبطلان ذلك الادعاء واضح لاننا اذا اعتبرنا جميع النتائج التى انتابت نظم البلاد الاقتصادية والاجتماعية من جراء تدفق الاموال والمهاجرين اليهود اليها ، وجدنا ان الكفة الراجحة فى الميزان هى الضرر الاكيد لمصالح السكان العرب الحيوية . ولو سلم جدلا بصحة ذلك الادعاء فالامر فى نظر العرب مبدئيا ليس مسألة نتائج مادية بل هو اولا وقبل كل شيء مسألة اعتبارات معنوية وسياسية . أمن العدل ان العرب الذين بقوا مالكين لفلسطين اكثر من ثلاثة عشر قرنا ، والذين تأصلت جذورهم فى تربتها وارضها يجب ان يخرجوا منها بالقوة أو التضييق حتى يسهل على اليهود والصهيونيين تأسيس وطن يهودى قومى فى فلسطين ؟ تلك هى المسألة الحقيقية .

أما أمر ايجاد ملجأ لليهود المشردين فانما يهم العالم المتمدن أجمع . ويجب أن يتم حل ذلك خارج فلسطين . اذ من المسلم به ان فلسطين ينبغى أن لا تكون محط رحال المشكلة اليهودية . وعلى أى حال فسكان البلاد الحاليون هم أكثر بكثير مما تستطيع البلاد إعالته

والقضية العربية تقوم على اعتبار ان السياسة التى اتبعت فى فلسطين حتى الآن هى ظلم مجحف بالشعب العربى اجحافا لا مثيل له . وعلى أنه مالم يرفع ذلك الجور طبقا لمبادىء العدل والانسانية المقبولة ، فلن يستقر السلم فى الأراضى المقدسة . وقضية العرب ضد السياسة المتبعة تأتى من ثلاثة أبواب :

أولا — انكار الاستقلال الذى وعد به العرب مراراً . ووضع فلسطين بعد سلخها عن بقية البلاد العربية تحت حكم سلطة إدارية (بيروقراطية) مطلقة ، للصهيونيين فيها (سواء فى القدس أو فى لندن) النفوذ القوى الذى سبب اتخاذ اجراءات شاذة خلافا للحقوق الطبيعية والسياسية للسكان العرب .

ثانيا — ادخال عدد كبير من المهاجرين اليهود الغرباء فى لغتهم وعاداتهم وآدابهم ومشاربهم ، بدون نظر الى نتائجها فى تقاليد العرب وعاداتهم الاجتماعية . وبدرجة تجرد العرب من كثير من حقوقهم المشروعة فى التجارة والمهن الحرة وسائر ضروب العمل وتتيح لليهود فرصاً وامتيازات استثنائية خاصة فى الاستيلاء على منابع الثروة الطبيعية التى حرم العرب منها تماما .

ثالثا — سن القوانين الشاذة تحت الضغط الصهيونى بغية تسهيل استيلاء اليهود على الأراضى بدون تأمين حماية المزارعين حماية فعالة لوقايتهم من خطر تجريدهم من أملاكهم وطردهم منها إلى درجة أنقصت ما يملكه الفلاح العربى إلى معدل النصف وهو الحد الأدنى اللازم لمعيشته البسيطة (كما يصرح به خبراء الحكومة نفسها) وسببت بين الأهالى حاجة ماسة للاراضى فى المناطق الزراعية العربية .

وليست هذه كل ظلامات العرب . ولكن ماذكر آنفا يكفى لاظهار حقيقة لا تنكر وهى أن السياسة المتبعة فى فلسطين من جراء الانتداب ان هى الا ظلم صارخ لا يمكن تبريره لا من حيث مبادىء العدل والانسانية ولا بداع من حكمة التصرف السياسى

ان قضية العرب هى أن من مصلحة جميع الذين يعنيهم الأمر ان يزول ذلك الظلم حالا وبدون إضاعة الوقت .

أما مطالب عرب فلسطين فيمكن تلخيصها فيما يأتى :

ا ــ الاعتراف بحق العرب فى الاستقلال التام فى بلادهم.

ب ــ إنهاء تجربة تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين .

جـ ــ إلغاء الانتداب وجميع ماقد ترتب عليه من إجراءات غير مشروعة واستبداله بمعاهدة شبيهة بالمعاهدة المعقودة فيما بين بريطانيا والعراق تقوم بموجبها دولة عربية ذات سيادة فى فلسطين .

د ــ وقف الهجرة اليهودية وبيع الاراضى فى فلسطين وقفاً باتاً وسريعاً .

ان العرب على استعداد للتفاوض بروح ودية على الاوضاع التى تؤمن المصالح البريطانية المعقولة . وأن يوافقوا على الضمانات اللازمة لصيانة جميع الأماكن المقدسة وحفظ حقوق الزيارة اليها . وعلى حماية جميع الحقوق المشروعة للاقلية اليهودية أو أية أقلية أخرى فى فلسطين

المستر ماكدونالد ــ هل يرغب وفد آخر فى القاء بيان فى جلسة هذا المساء . إذا لم يكن أحد يرغب فى ذلك الآن فانى اتساءل عن النهج الذى يحسن اتباعه فى المستقبل . لقد القى جمال افندى بيانا واضحاً وجيزاً محكما للقضية التى يعرضها وفده وأظن أن هذا هو أساس المناقشة فى المستقبل . أما فيما يتعلق بالوفد البريطانى فانا نحب ان نمنح قليلا من الوقت لندرس هذا البيان بعناية قبل أن نقدم ملاحظاتنا عليه الى المؤتمر . فاذا كان هناك وفد يريد أن يلقى بيانا قبل أن نعقب نحن على بيان جمال افندى فلعل الاوفق أن يبدأ بذلك فى الجلسة المقبلة . أما إذا رأى المؤتمر أن نبدى نحن ملاحظاتنا أولا فانا مستعدون لذلك فى الجلسة الآتية . وأقترح أن يكون اجتماعنا التالى صباح السبت إذا كان هذا الموعد يوافق الوفود المختلفة .

حسن نشأت باشا ــ لنسمع ملاحظات الوفد البريطانى

المستر ماكدونالد ــ نعم إذا وافقتم . على انى أرجو أن لا يقتصر الامر على البيان بل يكون الاجتماع الآتى بداية المناقشة الحقيقية . فهل يوافق المؤتمر أن نجتمع صباح السبت الآتى لنعلق على البيان الذى سمعناه هذا المساء ؟

المستر انطونيوس ــ ألا يكون الأوفق ان نطلب من الوفود الاخرى أن تقدم بياناتها وبذلك تعرض القضية العربية كلها من جميع نواحيها ؟

المستر ماكدونالد — انى رهن امر المؤتمر . ولكنه خيل الى من موقف المؤتمر حيال الاقتراحين اللذين عرضتهما انه يفضل الثانى أى ان نبدأ المناقشة فى الجلسة التالية

حسن نشأت باشا — نعم يا سيدى ولكن هناك ملاحظة فيما يتعلق بالوفد المصرى وتلك ان السبت هو اليوم الحادى عشر من الشهر وسيقام استقبال فى السفارة فى الصباح لمناسبة عيد ميلاد الملك فاذا لم يعقد الاجتماع قبل الساعة الثانية عشرة فانه يوافقنا

المستر ماكدونالد — اذا عقدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة فان الوقت يكون ضيقا قبل موعد الغداء. فالافضل ان تكون الجلسة بعد الظهر . فهل يوافقكم هذا ؟

حسن نشأت باشا — يوافقنا نحن

المستر ماكدونالد — انى سأتغذى مع سعادته وسأكون مستعداً ببيانى فهل توافقون على منتصف الساعة الثالثة او تمام الثالثة ؟

حسن نشأت باشا — ألا يمكن ان نجعلها منتصف الساعة الرابعة ؟ اظن ان هذا يفسح فى الوقت للوفود

المستر ماكدونالد — حسن جداً . إذن يكون الموعد منتصف الساعة الرابعة

هناك نقطة اخرى أريد أن أعرضها قبل رفع الجلسة وهى خاصة بالبيان الذى يعطى للصحف عن بيان الوفد الفلسطينى هذا المساء . ولعلكم تغتفرون لى أن اشير الى مؤتمر آخر معقود فى الوقت نفسه — مؤتمر من الحكومة البريطانية وبعض ممثلى اليهود . وقد اجتمعنا بهم أمس والقوا الينا ببيانهم الافتتاحى وقد اتفقنا فى هذا المؤتمر على ان لا نفضى الى الصحف بشىء عن البيان الذى القى ولكن ممثلى اليهود أعدوا خلاصة لبيانهم فاقتراحنا هو أن يعد الوفد الفلسطينى أيضاً خلاصة لبيانه إذا كان هذا يوافقه فتذاع الخلاصتان معا بعد إعداد خلاصتكم

جمال افندى الحسينى — اذا لم تكن خلاصتنا فى مثل طول خلاصتهم فانى اقول لا

المستر انطونيوس — ان بياننا وجيز جدا حتى ليصعب علىّ أن أرى كيف يمكن تلخيصه

المستر ماكدونالد — الذى فهمته أن خلاصة البيان اليهودى لن تكون مهيأة فى غد على الارجح . وانتم تدركون اننا لانريد أن يذاع بيانهم قبل أعداد خلاصتكم

المستر انطونيوس — كم صفحة ينتظر ان تكون خلاصتهم ؟

المستر ماكدونالد — لا ادرى ولكننا لن نذيع شيئا الا بعد المشاورة مع وفدكم ومعهم أيضا وسنراعى ان تكون الخلاصتان متعادلتين فى الطول

المستر انطونيوس — ان وجه الصعوبة هو أن بياننا موجز حتى ليتعذر تلخيصه

المستر ماكدونالد — نعم . هذا صحيح

جمال افندى الحسينى — الواقع اننا نؤثر ان نهمل وجود المؤتمر الآخر على قدر الامكان وبياننا وجيز فهو يصلح للنشر كما هو .

المستر ماكدونالد — هل توافقون على اصدار بيانكم إلى الصحف غدا ؟

المستر انطونيوس — نعم . ولكنى اظن ان الذى عناه رئيسنا هو انه لا يرى ضرورة لمشاورة الوفد اليهودى فى موضوع بياننا لانا نعده بيانا لكم لا لسواكم

المستر ماكدونالد — انى اقدر الموقف تماما . واذا تركتم الامر لنا فانى واثق اننا نستطيع ان ندبر الامر على وجه مرضى فيما يتعلق بنشر البيانات اذا لم تروا بأسا فى تأخير النشر الى الغد . فننشرها فى الصحف المسائية غداً أو نذيعها غداً لتنشر فى الصحف التى تصدر فى صباح اليوم التالى صباح السبت

الجنرال نورى السعيد — فهمت ان الوفد اليهودى القى بيانا عن موقف اليهود عامة على حين لم نقدم نحن الا بيانا خاصا بفلسطين ولم نشر الى القضية العربية عامة لهذا أقترح قبل ان يذاع بيان عن القضية اليهوديه ان تتاح الفرصة للوفود العربية هنا لتقديم بيانات بآرائها فى القضية العربية كلها

المستر ماكدونالد — هناك بالطبع رأى آخر ، هو ان تعد البيانات والمناقشات فى هذا المؤتمر وفى مؤتمر آخر سرية على الاقل فى الوقت الحاضر فلا يذاع للصحف شىء عنها وقد يعفينا هذا الاقتراح من جدل كثير ومن سوء تفاهم ايضا

الجنرال نورى السعيد — انى أتكلم عن البيانات التى سيذيعونها وقد فهمت انها ستكون خلاصة لما يذهبون اليه لا لوجهتى النظر

المستر ماكدونالد — ان هذه الصعوبة التى بينتها هى التى تدفعنى الى أن اعرض على المؤتمر ان يجتنب اصدار بيانات الى الصحف فى هذه المرحلة

جمال افندى الحسينى — اظن ان من الواجب أن يعرف الرأى العام شيئا مما نصنع . وأعتقد أنه إذا لم يحصل على شىء مما نعمله فالارجح انه يتخيل . والواقع ان بعض ماقاله اليهود اصبح مذاعا فاذا كان الأمر كذلك واتفقنا على ان لايذاع شىء فى الصحف فانهم هم ينشرون بعض ما يعرضون به قضيتهم على حين نحرم نحن ذلك

المستر ماكدونالد — اظن ان الصحف نشرت هذا الصباح شيئا مما قيل امس . وقد استوحت خيالها ، وبعضه صحيح والبعض غير صحيح

جمال افندى الحسينى — نعم . تماما

المستر ماكدونالد — انى تحت امر المؤتمر ولكن من الصعب تذليل الصعوبة التى نبه اليها الجنرال نورى السعيد

حسن نشأت باشا — إذا اقتصر بيان المؤتمر الآخر على ما يختص بفلسطين فانى اظن أن هذا المؤتمر يوافق على هذا الحل .

المستر ماكدونالد — هناك حلان : الأول هو الذى اقترحه حسن نشأت باشا وهو أن نسعى لجعل البيان اليهودى مقصوراً على فلسطين ، وأظن هذا صعباً ولكنه حل معروض . والثانى أن ينشر البيان الذى ألقى هنا فى هذا المساء برمته أو يقدم إلى الصحف بنصه مع التنبيه إلى أنه قاصر على فلسطين وان ممثلى فلسطين أو الوفود العربية الأخرى ستنشر فيما بعد إذا رأت حاجة إلى ذلك بيانا عن القضية اليهودية أو القضية العربية عامة . وفى وسعنا أن نعالج الاقتراح الأول فاذا تعذر فامامنا الثانى .

حسن نشأت باشا — هل فى النية نشر بيانات وافية أثناء المؤتمر أو ما يكفى لتعريف الجمهور بالمسائل التى يتناولها البحث ؟

المستر ماكدونالد — أظن الأوفق — إذا سمحتم لى بهذا الاقتراح — بعد القاء البيانات الافتتاحية أن تكون مباحثات المؤتمر سرية فنحن مثلا سنبدى ملاحظاتنا فى جلسة

السبت مساء على بيان الوفد الفلسطيني ومن المحقق انى لا أحب أن تنشر هذه الملاحظات فى الوقت الحاضر .

حسن نشأت باشا — هل من الممكن أن يعد الوفد البريطانى بيانا يقبله الطرفان ؟

المستر ماكدونالد — بعد ظهر يوم السبت ؟

حسن نشأت باشا — نعم

المستر ماكدونالد — لا أستطيع أن أعد بهذا

الجنرال نورى السعيد — فيما يتعلق بنا ، من رأينا أن يذاع بياننا كما هو بغير تلخيص

المستر ماكدونالد — أنا موافق ولكنى أحب أن أحذركم . فنحن بطبيعة الحال سنذيع البيان بنصه الكامل على الصحف ولكنه من غير المحتمل أن تنشره الصحف بنصه الكامل وأخشى أن تختصره أو تختار منه مقتطفات ؛ ولا حيلة لنا فى هذا ، فان الصحف تفعل هذا بكل خطبة يلقيها أى عضو فى مؤتمر . ولكننا سنقدم نص البيان كاملا الى الصحف غدا بعد الظهر أو مساء وستبلغكم السكرتارية الموعد على وجه الدقة

المستر أنطونيوس — هل سيعد البيان للنشر الليلة ؟

المستر ماكدونالد — كلا ، بل غداً

المستر أنطونيوس — أرجو أن لا تلخصه الصحف برأيها فان هذا قد يحدث أثراً غير مستحسن

المستر ماكدونالد — لانستطيع ان نرغم الصحف على نشر النص الكامل

المستر انطونيوس — انى انما أعرب عن امل . وفى مأمولى ان تعطيه بعض الصحف حقه من النشر والاذاعة فانه على كل حال بيان رسمى فى مسألة تشغل الرأى العام فى العالم كله

المستر ماكدونالد — ليس عندى أى شك فى ان لبعضكم شيئا من النفوذ والتأثير على الصحفيين وانكم ستبذلون جهدكم . اما فيما يتعلق بنا فمن المحقق اننا سنبلغ الصحفيين ان من المرغوب فيه ان ينشر نص البيان الكامل

المستر انطونيوس — اشكركم

على ماهر باشا — أظن الأوفق ان يتفضل الوفد البريطانى فيعد خلاصة للباحثات الافتتاحية

المستر ماكدونالد — تعنى الجلستين اللتين عقدناهما ؟

على ماهر باشا — لهذا المؤتمر والمؤتمر الآخر

المستر ماكدونالد — أظن أن الوفد الفلسطينى وغيره أيضاً من الوفود لا يريدون تلخيص البيان بل نشر نصه كاملا

الجنرال نورى السعيد — ان بياننا هو فى الحقيقة خلاصة

على ماهر باشا — لقد نبهتمونا الى أن الصحف قد تلخصه مرة أخرى

المستر انطونيوس — إن هذا لا يكون إنصافا

على ماهر باشا — إذا تولى الوفد البريطانى الأمر — وهو غير متحيز — فاننا نستطيع ان نثق بان الأمر سيعرض عرضا صحيحا على الرأى العام

المستر ماكدونالد — اسمحوا لى أن أقول اننا لانحب ان نحمل هذه التبعة ؛ وأرى أن يكون كل وفد مسؤولا عن البيان الذى يسلمه الينا لاصداره للصحف . ويبدو لى ان الرغبة العامة للمؤتمر هى فى أن يصدر البيان الذى سمعناه ، الى الصحف ، بنصه الكامل . وسنبذل جهدنا على الاقل مع الصحف التى تفسح من صفحاتها للمؤتمر لتنشره بنصه او بنصه تقريبا . وأحب أن ألفت النظر الى نقطة أخرى وهى أنه إذا قدم الينا بيان فاننا نصدره رسمياً عن المؤتمر . وأظن أنه يكون من الخطأ أن يصدر عن أية جهة أخرى . ولكن إذا أصدرناه رسميا فانه يعطى للصحف جميعا ويذاع أيضاً من محطات الاذاعة

المستر انطونيوس — لقد اودعناه لدى السكرتارية

المستر ماكدونالد — أشكرك جداً وسنذيعه بعد ظهر الغد لينشر فى صحف المساء أو على الارجح نذيعه مساء الغد لينشر فى الصحف التى تصدر صباح السبت . فهل هذا واضح ؟ وهل هناك شىء ترغبون فى الكلام فيه قبل ان نرفع الجلسة ؟ اذن نجتمع بعد ظهر السبت فى منتصف الساعة الثانية عشرة

ورفعت الجلسة فى الساعة السادسة والدقيقة ٤٥

م . ف . (و . ع) (ف) - ٣ -

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الثالثة

الجلسة المعقودة بقصر سان جيمس فى منتصف الساعة الرابعة مساء
من يوم السبت ١١ فبراير سنة ١٩٣٩

يقدم السكرتير مع هذا نسخة من محضر الجلسة الثالثة ، للتفضل بالموافقة عليه أو تصحيحه . والمرجو أن ترسل التصحيحات الى السكرتير فى موعد ، نهايته يوم الاربعاء الخامس عشر من فبراير . وبعد هذا التاريخ يعد المحضر صحيحا الا اذا تلقى السكرتير تبليغا بخلاف ذلك .

(الامضاء)
ه . ف . دونى
السكرتير

قصر سان جيمس
١٣ فبراير سنة ١٩٣٩

م . ف (و ـ ع .) (ف) ـ ٣ ـ صورة رقم ٥١

سرى

الجلسة الثالثة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الثالثة المعقودة بقصر سان جيمس بلندن فى يوم السبت ١١ فبراير سنة ١٩٣٩
الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين مساء

الحاضرون

عن المملكة المتحدة

المستر مالكولم ماكدونالد	عضو البرلمان ووزير المستعمرات
الفيكونت هاليفاكس	وزير الخارجية
المستر ر . ا . بتلر	الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا	الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
السير جون شاكبرج	الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السيرجراتان بوش	المستشار القضائى لوزارة المستعمرات
المستر س . و . باكستر	مستشار وزارة الخارجية
المستر س . اى . ف . لوك	من وزارة المستعمرات

الوفود العربية

وفد فلسطين

جمال افندى الحسينى
امين بك التميمى
المستر جورج انطونيوس
عونى بك عبد الهادى
موسى بك العلمى
الفريد افندى روك
الدكتور حسين الخالدى
يعقوب افندى الغصين
فؤاد افندى سابا
(غائب بسبب المرض) راغب بك النشاشيبى

وفد مصر

صاحب السمو الامير محمد عبد المنعم	
صاحب السعادة حسن نشأت باشا	سفير مصر بلندن
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا	رئيس الديوان الملكى
صاحب السعادة عبد الرحمن بك عزام	وزير مصر المفوض لدى العراق والمملكة العربية السعودية

وفد العراق

صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد	رئيس الوزارة ووزير الخارجية
صاحب السعادة رؤوف بك جادرجى	
سيد افندى عبد الله بكير	السكرتير
المستر لويد	

وفد المملكة العربية السعودية

صاحب السمو الملكى الامير فيصل	وزير الخارجية
صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه	وزير المملكة العربية السعودية المفوض بلندن
صاحب السعادة فؤاد بك حمزة	وكيل وزارة الخارجية
ابراهيم افندى السليمان	السكرتير

وفد شرقى الاردن

صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى	رئيس الوزارة
الشيخ نجيب علم الدين	السكرتير

وفد اليمن

صاحب السمو الملكى الامير سيف الاسلام الحسين

القاضى محمد عبد الله الشامى

القاضى على بن حسين العمرى

سيد افندى على بن عقيل

الاستاذ ابراهيم الموجى

سكرتيرية المؤتمر

المستر ه . ف . دونى	السكرتير
المستر ن . اى . ارشر	مساعدا السكرتير
والمستر . س . بنيت	
المستر ج سمرفيل	المترجم الرسمى

محضر الجلسة

افتتح وزير المستعمرات الجلسة فى الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة والاربعين فقال : ان وفد اليمن لم يحضر . وسأل : هل يرغب المجتمعون فى المضىّ فى المباحثة دون ان ينتظروا وصول الوفد اليمنى ؟ فحصل الاتفاق على ذلك

وقال وزير المستعمرات انه يرى من الاوفق لجميع المندوبين الحاضرين ان يلقى بيانه جملة فجملة بالانجليزية فتترجم الجمل واحدة بعد أخرى اثناء القاء البيان

ثم تكلم المستر ماكدونالد فقال : ان جمال افندى الحسينى ألقى فى الجلسة السابقة بيانا وجيزاً ، وان المجتمعين لايسعهم الا ان يشكروا له ولزملائه البراعة والاقتدار فى افتتاح المناقشات . وقال انه سيحذو حذوهم لانه يرى ان اتباع عادة الايجاز اجدى فى المناقشات . وليس فى نيته ان يتناول الآن كل ما عرض له جمال افندى من المسائل ، او ان يعقب عليها فى الوقت الحاضر بالتفصيل والاسهاب ، فان هذا سيكون موضوع مباحثات مستقبلة . والغرض الذى يرمى اليه الآن هو ان يصور الموقف كما تراه حكومة جلالته بصفتها دولة منتدبة عهدت اليها الدول الأخرى بمسؤوليات لايسعها ان تهرب من القيام بها حتى لو ارادت ذلك ورغبت فيه .

وهو يحب اولا ان يشكر للوفد الفلسطينى تصريحه بانه اذا قامت حكومة عربية مستقلة فى فلسطين فان هذه الحكومة تكون مستعدة ان تكفل المصالح البريطانية المشروعة فى البلاد . وان حكومة جلالته لتقدر تجديد التأكيد لهذه النقطة .

واعرب عن رغبته فى مناقضة بعض ماجاء فى بيان جمال افندى مما يعده غير عادل من بعض الوجوه .

فمن ذلك انه قيل ان الحرية السياسية والحقوق الديمقراطية التى كان العرب يتمتعون بها فى فلسطين قبل الحرب كانت اوسع مما هى الآن فى ظل " الدكتاتورية المطلقة " التى قامت بعد الحرب . وقال انه ليس ذنب الحكومة البريطانية أن عرب فلسطين لا ينعمون الآن بقسط اوفر من الحكم الذاتى فقد عرض عليهم فى سنة ١٩٢٢ مجلس تشريعى يقضى باطراد النقص فى الاقلية الرسمية ولكنهم رفضوا هذا النظام الذى كان من الممكن ان يقوم الآن بدور

كبير فى حكومة البلاد ، كما رفضوا اقتراحات بريطانية أخرى عرضت عليهم فيما بعد ، فالتبعة عن الحالة الحاضرة لا تقع على حكومة جلالته .

وقال ان هناك نقطاً أخرى تستدعى الاعتراض ، فى البيان الافتتاحى الذى القاه الوفد الفلسطينى ، لايرى أن يشير اليها الآن . ومع رغبته فى تبادل الآراء بصراحة يعتقد ان الجميع متفقون على أن البحث عن قواعد للاتفاق أولى وأصوب من تأكيد مواطن الخلاف .

وقال إن بيان الوفد الفلسطينى أهمل وجود تعهدات لليهود . وان حكومة جلالته لتقدر الموقف الذى يتخذه زعماء عرب فلسطين فى هذا الموضوع ومثابرتهم على رفض الاعتراف بتصريح بلفور أو الانتداب أو غير ذلك مما يتفرع عن هذا اوذاك ، ولكن لحكومة جلالته موقفا آخر مختلفا فى هذا الصدد .

وقال إن جمال افندى أشار كذلك الى العهود التى قطعها السير هنرى مكماهون باستقلال العرب . ولعرب فلسطين الحق فى الاحتفاظ بتفسيرهم لهذه العهود ، ولكن حكومة جلالته لم تسلم قط بهذا التفسير ، وهى مقتنعة بأنها أنجزت عهودها للعرب مبنى ومعنى . والمسألة مسألة نية . ولاشك ان حكومة جلالته — وهى التى اعطت العهد — أدرى بما كانت تعنى وتنوى . وما من صديق أثبت وأوفى لاستقلال العرب من حكومة جلالته . ولهذا لايسعه الا ان يرفض تهمة الاخلاف والغدر .

وإن حكومة جلالته — على عكس عرب فلسطين — يقتضيها الشرف ان تعترف بتصريح بلفور والانتداب . وإن الوثائق الخاصة بذلك قد أبرمتها دول أخرى فضلا عن بريطانيا كما وافقت عليها عصبة الامم والولايات المتحدة الامريكية . وهذا من شأنه أن يزيد استحالة اغفال هذه التعهدات . وقد احتملت حكومة جلالته بمقتضى هذه الوثائق تبعات لكل من العرب واليهود . وهو يستطيع ان يدرك مايشعر به العرب فى فلسطين من أن الوعود المبذولة لهم لم تفز من التأكيد والابراز بمثل ما فازت به الوعود المبذولة لليهود . وهو يعترف بصراحة بان هذا حدث فى بعض الاحيان .

وهذه التبعات مزدوجة ، تقضى بأن نسهل فى ظروف ملائمة انشاء وطن قومى يهودى ، وان نكفل حقوق الاهالى الحاليين ومركزهم . وليس فى نيته ان يسرد تاريخ فلسطين فى السنوات العشرين الماضية ، ولكن من رأيه ان من الممكن ان يقال ان السياسة التى اتبعتها الدولة المنتدبة قد نفذت هذين التعهدين . فقد جرت المهاجرة اليهودية فى نطاق واسع فدخل البلاد ثلاثمائة الف

مهاجر ولا يزال غيرهم يدخلون وأن كان ذلك يحصل تحت قيود تناقى بسببها حكومة جلالته ضغطاً عظيما من جهات شتى لازالتها ، للمساعدة على انقاذ اللاجئين اليهود من اوربا الوسطى . ولكن فلسطين وحدها لا تستطيع ابداً ان تحل مسألة اللاجئين اليهود ، ولا بد من ايجاد ملاجيء اخرى لهم . والمملكة المتحدة ذاتها تساهم فى هذه المعونة بنصيب ، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية والمستعمرات البريطانية والاملاك البريطانية المستقلة (الدومنيون)

وبينما كان هذا العدد الكبير من المهاجرين يدخل البلاد لم تهمل مصالح العرب ولم يصبها ضرر بل الواقع ان عددهم زاد زيادة مدهشة . وعلى الرغم من ذلك لم تظهر بطالة غير طبيعية . ذلك انه تحت الحكم البريطانى ومع ازدياد الدخل الناشيء عن تقدم البلاد ونماء مواردها ، حصل اتساع عظيم فى الاعمال استفاد منه الاهالى العرب . وهذه فيما يرى ، هي — بايجاز — حقائق الموقف الذى يجب علينا الآن مواجهته . ولكن الوفد الفلسطينى قد أبدى ملاحظة على أعظم جانب من الاهمية فقد قال ان المسألة ليست مسألة مزايا مادية تنال او تفقد وإنما هى مسألة القيم الادبية والسياسية . وحكومة جلالته تفهم هذا وتدركه . فقد رأى عرب فلسطين الهجرة اليهودية المطردة — والكبيرة فى بعض الاوقات — ولم يبد لهم حد يوضع لها بمقتضى أى اتفاق موجود ، فتساءلوا متى ستقف هذه الهجرة اذا كانت ستقف ؟ . ومن هنا خافوا السيطرة السياسية فى المستقبل بواسطة شعب اجنبي . ولم يجد عرب فلسطين ضمانا لهم ان لا يحدث هذا فصرحوا بانه مامن مزية مادية يمكن ان تعوضهم اذا حدث هذا الذى يخافون .

والشعب البريطانى يدرك هذه المشاعر ويقدرها لانه هو يشعر بها ولا يحجم فى بعض الاحوال عن بذل التضحيات المادية دفاعا عن حريته . وانا لنحب ان يكون مفهوما ان حكومة جلالته تسلم بالمبدأ الذى يقضى بانه لن تكون هناك سيطرة يهودية على العرب فى فلسطين . وسيكون من المسائل التى يدور فيها بحث تفصيلى ، وضع طريقة ناجعة لتحقيق هذه الغاية . وقال : انه يحب ان يكرر هنا ما قاله فى مجلس العموم من انه لن تكون هناك أيضاً سيطرة من العرب على اليهود ولكن هذا سيدور فيه البحث أيضاًحين تطرح اقتراحات معينة محدودة للنظر .

وقال : لقد لبثت فلسطين عدة قرون مختلفة عن كل بلد آخر . فهى تنفرد بالأماكن المقدسة لثلاث ديانات ، وهى بلاد عزيزة على ملايين من الناس مبعثرين على وجه البسيطة . وقال انه

واثق من ان حماية الأماكن الاسلامية المقدسة هى من أعظم مايعنى به كل مندوب فى هذا المؤتمر . وانه يؤكد فى الختام ان حكومة جلالته تعد واجبا فى هذا الصدد شرفا عظيما لها وامانة مقدسة تصونها وترعاها باخلاص ما دامت لها صلة بحكومة فلسطين .

****

جمال افندى الحسينى — شكر الوزير على ملاحظاته الرقيقة على بيان الوفود العربية وقال : انه لا يريد فى هذا الوقت ان يعلق على بيان المستر ماكدونالد ولكن الوفد الفلسطينى يرجو ان يقدم ملاحظات على ما أثاره الوزير من المسائل .

وقال : ان الوزير تناول مسألة هى على أعظم جانب من الاهمية وذلك فيما قاله عن مكاتبات مكماهون . وتساءل جمال افندى عن هذه الوثائق هل سيطرحها وفد المملكة المتحدة على المؤتمر للبحث فانها عظيمة الاهمية للقضية العربية ؟ وقال : ان المسألة مسألة عقد وان الموضوع لايمكن ان يبحث على قاعدة نيات الطرفين بل بالرجوع الى الوثائق .

واضاف جمال افندى الى ذلك أن من المهم ان لايغيب عن الاذهان ان قضية العرب لاتعتمد فقط على تفسير التعهدات بل كذلك على قاعدة الحقوق الطبيعية للعرب .

وزير المستعمرات — قال : انه مستعد ان يبحث مع زملائه موضوع نشر هذه الوثائق ولكنه يخشى ان يكون من المحقق ان يجيء القرار بالرفض ، فان هذه الوثائق سرية ، وهى لهذا تخضع للقواعد التى تطبق على امثالها .

عونى بك عبد الهادى — قال : ان حكومة جلالته ارسلت فى سنة ١٩١٩ نسخا من مكاتبات مكماهون الى الملك فيصل فمن الصعب ان يقال الآن انها لايمكن ان تنشر .

وزير المستعمرات — قال : ان هناك عادات ونظما تجرى عليها فى مثل هذا الشأن وزارات الخارجية فى كل الدول لافى وزارة الخارجية البريطانية وحدها . وقال : انه يرى ان الاوفق ترك الامر لوفد المملكة المتحدة لينظر فيه ويرى ماذا يسعه ان يفعل

الجنرال نورى السعيد — قال انه نظرا لأهمية مكاتبات مكماهون سيثير هذا الموضوع فى احدى المذكرات التى ينوى ان يوزعها على وفد المملكة المتحدة وهذه المذكرة ستوزع لا للمناقشة فيها بل ليطلع عليها الوفد البريطانى .

وزير المستعمرات — قال: ان ماينويه الجنرال نورى السعيد يوافق مااقترحه هومن تقديم مذكرة للوفد البريطانى فيدرسها ويكون رأيه فى تفسير ما جاء على لساننا فى هذه المكاتبات

جمال افندى الحسينى — لفت النظر الى ان الملك حسين نشر ماصدر عنه هومن المكاتبات فلا يبدو سبب لامتناع الحكومة البريطانية بعد عشرين سنة عن نشر الباقى .

عونى بك عبد الهادى — قال انه فى سنة ١٩٣٦ قدم الى لجنة " بيل " نسخة من مكاتبات مكماهون فلا يمكن ان تعد هذه المكاتبات الآن سرية .

وزير المستعمرات — قال: ان كل وثيقة صادرة عن الحكومة البريطانية لا يمكن ان تذاع بغير إذن ولكن وفد المملكة المتحدة سيبذل كل مافى وسعه لمساعدة المؤتمر .

وقال ايضاً انه سيجيب قريبا بصراحة على السؤال المعروض وهو هل ستنشر الوثائق او لاتنشر. على انه مهما يكن القرار الذى يوضع فانه لن يؤثر فى التدابير الخاصة بتوزيع ما صار من الوثائق فى حكم العلنى

فؤاد بك حمزة — لاحظ ان هناك فرقا بين نشر الوثائق وتوزيعها على المؤتمر . وقال انه تقرر ان يكون مايجرى فى المؤتمر سريا فلا يوجد مانع من توزيع الوثائق على اعضاء المؤتمر بصفة سرية . وبين ان الملك حسين كان يتكلم باسم العرب وبعد موته وجدت نسخ من المكاتبات فى حوزة ثلاث حكومات . والمسألة هى : هل هذه النسخ صحيحة أوغير صحيحة

وزير المستعمرات — قال ان هذه ملاحظات سيعنى بها الوفد البريطانى حينما يبحث موضوع النشر

المستر انطونيوس — رد على قول وزير المستعمرات ان نشر الوثائق السرية يجرى طبقا لقواعد معينة، فلاحظ ان المسألة تعنى فريقين اثنين وان احدهما يلح فى طلب النشر وان المعارضة الوحيدة تجىء من جانب حكومة جلالته . وليس هناك فريق ثالث يعنيه الأمر فحكومة جلالته حرة فيما تصنع ولا محل لمراعاة احساس فريق آخر غير موجود .

وزير المستعمرات — قال: ان الوفد البريطانى سيعنى بكل الملاحظات المتعلقة بالموضوع

ثم سأل: هل هناك مسائل أخرى للبحث فى هذه الجلسة ؟ وذكر أن الوفد الفلسطينى طلب امهاله قليلا ليبدى رأيه فى بيانه ولكنه اتيح له ان يتكلم مع جمال افندى الحسينى بعد الظهر

وانهما متفقان على أن الأفضل اتباع خطة أخرى ،أى انه بدلا من أن يرد الوفد الفلسطينى على كل نقطة جاءت فى بيان الوزير يحسن بالمؤتمر أن يبدأ بدرس الاقتراحات التى يقدمها الوفد الفلسطينى . فيدرس أولا مسألة قيام دولة عربية مستقلة فى فلسطين مثلا وثانياً مسألة وقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً ، وثالثاً وقف بيع الأراضى وقفاً تاماً . وليس من الضرورى فى هذه المرحلة أن يلتزم المؤتمر ترتيباً معيناً فى بحث هذه المسائل .

جمال افندى الحسينى — قال : انه لما اقترح هذه الطريقة لم يكن يعرف ماينوى الوزير أن يقول فى بيانه . وذكر أن الوفد الفلسطينى يرى أن يرد على بعض النقط قبل الانتقال إلى المناقشة التفصيلية للمسائل التى ذكرها الوزير . وقال : انه يرى ان من الجوهرى ان تبحث اولا مسألة العهود البريطانية ثم ينتقل المؤتمر بعد ذلك إلى مطالب العرب الخاصة اولا بالاستقلال ثم بوقف الهجرة ثم بتحريم بيع الأراضى

وزير المستعمرات — قال : إن هذا يرجح ان يؤدى إلى تأخير بضعة أيام . ولكنه يوافق على هذا النهج إذا أقره المؤتمر . ولكنه يلفت النظر الى أن الوفد الفلسطينى سيوزع مذكرة عن العهود التى قطعتها المملكة المتحدة وقد يفعل غيره من الوفود مثله فيحتاج الوفد البريطانى الى بعض الوقت لدرس ذلك .

الجنرال نورى السعيد — سأل : هل يرغب الوفد البريطانى فى الشروع فى بحث المسائل الثلاث المذكورة قبل أن يسمع آراء الوفود العربية الأخرى ؟

وزير المستعمرات — قال : ان هذه مسألة متعلقة بالوفود . وان ممثلى المملكة المتحدة ليعرفون بعض المعرفة آراء الوفود الاخرى ولكن إذا كانت تريد أن تقول شيئاً فهو يوافق على ذلك .

الجنرال نورى السعيد — قال : انه يعد الآن بيانا يتناول مسألة العهود

المستر انطونيوس — قال : انه نظراً لما قطع به المستر ماكدونالد من أن فلسطين ليست داخلة فيما قطعه السير هنرى مكماهون من العهود فان الاولى — والاسرع فى النهاية — جلاء هذه النقطة ، وإلا فانها ستظل تعترضنا دائما فى كل بحث مقبل .

وزير المستعمرات — وافق على ان المؤتمر ينبغى أن يتناول أولا عهود مكماهون ؛ واقترح ان يوزع الجنرال نورى او الوفد الفلسطينى أو الاثنان معاً بيانا عن الموضوع يدرسه الوفد

البريطانى ويقدم رأيه فيه باسرع مايستطاع . وفى خلال ذلك سينظر فى مسألة نشر المكاتبات او توزيعها على المؤتمر ، وفى مرجوه ان يبلغ المؤتمر مايستقر عليه القرار يوم الثلاثاء ١٤ فبراير

الجنرال نورى السعيد — قال : ان بيانه يتناول فى جوهره وعلى وجه واف عهود مكماهون وتأثير حالة فلسطين فى بلاد العراق .

وحصل الاتفاق على أن يكون مدار البحث فى الجلسة التالية عهود مكماهون ولكن لأى وفد أن يلقى ما يشاء

عونى بك عبد الهادى — قال : انه قبل رفع الجلسة يحب أن يكون من الجلى فى الأذهان أن قضية العرب قائمة أولا على حقوقهم الطبيعية وان عهود مكماهون ليست إلا عنصراً ثانويا فى القضية .

وتم الاتفاق على عقد الجلسة التالية يوم الاثنين ١٣ فبراير الساعة الحادية عشرة

ورفعت الجلسة فى الساعة الخامسة والربع

م ٠ ف ٠ (و ٠ ع ٠) (ف) - ٤ -

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الرابعة

محضر الجلسة المعقودة بقصر سان جيمس فى يوم الاثنين الثالث عشر من فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة الحادية عشرة صباحا

يقدم السكرتير مع هذا نسخة من محضر الجلسة المذكورة للموافقة عليها او تعديلها. والمرجو أن ترسل التصحيحات اليه فى موعد نهايته، يوم الاربعاء الخامس عشر من شهر فبراير وبعد هذا الموعد يعد المحضر صحيحا مالم يتلق تبليغا بخلاف ذلك

(الامضاء) ﻫ ٠ ف . دونى
سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس
١٣ فبراير سنة ١٩٣٩

م . ف . (و . ع .) (ف) - ٤ -

صورة رقم ٤٩

سرى

الجلسة الرابعة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة الرابعة المعقودة بقصر سان جيمس فى يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة الحادية عشرة صباحا

الحاضرون

عن المملكة المتحدة

المستر مالكولم ماكدونالد	عضو البرلمان ووزير المستعمرات (رئيسا)
المستر ر . ا . بتلر	عضو البرلمان والوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا	الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
السيرجون اى . شاكبرج	الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراتان راش	المستشار القضائى لوزارة المستعمرات
المستر س . و . باكستر	مستشار وزارة الخارجية
المستر س . اى . ف . لوك	من وزارة المستعمرات

الوفود العربية

وفد فلسطين

عونى بك عبد الهادى
موسى بك العلمى
المستر جورج أنطونيوس
جمال افندى الحسينى
الدكتور حسين الخالدى
راغب بك النشاشيبي
الفريد افندى روك
امين بك التميمى
يعقوب افندى الغصين
فؤاد افندى سابا

وفد مصر

صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم	
صاحب السعادة حسن نشأت باشا	سفير مصر فى لندن
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا	رئيس الديوان الملكى
صاحب السعادة عبد الرحمن عزام بك	وزير مصر المفوض لدى مملكة العراق والمملكة العربية السعودية

وفد العراق

صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد باشا	رئيس الوزارة ووزير الخارجية
صاحب السعادة رؤوف بك جادرجى	
سيد أفندى عبد الله بكير	السكرتير
المستر ه. آى لويد	

وفد المملكة العربية السعودية

صاحب السمو الملكى الامير فيصل	وزير الخارجية
صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه	وزير المملكة العربيةالسعودية المفوض بلندن
صاحب السعادة فؤاد بك حمزة	وكيل وزارة الخارجية
ابراهيم افندى السليمان	السكرتير

وفد شرقى الاردن

صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى	رئيس الوزارة
الشيخ نجيب علم الدين	السكرتير

وفد اليمن

صاحب السمو الملكى الأمير سيف الاسلام الحسين

القاضى محمد عبد الله الشامى

القاضى على بن حسين العمرى

سيد افندى على بن عقيل

محمود افندى السعود

الاستاذ ابراهيم الموجى

سكرتيرية المؤتمر

المستر ه. ف. دونى	السكرتير
المستر ن. إى. ارشر	مساعدو السكرتير
المستر ج. س. بينيت	
المستر اى. ر. ادموندرز	
المستر ج. سمرفيل	المترجم الرسمى للمؤتمر

محضر الجلسة

وزير المستعمرات — افتتح الجلسة فى الساعة الحادية عشرة ودعا الجنرال نورى السعيد إلى القاء البيان الذى أعده .

بيان نورى باشا السعيد

سعادة المستر ماكدونالد

أصحاب السمو والسعادة

دعى هذا المؤتمر للانعقاد فى هذا الظرف بالنظر للحالة المؤلمة السائدة فى فلسطين وعزمت الحكومة البريطانية على أن تستشير كافة الدول العربية لتجد طريقة للحل . وانتا ممثلى الدول العربية لنشكر الحكومة البريطانية على اعترافها باننا ذوو مصلحة مساوية لمصلحتها فى ايجاد طريقة لحل المعضلة الفلسطينية .

إنى ليؤسفنى جداً أن تكون الدعوة لعقد هذا المؤتمر فى زمن يقاسى فيه يهود أوربا مآسى لم يسبق لها مثيل وأن يقاوم العرب نزوحهم الى فلسطين فى الوقت الذى تسعى فيه انكلترة وهولندة وفرانسا واميركا لايجاد محلات للاجئين من اليهود التعساء المطرودين من البلاد الاوربية . ان العرب منذ أن أسسوا امبراطوريتهم وأصبحوا أمة حاكمة ضمنوا لليهود حمايتهم ضمن ممتلكاتهم . وحينما كانت المسيحية تطردهم كان الاسلام يؤويهم . وإنه لمن المؤسف حقاً ، أن يظهر العرب دون كافة الشعوب بمظهر غير المتسامح فى هذا الدور التعس الذى يجتازه اليهود فى تاريخهم .

وانى بصفتى ممثلا لدولة فيها لليهود حقوق مساوية لحقوق العرب لا أود بان تستخدم حالة اليهود المحزنة فى أوربا وسيلة لانكار العدل على العرب الذين لم يكونوا فى وقت من الأوقات فى تاريخهم غير متسامحين تجاه اليهود .

ان مصلحة الحكومة العراقية فى حل الخلاف القائم فى فلسطين لهى مصلحة حقيقية وحيوية . فهى ليست مجاورة لفلسطين فحسب ، بل كانت حتى تقرير السياسة العامة لما بعد الحرب العظمى فى تلك البلاد لا تختلف فى تأليف سكانها عنها . فالا كثرية الساحقة فى البلادين عربية . وفى البلادين عدد كبير من الطائفة اليهودية . وكلتاهما كانتا تؤلفان جزءا من الامبراطورية

العثمانية قبل الحرب وتسود فيهما قوانين واحدة . وهما لا تختلفان عن بعضهما فى الثقافة والعادات والمؤسسات المحلية . لذلك يجب عليّ بأن أمهد لكلماتى ببعض الملاحظات عن مركز اليهود فى الامبراطورية العثمانية قبل الحرب وفى العراق حتى هذا الوقت .

لقد كان فى مختلف انحاء الامبراطورية العثمانية جماعات عديدة من الطائفة اليهودية ، قدر عددها بنحو ٨٠٠,٠٠٠ فى سنة ١٩١٢ ؛ وكان معظمها متمركزاً فى المدن وقليل منها فى الأرياف . وكان البعض من هذه الجماعات كبير العدد فما كان فى بغداد قدر بنحو ٧٠,٠٠٠ وكان اليهود منظمين على أساس طوائف (ملت) تشعر بكيانها العنصرى محتفظة بدينها ولغتها العنصرية . ومع أن الصهيونية كانت موجودة فى أوربا وكنا فى الامبراطورية العثمانية عارفين بها فقد كنا نعتبرها حركة رمزية روحية لاعلاقة لها بالسياسة . ان اليهود لم ينزحوا من مختلف انحاء الامبراطورية العثمانية الى فلسطين فقد كانوا راضين بحالتهم ، وهم من الرعايا المثرين ، فى الامبراطورية ، سعداء بالبقاء فى مختلف الولايات التى حمتهم طوال عصور عديدة ولم يكن اليهود العثمانيون يعطفون على الصهيونية وقد نزح البعض من يهود بغداد وغيرها من أقسام الامبراطورية العثمانية الى بومبى وكلكتا وشنغهاى ولندن حيث أسسوا هناك أعمالا تجارية واسعة ، الا أنه لم يذهب أحد منهم مطلقا للسكنى فى فلسطين حيث لم يعتبروها محلا مرغوباً للسكنى فيه بصورة خاصة .

وكان اليهود قد أخذوا فوق ذلك طابع حياة المنطقة التى سكنوا فيها ؛ فمثلا يهود العراق يعتبرون أنفسهم يهوداً عراقيين ، لما لهم من علاقة بحياة العرب الذين يحيطون بهم ، ولا تصالهم اليومى بهم أكثر من اتصالهم باليهود فى بقية أنحاء الامبراطورية العثمانية . وقد بقيت حالة اليهود العراقيين منذ نهاية الحرب العامة مستمرة على نحو ماكانت عليه قبلا . يوجد الآن فى العراق نحو من ٢٠٠,٠٠٠ يهودى يسكن نحو النصف منهم فى بغداد ، وهم يؤلفون جماعة مثرية راضية تلعب دورا هاما فى حياة العراق التجارية . وهنالك عدد كبير منهم موظفين لدى الحكومة ، فى دوائر المالية والسكك الحديدية وميناء البصرة عدد كبير من الموظفين اليهود . وهم بمقتضى القوانين العراقية رعايا متساوون فى الحقوق مع المسلمين والمسيحيين على أن لهم الحق بالاحتفاظ بمحاكمهم الطائفية لبعض القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية . وهذا الحق تتمتع به كل طائفة من الطوائف المسيحية فى العراق . هذا سيراً بمقتضى التقاليد العربية التى كانت سمحة دائما . وقد كانت الصلات الطيبة بين اليهود والعرب فى العراق سائدة مدة

عصور ، ولم تتغير لسوء الحظ الا فى السنوات القلائل الأخيرة . فادامة هذه العلائق الطيبة هى من رغائب الحكومة العراقية الصميمة . غير ان نمو الصهيونية والسياسة الصهيونية التى اتبعت فى فلسطين أثارت بين حين وآخر شعوراً هدد بالتأثير فى هذه العلائق بين عرب العراق ويهوده

وأول مظهر للتغير فى الشعور ظهر عندما زار اللورد ملشت ـ اللورد الفريد موند إذ ذاك ـ بغداد . وحتى حينذاك لم يكن ثمة شعور ظهر ضد اليهود بصفتهم يهوداً بل إنما هو عداء حقيق للصهيونية السياسية .

وقد علم العراقيون قبل عدة سنوات — باستغراب كبير — أن السير هنرى دوبس حينما كان مندوباً سامياً فى العراق (بناء على تعليمات كان تلقاها من انكلترة على ماأظن) جمع زعماء يهود بغداد وطلب اليهم أن يقبلوا بفتح فرع للوكالة اليهودية فيها . ولما كانت هذه مؤسسة صهيونية فقد رفض يهود العراق رفضاً باتاً اتصالهم بفرع كهذا ، وأقنعوا السير هنرى دوبس بعدم امكان السماح لتأسيس الفرع المبحوث عنه فى بغداد . وهذا المسعى الرسمى لارغام يهود العراق على قبول الصهيونية لم يعرف لدى السلطات العراقية إلا بعد ذلك بسنوات . والمهم فى هذا هو ملاحظة أن يهود العراق لم يرغبوا الاتصال بالصهيونية ، والآن بصفتى رئيس وزارة للعراق أستطيع التأكيد بثقة بأنى لم آت إلى هنا لأمثل عرب العراق بل إنما لأمثل يهود العراق أيضاً الذين لاتختلف مصالحهم عن مصالح العرب .

ففى سنة ١٩٢٩ على أثر نشوب الاضطرابات فى فلسطين كانت هنالك محاولات من قبل مناصرى العرب فى بغداد لإقامة بعض المظاهرات ، فاحبطت الحكومة العراقية تلك المحاولات بالقوة ؛ واستمرت العلاقات الطيبة بين العرب واليهود بشكلها الظاهرى . غير أنه بدأ هناك شعور ينمو يدل على أن حوادث فلسطين أخذت تؤثر فى الرأى العام فى العراق . ومنذ ذلك الوقت حتى الآن أخذ اهتمام العراقيين يتزايد فى تتبع حوادث فلسطين .

وفى السنوات الأخيرة ساء الوضع كثيراً ولسوء الحظ . فسياسة الضغط التى اتبعت فى فلسطين ، ورمى القنابل من قبل اليهود فى حيفا والقدس ، والاضطرابات والثورة التى اعقبتها فى فلسطين ، كل ذلك قد أثار شعور العرب فى العراق . غير أنه لحسن الحظ لم يكن هنالك هجوم شديد على اليهود . نعم لقد ألقيت بعض القنابل على بعض الأقسام والأندية اليهودية فى بغداد ؛ غير أنه لم يكن هنالك فقد فى الأرواح . والحكومة العراقية لاتسمح طبعاً بأى نوع من الاضطهاد لليهود .

غير أن الحالة فى فلسطين أحدثت دويها فى العراق ، مما كان سبباً لقلق كبير للحكومة العراقية ؛ حيث وجدت أن العلائق الطيبة التاريخية بين الرعايا العرب واليهود قد أخذت تتعكر بشدة ، بسياسات وأعمال تجرى خارج حدود العراق وخارج سيطرة الحكومة العراقية أو عرب العراق أو يهوده .

فاذا لم يكن هناك حل مباشر للمشكلة الفلسطينية فاننا نخشى أن ينتشر فى العراق الشعور العدائى الموجود الآن بين اليهود والعرب فى فلسطين ، فيصبح مهدداً للسلم فيه . إن ذلك يؤثر فى ثروة اليهود العراقيين ويحرج موقف الحكومة التى تغار شديداً على سمعتها فى التسامح ونشر العدل بين جميع الطوائف والطبقات . فاذا وقع لاسمح الله مثل ذلك فى العراق كما يحدث فى فلسطين ، حيث يهاجم اليهود والعرب بعضهم البعض الآخر ، فهنالك المأساة حيث أن كلا من يهود العراق وعربه برىء فى الموضوع ولم يسبق له أن تخاصم مع بعضه . فهل سيكون سكان العراق من يهود وعرب ضحايا للسياسة الصهيونية المتبعة فى محل آخر ؟

ان ماتتوقعه الحكومة العراقية من ذلك هو ليس دون ما اساس له يستند إليه ، حيث قد برهنت عليه الحوادث فى سورية . وانى ليؤسفنى جدا ان لاتكون سورية ممثلة فى هذا المؤتمر لأسباب ليس لى أن أدخل فيها ، غير ان شعور سورية العربية لحسن الحظ معروف فى كل مكان ، وهو لايختلف عن شعور اخوانها من العرب فى الشرق الأوسط ؛ فاذا غاب السوريون عنا جسما فان ارواحهم بيننا تدفعنا . زار اللورد بلفور سنة ١٩٢٥ دمشق فاقيمت مظاهرات كبرى فيها وفى بيروت احتجاجا على السياسة البريطانية فى فلسطين وأغلقت المخازن التجارية وأعلن يوم حداد . ومنذ ذلك التاريخ لم تزل تقام مظاهرات مماثلة فى كل عام فى كافة مدن سورية ولبنان ، آخرها كان فى تشرين الثانى سنة ١٩٣٨ . وقد اقيمت هذه المظاهرات بالرغم من أن سورية ولبنان هما تحت سيطرة الحكومة الافرنسية . وان نتيجة هذه المظاهرات ادامة الشعور العدائى ضد اليهود . اننا فى العراق لم نسمح باقامة مظاهرات عدائية ضد اليهود وقد اتخذنا كل مافى وسعنا لاخماد روح الكراهية المتزايدة من قبل العراقيين العرب تجاه اليهود ، غير أننا لانستطيع التنبؤ عما يأتى به المستقبل .

يفهم مما تقدم أن الحكومة العراقية مرغمة على ان تهتم اهتماما حيويا بحالة فلسطين حيث انها تؤثر تأثيراً كبيراً فى حفظ الأمن وسيطرة القانون فى العراق نفسه .

وللقضية الفلسطينية كما يراها العراق نقاط مهمة أخرى يجب ان لاتغفل . ان العراق

لايستطيع أن ينسى العهود المعطاة للملك حسين من قبل السير هنرى مكماهون؛ وقد أعطيت تلك العهود بالنيابة عن الحكومة البريطانية خلال الحرب العامة . ولم تنكرها بريطانيا العظمى وان الكتب التى كان قد وقعها السير هنرى مكماهون كانت مكتوبة باللغة العربية ومعناها واضح جداً . ويظهر من نصها العربى أن فلسطين كانت داخلة ضمن المناطق الموعود بها للعرب

لقد أعطيت هذه العهود للملك حسين وللعرب باللغة العربية وحدها . وعليه يجب ان يكون النص العربى هو النص السائد . واعتماداً على قوة هذه العهود المعطاة بالعربية من قبل السير هنرى مكماهون بالنيابة عن بريطانيا العظمى قام الملك حسين وأولاده بمعونة الحكومة البريطانية ليس بمعارك مسلحة ضد الاتراك فحسب ، بل بدعاية مهمة بين العرب فى سورية وفلسطين ، ووعدوهم بان تكون فلسطين قسما من الدولة العربية المقبلة . ان عهود الملك حسين لعرب فلسطين قد أعطيت بعلم تام من القيادة البريطانية العليا التى نظمت توزيع المناشير فى فلسطين بواسطة الطيارات ، وعلاوة على ذلك فقد احتوت هذه المناشير تأكيداً بأنها صدرت بتخويل من الجنرال اللنبى .

لقد بينت بريطانيا بأنها بصفتها فريقا فى المراسلة يجب أن تكون المفسرة لما قصدته فيها . ولقد بين المستر ماكدونالد فى اجتماع المؤتمر يوم السبت الماضى بان بريطانيا كانت دائما تعتبر فلسطين خارجة عن منطقة البلاد العربية التى قد تعترف باستقلالها بريطانيا العظمى وأضاف بان السير هنرى مكماهون نفسه صرح أيضا بانه لم يقصد ابداً إدخال فلسطين فى ضمن تلك المنطقة .

غير أن السير هنرى مكماهون بين بوضوح فى كتابه المهم الذى أرسله للملك حسين فى الرابع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩١٥ أنه قد أحال قضية الحدود الى حكومة بريطانيا العظمى وانه بالنيابة عن تلك الحكومة قد أرسل تلك المخابرة المتعلقة بالحدود التى تضمنها الكتاب المبحوث عنه .

ولذلك فان رأى السير هنرى مكماهون بعد مضى ٢٣ سنة على ذلك ليست له قيمة قانونية أو غيرها ، حيث أنه لم يكن فى حينه إلا وسيطا فى المخابرة التى اجرتها الحكومة البريطانية . ان الاصول المتبعة فى المحاكم البريطانية أنه إذا حصل خلاف بين فريقين حول تفسير وثيقة ما فيركن عندئذ الى القواعد اللغوية وإلى مدلول الكلمات الواردة فى الوثيقة . فاذا وضحت هاتان الجهتان فلا يرجع إلى ما كان يقصده الفريقان إلا إذا وجد دليل قاطع بأن هناك كلمة أو فقرة استعملها الفريقان بقصد خاص اتفقا عليه أو كانت معروفة لديهما .

ان فحص الـكلمات المستعملة فى كتاب السير هنرى مكماهون الاساسى يظهر جلياً بأن فلسطين لم تكن خارجة عن المنطقة الموعود بها العرب . وتدل على ذلك جميع الـكتب الأخرى . ولما كان الوفد الفلسطينى قد هيأ بيانا مفصلا حول هذه النقطة مع جميع الحجج القانونية فلا حاجة لى بأن أضيف إلى ذلك شيئاً الآن .

دخل الملك حسين والعرب الحرب بجانب الحلفاء معتمدين على عهود بريطانيا العظمى القطعية لاستقلال الدولة العربية التى تشمل فلسطين أيضاً . وقد علمنا بان بريطانيا العظمى قد اتخذت بعض التحفظات فيما يتعلق ببيروت ولبنان ، غير أن الملك حسين أوضح فى كتبه إلى السير هنرى مكماهون بأنه نظراً للظروف القائمة ولعدم إحراج موقف بريطانيا فى علاقتها مع فرنسا فان العرب سوف لا يوجدون صعوبات ما ، غير أنهم سيطالبون بريطانيا فى نهاية الحرب حتى ببيروت وبالمناطق الساحلية الشمالية .

وفى خلال جميع الحركات التى اعقبت ذلك ، وبفضل التآزر الذى كان موجودا بين الضباط البريطانيين العسكريين والسياسيين وبين الزعماء العرب ، فقد جرت محادثات كثيرة حول هذه العهود بصورة رسمية وغير رسمية ؛ ولم تكن هناك قضية اخراج فلسطين من ضمن المنطقة الموعود بها ، غير ان الواقع كان على عكس ذلك . ان الضباط البريطانيين المرتبطين بقوات الشريف ، والضباط الذين كانوا تحت قيادة اللورد اللنبى والذين كان العرب على اتصال بهم اشتغلوا جميعاً باعتبار أن فلسطين ستكون جزءاً من الدولة العربية المقبلة .

ان جميع ممثلى العرب منذ سنة ١٩١٨ حتى اليوم لم ينقطعوا عن مطالبة بريطانيا بتحقيق مواعيدها المعينة المعطاة من قبل السير هنرى مكماهون .

وكان الملك فيصل يغتنم كل فرصة للالحاح على الحكومة البريطانية لتطمين مطاليب عرب فلسطين بادخالهم ضمن الدولة العربية .

لقد كنت فى سنة ١٩١٩ مع الأمير فيصل فى لندن حينما أخذ يعالج هذه القضية مع المرحوم اللورد كرزن باهتمام شديد . وذلك بحضور السير هيوبرت يانك الموجود الآن فى انكلترة والمتيسرة استشارته . وكان الأمير فيصل قد طالب بتحقيق العهود التى قطعتها بريطانيا العظمى لوالده وخاصة ضم فلسطين إلى الدولة العربية . وبالنظر إلى إصرار الأمير فيصل على أن مراسلات مكماهون تضمنت فلسطين فقد طلب اللورد كرزن المخابرة التى كانت قد

أحضرت من القاهرة لتدقيقها . وإن نتيجة هذا التدقيق لم تعرض علينا غير أنا شعرنا بأنه لا بد وقد وجد تباين بين النصين العربى والإنكليزى دل عليه سكوت اللورد كرزن . ولا يمكن أن نعتبر نحن العرب مسؤولين عن هذا التباين ، بل يجب ان تدقق تعهدات بريطانيا على ضوء النص الذى وضعت فيه تلك التعهدات — وهو النص العربى .

إنا نسأل الحكومة البريطانية بأن تراجع أمر العهود الحقيقية التى أعطيت للملك حسين وللعرب ، بكتب عربية أرسلتها الحكومة البريطانية بواسطة السر هنرى مكماهون ؛ ولا نطلب نشر الوثائق المحررة باللغة الإنكليزية ، لاننا لم نرها ولم نعتمد عليها . لذلك فالصعوبة التى بينها المستر ماكدونالد فى اجتماع يوم السبت الماضى ، حول نشر بعض وثائق الدولة السرية لاتنشأ فى هذه الحالة ، لأن الوثائق العربية التى نعتمد عليها قد سبق أن نشرت .

لماذا لم يحقق هذا الوعد الصريح ؟ إن السبب على مانعتقد هو وجود تصريح بلفور لسنة ١٩١٧ فقد ذكر فى هذا التصريح «ان حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وسوف تحاول بكل قوتها تحقيق هذه الغاية ، على أن يفهم جليا بأنه لن يقام بعمل ما من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف الأخرى غير اليهود فى فلسطين ، أو الحقوق والوضع السياسى لليهود الساكنين فى أية بلاد أخرى » .

إن هذا هو الوعد الوحيد المعطى لليهود من قبل الحكومة البريطانية حسبما نعلم ، وقد أعطى هذا الوعد من دون استشارة الملك حسين أو أى أحد من زعماء العرب . وعليه فلا يمكن أن يعتبر بأى وجه كان مقيداً للعرب ، وانه بنظرنا ليس من التعهدات التى يجب أن تعرقل أو تعطل إنجاز التعهدات السابقة المعطاة إلى العرب ، ولكنها منذ أول نشرها قد أثرت حقيقة فى تفسير التعهد المعطى للعرب من قبل بريطانيا العظمى فى سنة ١٩١٥

وفى سنة ١٩١٦ كان قد تطوع الضباط العرب والجنود الذين كانوا فى الجيش التركى للاشتراك فى قوات الملك حسين ، معتمدين على العهود التى قطعتها بريطانيا العظمى فى مخابرات مكماهون لتشكيل دولة عربية تضم فلسطين . وكانت أكثر القطعات النظامية من الجيوش المدربة من الفلسطينيين والسوريين والعراقيين ، وهؤلاء هم الذين تحملوا شدة القتال .

وعندما كنا فى تلك الجيوش ، وسمعنا بتصريح بلفور فى نهاية سنة ١٩١٧ كنا بالقرب من العقبة ، وقد أحدث هذا الخبر دهشة كبيرة بين جميع القوات العربية ؛ فتذاكرنا معا وصرحنا

بلزوم ترك القتال لاستقلال العرب بالاشتراك مع قوات بريطانيا العظمى ، حتى يؤكد لنا بأن ستنفذ عهود مكماهون .

وكان قد احتج الملك حسين ضد وعد بلفور ، وفى كانون الثانى سنة ١٩١٨ استلم من القائد هوكارث التابع للمكتب العربى فى مصر والمرسل من قبل حكومة صاحب الجلالة إلى جدة تأكيدات معينة بأن تصريح بلفور لايتعارض مع الحرية السياسية والاقتصادية التى وعد بها العرب فى مخابرات مكماهون . وأكدت له حكومة صاحب الجلالة بواسطة القائد هوكارث أن تصريح بلفور لم يمنح غير إسكان محدود لليهود فى فلسطين لأسباب دينية وثقافية ، وانه لم يفكر فى تشكيل حكومة يهودية . وقد أبلغ الملك حسين هذه التأكيدات إلى القوات العربية التى استمرت بعد ذلك فى القتال .

وقد أعطى تصريح مماثل للزعماء العرب فى القاهرة فى حزيران سنة ١٩١٨ وصدر بلاغ رسمى بتخويل من وزارة الخارجية البريطانية عرف بـ (تصريح السبعة) وفى هذا البلاغ وعدت الحكومة البريطانية بأن تكون حكومة فلسطين المقبلة مؤسسة على قاعدة « موافقة الاهلين »

وبالنظر لهذه الايضاحات ، استمر العرب فى حملتهم ضد الأتراك ماتبقى من مدة الحرب واثقين بأنه عند انتهائها ستكون فلسطين جزءاً من الدولة العربية . وقد عمل الحاج أمين الحسينى — المفتى الأكبر الحالى — على تجنيد المتطوعين فى فلسطين من بين العرب للالتحاق بقوات الملك فيصل ووعدهم وعداً صريحاً بأن فلسطين ستؤلف جزءاً من الدولة العربية . وهذه المواعيد كانت بعلم الموظفين البريطانيين الذين كانوا يساعدونه عملياً فى مساعيه فى تجنيد العرب الفلسطينيين . أن جميع الموظفين البريطانيين الذين حارب العرب معهم فى الحجاز وفلسطين وسورية واتصلوا بهم شاطروهم آراءهم ، ومع أن الدعاية الصهيونية فى أوربا وأميركا كانت كما نعلم الآن تفسر وعد بلفور تفسيراً مخالفاً لمفهومه آنذاك ، فقد شجعت بريطانيا العرب على الاعتقاد بأن فلسطين ستتمتع فى المستقبل بحكومة ذاتية بصفتها جزءاً من الدولة العربية . إن التصريح الانكليزى الافرنسى لشهر تشرين الثانى سنة ١٩١٨ لم يعمل لإزالة هذا الاعتقاد فيهم ، فلما عرف العرب مطامع الصهيونيين بعد الهدنة تحركت روح الجزع فيهم . لقد كان زعماء العرب يعملون على توطيد الادارة والأمن فى الأماكن المحتلة

من سورية وإنشاء دولة عربية فيها قانعين بأن يتركوا ادارة فلسطين موقتاً فى أيدى حلفائهم البريطانيين الذين اعتمدوا عليهم فى تحقيق وعودهم بشأن فلسطين عند ماتضع الحرب أوزارها .

وقد وجدوا فى مؤتمر الصلح أن الحكومة البريطانية للمرة الأولى مستعدة لإعطاء اليهود وطناً قومياً فى فلسطين يختلف اختلافاً بيناً عما سبق لها أن أوضحته للعرب . وهذا ما أدى إلى المحادثات بين المغفور له الملك فيصل واللورد كرزن فى سنة ١٩١٩ مما أشرت إليه قبلا . إن وجهة نظر العرب حول المعنى المقصود من تصريح بلفور فى الزمن الذى صدر فيه فى سنة ١٩١٧ هى صحيحة ؛ وقد أيدها البيان السياسى الذى أصدرته وزارة المستعمرات فى سنة ١٩٢٢ والذى عرّف « الوطن القومى اليهودى » بأنه « المركز الذى يجد فيه اليهود جميعاً على أساس الدين والجنس مصلحة وفخراً » لقد كان لليهود أن ينشئوا فى فلسطين مراكز دينية وثقافية وليس دولة سياسية تشمل كافة فلسطين مع إسكان جماعات كبيرة من اليهود فيها تدخل على أساس الهجرة الواسعة مما يقضى على العرب .

ومع ان وزارة المستعمرات وضعت هذا التعريف للوطن القومى فى سنة ١٩٢٢ فإن الحكومة البريطانية قبلت فى تلك السنة من عصبة الأمم الانتداب على فلسطين . ووثيقة الانتداب دونتها بريطانيا بالاشتراك مع الصهيونيين ، وضمنتها إنشاء وطن قومى يهودى فى فلسطين ، على أساس مباين تماماً لما وعد به العرب سابقاً . ومنذ سنة ١٩١٩ والزعماء العرب وأهل فلسطين ينظرون بجزع إلى التدخل الصهيونى المتزايد ـ وقد احتجوا ـ متتابعاً ضدهم ؛ غيرأنهم كانوا يجابون دائماً بالانتظار حتى تقرر عصبة الأمم ماذا سيكون مستقبل فلسطين . ولما أعلن نظام الانتداب وتحققت مخاوفهم رفضوا كل تعاون مع بريطانيا العظمى شاعرين بأنها قد نكثت بعهودهم ؛ ولم يكن فى الامكان أن يقبلوا أى علاج وقتى ، كتأسيس هيئات تشريعية شكلية ، حتى تقبل مطالبهم الأساسية بمقتضى وعود مكماهون بدون تحفظات .

وبنتيجة ذلك رفض العرب ، باستمرار ، الاعتراف بالانتداب فى فلسطين . وبالرغم من أن المعارضة كانت لسنوات عديدة فعالة فى فلسطين ، إلا أنها لم تكن عنيفة . وكانت الفرصة سانحة لبريطانيا العظمى لانشاء مؤسسات ذات حكم ذاتى لو أرادت ذلك ، غير أن إدارة فلسطين من قبل بريطانيا العظمى لم تكن منطبقة حتى على الانتداب . إن المادة (٢) من صك الانتداب وهى أكثر المواد أهمية قد وضعت واجبين على عاتق الدولة المنتدبة : (أولا) إنشاء وطن قومى لليهود ، و (ثانياً) تنمية مؤسسات ذات حكم ذاتى . وأن المواد الأخرى

قد وضعت واجبات غيرها ترمى إلى تحقيق الغرضين المبحوث عنهما . ان أحد هذه الواجبات الثانوية هو تسهيل أمر الهجرة اليهودية تحت ظروف مناسبة وبدون أن يكون فيه مساس بحقوق ووضع الطوائف الأخرى من السكان .

وفى خلال الـ ١٨ سنة المنصرمة شجعت السلطة المنتدبة الهجرة اليهودية للحد الأقصى بكل واسطة طبيعية وصناعية . وعلاوة على ذلك فالوكالة اليهودية ، وهى المؤسسة الرسمية التى تألفت لمعاونة الحكومة فى هذه القضية وفى القضايا الأخرى ، أقرت بمؤامرتها على دخول فلسطين من قبل اليهود الذين يعتبر دخولهم اليها غير مرغوب فيه ، والذين لا تسمح أنظمة الحكومة بدخولهم اليها . وفضلا عن تشجيع الحكومة للهجرة اليهودية فان حكومة فلسطين طبقت بكل أمانة واجباتها بتأسيس وطن قومى لليهود ؛ فقد أصبحت اللغة العبرية لغة رسمية ، واستخدم عدد كبير من اليهود الاجانب فى وظائف الحكومة ، وسمح للهيئات الصهيونية بامتلاك اراض واسعة فى فلسطين ، والاستيلاء على منابع المعادن والقوى الكهربائية ، دون أن يكون للعرب أو للادارة الفلسطينية نصيب من الاشتراك فى منابع بلادهم .

وبنتيجة ذلك هاجر خلال الـ ١٨ سنة المنصرمة اكثر من ٣٠٠,٠٠٠ يهودى إلى فلسطين ذلك القطر الصغير . وإنا لنرغب أن نعلم متى تقف هذه الهجرة ؟ هل ان مواعيد بريطانيا لليهود تتضمن سيلا مستمراً لا ينقطع للهجرة اليهودية لفلسطين ؟ وفى أى تاريخ تنتهى المواعيد المعطاة لليهود بمقتضى تصريح بلفور ؟ ان الهجرة اليهودية بمقتضى الانتداب مقيدة بحقوق ووضع الطوائف الاخرى من سكان فلسطين . وبالنظر الى لجنة «شو» واستعلامات «هوب سمبسون» ان استيعاب فلسطين الاقتصادى لقبول مهاجرين آخرين وصل الى حد الاشباع فى سنة ١٩٣٠

غير أنه لم يعمل شىء لتحقيق الناحية الثانية المقررة بالمادة الثانية من صك الانتداب ؛ وهى تنمية مؤسسات الحكم الذاتى . فلم يعط عرب فلسطين أى نصيب فى حكومة بلادهم ، ولم تنشأ أية مؤسسة لتحضيرهم لذلك . فهم الآن أبعد عن الحكم الذاتى مما كانوا عليه فى سنة ١٩٢٠ ، فقد حكموا مدة ١٨ سنة من قبل حكومة شاذة هى مزيج من مستعمرة للتاج ونظام صهيونى يشتركان على ابعاد العرب من الحكم بصورة قطعية . وقد سير على هذا النحو بالرغم مما صرح به مستند «باسفيلد الابيض» بأنه من رأى حكومة صاحب الجلالة أن الوقت قد حان الآن للنظر بدون تأخير فى أمر مهم ، وهو تأسيس شىء من الحكم الذاتى فى فلسطين يكون بصالح الطوائف عامة .

إن مستند « باسفيلد الابيض » يوضح الفوائد التى تجنى من تنمية مؤسسات ذات حكم ذاتى ، غير أن الصهيونيين كانوا معادين لأية جهود تبذل من قبل حكومة الانتداب للقيام بهذا الواجب لتنمية مؤسسات ذات حكم ذاتى ؛ بالرغم من أن هذا الواجب قد نص عليه بالمادة الثانية من صك الانتداب ، وكانت أهميته لا تقل عن أهمية إنشاء وطن قومى لليهود . ومن الطبيعى أن السياسة الصهيونية ترمى إلى تأجيل تنمية المؤسسات ذات الحكم الذاتى فى فلسطين حتى يأتى اليوم الذى يصبح فيه اليهود أغلبية بنتيجة الهجرة اليهودية التى تجرى بنطاق واسع

وفى سنة ١٩٣٠ بعد تقديم تقارير لجنة استعلامات « شو وهوب سمبسون » أصدر اللورد « باسفيلد » الذى كان إذ ذاك وزيرا للمستعمرات « المستند الأبيض » الذى قبل فيه كثيراً من مطالب العرب ووضع أسسا سياسية جديدة فى فلسطين . ومع أنها لم تتفق مع جميع مطالب العرب فانها أيقظت آمالهم بافتتاح عهد جديد فى فلسطين . غير أن الدعاية الصهيونية والضغط السياسى فى إنكلترة لسوء الحظ أجبرا رئيس الوزراء بأن يعطى تأكيدات مفتوحة لزعيم الصهيونيين الدكتور " ويزمن " بأن سياسة بريطانيا سوف لا تتغير كليا . وإن هذا الكتاب الموجه إلى الدكتور " ويزمن " فى شباط ١٩٣١ مع أنه عرض على مجلس العموم لم تكن له صفة وثيقة رسمية وإن المرحوم المستر رمزى مكدونالد كان راغباً جداً بأن لا تكون لهذا الكتاب صفة وثيقة مسيطرة كما لمستند « باسفيلد الابيض » . غير أن سياسة بريطانيا فى فلسطين لم تتغير ، فاضطر العرب بالنتيجة أن يعتبروا هذا الكتاب كتصريح نافذ للسياسة البريطانية . ومنذ ذلك الحين وعرب فلسطين فى يأس مقتنعون بأنه ليس هناك من تقرير لأية لجنة هو فى صالح العرب تعمل بمقتضاه بريطانيا . وشعر عرب فلسطين أنه ليس فى الامكان الاستمرار فى الاشتغال مع سلطة الانتداب .

إن فشل سلطة الانتداب فى تحقيق الواجبات المعينة والمفروضة بمقتضى صك الانتداب لتنمية مؤسسات الحكم الذاتى كان بنظر العرب جميعهم السبب المؤدى إلى فشل سير الإدارة فى فلسطين . فقد أكد اللورد باسفيلد فى « المستند الأبيض » بأن الواجب الأول للإدارة هو ضمان السلم والنظام والحكومة الصالحة فى فلسطين . وقد فشلت سلطة الانتداب فى تحقيق هذا الواجب الابتدائى . فسياستها قضت على حسن نوايا العرب ، فكانت الثورة نتيجة لذلك

الأمر الذى أدى بالسلطة المدنية أن تستدعى القوات العسكرية والجوية لإخماد الاضطراب فعطلت بذلك الحرية الاعتيادية للرعايا .

إننا فى العراق - وقد عوملنا من قبل بريطانيا بطريقة تختلف عن ذلك حيث قد أعطينا نصيباً كبيراً من الحكم الذاتى فى سنة ١٩٢٠ وحكما ذاتياً مستقلا استقلالا تاما تقريباً فى سنة ١٩٢٤ - لانستطيع فهم عدم إمكان معاملتها لاخواننا العرب فى فلسطين معاملة سخية عادلة مماثلة لمعاملتنا . لقد أعطينا واجب محافظة النظام وتنمية مرافق بلادنا ، وتأسيس دولة جديدة على أسس عصرية ، وكان علينا واجب إنماء مؤسسات برلمانية ، وهكذا بنتيجة مساعدتكم ومعاضدتكم المستمرة حصلنا على استقلال تام واعتراف به من كافة دول العالم . لاينكر أحد بأن السياسة البريطانية فى العراق ، قد قوت حسن العلاقات التى كانت موجودة بين العرب والانكليز مدة عصور ، واستفادة العراق من ذلك هو أن هناك أموراً كثيرة يقوم بها من يحكم نفسه بنفسه ، ولايمكن أن يقوم له بها سواه من الدول مهما حسنت نواياه . وإن مصالح بريطانيا لم تتأثر بطبيعة الحال ، لان الصداقة هى أحسن الأسس لكافة العلاقات ، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية .

وأنه ليس عجيبا إذا ماشعرنا نحن فى العراق بأن اتخاذ سياسة مماثلة فى فلسطين ، تلك البلاد الشبيهة بالعراق ، تنتج عنها نفس النتائج المفيدة . إننا نتمسك بأن فلسطين وُعدت من قبل الحكومة البريطانية بواسطة السير هنرى مكماهون بعين الدرجة من الحكم الذاتى الذى أعطته للعراق ، وأن التعهد الذى أعطى للعالم العربى بمقتضى الاتفاقية الانكليزية — الافرنسية لتشرين الثانى ١٩١٨ بأن غاية كل من إنكلترا وفرنسا ، هى تحرير الشعوب وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من حرية اختيار الشعوب ، كان قد وجه للشعب الفلسطينى أيضاً . وقد صرح المستر شمبرلن فى مناسبات عديدة فى خلال العام الماضى ، بأن بريطانيا العظمى مستعدة للبحث فى أى حيف يدّعى بأن قد تضمنته معاهدات الصلح ، والسعى لملافاته بالمفاوضات الحرة وبروح التسامح والود . ولذلك فاننا فى العراق ، مقتنعون بأنه لايرفض رجاؤنا للعدل فى قضية فلسطين ، وأنه بالنظر للحالة المؤلمة السائدة هناك مدة السنتين الماضيتين سيوافق بأن هذا هو الوقت المناسب لاعادة النظر فى سياسة بريطانيا فى تلك البلاد .

إننا لمتأكدون من أنه لايمكن أن يسود السلم فى فلسطين ويضمن دوامه فى المستقبل إلا باعطائها حكما ذاتيا .

انى فى جميع ما قلته أرجو منكم أن تتذكروا بأنى أتكلم كصديق حميم لبريطانيا العظمى وأعتقد بأنى الشخص الوحيد هنا الذى قام تحت قيادة الملك حسين وأولاده بقيادة الجيوش فى ساحة الحرب بالتعاون مع القوات البريطانية خلال الحرب العامة . وإننى لا أرغب أبداً بأن أقول كلمة تجرح شعور أى بريطانى لأننى أشعر بصداقة نحوهم من أعماق قلبى . وإذا كان فيما قلته ما يعتبر قوياً جداً فعذرى فى ذلك أنه يجب على أن أبين لكم كيف ينظر حقيقة إلى سياستكم فى البلاد العربية .

وفى الختام وبروح صديق قديم صميم ومعجب ببريطانيا العظمى يجب على أن أوضح بأن هذا المؤتمر يرقبه جميع العرب والمسلمون فى كافة أنحاء العالم ، وقد علقت عليه الآمال فيجب أن لا يكون نصيبه الفشل .

وزير المستعمرات — قال : إنه فى الجلسة الماضية حصل الاتفاق على إدارة البحث فى عهود مكماهون ، وأن صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد قال إنه سيفتتح البحث فى هذا الموضوع وأنه كان يحب أيضا أن يتناول وجوها أخرى أعم للقضية العربية . وقد فعل الجنرال نورى هذا الآن

وأضاف وزير المستعمرات أن المستر بتلر سيلقى صباح غد بيانا فى موضوع العهود ، وسأل : هل يرغب أحد من الاعضاء أن يقول الآن شيئا فى هذا الموضوع ؟ . وقال : إن المستر بتلر مضطر أن يغادر الجلسة ولكن كل ما يثار من المسائل ينقل اليه فيتناوله غدا فى بيانه .

صاحب السمو الامير سيف الاسلام الحسين — وصاحب السمو الملكى الامير فيصل — أعربا عن رغبتهما فى إلقاء بيانيهما غداً صباحا عن عهود مكماهون وغيرها من المسائل أيضا .

وبعد البحث اتفق على أن يلقيا بيانيهما قبل أن يتكلم المستر بتلر غدا .

عونى بك عبد الهادى — أعرب عن رجائه فى أن يجىء المستر بتلر بمكاتبات مكماهون .

وزير المستعمرات — أجاب بان هناك مسألة أو اثنتين تحت البحث فيما يتعلق بنشر المكاتبات ، وأنه لا يستطيع أن يقول أكثر من أن المستر بتلر سيلقى بيانا فى الموضوع .

ووافق وزير المستعمرات صاحب السعادة حسن نشأت باشا على رأيه فى أن تخصص كل

جلسة مقبلة على قدر الامكان لناحية من الموضوع ، ولكنه قال : ان من الخير السماح ببعض المرونة فى هذه الجلسات الاولى .

وأعرب وزير المستعمرات عن سروره بشفاء راغب بك النشاشيبى واستطاعته الحضور ورحب به .

وقال صاحب السمو الامير سيف الاسلام : ان وزير المستعمرات عبر عما يخالج جميع الوفود العربية من السرور برؤية راغب بك والترحيب بحضوره .

ودارت مناقشة فى هل ينشر أو لا ينشر البيان الذى القاه صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد ، فاجتمع الرأى على أن مايدور فى هذه الجلسة والجلسات المقبلة ينبغى أن يبقى سراً حتى لا تتناوله الصحف بالجدل .

وعينت الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثون من يوم ١٤ فبراير موعداً للجلسة التالية

ورفعت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والاربعين

م · ف · (و · ع ·) (ف ·) - ٥ -   صورة رقم ٤٨

سرى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الخامسة

١ — تعقد الجلسة الخامسة بقصر سان جيمس فى يوم الثلاثاء الرابع عشر من فبراير سنة ١٩٣٩
فى منتصف الساعة الثانية عشرة
ومع هذا نسخة من جدول الأعمال

٢ — المرجو من الأعضاء عند حضورهم أن يدخلوا من باب السفراء الى القصر .

٣ — الثياب عادية .

ه . ف . دونى
السكرتير

قصر سان جيمس
١٣ فبراير سنة ١٩٣٩

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الخامسة

الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ مساء من يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩

جدول الأعمال

استمرار المباحثة

———

م . ف . (و . ع .) (ف .) ـ ٥ ـ

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الخامسة

جلسة يوم الثلاثاء ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ بقصر سان جيمس

يقدم السكرتير ـ مع هذا ـ صورة من مشروع مذكراته عن الجلسة المذكورة للتفضل بالموافقة عليها أو تصحيحها .

والمرجو أن تصل التصحيحات لهذه المذكرات إلى السكرتير فى موعد غايته يوم الخميس ١٦ فبراير على الأكثر

وبعد هذا الموعد تعد المذكرات غير محتاجة إلى تصحيح مالم يتلق السكرتير تبليغاً بعكس ذلك .

(الامضاء) هـ. ف . دونى
السكرتير

قصر سان جيمس
١٤ فبراير سنة ١٩٣٩

م . ف (و . ع .) (ف) - ٥ - صورة رقم ٥٩

سري

الجلسة الخامسة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

صورة محضر الجلسة الخامسة المعقودة بقصر "سان جيمس" بلندن الساعة الحادية عشرة والنصف من يوم الثلاثاء ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩

الحاضرون

عن المملكة المتحدة

المستر مالكولم ماكدونالد	عضو البرلمان ووزير المستعمرات
المستر ر . ا . بتلر	عضو البرلمان والوكيل البرلماني لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا	الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات
السيرجون شاكبيرج حامل وسامى ك . س . م ج - س . ب	الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراتان نوش حامل وسامى ك . س . م . ج - س . ب	المستشار القضائى لوزارة المستعمرات
المستر س . و . باكستر حامل وسام م . س	مستشار وزارة الخارجية

الوفود العربية

وفد فلسطين

عونى بك عبد الهادى
موسى بك العلمى
المستر جورج انطونيوس
جمال افندى الحسينى
الدكتور حسين الخالدى
راغب بك النشاشيبى
الفريد افندى روك
امين بك التميمى
يعقوب افندى الغصين
فؤاد افندى سابا

وفد مصر

صاحب السمو الامير محمد عبد المنعم	
صاحب السعادة حسن نشأت باشا	سفير مصر بلندن
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا	رئيس الديوان الملكى
عبد الرحمن عزام بك	الوزير المفوض لدى الحكومتين العراقية والعربية السعودية

وفد العراق

صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد	رئيس الوزارة ووزير الخارجية
صاحب السعادة رؤف بك جادرجى	
سيد افندى عبد الله بكر	السكرتير
المستر ه. آى. لويد	

وفد المملكة العربية السعودية

صاحب السمو الملكى الأمير فيصل	وزير الخارجية
صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه	وزير المملكة العربية السعودية المفوض بلندن
صاحب السعادة فؤاد بك حمزة	وكيل وزارة الخارجية
ابراهيم أفندى السليمان	السكرتير

وفد شرقى الاردن

صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى	رئيس الوزارة
نجيب بك علم الدين	السكرتير

وفد اليمن

صاحب السمو الملكى الأمير سيف الاسلام الحسين
القاضى محمد عبد الله الشامى
القاضى على بن حسين العمرى
الاستاذ ابراهيم الموجى
سيد على محمد بن عقيل
محمود افندى أبو السعود

سكرتارية المؤتمر

المستر ه . ف . دونى	السكرتير
المستر ن . إ ى . آرشر والمستر ج . س . بنيت	مساعدا السكرتير
المستر ج . سمرفيل	المترجم الرسمى

محضر الجلسة

افتتح وزير المستعمرات الجلسة فى منتصف الساعة الثانية عشرة ودعا صاحب السمو الملكى الأمير فيصل إلى الكلام

خطاب صاحب السمو الملكى الامير فيصل

صاحب المعالى المستر ماكدونالد . أصحاب السمو الأمراء . أصحاب الرفعة والسعادة . حضرات السادة الاخوان

إن وجهة نظر حكومة جلالة مولاى الملك عبد العزيز ، وآراءها ، قد سبق أن أوضحت للحكومة البريطانية فى المذكرات والمحادثات المتعددة . وفى كل تلك المناسبات كانت حكومة جلالته مدفوعة بعاملين :

الأول — ان العلاقات الودية الطيبة السائدة بين الشعوب العربية والبريطانية ، والمصالح المتبادلة بينهم ، تتطلب الاتفاق والتفاهم بين الأمتين .

الثانى — أنه مالم تحل قضية فلسطين حلا عادلا يرضى العرب ويؤمنهم على سلامة بلادهم وكرامة مقدساتهم فانه يخشى أن تسوء حالة هذه العلاقات لدرجة كبيرة جدا .

وقد أوضحت حكومتى بكل جلاء أن اهتمامها بالقضية الفلسطينية إنما هو أمر طبيعى لامجال للشك فيه ، لأن فلسطين ليست ببلاد غير مأهولة بالسكان ؛ فى جزء ناء عن العالم ، وإنما هى عضو مهم فى جسم العالم العربى الحى . وفيها المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين . يضاف إلى ذلك أن العرب والمسلمين قد استماتوا فى الماضى فى الدفاع عن فلسطين وأرخصوا فى سبيل المحافظة عليها وعدم التفريط فيها كل غال . ولاشك أن أول اتصال بين العرب والانكليز منذ ألف سنة تقريباً إنما كان فى بطاح فلسطين نفسها .

وهنالك عوامل أخرى تستلزم اهتمام حكومتى لقضية فلسطين ، وحلها حلا عادلا ؛ فان الحجاز كان ينطق بلسان البلاد العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية حينما دارت المفاوضات

بين الملك حسين والحكومة البريطانية ؛ ولم يكن القصد من تلك المخابرات ضمان استقلال الحجاز فحسب بل استقلال جميع تلك البلدان .

إن العرب بما فيهم الملك حسين قد فهموا بصراحة أن الوعود البريطانية باستقلال البلاد العربية تشمل فلسطين ؛ ولكن لسوء الحظ بدأت الحكومة البريطانية تفسر وعودها تفسيراً آخر ، وتقول : بأنها وفت بكل ماوعدت به . ونحن لانشك فى حسن نية الحكومة البريطانية ولكنا لانقبل بحال من الأحوال ذلك التفسير . ونحب أن نلفت النظر إلى الفقرة التاسعة من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين التى جاء فيها « ان من المؤسف إلى آخر درجات الأسف أنه بسبب ضرورات الحرب لم تتمكن الحكومة البريطانية من إيضاح حقيقة نواياها للشريف » وقد كان من حق العرب والملك حسين أن يصروا على المطالبة بالوعود كما كتبت باللغة التى يفهمونها . فان كان هنالك اختلاف بين النص العربى الأصلى والترجمة الانكليزية فانه يكون من مصلحة الجميع أن تقابل النصوص ويتفق على معناها الصحيح . وحيث أن أعضاء الوفد الفلسطينى شارعون فى إعداد مذكرة مفصلة ، عن وجهة النظر العربية فى تلك الوعود وقيمتها من الوجهة القانونية ، فاننى أترك ذلك لهم ولو أننى كنت أود أن أضع أمام المؤتمر آراء بعض كبار رجال القانون من الانكليز .

إن وعد الانكليز بتحقيق استقلال العرب كان عاما لم يستثن منه الا نواح خاصة كانت بريطانيا تعتقد أنها غير حرة بالتصرف فيها دون اضرار بمصالح حليفتها فرنسا . ومن هنا نستنتج أمرين :

الأول — أن بريطانيا فى مخابراتها مع الشريف حسين قبلت مبدئياً الاعتراف باستقلال جميع البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود التى ذكرها فى كتابه المؤرخ فى ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ ولكنها لم تر أن تتعهد إلا بمافى وسعها أن تتصرف فيه من دون اضرار بحليفتها .

الثانى — أن بريطانيا لم تعترف بما ادعت به فرنسا من مصالح فى البلاد المقدسة قبل مخابرتها مع الملك حسين أو بعد ذلك ولهذا فان بريطانيا حينما أعطت عهودها للملك حسين كانت حرة غير مقيدة بأى تعهد آخر . ومن هنا وثق العرب بأن عهودها لهم بالاستقلال كانت شاملة لفلسطين .

ومهما تكن نتائج البحث فى حقيقة مخابرات "حسين - مكماهون" فان عدالة مطالب أهل فلسطين

ليست مبنية عليها فقط ؛ بل إنها مرتكزة على أساس أعظم منها وهو الحق الطبيعى الاساسى لكل شعب فى تقرير مصيره والتمتع بسلطانه واستقلاله . وأحب أن أذكر فى هذا الباب أن حق تقرير المصير كان من المبادىء الاساسية التى نودى بها ايام الحرب العظمى وفى اثناء مفاوضات الصلح فى فرسايل

إن المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم قد اعترفت مبدئيا باستقلال الجماعات المنسلخة عن تركيا بما فيها فلسطين ؛ وكان من حق هذه البلاد أن تتمتع بالحقوق التى تمتعت بها اختاها العراق وسورية . ومن المعروف أن اهالى فلسطين ليسوا أقل رقيا من إخوانهم فى البلاد العربية الاخرى ، وهذا الامر قد اعترفت بريطانيا به فى الكتاب الابيض عام ١٩٢٢ ولا يمكن القول إن تصريح بلفور الذى لم يعترف به العرب يحول دون تحقيق المادة ٢٢ المذكورة ، لأن الانتداب على فلسطين إنما قام على أساس عهد عصبة الامم الذى جاء فى المادة ٢٠ منه نص على بطلان جميع الاتفاقات التى قطعتها الدول بعضها لبعض بصورة مخالفة للنصوص الواردة فى العهد

إن العرب يعتبرون وعد بلفور باطلا وغير قانونى للاسباب الآتية :

أولا — لأنه أعطى لليهود بعد الوعود المقطوعة للعرب ؛ فهى سابقة له، ولا تتأثر بأحكامه .

ثانيا — لأنه أعطى بغير رضاء العرب ودون علمهم .

ثالثا — لأنه مخالف فى جوهره لنص المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم ؛ فقد اعترف فيه مبدئيا باستقلال أهالى فلسطين ، وعهد إلى بريطانيا بمهمة إرشادهم حتى يصبحوا بعد فترة قادرين على التمتع بجميع حقوقهم السياسية . وتطبيق الوعد يؤدى حتما الى نقض عهد العصبة كما ذكر اللورد غراى فى خطابه فى مجلس اللوردات فى ٩٢٣/٣/٢٧ فقد قال : إن وعد بلفور قد وعد بوطن صهيونى بدون الاخلال بالحقوق المدنية والدينية لاهل فلسطين والوطن الصهيونى أيها السادة يعنى بدون شك أو يتضمن انشاء حكومة صهيونية فى البلاد التى ينشأ فيها وإن كان أكثرية السكان (٩٣) بالمائة من سكان فلسطين هم من العرب ، وإنى لا أرى كيف يمكنكم إنشاء حكومة غير عربية بدون أن تضروا بحقوق العرب الدينية والمدنية .

رابعا — لأنه مناقض لكل عرف وتعامل بين أمم الارض لقيامه بتجديد دعوى مضى عليها زمان طويل ؛ واعادة البحث فيها تثير مشكلات دولية عظيمة .

إن عرب فلسطين لم يعترفوا بالانتداب ولا بوعد بلفور بتاتا. وعلاوة على ذلك فانهم يرون أن الروح التى طبق الانتداب بها فى خلال العشرين سنة الماضية كانت فى مصلحة اليهود والإغضاء عن مصلحة العرب الحقيقية التى هى انهاء الانتداب نفسه وتأسيس حكومة وطنية كما هو مفهوم من نص المادة ٢٨ من صك الانتداب.

وأحب أن أختم كلمتى بالاشارة الى ما أحدثته حوادث فلسطين من سوء الاثر فى نفوس العرب والمسلمين الذين يعتقدون أن النزاع فى فلسطين إنما هو نزاع خطير تتمنى أن لا يستثار بسببه الشعور الدينى ولا تجرح الكرامة الدينية بالاستمرار على الموقف القديم.

إن حكومتى تعتقد مخلصة أن من مصلحة الانكليز والعرب نبذ الامور التى كانت مداراً لهذا الشقاق الجسيم بينهم فى فلسطين، والعمل بصورة جدية على حل الخلاف بروح العدل والانصاف؛ وتعتقد ان الوقت قد حان لتصفية الموقف تصفية حقيقية. وهذا لا يتأتى إلا باقدام الحكومة البريطانية، على اتخاذ الخطوة الحاسمة، التى تنير أمامنا سبيل البحث وتمكننا من وضع الامور فى نصابها وإعادة الحق إلى مجراه.

وزير المستعمرات — قال: إنه كان العزم أن يلقى صاحب السمو الملكى الأمير سيف الاسلام أيضاً بيانه فى هذه الجلسة، ولكن سموه أبلغه الآن بصفة خاصة انه يؤثر ان يرجىء بيانه إلى مابعد؛ فاذا لم يكن هناك من الأعضاء من يطلب الكلمة فانه يدعو المستر بتلر الى الكلام.

صاحب السمو الملكى الأمير سيف الاسلام الحسين — أعرب عن رغبته فى إرجاء بيانه.

وعلى هذا دعا وزير المستعمرات المستر بتلر الى الكلام.

بيان المستر بتلر

ابتدأ المستر بتلر بيانه بشكر صاحب السمو الملكى الأمير فيصل على ماساهم به فى البحث؛ وأعرب عن مشاركته لسموه فيما ختم به بيانه من الأمل والشعور، وقال: إنه طلب منه أن يشترك فى البحث بالقاء كلمة عن العهود التى بذلتها الحكومة البريطانية للعرب فى سنة ١٩١٥ والتى تشتمل عليها المكاتبات المتبادلة بين السير هنرى مكماهون وشريف مكة.

وقال المستر بتلر: إن ما طلبته الوفود العربية من نشر هذه المكاتبات كان محل العناية. وبين أن النشر كان يرفض إلى الآن لأسباب لاعلاقة لها البتة بالخلاف القائم على دخول فلسطين، أو عدم دخولها، فيما تعهد به السير هنرى مكماهون للعرب. وأضاف إلى ذلك أن

فقرات معينة لها صلة بهذا الخلاف نشرت من قبل فى « الكتاب الأبيض » الذى أصدره المستر تشرشل فى سنة ١٩٢٢ وفى تقرير اللجنة الملكية .

ومضى المستر بتلر فى كلامه فقال : إن حكومة جلالته قررت أن تطرح أمام المؤتمر كل الوثائق التى يشتمل عليها مايسمى « مكاتبات مكماهون » وفى نية حكومة جلالته أيضاً أن تطرح هذه الوثائق على مجلس العموم البريطانى فى صورة « كتاب أبيض » والمرجو من أعضاء المؤتمر أن يعدوا هذه الوثائق سرية حتى تطرح على البرلمان . وإذا رغب أعضاء الوفود العربية فى الحصول على نسخ من الأصل العربى فسيقدم لهم مايتيسر الحصول عليه إذا بينوا الفقرات الخاصة التى يطلبونها .

واستمر المستر بتلر فقال : إن الحكومة البريطانية كانت دائماً تعد فلسطين خارجة عن المنطقة التى ذكر أن بريطانيا العظمى مستعدة للاعتراف باستقلال العرب فيها وتأييدهم فى ذلك . وهذا هو رأيها اليوم . وإذا كانت بعض المقامات قد اختلفت فى المدلول الدقيق لبعض ماورد فى المكاتبات فربما كان هذا راجعاً إلى عدم الضبط فى وصف بعض الأقاليم أو الولايات . على أن حكومة جلالته ، ماكانت قط فى ريب من أن فلسطين برمتها مابين وادى الأردن والبحر الأبيض المتوسط مستثناة من التعهد .

والحكومة البريطانية ، مع تمسكها بهذا الرأى ، تعرف أن حججا قدمت ويمكن تقديمها لإثبات العكس . على أنه يجب ألا يغيب عن الأذهان أننا نظراً إلى المصالح الفرنسية لسنا أحراراً فى العمل والتصرف .

وفضلا عن ذلك فانه لايكاد يكون مما يتصور أن تخلو الوثائق من أى تحفظ خاص بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة المسيحية لو كان التعهد يشمل فلسطين . فلو أنه كانت النية أن تدخل فلسطين فى نطاق الاستقلال العربى لورد ذكرها وذكر البلاد المقدسة

وقد كان رأى الحكومة البريطانية ثابتاً دائماً ولاتردد فيه . ومن المسائل التى هى مثار خلاف : ماذا كانت نية الحكومة البريطانية ؟ والحكومة البريطانية أعرف بذلك وأدرى من سواها ، على أن السيرهنرى مكماهون كاتب هذه الرسائل الذى كان يعمل بتعليمات من وزارة الخارجية هو أكبر حجة فى هذا الموضوع وقد كرر أخيراً ، علانية وفى اجتماعات خاصة ، أن منطقة فلسطين خارجة عن نطاق التعهد .

واقتبس المستر بتلر فقرة من رسالة مؤرخة فى الثانى عشر من ابريل سنة ١٩٢٣ بقلم السير جلبرت كليتون ، وقد تليت فى مجلس اللوردات ، وهذه هى الفقرة :

" كنت على اتصال يومى بالسير هنرى مكماهون طول مدة المفاوضات مع الملك حسين وكنت أضع المشروعات الابتدائية للرسائل جميعها ؛ وفى وسعى أن أؤيد القول بانه ما كان القصد قط أن تدخل فلسطين فى التعهد العام الذى أعطى للشريف . وقد عدت العبارة التمهيدية فى رسالتنا إلى الشريف كافية فى بيان هذه النقطة و لعل هذا كان خطأ ، على أنه كان من البديهى فى رأيى أن المصالح الخاصة المرتبطة بفلسطين تمنع اى تعهد خاص بمستقبلها فى مرحلة اولية كهذه "

وقد قيل إن الشريف حسين فهم أن التحفظ الخاص بفلسطين حصل بالفعل ، وسواء أكان هذا هكذا أم لم يكن فان المستر بتلر لا ينكر حق أى عضو (فى المؤتمر) أو أى شخص آخر فى الذهاب الى ما يعن له من رأى فى التفسير القانونى لعبارة متنازع عليها جداً . وتساءل : ألا يمكن أن تتفق جميعا على النقط الآتية :

١ — أن يدلى كل منا برأيه

٢ — أن نأسف جميعا على النزاع الذى نشأ

٣ — أن نوجه عقولنا إلى معالجة المصاعب العملية فى الحاضر ، وإلى المستقبل الذى نرجو أن يحل فيه الوضوح والتعاون محل الشك وسوء الظن اللذين يفسدان العلاقات بين الشعبين العظيمين العربى والبريطانى ؟

(وهنا وزعت نسخ من الترجمة الانجليزية لمكاتبات مكماهون على الاعضاء)

وزير المستعمرات — لفت النظر إلى ما قاله المستر بتلر من أن نسخا من هذه المكاتبات وزعت على الاعضاء بصفة سرية اقتصاداً فى الوقت . ونبه إلى أهمية الاحتفاظ بصفة السرية لتوزيع هذه الوثائق مراعاة لحقوق البرلمان . وقال إنه يعتقد أن تسرب هذا الخبر إلى الصحف يعرضه هو والمستر بتلر للسجن فى " البرج " (بعض الاعضاء — سيشيل) قال : وسيوجه سؤال فى مجلس العموم هذا المساء ؛ فبعد الساعة الرابعة مساء لا يعود من الاسرار أن المكاتبات وزعت وأنها ستنشر .

ثم دارت مناقشة فى توزيع نسخ من الأصل العربى على الاعضاء ؛ فاتفق على أن يجتمع سكرتيرو الوفود باسرع مايمكن لتحديد مايطلبه الاعضاء ولوضع التدابير الخاصة بالنسخ والتوزيع لما يوجد من الاصل العربى بين محفوظات وزارة الخارجية .

ودارت مناقشة بعد ذلك فيما يتبع فى الجلسات التالية .

صاحب السمو الملكى الامير سيف الاسلام حسين — قال بالنيابة عن الوفد اليمنى إنه يجب أن يدرس بيان المستر بتلر ثم يلقى بيانه فيما بعد .

وقال الوفد الفلسطينى مثل ذلك .

صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى — رئيس الوفد الاردنى — أعرب عن رغبته فى الكلام بعد الوفد اليمنى إلا إذا رغب الوفد المصرى فى الكلام أولا .

صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — بالنيابة عن الوفد المصرى — قال : أحتفظ بالحق فى إلقاء بيانى فيما بعد .

وزير المستعمرات — قال إنه فهم أنه مامن أحد من الاعضاء يرغب فى استمرار المناقشة فى هذه الجلسة ، وأن بعض الاعضاء يريدون الإدلاء ببيانات بعدظهر الغد ١٥ فبراير . وأعرب عن أمله فى أن يتيسر فى جلسة الغد المسائية الانتهاء من البيانات التمهيدية ، وأن يستطاع توجيه العناية بعد ذلك إلى بحث الاقتراحات التى يقدمها الوفد الفلسطينى . وقال إنه يأمل أن تبدأ المناقشة فى الاقتراحات يوم الخميس ١٦ فبراير .

صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — قال : إن صاحب السمو الملكى الأمير فيصل مرتبط بموعد فى الساعة الخامسة والربع من مساء الغد . وسأل : ألا يمكن عقد الجلسة فى منتصف الساعة الرابعة مساء ؟ .

وزير المستعمرات — قال إن الأسئلة البرلمانية قد تجعل من المستحيل عليه أو على المستر بتلر حضور جلسة تعقد فى ساعة مبكرة كمنتصف الرابعة . وذكر أنه لم يقترح من قبل أن تعقد جلسات المؤتمر مع الوفود العربية فى المساء ، ولكن إذا كانت الوفود ترغب فى ذلك فقد يتيسر عقد جلسة فى المساء .

صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — قال إنه فيما يتعلق بالوفد المصرى لايرى مانعا من ذلك .

صاحب السعادة فؤاد حمزة بك — قال : إذا لم تنته جلسة الغد المسائية قبل الساعة الخامسة والربع فان صاحب السمو الملكى الأمير فيصل يكون مضطراً أن يغادرها .

صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — سأل عن المباحثة فى جلسة الغد : هل ستكون فى مسائل عامة أو فى تعهدات مكماهون ؟ وقال إنه يرى أن الأوفق تخصيص يوم للبحث فى هذه العهود .

واتفق على أنه فى جلسة ١٥ فبراير تحصر المناقشة فى العهود ، ولكن إذا رأى أى وفد أن يبدى ملاحظات عامة فان له أن يضمنها بياناته .

والوفد المصرى مخير بين أن يلقى بياناً فى مسألة العهود يضمنه بعض الملاحظات العامة أو أن يدلى بملاحظاته العامة فى المباحثات القادمة فى الاقتراحات التى تعرض .

المستر أنطونيوس — لاحظ أنه إذا كانت ثلاثة بيانات ستلقى فى جلسة ١٥ فبراير فانه لا يبقى وقت للبحث فى العهود .

واتفق على أن تبدأ جلسة ١٥ فبراير فى الساعة الرابعة وأن لا تقتصر على البيانات العامة ، بل تشمل البحث فى العهود أيضاً إذا اتسع الوقت لذلك .

جمال افندى الحسينى — أعرب عن شكره لحكومة جلالته بالنيابة عن الوفد الفلسطينى لموافقتها على نشر مكاتبات مكماهون .

ورفعت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين

م . ف . (و . ع .) (ف .) - ٣ -　　　　　　　　　　　　صورة رقم ٥٨

سرى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الاجتماع بالوفود العربية

النص العربى للمكاتبات التى تبودلت بين السير هنرى مكماهون المندوب السامى لجلالته فى مصر وبين الشريف حسين شريف مكة

١ — إيماءاً إلى الوثيقة رقم م . ف . (و . ع .) (ف .) - ٢ - الخاصة بتوزيع صور من الترجمة الإنجليزية للمكاتبات التى دارت بين السير مكماهون والشريف حسين ، اتخذت التدابير - طبقاً لما تقرر فى الجلسة التى عقدت يوم الثلاثاء الرابع عشر من فبراير - لتوزيع النص العربى لما يوجد من هذه المكاتبات بين محفوظات وزارة الخارجية على المندوبين لإطلاعهم عليه

٢ — وعلى هذا وزعت صور فوتوغرافية للنص العربى للوثائق رقم ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ المذكور فى الوثيقة رقم م . ف . (و . ع .) (ف.) - ٢ - أما الوثائق رقم ١ ، ٣ ، ٨ فغير موجودة بين محفوظات وزارة الخارجية .

٣ — والوثائق الموزعة لا تعد صوراً مطابقة للوثائق الأصلية وإنما هى صور للوثائق المحفوظة فى وزارة الخارجية والمرسلة إلى لندن من القاهرة . وليس من المقطوع به أن الرسائل الواردة من شريف مكة هى فى كل الأحوال الرسائل الأصلية . كذلك ليس من المقطوع به أن رسائل السير هنرى مكماهون مطابقة على وجه الدقة للرسائل التى أرسلت فعلا للشريف .

(الإمضاء) ﻫ . ف . دونى
السكرتير

قصر سان جيمس
١٥ فبراير سنة ١٩٣٩

م . ف . (و . ع .) (ف .) - ٢ -

صورة رقم ٥٣

سرى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الاجتماع بالوفود العربية

المكاتبات المتبادلة بين السير هنرى مكماهون المندوب السامى لجلالته فى مصر والشريف حسين شريف مكة .

قد وزعت صورة من الترجمة الانجليزية للمكاتبات المتبادلة بين السير هنرى مكماهون والشريف حسين ، على نحو ماهو وارد فى البيان الملحق بهذا ، على المندوبين للاطلاع عليه بصفة سرية .

(الامضاء) ه . ف . دونى
السكرتير

قصر سان جيمس
١٤ فبراير سنة ١٩٣٩

بيان الوثائق

١ — من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون	١٤ يوليو سنة ١٩١٥
٢ — من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين	٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥
٣ — من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون	٩ سبتمبر سنة ١٩١٥
٤ — من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين	٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥
٥ — من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون	٥ نوفمبر سنة ١٩١٥
٦ — من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين	١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥
٧ — من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون	أول يناير سنة ١٩١٦
٨ — من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين	٢٥ يناير سنة ١٩١٦
٩ — من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون	١٨ فبراير سنة ١٩١٦
١٠ — من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين	١٠ مارس سنة ١٩١٦

2.

Arabic version of letter from Sir Arthur McMahon to King Hussein dated 30.8.15 (Despatch No 94 of 26.8.15).

الى السيد الحسيب النسيب سلالة الاشراف وتاج الفخار وفرع الشجرة المحمديه والدوحة القرشيه الاحمديه صاحب المقام الرفيع والمكانة السامية السيد ابن السيد والشريف ابن الشريف السيد الجليل المبجل دولتلو الشريف حسين سيد الجميع امير مكه المكرمة قبلة العالمين ومحط رحال المؤمنين الطائعين عمت بركته الناس اجمعين

بعد رفع رسوم وافر التحيات العاطره والتسليمات القلبيه الخالصة من كل شائبه نعرض ان لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لاظهاركم عاطفة الاخلاص وشرف الشعور والاحساسات نحو الانكليز وقد يسرنا علاوة على ذلك ان نعلم ان سيادتكم ورجالكم على راي واحد وان مصالح العرب هي نفس مصالح الانكليز والعكس بالعكس. وبهذه النسبة فنحن نؤكد لكم اقوال فخامة اللورد كتشنر التي وصلت الى سيادتكم عن يد علي افندي وهي التي كان موضحا بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها مع استحساننا للخلافة العربيه عند اعلانها.

وانا نصرح هنا مرة اخرى ان جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة الى يد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبويه المباركة

واما من خصوص مسئلة الحدود والتخوم فالمفاوضة فيها تظهر انها سابقة لاوانها - وتصرف الاوقات سدى في مثل هذه التفاصيل في حالة ان الحرب دائرة رحاها

وقوى الاتراك ايضاً لا يزالون محتلين لاغلب تلك الجهات احتلالاً فعلياً وعلى الأخص ما علمناه ولهو مما يدهش ويحزن ان فريقاً من العرب القاطنين في تلك الجهات نفسها قد غفل واهمل هذه الفرصة الثمينة التي ليس اعظم منها - وبدل اقدام ذلك الفريق على مساعدتنا نراه قد مد يد المساعدة الى الالمان والاتراك - نعم مد يد المساعده لذلك السلاب النهاب الجديد وهو الالمان وذلك الظالم العسوف وهم الاتراك .

ومع ذلك فاننا على كمال الاستعداد لان نرسل الى ساحة دولة السيد الجليل وللبلاد العربيه المقدسة والعرب الكرام من الحبوب والصدقات المقررة من البلاد المصريه وستصل بمجرد اشارة من سيادتكم وفي المكان الذي تعينونه وقد عملنا الترتيبات اللازمه لمساعدة رسولكم في جميع سفراته الينا ونحن على الدوام معكم قلباً وقالباً مستنشقين رائحة مودتكم الزكيه ومستوثقين بعرى محبتكم الخالصة سائلين الله سبحانه وتعالى دوام حسن العلائق بيننا وفي الختام ارفع الى تلك السده العليا كامل تحياتي وسلامي وفائق احترامي

المخلص

السر ارثر مكماهون

نائب جلالة الملك

تحريراً في ١٩ شوال ١٣٣٣ الموافق ٣٠ اغسطس ١٩١٥

CERTIFIED TRUE COPY.

[signature]
Assistant Oriental Secretary.
19.6.37.

4.

Arabic version of letter from Sir Arthur McMahon to King Hussein dated 26.10.15 (despatch No. 131 of 26.10.15)

بسم الله الرحمن الرحيم

الى فرع الدوحة المحمدية وسلالة النسل النبوي الحسيب النسيب دولة صاحب المقام الرفيع الامير المعظم السيد الشريف بن الشريف امير مكة المكرمة صاحب السدة العلياء جعله الله حرزاً منيعاً للاسلام والمسلمين بعونه تعالى امين ودولة الامير الجليل الشريف حسين بن علي اعلى الله مقامه.

قد تلقيت بيد الاحتفاء والسرور رقيمكم الكريم المؤرخ بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٣٣ وبه من عباراتكم الودية المحضة واخلاصكم ما اورثني رضاً وسروراً.

اني متأسف انكم استنتجتم من عبارة كتابي السابق اني قابلت مسألة الحدود والتخوم بالتردد والفتور فان ذلك لم يكن القصد من كتابي قط ولكني رأيت حينئذ ان الفرصة لم تكن قد حانت بعد للبحث في ذلك الموضوع بصورة نهائية ومع ذلك فقد ادركت من كتابكم الاخير انكم تعتبرون هذه المسألة من المسائل الهامة الحيوية المستعجلة فلذلك فاني قد اسرعت في ابلاغ حكومة بريطانيا العظمى مضمون كتابكم واني بكمال السرور ابلغكم بالنيابة عنها التصريحات الآتية التي لا اشك في انكم تتلقونها بمنزلة الرضى والقبول.

ان ولايتي مرسين واسكندرونه واجزاء من بلاد

الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام
وحمص وحماة وحلب لا يمكن ان يقال انها عربية محضة
وعليه يجب ان تستثنى من الحدود المطلوبة

مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة
بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود.
واما من خصوص الاقاليم التي تضمها تلك الحدود حيث
بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون ان تمس مصالح
حليفتها فرنسا فاني مفوض من قبل حكومة بريطانيا العظمى
ان اقدم المواثيق الآتية واجيب على كتابكم بما يأتي:
(١) انه مع مراعاة التعديلات المذكورة اعلاه فبريطانيا العظمى
مستعدة بان تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال
في جميع الاقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها دولة شريف
مكة
(٢) ان بريطانيا العظمى تضمن الاماكن المقدسة من كل اعتداء
خارجي وتعترف بوجوب منع التعدي عليها
(٣) وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العظمى العرب
بنصائحها وتساعدهم على ايجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك
الاقاليم المختلفة
(٤) هذا وان المفهوم ان العرب قد قرروا طلب نصائح وارشادات
بريطانيا العظمى وحدها وان المستشارين والموظفين الاوروبيين
اللازمين لتشكيل هيئة ادارية قويمة يكونون من الانكليز
(٥) اما من خصوص ولايتي بغداد والبصرة فان العرب
تعترف ان مركز ومصالح بريطانيا العظمى المؤطدة هناك تستلزم
اتخاذ تدابير ادارية مخصوصة لوقاية هذه الاقاليم من الاعتداء
الاجنبي وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة

واني متيقن ان هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون ادنى ارتياب ميل بريطانيا العظمى نحو غائب اصحابها العرب وتنتهي بعقد محالفة دائمة ثابتة معهم ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الاتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الاتراك الذي أثقل كاهلهم السنين الطوال.

ولقد اقتصرت في كتابي هذا على المسائل الحيوية ذات الاهمية الكبرى وان كان هناك مسائل في خطاباتكم لم تذكر هنا فسنعود الى البحث فيها في وقت مناسب في المستقبل

ولقد تلقيت بمزيد السرور والرضى خبر وصول الكسوة الشريفه وما معها من الصدقات بالسلامة وانها بفضل ارشاداتكم السامية وتدابيركم المحكمة قد انزلت الى البر بلا تعب ولاضرر ونجنا عن الاخطار والمصاعب التي سببتها هذه الحرب المحزنه ونرجو الحق سبحانه وتعالى ان يعجل بالصلح الدائم والحرية لاهل العالم

اني مرسل خطابي هذا مع رسولكم النبيل الامين الشيخ محمد بن عارف بن عريفان وسيعرض على مسامعكم بعض المسائل المفيدة التي هي من الدرجة الثانية من الاهمية ولم اذكرها في كتابي هذا

وفي الختام ابلغ دولة الشريف ذا الحسب المنيف والامير الجليل كامل تحيتي وخالص مودتي واعرب عن محبتي له ولجميع افراد اسرته الكريمة راجيا من ذي الجلال ان يوفقنا جميعا لما فيه خير العالم وصالح الشعوب ان بيده مفاتيح الامر والغيب يحركها كيف يشاء ونساله تعالى حسن الختام والسلام

تحريرا في يوم الاثنين ١٥ ذي الحجة ١٣٣٣

نائب جلالة الملك
السير آرثر مكماهون

فيبدو لنا الاكرم الشريف بعاليه بهذا اللون

5 Nov 1915 acknowledges H.C's ~~[illegible]~~ 24 Oct 1915

5. بسم الله الرحمن الرحيم

الى مقام الشهم الهمام ذو الاصالة والرياسة الوزير الخطير وفقه الله لمرضاته

بلغ الأيادي تلقينا مرسومكم الموقر الصادر ١٥ ذي الحجة وصادفناه محل التبجيل وعلى مؤداه نجيب الشهامة

اولاً تسهيلاً للوفاق وخدمة للاسلامية فراراً مما يكلفها المشاق والاحن ولما لحكومة بريطانيه العظمى من الصفات والمزايا الممتازه لدينا نترك الالحاح في ادخال ولايات مرسين واطنه في اقسام المملكة العربيه واما ولايتي حلب وبيروت وسواحلها فهي ولايات عربيه محضه ولا فرق بين العربي المسيحي والمسلم فانهما ابناء جد واحد ونستقوم فيهم منا معاشر المسلمين ما سلكه امير المؤمنين عمر بن الخطاب من احكام الدين الاسلامي ومن بعده من الخلفاء ان يعاملوا المسيحيين كما يعاملون انفسهم بقوله لهم ما لنا وعليهم ما علينا علاوة على امتيازاتهم المذهبيه وما نراه للمصلحة العامة نحكم به

ثانياً حيث ان الولايات العراقيه هي من اجزاء المملكة العربيه المحضه بل هي مقر حكومتها على عهد علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ثم على عهد عموم الخلفاء من بعده وبها قامت مدنية العرب واول ما اختطوه من المدن والامصار واستفحلت دولتهم فلها لدى العرب اقصاهم وادناهم القيمه الثمينه وذكراها التي لا تنسى فلا يمكننا ارضاء الامة العربيه وارضاخها لترك ذلك الشرف ولكن تسهيلاً للوفاق سيما المحاورة التي اشرتم اليها في المادة الخامسه من رقيمكم انف الذكر محفوظها وصيانتها من طمعة وضرورة ما نحن فيه وحيات ما نريد الوصول اليه فانه الآن ليس هذا هي صيانة تلك الحقوق الممزوجه بحقوقنا بصورة كانوا الجوهر الفرد يمكننا ارضاً بترك الجهات التي هي الآن تحت الاشغال البريطاني الى مدة يسيرة البحث بما يقابل عن قدرها دون ان يخل بحقوق الجانبين حقوقه او خلل بها سيما العربيه بالنسبه لامر موقعها ومنابعها الاقتصادية الحياتيه وان تدفع للمملكة العربيه في مدة الاشغال المقدار المناسب من المال لضرورة ترتيبه كل مملكة حديثة العهد ورعاية احترامنا مع احترامنا لوفاقاتكم المنافع مع مشايخ تلك الجهات وبالاخص ما كان منها جوهرياً   ثالثاً رغبتكم في ابذل التحج

« ٧ »

في الاسراع بالحركة نرى فيه من الفوائد بقدر ما نرى فيه من المحاذر اوله خشية لوم الاسلاميه
كما سبق ايضاحه الباحث عن حقائق الحاله بانا شققنا عصاها وابدنا قواها الثاني المانع
ان تركيا معاضدتها بجميع معاني قوى جرمانيا لحيلها عنها اذا حصل وهي احد دول الائتلاف
اوجبها على صلح دولة الاتفاق فكيف تكون خطة بريطانيا العظمى وحلفائها لئلا تكن
الامه العربيه امام تركيا وحلفائها معاً اذ لا يمكننا ما اذا كنا والعثمانيه رأساً لرأس
وعلى هذا ضروري ملاحظة لهذه الاوجه ولا سيما عقد صلح اشتركنا في حربه بصورة
غير رسميه يخول للمتصالحين البحث فيه عن شؤوننا

رابعا ان الامه العربيه تعتقد يقيناً ان العثمانيه عند وضع اوزار الحرب سيوجهون كل
اعمالهم فيما يغضب العرب وينقص حقوقهم الماديه والمعنويه وذهاب شعائرهم
واحساساتهم واخضاعهم بكل معاني الاخضاع حيث بقاؤها تحت النفوذ الالماني فهم عازمون
على حربهم حتى لا يبقى لها باقيه وما يرى فيها الان من التأني فقد سبق بيان علته

خامسا متى علمت العرب ان حكومة بريطانيا حلفائهم لا يتركونهم عند الصلح على حالهم امام
تركيا وجرمانيا وانهم يعاضدونهم ويدافعون عنهم الدفاع الفعلي فان الدخول في الحرب من
الساعه لا شك انه مما يوافق المصالح القوميه العربيه

سادسا افادتنا السابقه الصادره بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٣٣ تغني عن اعادة
القول في الماده الثالثه والرابعه من مرسومكم هذا المؤرخ في خصوصات الهيئات
الحاكمه والمشاورين والموظفين سيما وقد صرحتم يا حضرة المشيهر بانكم لا تتداخلون
في امور الداخليه

سابعا وصول الجواب الصريح القطعي في اقرب زمن على ذكر اعلاه من الطلبات اذ انا
استعملنا كلما يقربنا اليكم من التساهل الحري الذي لا يرد به حقيقة جوهريه فانا
نعلم ان نصيبنا من هذه الحروب اما سعادة تضمن للعرب الحياه التي تناسب ماضي تاريخهم
او الاضمحلال في سبيلها ولولا ما ينبئهم ويثبت ما في عزمهم لاخترت العزله في قلل
شواهق الشراة [?] ولكن ابو علي يا عزيزي اعزك الباري برضائه الا ان يقودني
الى هذه المواقف ودم غانماً سالماً بما نحبه ونريده وحرر ٢٧ من ذي الحجه ١٣٣٣
S hm 1913

CERTIFIED TRUE COPY.

[illegible signature]

Assistant Oriental Secretary.
19.6.37.

6.

Arabic version of letter from Sir Arthur McMahon to King Hussein dated 14.12.15 (Despatch 172 of 14.12.15)

بسم الله الرحمن الرحيم

الى صاحب الاصالة والرفعة وشرف المحتد سلالة بيت النبوة والحسب الطاهر والنسب الفاخر دولة الشريف المعظم السيد حسين بن علي امير مكة المكرمة قبلة الاسلام والمسلمين ادامه الله في رفعة وعلاء.

وبعد فقد وصلني كتابكم الكريم بتاريخ ٢٤ الحجة ١٣٣٣ وسرني ما رايت فيه من قبولكم اخراج ولايتي مرسين وأضنه من حدود البلاد العربية.

وقد تلقيت ايضا بمزيد السرور والرضى تاكيدكم ان العرب عازمون على السير بموجب تعاليم الخليفه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره من السادة الخلفاء الاولين - التعاليم التي تضمن حقوق كل الاديان وامتيازاتها على السواء.

هذا وفي قولكم ان العرب مستعدون ان يحترموا ويعترفوا بجميع معاهداتنا مع رؤساء العرب الآخرين يعلم منه طبعا ان هذا يشمل جميع البلاد الداخله في حدود المملكة العربية لان حكومة بريطانيا العظمى لا تستطيع ان تنقض اتفاقات قد ابرمت بينها وبين اولئك الرؤساء.

اما بشأن ولايتي حلب وبيروت فحكومة بريطانيا العظمى قد فهمت كلما ذكرتم بشأنهما ودونت ذلك عندها بعناية تامة - ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسا داخلة فيهما فالمسالة تحتاج الى نظر دقيق - وسنخابركم بهذا الشأن مرة اخرى في الوقت المناسب.

ان حكومة بريطانيا العظمى كما سبقت فاخبرتكم مستعدة
لان تعطي كل الضمانات والمساعدات التي في وسعها الى
المملكة العربية ولكن مصالحها في ولاية بغداد تتطلب ادارة
ودية ثابتة كما ترتئيتم على ان صيانة هذه المصالح كما
يجب تستلزم نظرا ادق واتم مما تسمح به الحالة
الحاضرة والسرعة التي تجري بها هذه المفاوضات .
واننا نستصوب تماما رغبتكم في اتخاذ الحذر ولسنا نريد
ان ندفعكم الى عمل سريع ربما يعرقل نجاح اغراضكم ولكننا

في الوقت نفسه نرى من الضروري جدا ان تبذلوا مجهوداتكم
في جمع كلمة الشعوب العربية الى غايتنا المشتركة وان تحثوهم
على ان لا يمدوا يد المساعدة الى اعدائنا باي وجه كان . فانه
على نجاح هذه المجهودات وعلى التدابير الفعلية التي يمكن للعرب
ان يتخذوها لاسعاف غرضنا عندما يجيئ وقت العمل تتوقف
قوة الاتفاق بيننا وثباته .
وفي هذه الاحوال فان حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت
لي ان ابلغ دولتكم ان تكونوا على ثقة من ان بريطانيا
العظمى لا تنوي ابرام اي صلح كان الا اذا كان من ضمن
شروطه الاساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من
سلطة الالمان والاتراك .
هذا وعربون على صدق نيتنا ولاجل مساعدتكم في
مجهوداتكم في غايتنا المشتركة فاني مرسل مع رسولكم مبلغ
عشرين الف جنيه .
واقدم في الختام عاطر التحيات القلبية وخالص التسليمات
الودية مع مراسم الاجلال والتعظيم المشمولين بروابط
الالفة والمحبة الصرفة لمقام دولتكم السامي ولافراد
اسرتكم المكرمة مع فائق الاحترام .

المخلص
نائب جلالة الملك بمصر
السير آرثر هنري مكماهون

تحريرا في ٨ صفر ١٣٣٤

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الوزير الخطير الشهير الهمام

بأنامل الإجلال والتوقير فضضنا رقيمتكم ٩ ظفر الجاري برفق حاملهم وعلمت مضمونهما وجلا علينا ما هناك من الانشراح والارتياح
ما لا مزيد عليه لأنهما ما يختلج بصدري أنا وهو وفوق حضرتك بعد وصول احمد شريف وحظوته بالجناب بأنكما
اتيتما به في الحال والشأن ليس بنا شيء عن عواطف شخصية او ما هو في معناها مما لا يعقل وانها قرارات وعجائب اقوامنا
وانا لسنا متصلبين ومتعصبين لها بصفتنا التي التزمنا بها ولهذا عندي من اهم ما يجب وفوق شهامة الجناب
عليه وعلمه به   اما جا بالحركات الموقرة فما يتعلق بالعراق من امر التعويض عن الاشغال فلزيادة الايضاح نرى
بريطانيا العظمى بصفاتنا في القول والعمل في المادة والمعنى لا علاقة لها بأي ارتباطاتنا باعمال حكومتها المحمية نترك
امر تقدير مبلغه لذلك حكمتها ونصفتها . اما الجهات التي تليه وسواحلها فما كان في ارادتكما من تفصيل بيت
به التساهل في زمننا السابق هذا وما زال الحرص على الامنيات المرغوب بحصولها عنبية الدينية وتعالى وعلى
هذا الحس والرغبة هما اللوازمنا بملاحظة احتساب ما ربانه ليس خلف بريطانية العظمى لزوف اتفاقهما ابان
هذا الحرب والتوكل والتسامح هذا نرى من الفرائض التي ينبغي لشهامة الوزير حساسيتكم ان ينتبهوا بأن عندأول
فرصة تضع فيها اوزار هذه الحرب سقطا لكم بما نقض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها ولا نرى لزوم
بأن حطيكم بما في هذا ايضا من التأمين المنافع البريطانية وصيانة حقوقها لهو الهم واكبر ما يعود الينا وان لا بد
من هذا على اي حالة كانت لينبغي للعظمة البريطانية ان نرى خصاءها في الجهة والروق التي نهتم ان نراهم فيه
سيما ان جوارهم لن سيكون جرثومة للمشاكل والمناقشات التي لا يمكن معها استقرار الحالة عدا ان البرتنين
بصورة خطيبة لا يقبلون هذا الانفصال ويلجئوا على حالة جديدة تهم وتشغل بريطانيا بصورة لا تكون بأقل من
استشتغالها مالي بالنظر ما تعتقده ونتيقنه من اشتراك المنفعة وحدتها وجه الدعيه الوحيدة لعدم
التفاتنا لسواكم في المخابرات وعليه يستبين امكان اي تساهل يكسب فرنسا او سواها شبرا من اراضي
تلك الجهات اصرح بهذا مع اعتبار لكل حواجز عنا ان برئه المحبة بعد المبيت بتصريحاتكم التي ختمتم بها رقيمكم الموقر وعليه
فالمنتظر منا بالوزير الخطير ولنعتقد بريطانية الكبرى انا على العزم الذي اشير اليه وعلمه منا حبنا بالاريب الكامل استورس
منذ عامين ونحن ننتظر رقبه الاالزمن المناسبة تحولنا وحصولها لاعينه ووسيلته التي اقتربه وقتها ما تسوقه
الاقدار الينا بكل سرعة ووضوح تكون حجة لنا وعينا الرجا منكم على الاعتراضات المسؤولين المقدرة وفي تصريحاتكم بعدها
مقبولكم (وانا لسنا نريد ان ندفعكم الى عمل سريع ربما يعرقل نجاح اغراضكم) لغني عن زيادة الايضاح ما عدا طلبه ما نرى
لزومه عند الحاجة من الاسلحة وذخائرها الحربية وما هو في معناها وانني بهذا القدر عن اشغالكم الشاغلة بتقديم وافر احتراماتي وجزيل
شكري الى جناب المعز الموقر وحرر في اليوم الخامس والعشرين من ظفر الخير ١٣٣٤

9   33

بسم الله الرحمن الرحيم

الحضرة ذو الاصالة فخامة نائب جلالة الملك دام مرعيا

بعد ما بأيدي التوقير والاحتشام تناولنا رقيم الفخامة المؤرخ ٥ ربيع الأول وان مضامينه اخلت علينا مزيد الابتهاج والسرور بحصول التفاهم المطلوب والتقارب المرغوب . نسأل الله ان يسهل المقاصد وينجح المساعي ومن [illegible] الاعمال الجارية وترتيبها لمقتضيه . اولا قد علمنا فخامتكم بأنا بعثنا احد انجالنا الى الشام لترتيب ما يقتضي عمله هناك ولقد ظفرنا منه تقريرا يفيد بأن اعتسافات الحكومة هناك لم تبق من ذوي الاشخاص الذين يعتمد عليهم في تدبير سوى الافراد من الجند على اختلاف مراتبهم ومن لم يكونوا من ذلك العنصر [illegible] في الدرجة الثانية وانه ينتظر وصول القوات المتمكن بعدها من موقع مختلف [illegible] المشايخ بأن عددها ما يوازي [illegible] جائزين خصوصا من اهالي البلاد وما جاورها من الاقطار العربية كما هي [illegible] وان كان العكس يعني الاكثرية من الاتراك وسواهم فانه يؤجل مكانه الاكثرية من القوة المذكورة من العرب فهو عازم على مرافقة الركب والقيام بهم ... ثانيا عرضنا على رسائل نجلنا الكبير الى المدينة المنورة [illegible] فسنبادر بتقديمهم نحو الترعة [illegible] الى ما ينتظر سيما وان [illegible] الشؤون [illegible] كما فيه يكون رداً [illegible] على الانجاز [illegible] الى المركز [illegible] للحركة الاساسية المكتفين في مبادرتها بما جندنا [illegible] المحافظة على [illegible] في [illegible] على ان [illegible] وتسقط [illegible] اطلاع [illegible] المشروع [illegible] الكتمان مع عدم [illegible] على ذلك [illegible] اعمالنا امام كل [illegible] والطوائف التي يظهرها سير الحالة [illegible] عنه وعن ظن ان [illegible] الكفاية [illegible] اعمالنا [illegible]

الجواب عنه وذلك [illegible] مبلغ خمسين الف جنيه دفعا لمشاهرة القوات الجندية ونحوها مما هو ضروري نفي عن بيانه نوعية ما يحتاج الحالة هذه هو [illegible] على الترتيب المحكي . الثاني احضار عشرين الف كيس [illegible] وخمسة عشر الف [illegible] وثلاثة [illegible] شعير وما [illegible] وخمسة [illegible] ما [illegible] احضارها بوجه [illegible] وما يحتاج [illegible] من المرميات وايضا مقدار [illegible] صندوق من النوع [illegible] [illegible] من الطرز الجديد [illegible] الفرنسية لاستعمال هذه الصنف [illegible] وشيئا سكر ومقدار [illegible] ما بين [illegible] ان [illegible] المركز [illegible] المدافع المرغوبة [illegible] . الثالث [illegible] بعد [illegible] الى المركز [illegible] المرسلة [illegible] بالحجاز [illegible] اللوازمات الحربية [illegible] وقائدها المراقبة [illegible] البها والوسائط [illegible] الرابع [illegible] لكون الموارد [illegible] المذكورة [illegible] البها في [illegible] ابن سعود [illegible] الذي [illegible] الموضع المذكور [illegible] الخامس النقود المطلوبة [illegible] الرجال (٣) [illegible] صندوقنا الذي سيكونون حاملين [illegible] استطاعته وهذه [illegible] ان [illegible] من [illegible] الذكرى [illegible] المذكورة [illegible] ثلاثة اسابيع [illegible] باسماء [illegible] سؤال عن [illegible] كان [illegible] المذكورة [illegible] من ايجابات [illegible] بحجم [illegible] اللازم [illegible] اما [illegible] [illegible] الشيء الذي [illegible] في [illegible] الجواب [illegible] الموضع [illegible] لعدم المطالع [illegible] في هذا الدور [illegible] بالحال هذا [illegible] صندوقا [illegible] متوكدين غاية التأكيد [illegible] لعدم ضياع الوقت [illegible] السابع [illegible] الحكومة البريطانية [illegible] حاملة [illegible] لا [illegible] بتخلي [illegible] التي لا تعد [illegible] الرسمية [illegible] في الصورة الظاهرة [illegible] الحالة [illegible] اللازم [illegible] التي تقدم [illegible] بيانا [illegible] الى [illegible] ببيانونة [illegible] الحربية [illegible] قبول هذه [illegible]

١٤ ربيع آخر ١٣٣٤

الداعي [illegible]

CERTIFIED TRUE COPY.

[signature]

Assistant Oriental Secretary
19.6.37.

BRITISH EMBASSY CAIRO

10.

Arabic [version?] of letter from Sir Arthur McMahon to [King?] Hussein dated 10.3.16 (Despatch No 54 of 13.3.16)

بسم الله الرحمن الرحيم

الى سماحة ذلك المقام الرفيع ذي الحسب الطاهر والنسب
الفاخر قبلة الاسلام والمسلمين معدن الشرف وطيب
المحتد سلالة مهبط الوحي المحمدي الشريف بن الشريف
صاحب الدولة السيد الشريف حسين بن علي امير مكة
المعظم زاده الله رفعة وعلاء آمين

بعد ما يليق بمقام الامير الخطير من التجلة والاحتشام
وتقديم خالص التحية والسلام وشرح عوامل الالفة
وحسن التفاهم والمودة الممزوجة بالمحبة القلبية - ارفع
الى دولة الامير المعظم اننا تلقينا رقيمكم المؤرخ ١٤ ربيع
الآخر ١٣٣٤ من يد رسولكم الامين وقد سررنا لوقوفنا على
التدابير الفعلية التي تنوونها وانها لموافقة في الاحوال
الحاضرة . وان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تصادق
عليها وقد يسرني ان اخبركم بان حكومة جلالة الملك
صادقت على جميع مطالبكم وان كل شيء رغبتم الاسراع فيه
وفي ارساله فهو مرسل مع رسولكم حامل هذا . والاشياء
الباقية ستحضر بكل سرعة ممكنة وتبقى في بورتسودان تحت
امركم لحين ابتداء الحركة وابلاغنا اياها بصورة رسمية (كما
ذكرتم) وبالمواقع التي يقتضي سوقها اليها والوسائط التي
سيكونون حاملين الوثائق بتسليمها اياهم .

ان كل التعليمات التي وردت في تحريركم قد اعطيناها لمحافظ
بورتسودان وهو سيجريها حسب رغبتكم - وقد عملت جميع
التسهيلات اللازمة لارسال رسولكم حامل خطابكم الاخير الى
جدة حتى يؤدي مأموريته التي نسأل الله ان يكللها بالنجاح
وحسن النتائج وسيعود الى بورتسودان وبعدها يصلكم
بحراسة الله ليقفكم على مساعيه ولتكم نتيجة عمله

ونتنهز الفرصة لنوضح لدولتكم في خطابنا هذا ما ربما لم يكن واضحا لديكم او ما عساه ينتج سوء تفاهم الا وهو انه يوجد بعض المراكز او النقط المعسكرة فيها بعض العساكر التركية على سواحل بلاد العرب يقال انهم يجاهرون بالعداء

لنا والذين هم يعملون على ضرر مصالحنا الحربية البحرية في البحر الاحمر وعليه نرى انه من الضروري ان ناخذ التدابير الفعالة ضدهم ولكننا قد اصدرنا الاوامر القطعية انه يجب على جميع بوارجنا ان نفرق بين عساكر الاتراك الذين يبادرون بالعداء وبين العرب الابرياء الذين يسكنون تلك الجهات لاننا لا نقدم للعرب اجمع الا كل عاطفة ودية

وقد ابلغنا دولتكم ذلك حتى تكونوا على بينة من الامر اذا بلغكم خبرا مكذوبا عن الاسباب التي تضطرنا الى اي عمل من هذا القبيل وقد بلغنا اشاعات مؤداها ان اعداءنا الالداء باذلون جهدهم في اعمال السفن ليبثوا بها الالغام في البحر الاحمر ولالحاق الاضرار بمصالحنا في ذلك البحر وانا نرجوكم سرعة اخبارنا اذا تحقق ذلك لديكم

وقد بلغنا ان ابن الرشيد قد باع للاتراك عددا عظيما من الجمال وقد ارسلت الى دمشق الشام ونؤمل ان تستعملوا كلما لكم من التاثير عليه حتى يكف عن ذلك واذا ما صمم على ما هو عليه امكنكم عمل الترتيب مع العربان الساكنين بينه وبين سوريا ان يقبضوا على الجمال حال سيرها ولا شك ان في ذلك صالح لمصلحتنا المتبادلة

وقد يسرني ان ابلغ دولتكم ان العربان الذين ضلوا السبيل تحت قيادة السيد احمد السنوسي وهم الذين اصبحوا ضحية دسائس الالمان والاتراك قد ابتدأوا يعرفون خطأهم وهم ياتون الينا وحدانا وجماعات يطلبون العفو عنهم والتودد اليهم - وقد والحمد لله هزمنا القوات التي جمعها هؤلاء الدساسون ضدنا وقد اخذت العرب تبصر الغش والخديعة التي حاقت بهم

وان لسقوط ارضروم من يد الاتراك وكثرة انهزاماتهم في بلاد القفقاس تأثير عظيم وهو في مصلحتنا المتبادلة وخطوة عظيمة في سبيل الامر الذي نعمل له واياكم. ونسال الله عز وجل ان يكلل مساعيكم بتاج النجاح والفلاح وان يمهد لكم في كامل اعمالكم احسن السبل والمناهج. وفي الختام اقدم لدولتكم ولكامل افراد اسرتكم الشريفة عظيم الاحترامات وكامل ضروب المودة والاخلاص مع المحبة التي لا يزعزعها كر العصور ومرور الايام

تحريرا في ٦ جمادى الاولى ١٣٣٤
الموافق ١٠ مارث ١٩١٦

كتبه المخلص
السر ارثر هنري مكماهون
نائب جلالة الملك بمصر

م.ف.(و.ع.)(ف.)-٦-

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة السادسة

الجلسة المعقودة بقصر «سان جيمس» يوم الاربعاء ١٦ فبراير سنة ١٩٣٩
فى الساعة الرابعة مساء

مع هذا صورة من محضر الجلسة المذكورة أعلاه للموافقة عليها أو تصحيحها والمرجو عند ارادة التصحيح أن ترسل التصحيحات الى السكرتير فى موعد لايتجاوز يوم السبت ١٨ فبراير

وبعد هذا التاريخ، ومالم يصل اخطار بخلاف ذلك، يعد المحضر صحيحا.

(الامضاء) ه. ف. دونى
سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس
١٥ فبراير سنة ١٩٣٩

م . ف . (و . ع .) (ف) - ٦ -　　　　صورة رقم ٥٨

سري

الجلسة السادسة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة السادسة المعقودة بقصر « سان جيمس » بلندن
يوم الاربعاء ١٥ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

الحاضرون

عن المملكة المتحدة

المستر مالكولم ماكدونالد	وزير المستعمرات (رئيسا)
المستر ر . ا . بتلر	الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا	الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات
السيرجون شاكبيرج	الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراتان بوش	المستشار القضائي لوزارة المستعمرات
المستر س . و . باكستر	المستشار بوزارة الخارجية

الوفود العربية

وفد فلسطين

عونى بك عبد الهادى
موسى بك العلمى
المستر جورج أنطونيوس
جمال افندى الحسينى
الدكتور حسين الخالدى
راغب بك النشاشيبى
الفريد افندى روك
امين بك التميمى
يعقوب افندى الغصين
فؤاد افندى سابا

وفد مصر

صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم
صاحب السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر فى لندن
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى
عبد الرحمن بك عزام — وزير مصر المفوض بالمملكة العربية السعودية والعراق

وفد العراق

صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد باشا — رئيس الوزارة ووزير الخارجية
صاحب السعادة رؤوف بك جادرجى
سيد افندى عبد الله بكير — السكرتير

وفد المملكة العربية السعودية

صاحب السمو الملكى الامير فيصل	وزير الخارجية
صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه	الوزير المفوض بلندن
صاحب السعادة فؤاد بك حمزة	وكيل وزارة الخارجية
ابراهيم افندى السليمان	السكرتير

وفد شرقى الاردن

صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى	رئيس الوزارة
الشيخ نجيب علم الدين	السكرتير

وفد اليمن

صاحب السمو الملكى الأمير سيف الاسلام الحسين

القاضى محمد عبد الله الشامى

القاضى على بن حسين العمرى

الاستاذ ابراهيم الموجى

سيد على محمد بن عقيل

محمود افندى أبو السعود

سكرتيرية المؤتمر

المستر هـ . ف . دونى	السكرتير
المستر ن . إى . ارشر المستر ج . س . بينيت والمستر إى . ر . ادموندز	مساعدو السكرتير
المستر ج . سمرفيل	المترجم الرسمى للمؤتمر

محضر الجلسة

وزير المستعمرات — افتتح الجلسة فى الساعة الرابعة والدقيقة ٣٠ مساء واعتذر عن غياب صاحب السمو الملكى الأمير سيف الإسلام الحسين الذى اضطر إلى التخلف . وقال انه فهم أن توفيق باشا أبو الهدى مستعد لإلقاء بيانه .

[ملاحظة : حضر الوفد اليمنى بعد قليل]

بيان شرق الأردن

القاه توفيق باشا أبو الهدى باللغة العربية

معالى الوزير ؛ حضرات أصحاب السمو ؛ سادتى أصحاب الرفعة والفخامة والسعادة

بعد أن أدلت الوفود العربية ببياناتها القيمة ، وأتت على وصف دقيق لحالة فلسطين ، وتحليل عميق لما يستند إليه فى إعطاء هذه البقعة المقدسة من بلاد العرب حقوقها المشروعة ، لاسيما لما دار بين المرحوم المغفور له صاحب الجلالة الحسين بن على والسر هنرى مكماهون ؛ لم يبق لى ماأقوله . وقد كنت أفضل السكوت لولا انى امثل بلاداً وان كانت صغيرة بالنسبة لنفوسها لا لمساحتها فانها أشد البلاد العربية اتصالا بفلسطين ؛ فوق أنها تابعة لأمير عربى هو نجل ذلك الذى نبحث الآن عن عهود قطعت له ، وقد كان أول من بحث فى نهضة العرب وثورتهم مع اللورد كتشنر قبل وقوع الحرب العامة ، ثم ظل كاتب والده وأمين سره والمتولى أمر المذاكرات التى انتهت بالثورة . ولولا اننى أيضاً أجد من الضرورة أن تبدى كل من البلاد الممثلة فى هذا المؤتمر وجهة نظرها فيما دعيت إليه واعتبرت ذات مصلحة فيه لاتحاد شعور العرب ومنافعهم ، ذلك الشىء الذى أرى من واجبى أن أقدم شكرى لممثلى المملكة المتحدة على اعتراف بريطانيا العظمى به وإظهاره بدعوتها هذه الجليلة .

ان البلاد المعروفة بشرق الأردن كانت تعتبر بالنسبة لصك الانتداب قسما من فلسطين ، وقد كاد أن يشملها الخطر الذى أوصل القسم الآخر من فلسطين إلى ما هو فيه ، لولا فضل العهود التى هى موضوع بحثنا اليوم والتى اعترفت الحكومة البريطانية بشمولها البلاد الواقعة شرق نهر الأردن كما يستنتج من قول المستر بتلر أمس . وإذا كنت أعترف الآن باتباع الدولة البريطانية الصديقة جانب الحق فيما يتعلق ببلادى وأشكرها مرة أخرى عليه فاننى

أرجو كما يرجو كل من أركان الوفود المحترمة أن يتبع ذلك رجوع إلى الحق بكامله واعتراف بأن القسم الغربي من فلسطين كقسمها الشرقي مشمول بعهود يقضي الوفاء المعروف عن أصدقائنا الانجليز برعايتها وتنفيذها .

لاغرابة بعد هذا الإيضاح في أن أقول إن شرق الأردن أشد البلاد اتصالا بفلسطين وأقربها إليها ، لجوارها المباشر حيث لاتفصل بينهما أية أراض غير مأهولة ؛ وفضلا عن الاتحاد بين البلدين فيما يختص باللغة والعادات والطباع . ذلك الاتحاد الذي أشار إليه فخامة نوري باشا السعيد وعرف كل منا أنه اتحاد يجمع بين كل البلاد العربية التي كانت تتألف منها الامبراطورية العثمانية ، فان شرق الأردن تجمعها مع فلسطين صلة القربى والنسب ؛ ففي البلاد الأردنية عدد عظيم جداً من الفلسطينيين يشتغل في الزراعة والتجارة والصناعة ، ولازال يتعامل ويتبادل المنافع مع أهله وأقاربه وأبناء بلده في فلسطين ، ويتحسس بكل مايحدث هناك . أضف إلى ذلك سهولة المواصلات وتسرب الأخبار رغم كل تدابير تتخذ حتى يمكنني أن أقول إن أية حادثة تقع في فلسطين مهما كان شأنها تحدث في الحال وبسرعة لايمكن وصفها أثرا مقابلا في شرق الأردن ، وذلك ما يجعل أمر تهدئة الخواطر والحيلولة دون المخاطر أمراً عسيراً ، كما أن بعض الحركات في فلسطين تمتد إلى أجزاء من شرق الأردن وتجعل الحكومة تجاه صعوبات كثيرة .

لذلك فاذا ما تمنيت أن نصل إلى حل عادل منصف للقضية الفلسطينية يعيد الأمن إلى نصابه والسلام إلى محبيه ، فانني لا أتمنى ذلك بدافع الشعور العربي والعواطف المتبادلة فحسب بل لأنه يؤمن الراحة في بلادي أيضاً ؛ ويضمن مصالح معنوية ومادية كثيرة لها .

لقد كان صاحب السمو الملكي أمير شرق الاردن يرى المخاطر الحاضرة منذ أمد بعيد وطالما لفت اليها نظر ممثلي الحكومة البريطانية في فلسطين . وإنني لأذكر بأن سموه كتب إلى المندوب السامي في شهر اكتوبر سنة ١٩٣٣ قائلا إن الوطنية المتأججة في صدور الشعوب بعد الحرب هي التي تدفعهم الى المظاهرات والاضرابات وماتجر من عواقب ، وان تلك الروح هي نفسها التي تحمل عرب فلسطين على مثل ذلك ، مضافاً اليه الخوف من الانقراض الذي اخذت بوادره تظهر بصورة مزعجة في أنحاء البلاد وتهدد مايجاورها من أقطار عربية تنظر إلى تلك المأساة بحزن عميق قد يستحيل غداً إلى حماس يخل بالأمن ويعكر صفو السلام ويكلف الحكومة مايكلف من جهد ونفقة ؛ وانه لفت نظر المندوب المشار اليه بكتاب آخر في شهر

يوليو سنة ١٩٣٤ وقال له فيه : «لقد دلني الاختبار على أن بقاء الحالة الراهنة كما هي من الهجرة غير المحدودة وما سوى ذلك مما يشكو منه العرب ، ستظهر نتائجه السيئة المخيفة فى المستقبل القريب » وإننى أشعر بأن ذلك المستقبل لاينظر اليه اليوم بما يستحق من تفكير ولا يزال يقال إن هناك مجالا يستوعب مهاجرين جداً ، وأن هنالك أرضا يستطاع بيعها ، ولكنى أرجو أن تفكروا معى بذلك المستقبل وأن تنظروا الى مايخبئه من مشاكل يستعصى حلها اذا استمرت الحال على هذا المنوال من دوام البيع والهجرة ، وأصبحنا من ذلك المستقبل وجهاً لوجه غير أن سيل الهجرة لم ينقطع ، فدخل فلسطين فى سنين ٣٣ , ٣٤ , ٣٥ مايقرب من مائة وخمسة وثلاثين ألفاً من المهاجرين يضاف اليهم ثلاثون الف مهاجر دخلوا البلاد فى سنة ١٩٣٦ وهى سنة الاضطرابات والاضراب . فبلغ مجموع المهاجرين فى أربع سنوات مائة وخمسة وستين الفا فى حين أن المهاجرين فى اثنتى عشرة سنة قبل ذلك لم يزد عددهم على مائة وثمانية عشر الفا . كأن التحذير كان يقصد به التشجيع على توسيع الهجرة ؛ أما بيوع الأراضى ففى تقرير اللجنة الملكية تفاصيل كافية عنها يعرفها الوفد البريطانى المحترم ؛ وهكذا وصلنا الى المستقبل الذى ترقبته شرق الاردن بلسان اميرها . وياله الآن من حاضر أحدث فى النفوس والأموال أضراراً لا يمكن تلافيها فى سنين عديدة . ودعونى أؤكد لكم الآن أن شرق الاردن لولا نفوذ الامير وسعيه لعدم حصول مثل تلك الاضرار فى بلاده لكانت المصيبة عامة والمشاكل شاملة ؛ غير أن هذا المسعى له حد يقف عنده ، فان الأمير نفسه أعلم المندوب السامى خطيا بأنه يعد الموقف موقف انتظار وحسن ظن .

إن وجهة نظر شرق الاردن تتفق مع وجهات نظر شقيقاتها البلاد العربية الأخرى من ناحية التمسك بأن فلسطين عربية ووجوب بقائها عربية ومن جهة التخوف من الهجرة وضرورة وقفها والعمل على حفظ الأراضى من التسرب الى اليهود . وقد أبدت رأيها هذا بصراحة إلى اللجنة الملكية بلسان سمو الأمير الذى كان أصدق ناقل عن العرب ومصرح بأمانيهم . ولقد أبلغت اللجنة المذكورة بان تصريح بلفور كان يمكن أن يعتبر مقبولا لو أن فلسطين كانت عند صدوره بلقعاً خالياً من الناس ، ولكنها كانت مأهولة بسكانها الأصليين الذين ضمنت لهم الحقوق الطبيعية امر بقائهم وحفظ استقلالهم فوق ما صدر من عهود للعرب خاصة ومبادىء للناس عامة أعلنت خلال الحرب العامة وبعدها ؛ تلك الحرب التى قامت على أساس أن القوة للحق وليس الحق للقوة . وسئلت (أى اللجنة) كيف تتلقى الشعوب فيما يقبل من الزمن تصريحات

الدول العظمى عن أغراضها من أية حرب أخرى قادمة يمكن أن تنشب، وكيف يكون موقف تلك الشعوب من التصريحات بعد هذه التجربة القاسية. وأفهمت أن العرب يعتقدون أن تصريح بلفور — على فرض صحته — قد تم منذ أمد بعيد، فقد أصبح لليهود وطن قومى فى فلسطين ولهم فيها مدنهم وقراهم ومزارعهم ولغتهم وطائفة هائلة من موظفيهم فى جميع الدوائر الحكومية، الصغيرة منها والكبيرة، وأن مجاوزة هذا الحد معناه جعل فلسطين كلها يهودية. ولذلك لا يمكن لعربى مهما كان اعتداله ومهما شارك فى العطف على اليهود المضطهدين إلا أن ينصح بكل ما اعطى من قوة للوقوف عند هذه الغاية وعدم التقدم فيها ولو خطوة واحدة

بعد هذا أنتقل إلى بحث العهود المعطاة من السر هنرى مكماهون لأقول إن البيانات التى سمعناها من الوفود العربية حتى اليوم كانت كافية وافية، وإننى لا أقصد بالتعرض لذلك مرة ثانية إلا إعطاء بعض إيضاحات قليلة بالنسبة لنصوص تلك العهود ولما صرح به المستر بتلر فى جلسة أمس

يفهم من الاحاديث التى دارت الى الآن أن الوفد البريطانى يتمسك برأى الحكومة البريطانية فى أن البلاد الواقعة بين «وادى الاردن» و«البحر المتوسط» كانت تعتبر دائما، فى نظر حكومة جلالته وبحسب فهمها لكتاب مكماهون، خارجة عن البلاد التى وعد العرب بتأمين استقلالها مستندة بذلك الى العبارة الواردة فى كتاب السر هنرى المؤرخ فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥ والتى نصها: (ان مرسين واسكندرون وبعض الأقسام السورية الواقعة فى غربى دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن أن يقال عنها إنها عربية محضة ويجب أن تستثنى من الحدود التى ذكرتموها، ونحن على استعداد للموافقة على أساس هذه التعديلات، على ان لا تنقض شيئا من اتفاقاتنا مع زعماء العرب. اما الأراضى التى تستطيع انكلترة العمل فيها بملء الحرية ودون أن توقع ضرراً بحليفتها فرنسا فان لى السلطة التامة، باسم حكومة صاحب الجلالة، ان أعطيكم التأمينات التالية... الخ) وإلى أن المرحوم شريف مكة — آنئذ — بعد أن اعترض على ما يختص ببعض الاقسام السورية عاد وقال فى كتابه المرسل فى اول يناير سنة ١٩١٦ أنه يتجنب كل مامن شأنه أن يسىء الى تحالف انكلترة وفرنسا والاتفاق المعقود بينهما على أن يطالب عند سنوح أول فرصة بعد انتهاء الحرب بما يغض النظر عنه الآن — أى فى ذلك الوقت — لفرنسا فى بيروت وسواحلها .

إننى أعتقد كما يعتقد الجميع أن فهم الوفد البريطانى ـ مع اعترافى بحسن قصده واحترامى رأيه ـ غير متفق مع الواقع ، وأن القضية ليست قضية تباين فى الترجمة أو اختلاف على فهم معنى كلمة ، بل أرى أن الرجوع إلى المخابرات جميعها وإلى بعض الوثائق الأخرى يظهر بوضوح القسم المقصود بالاستثناء وأنه غير فلسطين ؛ وإننى أوضح ذلك فيما يلى :

أولا — حصل خلاف حتى اليوم على استعمال كلمة « ولايات » أو « مقاطعات » عند ذكر الأقسام التى أبدى التحفظ من أجلها . ويظن أن استعمال احدى الكلمتين يغير القصد وأن استعمال كلمة « مقاطعات » يجعل المقصود بالاستثناء الأقسام الواقعة غربى البلاد المذكورة ، بحيث يصل الحد إلى جنوب « صور » ولا تدخل آنئذ فى الاستثناء فلسطين . أما إذا استعملت كلمة « ولاية » فيكون المقصود من ولاية دمشق جميع مقاطعاتها أى بما فيها حوران والكرك حتى جنوب معان ؛ فتكون البلاد الواقعة غربها داخلة فى الاستثناء وتكون فلسطين منها . ولكن الحقيقة أنه بالنسبة لتشكيلات الحكومة العثمانية لم يكن فى المستطاع أبداً استعمال كلمة « ولايات » فى هذه الحالة ، لأنه لم يكن هنالك ولاية اسمها « ولاية دمشق » بل كانت توجد « ولاية سوريا » وهذه تشمل مقاطعتى « حمص وحماة » الوارد ذكرهما . ولوكان القصد كما يفهم الوفد البريطانى لقيل « الأقسام الواقعة غرب ولايتى حلب وسوريا » ولصرف النظر عن ذكر كلمات « دمشق وحمص وحماة » لأن كلا منها تعتبر مقاطعة تابعة لولاية سوريا

وقد يكون من المفيد أن أذكر أيضاً أنه لو كان القصد ولاية حلب بمجموعها وليس مقاطعة حلب لما كانت حاجة لذكر اسكندرون خصيصاً ، لأن اسكندرون داخلة فى ولاية حلب أما إيرادها فكان المقصود به الإشارة إلى القسم الواقع غرب مقاطعة حلب التى هى جزء من ولاية حلب ولا تمتد حدودها — أى حدود المقاطعة — إلى الساحل

ثانياً — قيل فى عبارة الاستثناء « بعض الأقسام السورية الواقعة فى غربى كذا » ولو فهمنا المقصود بمثل ما أراد أن يفهمه الوفد البريطانى المحترم لما كانت حاجة لاستعمال كلمة « بعض » لأن القسم المستثنى يكون حينئذ كل الأقسام السورية الواقعة غربى ولاية سوريا .

ثالثاً — إن السر هنرى مكماهون سواء أكان فى كتابه المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ أم فى كتابه الآخر المؤرخ فى ١٤ كانون الأول سنة ١٩١٥ قد أشار إلى الأراضى التى يوقع التصرف فيها ضرراً فى مصالح فرنسا فما هى مصالح فرنسا هذه ؟

لاشك فى أن المصالح المقصودة هى المصالح التى كانت موجودة عند مخابرات مكماهون التى جرت فى خريف سنة ١٩١٥ فاذا ماقبلنا ذلك ، ثم رجعنا إلى المعاهدة التى كانت قد عقدت فى ربيع تلك السنة بين روسيا وانجلترا وفرنسا ، نجد أن مصالح فرنسا لا تشمل فلسطين بوجه من الوجوه ، ذلك لأن المعاهدة المذكورة عند ماعينت فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة منطقة نفوذ فرنسا ذكرت أنه تضم إلى منطقة نفوذ فرنسا مناطق منها :

ا — السواحل السورية ، وتبدأ هذه السواحل من حدود الناقورة مارة بصور وصيدا فبيروت فطرابلس فاللاذقية ، وتنتهى فى اسكندرون (وستلاحظون أن هذا الحد يبتدىء حيث تنتهى حدود فلسطين)

ب — تضم المناطق الساحلية جميعها إلى فرنسا مع الجبل اللبنانى المعروفة حدوده بموجب الاتفاق الدولى

ج — تضم جزيرة ارواد والمناطق المجاورة لها والجزر الصغيرة القائمة على الساحل المعرف عنه فى الفقرة السابقة

ثم عند ماعددت فى الفقرة الثالثة منطقة نفوذ بريطانيا ذكرت السواحل الممتدة من الحدود المصرية إلى حيفا فعكا حيث تتصل بحدود نفوذ فرنسا . فترون انه لا يوجد فى منطقة النفوذ الإفرنسية أى شىء من فلسطين .

أما اتفاق « سايكس — بيكو » الذى عقد فى سنة ١٩١٦ فانه لم يجعل كذلك أى قسم من فلسطين مشمولا بمصالح إفرنسية إلا أن تكون « حيفا » ميناء حراً فيما يتعلق بتجارة فرنسا وممتلكاتها ومحمياتها ، وأن لا يكون فيها تمييز بتعيين ضرائب الميناء أو التسهيلات فيما يتعلق بالسفن الافرنسية والبضائع الفرنسية وأن يكون للبضائع الفرنساوية حرية المرور فى حيفا .

لقد أشار المستر بتلرأمس إلى القول بان المرحوم شريف مكة قد فهم فى حينه أن التحفظ يشمل فلسطين ؛ وقد سبق أن صدر هذا القول من السر هنرى مكماهون نفسه فى صيف سنة ١٩٣٧ مما أدى لأن يحتج عليه سمو الامير عبد الله بن الملك حسين صاحب العهد بكتاب أرسله إلى المندوب السامى وأورد فيه مايؤيد وجهة نظرنا جميعا ، وطلب إذاعة ذلك كما أذيع قول مكماهون ، ولكن لم يلب طلبه مع الاسف .

لقد جمعتنى الصدف بالسر هنرى مكماهون نفسه فى دعوة خاصة تمت يوم ٥ الجارى وقد كرر عقيدته هذه أمامى ؛ وإنى أغتنم الفرصة لأنفى ذلك بكل ماأوتيت من قوة ، احتراما لذكرى

راحل ضحى بكل شيء فى سبيل القضية العربية التى وضع أساسها ، وفى سبيل القضية الفرعية التى دعينا للبحث فيها . أشار مكماهون عند ما أبدى تحفظه إلى أن البلاد التى يذكرها لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة . وقد ذكر مرسين واسكندرون ثم أتى على سواحل بيروت . وهذا القول لا يمكن أن يشمل فلسطين التى كان سكانها فى ذلك الحين نصف مليون من العرب وستين ألفا من اليهود . وقد فهم شريف مكة أن المقصود من هذا القول هو لبنان الذى يوجد ويا للأسف من يدعى اليوم أنه غير عربى ، ولواء اللاذقية الذى فيه مرسين واسكندرون ويحتوى على طوائف لا يزال يفرقها الافرنسيون عن أخواتها العرب فى كل شيء . وليس أدل على مقصد الملك حسين من قوله فى كتابه المؤرخ فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ ان أهل بيروت عرب صرفا وليس هناك فرق بين المسلم العربى والمسيحى العربى فكلاهما من نسل واحد . وقد انتبه رحمه الله الى ان هنالك فكرة ترمى إلى اعتبار المسيحيين غير عرب وقد كانت اكثرية سكان لبنان وبيروت مسيحية .

ومما يدل على قصده هذا فى كتاب آخر (من المؤكد أن الأهليين فى بيروت لا يقبلوا هذه الاستثناءات وربما أجبرونا أن نتخذ أموراً جديدة قد تعود على بريطانيا العظمى بما لا يقل عن مشاكلنا الحاضرة)

وظل الملك حسين فى موقفه ، وأظهر عزمه على أن يطالب بعد الحرب حتى بالاقسام التى فهمها جيداً . وقد أجابه السير هنرى بأن حكومة بريطانيا العظمى قد نظرت بعين الاعتبار الى ملحوظاته ولكنها بالنظر لمصالح حليفتها فرنسا ترى أنه يقتضى لذلك مخابرات اخرى تقدم فى حينها .

اما الموقف الأخير الشديد الذى وقفه الملك حسين فقد كان عند رفضه المعاهدة التى قدمت اليه ـ بواسطة المرحوم لورانس ـ لأول مرة فى سنة ١٩٢١ لأنها تضمنت مادة تنص على اعترافه بموقف صاحب الجلالة البريطانية الخصوصى فى العراق وفلسطين . وقد ظل على هذا الرفض مع الاستمرار فى تعديل مشروع المعاهدة وتقديم مشروع لو تم لأمن الاتحاد العربى اليوم ، كل ذلك من أجل فلسطين ، حتى انتهت حياته السياسية فى سنة ١٩٢٥ كما هو معلوم ولقد وصل تمسك الحسين فى هذا الامر إلى حد أنه أمر مندوبه ونجله الأمير عليا الذى كان يخابر لورنس فى جدة بأن يؤيد طلبات الوفد الفلسطينى الذى كان يفاوض فى انجلترة سنة ١٩٢١ وتوجد صورة لنص مباحثات جرت بين الاثنين فى جدة بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٢١ قال فيها لورنس : (إن الوفد الإسلامى المسيحى يتناقش فى هذه اللحظة مع الحكومة البريطانية فى

مصيرهم السياسى فاذا حصل الوفد على حل مرضى فلا تبقى مسؤولية على الملك حسين، فوافق الامير على وقال : وإذا أخفق فالملك حسين يستأنف الدفاع عن مطاليب العرب القومية فى تلك البلاد) فهل يمكن بعد هذا كله أن يظن بأن المرحوم الحسين فهم التحفظ كما يدعى مكماهون اليوم ؟

ذكر المستر بتلر أن الانجليز أولى بفهم ماقصدوه؛ ولكننى أرجوه أن يسمح لى بأن أقول إن المخابرات تؤلف عقداً ثنائيا صادراً من جهتين فلا يصح أن ينفرد بفهمه أحدهما، وإلى ان النص الأصلى كان بالعربية ولم يرفق بنص آخر إنجليزى. ولذلك فهو وحده الذى يجب أن يعتبر وفوق ذلك، فكما أوضحت فى بيانى، هنالك دلائل كثيرة ووثائق أخرى توضح المقصود من المخابرات حتى ولو كانت بالانجليزية؛ لان الاختلاف فى ترجمة كلمة واحدة تضيع أهميته بالنسبة لما أبديت من إيضاحات. أما الاهتمام بتفسير صاحب المخابرة نفسه بعد مضى هذه الاعوام الطوال فليس مرور الزمن وحده يجعله غير معتبر بل إن الحكاية الآتية تعطيكم فكرة عنه:

عند اجتماعى الأول، وأرجو أن لايكون الأخير مع السرهنرى مكماهون، بحضور شخصيات عالية وممتازة تناول بحثنا أمر مخابراته؛ فرأيت أنه قد نسى مضامينها تماما. ولم يستطع المناقشة فيها حتى أنه نسى أموراً معروفة وقال: إن قبر النبى فى القدس، ولم يتذكر أنه فى المدينة. وأخيراً اضطر أن يقول : لندع الماضى ولنتوصل إلى حل موافق. أما الحل الموافق فى نظره فهو الاعتراف بحقوق اليهود وبالفوائد التى حصلت من اليهود وعدم صحة التظلم من الهجرة لانه دخل فلسطين اثنان من العرب مقابل كل واحد من اليهود. وعبثاً حاولنا اقناعه بالاحصائيات والبيانات الرسمية. ولم يسكت إلا عند ماقلنا له إن ادعاءه لو صح لكانت نفوس فلسطين اليوم تزيد سبعمائة وستين الفا عما هى عليه.

هكذا ترون أيها السادة أن العرب لسوء الحظ خسروا شخصاً قامت ثورتهم بالاستناد إلى صداقته ومخابراته، وأن اليهود لحسن حظهم كسبوا بلفوراً ثانياً

أشعر أننى أطلت عليكم مع أننى لم أقصد أن أقول إلا شيئاً مختصراً. ولذلك لا أرى ضرورة لأن أكرر ما ذكرته الوفود العربية المحترمة عن الحق الطبيعى وعهد جمعية الأمم وصك الانتداب، ولكن اسمحوا لى أن اقرأ عليكم عبارة أوردتها لجنة بيل الملكية فى الفقرة ٥١ الفصل ٢ من تقريرها وهى هذه:

« ان تشجيع الهجرة اليهودية على أمل أن تؤدى فى النهاية إلى إيجاد اكثرية يهودية »

« وإنشاء دولة يهودية بموافقة العرب أو قل برضاهم على الأقل مسألة ؛ وتصور »
تحويل فلسطين بالجبر وجعلها دولة يهودية ضد ارادة العرب بعد مدة من الزمن مهما »
« طـــال أمده هى مسألة اخرى لاتمت لتلك بصلة . ذلك لأن وقوع هذا الأمر يعد »
« خرقا صريحاً لروح نظام الانتداب ومقصده وهو يفيد أن مبدأ تقرير المصير الوطنى »
« لم يعمل به فى الوقت الحاضر الذى كان فيه العرب يؤلفون اكثرية السكان فى فلسطين »
« ولم يسمح بتطبيقه إلا عندما أصبح اليهود اكثرية السكان ، وهو يعنى حرمان العرب »
« من فرصة حكم أنفسهم بأنفسهم وجعلهم فى الواقع بعد مضى مدة الحرب موضع مساومة »
« إذا اخرجوا من السيادة التركية ووضعوا تحت السيادة اليهودية »

أيها الوفد البريطانى المحترم ؛ هذه عبارة أخرى وردت فى إحدى مذكرات أميرى « إن العرب برهنوا فى الحرب العامة وما بعدها إلى اليوم على أنهم أصدقاء أوفياء لبريطانيا وأن تطورات الظروف زادتهم إيمانا فى ذلك وأصبح ولاؤهم للامبراطورية البريطانية سياسة تقليدية ثابتة فى مملكتهم المصرية والعربية السعودية والعراقية وأمارتهم الأردنية وفى جميع أماراتهم الأخرى فى الكويت والبحرين وعمان وسائر الامارات العربية ، وأنهم على سواحل البحر الأبيض وسواحل البحر الأحمر ومن حولهم الملايين من العالم الإسلامى وجميع هؤلاء ينظرون إلى الامبراطورية البريطانية نظراً خاصا ملؤه الاعتماد والثقة فهم يقصدون أنها لاتفرط بهذه العلاقات كلها بتضحية فلسطين لليهود »

إننى لعلى مثل اليقين من أن حكومة جلالته ستقرر بعد الاطلاع على آرائكم وما تبسطونه لها مما رأيتموه وسمعتموه حلا عادلا موافقاً لأمانينا وحقوقنا التى شرحناها لكم فيعود الأمن فى فلسطين إلى نصابه ويهدأ شعب هناك لم يثر ضد عدو بل بحسب ظنه لإفهام صديق رأى أنه عجز عن إيصال تظلماته إليه إلا بهذه الصورة وتطمئن أيضاً بلاد دعى ممثلوها فأتوا آملين أن لايعودوا بالخيبة والفشل .

* * *

وزير المستعمرات — قال إنه يريد أن يبدى بعض ملاحظات وجيزة على نقطة فى البيان الذى ألقاه توفيق باشا ابو الهدى . وهناك متسع لآراء كثيرة فيما يتعلق بمكاتبات مكماهون .

وهو نفسه لا يعلق أهمية على ماذكر منذ عامين من أن السير هنرى مكماهون لا يذكر المسائل المطروحة للبحث، بوضوح . فقد أتيحت له ـ المستر ما كدونالد ـ وللمستر بتلر فرصة فى آخر الأسبوع لمباحثة طويلة مع السير هنرى مكماهون، وكان تذكره للحوادث على أوفى وأوضح ما يكون . والسير هنرى مكماهون رجل شريف نبيل . على أن حكومة جلالته لا تعتمد على بيانات السير هنرى وحدها، فقد اقتبس المستر بتلر عبارة للسير جلبرت كليتون الذى لا ترقى إليه الشبهات ، وفى هذه العبارة يقول السير جلبرت كليتون انه واثق من أن فلسطين كانت خارجة عن نطاق الحكم العربى المنوى . وقد أفضى السير جلبرت كليتون بهذا التصريح فى سنة ١٩٢٣ ، وهو لا يشكو ولم يشك قط من ضعف الذاكرة . وزيادة على ذلك فان هناك رجلا آخر يعد حجة ولم يخالج أحداً أدنى شك فيه ، وهو المرحوم الكولونيل لورنس ، فقد كتب بعد مؤتمر القاهرة يقول : إن هذا المؤتمر قد نفذ الأغراض الواردة فى مكاتبات مكماهون . وأظن أن المؤتمر لم يكن يشكو من ضعف الذاكرة أيضا

وقال المستر ماكدونالد إنه يبدى هذه الملاحظات ليبين أن هناك مجالا لاختلاف الآراء باخلاص وصدق سريرة ؛ والأعضاء ولاشك يحترمون آراء هؤلاء الثقات البريطانيين الذين كانت لهم صلة وثيقة بحوادث ذلك الزمان والذين كانوا لا ينطوون على أى عداء للعرب وقد قرر هؤلاء الثقات أن المنطقة المعروفة بفلسطين كانت خارجة عن البحث . وقد أراد بهذه الكلمة التوضيح ليس إلا .

وقبل أن أدعو صاحب السمو الملكى الأمير سيف الإسلام الحسين إلى إلقاء بيانه أود أن أقول : إن حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فيصل سيحظى بمقابلته الملك فى الساعة السادسة مساء ولذلك يرغب فى الانصراف .

[غادر صاحب السمو الأمير فيصل قاعة المؤتمر فى منتصف الساعة السادسة مساء] .

الجنرال نورى السعيد — قال انه لما كانت شهادة بعض الرجال البارزين قد ورد ذكرها، فهل يسمح له بالاستشهاد ببعض الضباط البريطانيين الذين عملوا مع القوات العربية فى ذلك الوقت والذين يعرفون العهود التى قطعت ، وفى وسعهم أن يبينوا ماذا فهم العرب من هذه العهود ؟

وزير المستعمرات — قال إنه سينظر فى اقتراح الجنرال نورى السعيد ، وانه قد يكون موضع البحث فيما بعد . والآن فهو يدعو صاحب السمو الملكى الأمير سيف الاسلام إلى الكلام.

بيان الأمير سيف الاسلام الحسين [1]

(مترجماً عن الانجليزية)

ياصاحب السعادة

أصحاب السمو والسعادة

إخوانى وأصدقائى

ليس ثمة ظل من الشك فى أن مسألة فلسطين ، قد حركت العالمين العربى والاسلامى ، ولكن صداها كان يتفاوت تبعاً للحوادث التى لاتزال تجرى منذ زمن طويل . فمثلا اليمن التى يوجد فيها من أقدم العصور ، عدد غير قليل من اليهود ينعمون فى ظل الحكم الاسلامى بالعدل والعطف والرحمة ، وهى من خصائص الاسلام ، تأثرت تأثراً عميقاً بمتاعب فلسطين والاضطرابات فيها ، ومن أجل هذا لا أستطيع أن آخذ على عاتقى تقدير النتائج السيئة ، إذا لم تحل المسألة لاقدر الله بالعدل والانصاف .

وقد بذلت حكومة اليمن ، ولا تزال تبذل جهوداً متواصلة فى سبيل الحكمة والتهدئة ، واتخذت التدابير المناسبة لمنع رحيل اليهود من اليمن إلى فلسطين منذ بدأت الهجرة اليهودية .

وقد طلب سيدى ومولاى ملك اليمن ، من الحكومة البريطانية مراراً أن تعير مسألة فلسطين العناية التى هى جديرة بها ، وما أكثر ما كنت أنا رسول مولاى فى هذا الموضوع . وقد كانت البواعث لجلالته على ذلك شتى ، وكان جلالته فى كل مرة يلح على الحكومة البريطانية أن تعنى بمسألة فلسطين ، على نحو يكفل العدل والسلام فى تلك الارض المقدسة . وإنا جميعاً ليحدونا الأمل فى أن يكون الأوان قد آن للوصول إلى تسوية حسنة للمسألة ، وإنى لأسأل الله أن يحقق آمالنا .

وإذا كان ثم شيء نتمسك به فذاك هو العهد الذى قطعته بريطانيا العظمى للعرب ، ونحن نصر على أن تكون هذه العهود موضع درس قانونى دقيق ، لتسترد فلسطين حريتها ، وإنا لنعتقد أن حقها الطبيعى والشرعى فى تقرير مصيرها أساسى وأصلى ، وليس مستمداً من التصريحات أو العهود ، فالمطالبة بهذا الحق لاتتوقف شرعيتها على الاتفاقات أو المواثيق ومع ذلك حرصنا دائماً على أن تتذكر العبارة الواردة فى الوثيقة التى تعرف باسم

[1] ألقاه بالعربية ، وسجل فى محضر المؤتمر بالانكليزية ، وترجم عن المحضر لعدم وجود النص العربى .

" التصريح السباعى " الصادر بالقاهرة فى ١٦ يونيه سنة ١٩١٨ ومؤداه أن سياسة بريطانيا العظمى فيما يتعلق بمستقبل الحكم فى فلسطين وبغداد ، ستكون قائمة على مبدأ رضا المحكومين .

وتتمسك كذلك بأنه فى الوقت الذى قطعت فيه هذه العهود للعرب ، كانت فلسطين داخلة فى نطاق هذه العهود كغيرها من بلاد العرب ؛ ولذلك لم أفهم قول المستر بتلر " إن الحكومة البريطانية كانت دائماً تصر على ان فلسطين خارجة عن المنطقة التى قيل إن بريطانيا العظمى مستعدة للاعتراف باستقلال العرب فيها ، وتأييد هذا الاستقلال " فما كانت العهود مقطوعة لمنطقة أو مناطق معينة بل " لجميع الاراضى العربية " وقد وردت هذه الكلمات بنصها ولم تتناول الاستثناءات سوى رقع معينة . فنحن نتمسك بكل قوانا بهاتين النقطتين اللتين تؤيدهما الفقرات الآتية من الكتاب الذى بعث به المرحوم الملك حسين إلى السير هنرى مكماهون فى ١٤ يوليه سنة ١٩١٥ ، وقد وردت هذه الفقرات بعينها فى رد السير هنرى على المرحوم الملك حسين بتاريخ ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥ ، وهذا نصها " أولا — "تعترف انجلترا باستقلال البلاد العربية التى يحدها شمالا . . . الخ " وقد رد السير هنرى مكماهون على هذا بكتاب مؤرخ فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥ أكد فيه موافقة الحكومة البريطانية على الاعتراف باستقلال كل الاراضى العربية المذكورة فى المكاتبات السابقة كما اقترح شريف مكة .

وقد كان اعتراف السير هنرى مصحوبا بتعديلات معينة للحدود المقترحة ، ولكننا فيما يتعلق بهذه التعديلات ، لانرى أننا نستطيع أن نفسر كلمة " الولاية " الواردة فى الوثائق تفسيراً غير قويم ، كما لا نستطيع أن نفهم انه فى حيثما وردت الاشارة إلى " حد غربى " كان المقصود الاشارة إلى " حد جنوبى "

أما قول المستر بتلر انه " مما لا يكاد يتصور ، إذا كان العهد مقصوداً به أن يشمل فلسطين ، أن لا يكون ثم أى تحفظ خاص بدخول المسيحيين فى الاراضى المقدسة " فان هذا بعينه هو الذى يؤيد رأينا . وكتاب السير هنرى فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥ أهم الوثائق الخاصة بالعهود المبذولة للعرب ، فضلا عن كونه أول كتاب تعترف فيه بريطانيا بمطالب العرب . ولم يفت السير هنرى فى هذا الكتاب أن يذكر الاراضى المقدسة ولا أهمل تعهد بريطانيا العظمى بان " تصون الاراضى المقدسة من كل اعتداء خارجى " ومن البديهى ان الملك حسين كان يعتبر أن حماية الاراضى المقدسة من العدوان الخارجى — وهو الذى قال السر هنرى إن " بريطانيا العظمى " تكفله — هى واجب العرب أنفسهم .

ولا يمكن أن تختلف آراء المنصفين والعلماء المتبحرين فى أن القاعدة الذهبية فى تفسير الوثائق الثانوية المكتوبة وما إليها هى الأخذ بالمعنى العادى المألوف للألفاظ بدون استكراه، وبغير تمحل يجعلها غير مؤتلفة مع بقية النصوص. وإنى على سبيل التأييد لصحة الرأى الذى يأخذ به العرب وصواب تفسيرهم للعهود المقطوعة لهم، أقتبس هنا فقرة من كتاب للمستر رمزى ماكدونالد عنوانه " اشتراكى فى فلسطين "طبعة سنة ١٩٢٢، الفصل السادس صفحة ١٦

قال: " لقد شجعنا ثورة العرب على تركيا بأن وعدنا بإقامة مملكة عربية تؤلف من الولايات العربية الداخلة فى الدولة العثمانية وفى جملتها فلسطين "

وتأييداً لقولى أيضاً أورد كذلك الفقرة الآتية من خطبة ألقاها اللورد غراى اوف فاللودين فى مجلس اللوردات (الأعيان) فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ عن تصريح بلفور.

قال: إنى أرى أن الموقف صعب جداً إذا اعتبرنا العهود التى لاريب فى أنها قطعت للعرب. وفى الوقت الذى يعانى العالم العربى كله الآلام من جراء المآسى الحاصلة فى فلسطين، وفى الوقت الذى تبذل فيه الجهود لايجاد حل، يجب علينا جميعا أن نذكر ان العلل لاتداوى بمساعدتها على الانتشار والتفاقم، بل بحصرها ومحاولة استئصال شأفتها. وأظن أن هذه النظرة جديرة بالعناية الجدية.

وإذا كان اليهود ينكرون الحقائق والواقع ويطلبون باسم العدل أن يعطوا بلاداً ليست لهم، بل لسواهم، ويتوسلون بنفوذهم ودعايتهم لاغتصاب حقوق العرب؛ فانى أناشد سعادتكم أن تفهموهم أن العصر الحاضر هو عصر الاستجابة لما تدعونا إليه الطبيعة من السلم والعدل والاخاء، عصر تقرير المصير والحرية الفردية والقومية.

وإنا بفضل عواطفنا الانسانية، وديننا الاسلامى السمح، لنعطف بإخلاص على ما يكابده اليهود، ونرثى لهم، ونؤيد كل الاعمال المشروعة التى تخفف آلامهم وتمكنهم من الحصول على نصيبهم من السعادة البريئة فى هذه الحياة. على أنى لاأستطيع أن أنكر أن العطف على اليهود فى البلدان العربية كلها يقل ويفتر من جراء الحوادث فى فلسطين. والواقع أن هذا العطف أصبح مقصوراً على عدد قليل من الناس، ونحن على كل عطفنا الصادق على اليهود، واعتبارنا أن كل سعى يبذل لتلطيف مصائبهم، شريف ونبيل، لانستطيع مع ذلك أن نفهم كيف أن

اغتصاب أرض تابعة لشعب مسالم برىء ، بواسطة هؤلاء الأجانب المنكوبين ، يعد عملا انسانياً شريفاً .

إن درس العهود يجب أن يجرى فى جو ودى عادل على نحو ما قال رئيس الوزارة فى جلسة الافتتاح " إنا نرجو أن نصل إلى تفاهم تام عن طريق التقدير لوجهة نظر الغير "

فإذا تذكرنا هذا وحرصنا عليه ، وهو لازم لحل أية مسألة ، فانى أقترح أن يحال درس الوثائق وتحديد معانيها إلى لجنة فرعية للمؤتمر ، يمثل فيها الوفد البريطانى والوفد الفلسطينى وغيره من الوفود العربية ، ثم ترفع اللجنة تقريرها إلى المؤتمر ليرى رأيه فيه .

وبديهى أن يتناول بحث اللجنة كل الوثائق التى تبودلت بين المرحوم الملك حسين ، والسير هنرى مكماهون . وإذا كانت الحكومة البريطانية لاتملك جميع الوثائق ، وكان بعضها ينقصها ، فان فى الامكان بمعاونة هذا المؤتمر الحصول على النصوص الاصلية ، أو صور فوتوغرافية لها .

وإنى أغتنم هذه الفرصة لاشكر للحكومة البريطانية تزويدها الوفود العربية بنسخ من النصوص العربية الاصلية للمكاتبات المذكورة ، فان ذلك يساعدنا كثيراً

أما عن وجهة النظر البريطانية فى الاستشهاد ببعض الاشخاص ، فانى أرى ان خلافا قانونياً جسيما كهذا ، يؤثر فى مصير شعب بأسره ، لايصح أن يبت فيه أفراد مهما بلغوا من سمو المنزلة ، ولاسيما أن المسألة المتنازع فيها قد صارت من التاريخ .

ومع ان اليمن أبعد البلاد العربية موقعاً عن فلسطين فان عطفها الطبيعى عليها لا يقل عن عطف غيرها ، بل الواقع أن قضية العرب فى فلسطين تحرك أعماق نفوسنا .

إن العالم العربى اليوم غيره بالأمس ، وكل عربى اليوم يشعر أنه واحد من جماعة الأمم العربية لاينفصل عنها ، وهم جميعاً يحاولون استعادة مجدهم الماضى الذى امتاز بالانسانية والمروءة والرحمة — ماض كان قوامه الحق والعدل والمساواة — والعالم العربى على يقين من أن الزمن سيغير اتجاه الأحوال وسيرد إلى العرب بعد قليل المجد الذى سلبهم اياه .

ولقد جئنا إلى هذه المدينة العظيمة ، إجابة لدعوة الحكومة البريطانية ؛ ونزلنا ضيوفا مكرمين عليها ، ومع اعترافنا بهذا الفضل وشكرنا الصادق لها عليه ، نرجو أن يفهم سعادة الوزير اليهود أننا لم نجىء إلى لندن لنجلس فقط حول مائدة المؤتمر ، ولا لنكتفى من مساعدة شعب

فلسطين بالتمنيات الطيبة ، أو بعبارات الوساطة الجميلة ، متأثرين بنداءاتهم المتوالية ، وآلامهم المستمرة ، أو لأننا خفنا أن يعد جودنا وقعودنا مناقضاً لواجب المروءة والشهامة . كلا . ليس الأمر كذلك ، فما قبلنا الدعوة إلا لأنها تطابق رغبتنا القوية الصادقة ؛ ولأن قضية عرب فلسطين، قد وقعت من قلوبنا أعمق موقع وصارت جزءاً من كياننا . وهذه القضية أهم ماتهتم له البلاد العربية ليس فقط بباعث من الجنس والمصلحة والدين والكرامة ، بل كذلك خوفا وإشفاقا من النتائج الفظيعة التى تنجم عن إهمالها . وشعورنا جميعاً فى هذا واحد لايتفاوت ، ولا فرق بين سورى ويمنى ، وحجازى أو عراقى .

وأود أن أقول لأعضاء الوفد البريطانى المحترمين : إننا لانستطيع أن نعود إلى بلادنا مقتنعين بتقدير الحكومة البريطانية لصداقة العالم العربى ورغبتها فى المحافظة عليها ، إلا إذا استطعنا أن نحمل معنا فى عودتنا حلا مرضياً للقضية

وأود كذلك أن أعلن بوضوح تام أنه ليس مما يرضينا أن تعرض علينا أراضى أناس غيرنا . فما يمكن أن يرضينا أقل من العدل والانصاف بمعناهما الحقيقى والاعتراف بالحقوق المشروعة لعرب فلسطين

وأود أن يدرك أعضاء الوفد البريطانى المحترمون أننا لو قلنا غير ذلك لاحتقرنا أنفسنا قبل أن يحتقرنا غيرنا ، ولكان من حقكم أن تفقدوا الثقة بنا وأن تعدونا خادعين مضللين .

وأرجو أن يتفضل الوفد البريطانى بأن يقول لليهود : إنه مهما يبلغ من قوة أى نفوذ فى العالم ، فلن يستطيع أن يهزم الحق ، أو أن يخنق الشعور الذى يسود العالمين العربى والاسلامى بسبب هذا التحدى لوطنية العرب والمسلمين وكرامتهم ومصالحهم المشتركة .

ولسعادتكم بأن تثقوا أن عباراتى القوية صادرة عن إخلاص وصدق سريرة ، وأنه يدفعنى شعور لايرضى ضميرى عن كبحه أو كبته ، ولهذا أرجو أن تقدروا هذا الشعور .

وأود فى هذا الموضوع أن اقتبس عبارة قالها المستر رمزى ماكدونالد فى مجلس العموم فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، وانا معجب بها مقدر لها .

قال : «انى أقول إننا نحن البريطانيين يجب أن نكون آخر أمة فى العالم لاتفهم شعور العرب فى هذا الموضوع » .

وأنا لم اشترك كما اشترك صديق الكبير الجنرال نورى السعيد باشا ، فى الثورة العربية اثناء الحرب العظمى ، جنبا إلى جنب مع الحلفاء ، فقد كانت اليمن فى تلك الايام فى صف غير الصف البريطانى ، ولم يكن لها من باعث سوى مجرد الوفاء والبر بعهودها . أما اليوم ، فانا نرجو بفضل مصالحنا المشتركة ، وتفاهمنا الوثيق ، أن نستطيع الوصول إلى شيء يكون أداة لتوثيق أواصر الصداقة بين بريطانيا العظمى واليمن ووضعها على قاعدة دائمة وطيدة .

***

وزير المستعمرات — سأل الوفد المصرى هل يرغب فى القاء بيان الآن ؟

على ماهر باشا — قال إنه بعد ان سمع البيانات التى أدلى بها ممثلو فلسطين وغيرها ، فى موضوع العهود التى قطعها السير هنرى مكماهون باسم الحكومة البريطانية للعرب ، يريد أن يقول إن الوفد المصرى يشارك الوفود الأخرى فى رأيها ، أتم مشاركة وينضم إليها ، ويرجو أن يأخذ الوفد البريطانى بوجهة نظر العرب فى هذا الموضوع .

وزير المستعمرات — أشار الى اقتراح الامير سيف الاسلام بتعيين لجنة فرعية . وقال : إن الوفد البريطانى يوافق على ذلك ولكن يجب أن يعرف آراء الوفود الأخرى .

الأمير سيف الاسلام — قال : إن اقتراحه يقضى بأن تقدم اللجنة الفرعية تقريرها الى المؤتمر ليرى فيه رأيه .

الجنرال نورى السعيد — سأل عن موقف الوفد البريطانى ماذا يكون إذا حدث أن وافقت اللجنة الفرعية على أن فلسطين داخلة فى عهود مكماهون ؟

وزير المستعمرات — قال : إن كل ماتأخذ به اللجنة التى سيكون الوفد البريطانى ممثلا فيها ، يجب أن يكون بالاجماع . ومن الواضح أن الوفد البريطانى ، فى الحالة الفرضية التى يشير اليها الجنرال نورى ، سيكون قد وافق على رأى اللجنة الفرعية بواسطة ممثليه فيها .

فؤاد بك حمزة — قال إنه لن تكون ثم صعوبة اذا أجمعت اللجنة على أن فلسطين داخلة أو غير داخلة فى عهود مكماهون ، ولكن لنفرض أن اللجنة اقترحت إحالة المسألة إلى التحكيم ؟ وقال : إن الاقتراح المعروض ليس واضحا فيما يرى .

الجنرال نورى السعيد — قال : إن من المهم أن نقرر هل يكون أعضاء اللجنة الفرعية فى حل من درس الموضوع وإبداء آرائهم الشخصية ، أو يكون عليهم أن يراجعوا وفودهم قبل إبداء الرأى ؟

وزير المستعمرات — قال : إن الاعضاء سيكونون فى اللجنة ممثلين لوفودهم ، لا كأفراد وسيكونون على اتصال دائم بوفودهم .

الجنرال نورى السعيد — قال : إننا فى هذه الحالة سنعود إلى نفس الموقف الذى نحن فيه الآن .

وزير المستعمرات — قال : إن تعيين لجنة فرعية اقتراح سديد . وسيكون الغرض منها أن تتناول نصوص المكاتبات العربية والانجليزية ، وتدرس المسائل والنقط التى ترغب الوفود العربية فى بحثها . وقد عرضت على المؤتمر آراء قانونية وسياسية ، فهذه يحسن أن تجمع وتطرح على اللجنة الفرعية لفحصها . وفى هذه الحالة يستطيع الوفد البريطانى أن يقدم حججه بتفصيل أوفى . والخلاصة أن الغرض من تأليف هذه اللجنة الفرعية المقترحة هو :

(١) إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بالحقائق

(٢) درس حجج الفريقين بتفصيل أوفى

وقد يجىء تقرير اللجنة مؤيداً لوجهة النظر البريطانية أو لوجهة النظر العربية ، أو بأن الأعضاء لم يستطيعوا الاتفاق على رأى فى الموضوع .

الأمير سيف الاسلام الحسين — اقترح أن تكون مهمة اللجنة أن تقدم تقريرها إلى المؤتمر برأيها فى التفسير القانونى لمكاتبات مكماهون .

المستر ماكدونالد — أعرب عن شكه فى أن تكون اللجنة الفرعية لها ما يؤهلها للفصل النهائى على هذا النحو .

الأمير سيف الاسلام — اقترح تذليل هذه الصعوبة بتعيين اعضاء خبراء من غير الوفود .

المستر ماكدونالد — وافق على هذا الاقتراح ، ولكنه أصر على شكه الذى سبق له أن أعرب عنه . وقال : إن اللجنة الفرعية فى رأيه ليست إلا أداة لتسهيل عمل المؤتمر الكامل والاقتصاد فى الوقت .

الجنرال نورى السعيد — قال : إن الوفد العراقى لايرى فائدة من الاشتراك فى مثل هذه اللجنة ، التى لاتستطيع أن تذهب إلى أبعد مما يستطيع المؤتمر ، ولماكان على أعضائها أن يرجعوا إلى وفودهم طلباً لتعليماتها ، فان النتيجة ستكون أمراً مفروغاً منه سلفا .

وزير المستعمرات — اعترف بأن لهذا الرأى وجاهة ، ولكنه قال : إن هناك نقطا تفصيلية مثل الفروق بين الترجمات الانجليزية المختلفة للمكاتبات ، وهى التى يطلب الوفد

الفلسطيني بحثها . فاذا لم تحول هذه النقط إلى لجنة فرعية ، فان وقت المؤتمر تستنفد منه بضعة أيام ؛ وبذلك يتأخر درس الاقتراحات العملية التي عرضها جمال افندي الحسيني في بيانه الافتتاحي . وقال انه يظن أن الحاضرين جميعا مقتنعون بأن هناك اختلافاً نزيها في الرأي بين التفسيرين البريطاني والعربي ، لمكاتبات مكماهون ، لابد من الاعتراف به عاجلا أو آجلا . فاذا تولى المؤتمر نفسه بحث هذا الموضوع باسهاب وتفصيل ، فان هذا خليق أن يسخط الذين يتطلعون إلى النتائج وينتظرونها في شوق ولهفة . فواجب المؤتمر ، مع عدم نسيان هذا الاختلاف في الرأي ، أن يمضي بأسرع مايتيسر له في بحث الاقتراحات الانشائية .

المستر انطونيوس — أعرب عن أسفه لأنه لايوافق المستر ماكدونالد . فان الاختلاف ليس في وجهتي النظر بل على الحقائق . فاذا كان الفريقان تحدوهما الرغبة كما يعتقد في الوصول إلى الحقائق فانه لاسبيل في النهاية إلى الاختلاف بين وجهتي النظر .

فؤاد بك حمزة — قال : إن الوفد العربي السعودي يوافق على إحالة الموضوع إلى لجنة فرعية .

وزير المستعمرات — قال : إن المؤتمر متفق على وجوب درس المكاتبات . وقال : انه نظرا للشكوك التي أعرب عنها الجنرال نوري السعيد ، فانه ليس من الضروري أن تكون الوفود العربية كلها ممثلة في اللجنة ، ما دامت هذه الوفود متفقة ، بالاجماع ، على موقف واحد ورأي واحد في المكاتبات .

ألفريد افندي روك — سأل : هل يكون من حق اللجنة الفرعية استدعاء شهود لسماع اقوالهم ؟

وزير المستعمرات — أظهر عدم الرضى عن هذا الاقتراح .

الجنرال نوري السعيد — قال : إن مكاتبات مكماهون من الأهمية بحيث لايستطيع المؤتمر - في رأيه - أن يبحث أية مسألة أخرى قبل الفراغ من هذه .

وزير المستعمرات — قال : إن هذا الرأي يثير مسألة أخرى ، هي : هل تؤجل المناقشات الرئيسية للمؤتمر حتى تقدم اللجنة تقريرها ؟

الأمير سيف الاسلام — قال : إن من الممكن الاستمرار في البحث في المؤتمر على شرط أن تقبل حكومة جلالته المبدأ القائل بأن رضا المحكوم وموافقته لازمان .

الدكتور الخالدي — رجا أن يكون من المسلم به أن المناقشات لاتدور على قاعدة الانتداب

وزير المستعمرات — قال : إن من غير الميسور حصر قاعدة المناقشة فى مبدأ أو تعهد واحد . ولكن من المعترف به أن عرب فلسطين ، يدخلون فى المناقشة وهم غير مقيدين بالانتداب والوثائق الأخرى المتصلة به ، أما حكومة جلالته فمقيدة بذلك .

الجنرال نورى السعيد — قال : إن الوفود العربية مستعدة أن تقبل كقاعدة للمناقشة ، تنحية الوعود المقطوعة للعرب اذا نحت حكومة جلالته أيضا الوعود المبذولة لليهود .

راغب بك النشاشيبي — أيد هذا الاقتراح الذى يتسنى بفضله بحث مستقبل فلسطين على أساس الحق وحده

وزير المستعمرات — قال : من المستحيل إغفال الحقائق . وذكر المؤتمر بالقاعدة التى دعى على أساسها ، وهى أن حكومة جلالته تدخل فى البحث وهى مقيدة بكل تعهداتها القائمة ولكنها تعترف للوفود العربية بالحرية التامة فى العمل والرأى . وقال : إن الانحراف عن هذه القاعدة لايؤدى إلى غير المتاعب .

وقال أيضا : إنه قد يكون من المفيد أن يبين أن ماقاله عن مكاتبات مكماهون ووعد بلفور لايمنع بحث الموضوع على ضوء حقائق اليوم الحاضر . وقد وضح جداً أن الحكومة البريطانية لن تحاول أن تمنع أى الفريقين من اقتراح تعديلات فى الانتداب بالنظر إلى الحقائق التى أجدّها الوقت الحاضر . فاذا اقتنع وفد المملكة المتحدة بأن هذه التعديلات ضرورية ، فبها ، وهو لايظن أن هناك تناقضاً أو تعارضاً بين أقواله هذه وبين ما اقترحه الجنرال نورى السعيد وأيده راغب النشاشيبي بك . وقد فهم أن المتفق عليه أن تعين لجنة فرعية لفحص مكاتبات مكماهون ومافيها من عهود . وأن المؤتمر يعود إلى الانعقاد غداً للنظر فى المطلب الأول للوفود العربية ـ أى إقامة دولة عربية مستقلة .

المستر أنطونيوس — قال : إن هناك بعض أخطاء صريحة فى الترجمة الانجليزية لمكاتبات مكماهون . وسأل : ألا يمكن تأجيل نشر الكتاب الأبيض حتى تصحح هذه الاخطاء ؟

جمال الحسينى افندى — أيد هذا الاقتراح وقال : إن الترجمة الانجليزية التى وزعت على الوفود تختلف فى بعض المواضع عن الترجمة الواردة فى تقرير لجنة بيل ، وليس مما يشرف الموظفين البريطانيين الذين كانت لهم صلة بهذه المكاتبات ، أن يظهروا بمثل هذا الجهل بالتقسيمات الإدارية التركية ، كما يستفاد من الترجمة الانجليزية فى صورتها الحاضرة .

وزير المستعمرات — قال : إن الوفد البريطانى يحمد هذا التنبيه ويشكر عليه . وهو غير واثق من إمكان تأخير نشر الكتاب الأبيض ، ولكنه سينظر فى الأمر .

الدكتور الخالدى — قال : إن الترجمة يمكن تصحيحها فى زمن وجيز جداً .

جمال الحسينى أفندى — أثار موضوع ضم خريطة إلى الكتاب الأبيض تبين التقسيمات الإدارية التركية التى وردت فى تقرير لجنة بيل .

وزير المستعمرات — استحسن هذا الرأى . ولكنه غير واثق من إمكان نشر خريطة فى الكتاب الأبيض ، فاذا لم يتسير هذا ، فان من الممكن الإشارة فى الكتاب الأبيض إلى الخريطة رقم (١) فى تقرير بيل

جمال افندى الحسينى — لفت النظر إلى أن الترجمة الإنجليزية التى وزعت لا تتفق مع هذه الخريطة .

وزير المستعمرات — سأل : هل يناسب الأعضاء أن يعقد المؤتمر جلسته التالية غداً ١٦ فبراير فى الساعة الحادية عشرة صباحا ؟ وقال : إنه يرجو أن يتيسر فى المستقبل المضى بسرعة فى المناقشة واجتناب البيانات المطولة . وسأل : هل تريد الوفود العربية افتتاح المناقشة غداً ؟

جمال الحسينى افندى — قال : إن الوفود العربية عرضت مطالبها وإنها تحب أن تسمع اقتراحات الحكومة ورأيها

وزير المستعمرات — قال : إن الوفد البريطانى مستعد لابتداء البحث إذا كانت هذه رغبة المؤتمر ولكنه كان يحب أن يسمع حجج الوفود العربية فى تأييد مطلبها الأول وهو إقامة دولة عربية مستقلة فى فلسطين .

جمال الحسينى افندى — قال : إن هذا المطلب يستند إلى حق العرب فى تقرير مصيرهم .

الأمير سيف الإسلام — قال : إنه سيتشرف بمقابلة جلالة الملك غداً فى الساعة ١٢ والدقيقة ١٥ فاذا كانت المناقشة مستمرة إلى ذلك الوقت فانه سينسحب كما فعل الأمير فيصل هذا المساء

واتفق على عقد الجلسة التالية فى الساعة ١١ صباحا من يوم ١٦ فبراير ، وأن يوكل إلى السكرتيرين التداول فى وقت مبكر فيما يتعلق بتعيين اللجنة الفرعية ، التى تنظر فى عهود مكماهون

ورفعت الجلسة فى الساعة السابعة والدقيقه ٢٥

م . ف . (و . ع) (ف) - ٧ -

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة السابعة

الجلسة المعقودة بقصر « سان جيمس » فى يوم الخميس السادس عشر
من فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة ٢ والدقيقة ٤٥ مساء

مع هذا نسخة من محضر الجلسة المذكورة للموافقة عليها أو تعديلها

والمرجو فى حالة الرغبة فى التصحيح أن ترسل التصحيحات الى السكرتير فى موعد لايتجاوز يوم الاثنين ٢٠ فبراير . وبعد هذا التاريخ يعد المحضر صحيحا مالم يتلق السكرتير تبليغا بخلاف ذلك .

(الامضاء) ه . ف . دونى
السكرتير

قصر سان جيمس
١٦ فبراير سنة ١٩٣٩

م . ف (و . ع .) (ف) - ٧ -　　　　　　　　　　صورة رقم ٥٨

سرى

الجلسة السابعة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة السابعة المعقودة بقصر « سان جيمس » بلندن فى يوم الخميس ١٦ فبراير سنة ١٩٣٩
الساعة ٢ والدقيقة ٤٥

الحاضرون

عن المملكة المتحدة

المستر مالكولم ماكدونالد	وزير المستعمرات (رئيسا)
المستر ر . ا . بتلر	الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية
السير جون شاكبورج	الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراهام بوش	المستشار القضائى لوزارة المستعمرات
المستر س . ف . باكستر	مستشار بوزارة الخارجية
المستر س . إى . ف . لوك	من وزارة المستعمرات

الوفود العربية

وفد فلسطين

عونى بك عبد الهادى
موسى بك العلمى
المستر جورج انطونيوس
جمال افندى الحسينى
الدكتور حسين الخالدى
راغب بك النشاشيبى
الفريد افندى روك
امين بك التميمى
يعقوب افندى الغصين
فؤاد افندى سابا

وفد مصر

صاحب السمو الامير محمد عبد المنعم	
صاحب السعادة حسن نشأت باشا	سفير مصر بلندن
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا	رئيس الديوان الملكى
صاحب السعادة عبد الرحمن بك عزام	وزير مصر المفوض لدى العراق والمملكة العربية السعودية

وفد العراق

صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد	رئيس الوزارة ووزير الخارجية
صاحب السعادة رؤوف بك جادرجى	
سيد افندى عبد الله بكير	السكرتير
المستر ه. آى. لويد	

وفد المملكة العربية السعودية

صاحب السمو الملكى الامير فيصل	وزير الخارجية
صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه	الوزير المفوض بلندن
صاحب السعادة فؤاد بك حمزة	وكيل وزارة الخارجية
ابراهيم افندى السليمان	السكرتير

وفد شرق الاردن

صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى	رئيس الوزارة
الشيخ نجيب علم الدين	السكرتير

وفد اليمن

صاحب السمو الملكى الامير سيف الاسلام الحسين
القاضى محمد عبد الله الشامى
القاضى على بن حسين العمرى
الاستاذ ابراهيم الموجى
سيد على محمد بن عقيل
محمود افندى ابو السعود

سكرتيرية المؤتمر

المستر ه . ف . دونى	السكرتير
المستر ن . إى . ارشر	مساعدا السكرتير
والمستر ج . س . بنيت	
المستر ج . سمرفيل	المترجم الرسمى

محضر الجلسة

افتتح المستر ماكدونالد الجلسة، فى الساعة الثانية والدقيقة الخمسين، فاقترح أن يتفق الأعضاء على موعد تنتهى فيه هذه الجلسة، لما علمه من ارتباط الوفد العربى بموعد.

وبعد المناقشة قال: اتفق على انتهاء الجلسة فى منتصف الساعة الخامسة مساء.

ثم تكلم المستر ماكدونالد فى الغرض من المؤتمر، وأنه تبادل الرأى بصراحة والوصول إذا أمكن، إلى تفاهم ما، وإذا حدث لسوء الحظ أن تعذر الاتفاق، فان حكومة جلالته يكون فى وسعها على الأقل أن تضع سياستها المستقبلة؛ وهى على علم تام بوجهات النظر جميعاً فى القضية. وقال إنه يود أن يؤكد أن حكومة جلالته ستبذل أقصى مايدخل فى طاقتها للوصول إلى اتفاق

وقال: إن المؤتمر بلغ الآن مرحلة يسعه فيها أن يدرس اقتراحات مفصلة. وهناك ثلاثة عوامل يجب أن تكون ماثلة فى الأذهان:

الأول — أن الوفود العربية لاتعترف بتصريح بلفور ولا بالانتداب.

الثانى — أن حكومة جلالته تدخل فى هذه المباحثات وهى مقيدة بتعهداتها القائمة وبتفسيرها كذلك لمكاتبات مكماهون.

الثالث — حقائق الموقف كما هو اليوم.

وأعرب عن يقينه أن الجميع يرغبون فى الوصول إلى تسوية عملية، وأنه لما كان الوفد البريطانى قد اصغى بحسن نية إلى ما وجهه العرب الفلسطينيون باخلاص من تهم الغدر والنكث لبريطانيا، فانه يرجو أن تقابل ملاحظاته بروح صريحة كهذه.

ثم تناول المستر ماكدونالد العوامل التى تعترض فى رأيه الاقتراح الذى قدمه جمال افندى الحسينى بأن تقوم فوراً دولة عربية مستقلة فى فلسطين، وقال: إن الحوادث الأخيرة قد زعزعت ثقة الحكومات المعنية بشؤون فلسطين، بقدرة حكومة عربية على تقديم الكفالة الكافية للأقلية اليهودية فى فلسطين. وهو يقبل ماقاله جمال افندى الحسينى من أنه لايوجد شعور ضد السامية فى فلسطين، ولكن الواقع على كل حال، هو أن الأحوال التى سادت فلسطين فى العشرين سنة الأخيرة وأدت إلى حوادث سنة ١٩٣٦ قد أوجدت شعوراً قوياً جداً ضد اليهود فى فلسطين. وقال: إن جمال افندى قد أكد للمؤتمر رغبة عرب فلسطين فى أن يكفلوا لهذه الأقلية اليهودية حقوقها؛ ولكن مع قبول هذا التأكيد نرى الزعماء السياسيين

لعرب فلسطين قد اعترفوا مراراً بعجزهم عن كبح مواطنيهم المتطرفين . فحتى إذا اعطيت ضمانات دستورية فان الحكومات التى يعنيها الأمر لا تكون على ثقة من أن الأقلية اليهودية ستكون آمنة فى ظل حكومة عربية مستقلة فى فلسطين .

وقال إنه حريص على الانصاف ؛ ولهذا فهو يقول إن بين اليهود فى فلسطين عناصر عنف كما بين العرب ، ولكن الرأى العام العالمى خليق أن يرى فى هذا زيادة فى الخطر بقيام فتنة لا ضابط لها ، من أحد الفريقين ، تؤدى إلى الانتقام وتفضى إلى مايشبه الثورة الأهلية إلا إذا بقيت الدولة المنتدبة بشرطتها وقواتها العسكرية فى البلاد . وقال إنه لا يدعى أن تاريخ الدولة المنتدبة من حيث الأمن العام ، فوق النقد ، ولكن من الانصاف أن يقال على الأقل إن الحالة كانت خليقة أن تكون اسوأ لولا وجودها .

فمن الحقائق التى يجب أن تواجه أن كثيراً من الحكومات التى لها عناية بشؤون فلسطين قد لا ترغب فى أن ترى حكومة عربية مستقلة قائمة . ويجب على عرب فلسطين أن يذكروا أن الحكومة البريطانية ليست كل شيء ، وأن موافقة عصبة الأمم لابد منها عند إدخال أى تغيير على نظام فلسطين . وانه ليكون خطأ لا يقتصر ضرره على حكومة جلالته بل يشمل العرب أنفسهم أيضا أن يصل المؤتمر إلى اتفاق ترفضه جنيف أو يحول ضغط الرأى العام الأمريكى دون تنفيذه . وقال إنه لا يرى أملا فى أن تشعر الأقلية اليهودية شعوراً كافيا بالأمن والاطمئنان فى فلسطين مالم تستمر ادارة الانتداب وقتاً آخر .

وقال إنه قد يبدو لاعضاء المؤتمر أنه بالغ فى تأكيد حقوق اليهود دون حقوق الكثرة العربية المهددة فى هذه الأيام . وذكر أن معنى " الوطن القومى " الوارد فى تصريح بلفور ، لم يحدد قط . على أن بعض المسؤولين عن هذا التصريح (مثل المستر لويد جورج والرئيس ولسون) قد أعربوا عن الرأى القائل بأن مرماه هو إقامة دولة يهودية . وقد ظل هذا إلى الآن احتمالا شديد التهديد لعرب فلسطين . وقد رأت حكومة جلالته أنه ليس من العدل أن يظل هذا الشك قائما ، وهى تنوى أن تصرح أنه ليس فى نيتها ولا من أغراضها أن تصبح فلسطين دولة يهودية ، اللهم إلا إذا أراد العرب أنفسهم ذلك .

المستر أنطونيوس — قاطع ، ليسأل : هل هذا التأكيد يسرى على أى جزء من فلسطين ؟

المستر ماكدونالد — أشار إلى رفض اقتراحات لجنة التقسيم ، وقال : إن حكومة جلالته

لاتفكر فى قيام دولة يهودية فى أى جزء من فلسطين . وأعرب عن رأيه فى أن هذا التفسير الواضح لتصريح بلفور خليق أن يعيد الاطمئنان إلى عرب فلسطين

وزيادة على ذلك فان حكومة جلالته ترى أنه قد آن جداً أن تقوم فى فلسطين نظم الحكم الذاتى . وفى المساعى السابقة ـ وإن كان يمكن أن تعد غير موفقة ـ مايدل على رغبة الحكومة فى تحقيق هذه الغاية . ومن رأى الحكومة أن من المبادىء التى ينبغى أن يقوم على قواعدها نظام الحكم فى فلسطين فى المستقبل، أن لا يتيسر لأحد الفريقين السيطرة على الفريق الآخر والتحكم فيه . وليس من رأيه أن الوقت مناسب ـ فى أثناء البحث فيما يطلبه العرب من قيام دولة مستقلة لهم ـ لتناول تفاصيل الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا المبدأ ، ولكنه رأى من الواجب أن يعرض صورة عامة للنتائج التى يسوق إليها الموقف الحاضر فى نظر الحكومة . وحكومة جلالته مستعدة للبحث والمناقشة . والاقتراحات التى عرضها الآن ليس مقصوداً بها فى الوقت الحاضر أكثر من أن يعرض على المؤتمر مايقوم مقام حكومة عربية مستقلة فى فلسطين .

جمال افندى الحسينى — أشار فى رده على بيان المستر ماكدونالد إلى ما قال من أن الحكومات المختلفة المعنية بالأمر ليست واثقة من قدرة زعماء عرب فلسطين على كبح الشعور الطائفى وضبطه

وقال : إن العرب عاشوا مع اليهود قبل الحرب عدة قرون فلم تحدث مصادمات . وإنما بدأت المصادمات بعد أن سارت حكومة جلالته على سياسة ليس العرب بمسؤولين عنها . ولقد ظل العرب إلى سنة ١٩٣٥ يضبطون أنفسهم إلى حد ما . واعترف جمال افندى بأن اموراً تافهة وقعت من حين إلى حين، ولكن كل إنسان يعرف أن هذه الحوادث لم تكن سوى محاولات للفت نظر الحكومة البريطانية إلى مظالم العرب وما حاق بهم من الكوارث ، ولم يحدث قط أن لجنة واحدة من لجان التحقيق لامت العرب ، بل لقد ذكرت هذه اللجان أن السبب الاساسى للتاعب هو سياسة حكومة جلالته وأشارت باتخاذ تدابير علاجية لم تنفذ إلى الآن ؛ فالمسؤولية الأولى عن هذه الفتن تقع على عاتق الحكومة البريطانية .

ومضى جمال افندى فى كلامه فقال : أما ما يتعلق بقدرة زعماء العرب فى فلسطين على قمع الاضطراب ، فلو وسع الزعماء ان يقولوا للأمة ان مطالبها اجيبت لانتهت الثورة

فوراً ، كما انتهى الاضراب العام فى سنة ١٩٣٦ . ومالم تجب هذه المطالب ، فانه لا الزعماء الفلسطينيون ولا كل الوفود العربية يستطيعون تسكين الشعب الفلسطينى بعد أن بذل كل هذه التضحيات

ولكن اذا أجيبت مطالبهم ، فان الزعماء لاتقتصر مقدرتهم على أن يعيدوا السلام والأمن ، بل يستطيعون أن يحافظوا عليهما أيضا ؛ لأنهم أعلم بالسبب الحقيقى للمتاعب وبالبواعث التى تحدو أولئك الذين يقاتلون الآن فى سبيل الغاية الشريفة .

وقد أشار المستر ماكدونالد إلى أن الولايات المتحدة أو غيرها من الدول المعنية بفلسطين قد لاتسمح للحكومة البريطانية بان تجيب مطالب العرب ، لأنها لاتثق بكفالة السلام والأمن للأقلية اليهودية فى المستقبل . ورداً على هذا قدم (جمال افندى) اقتراحين الاول : أنه اذاكانت الولايات المتحدة تتخذ هذا الموقف فليطلب منها ان تتولى هى الانتداب وثانياً : اذا صح ماعزى إلى الدكتور " ويزمان " من ان اليهود يستطيعون أن يجندوا خمسين ألف رجل للدفاع عن أنفسهم فى فلسطين فقد صارت سلامة اليهود مضمونة مكفولة ، وفى وسع الجنود البريطانيين ان ينسحبوا .

واستطرد جمال افندى فقال : إن العرب شعب له زعيم واحد . وهم فى العادة هادئون مسالمون ورغبتهم صادقة فى أن يكونوا على صفاء مع العالم طراً ، وخاصة لأن جانباً كبيراً من مواردهم يستمد من حركة السياحة والحج وماتقتضيه هذه الحركة فى بابى الصناعة والتجارة .
وعرب فلسطين شعب فقير يستمد قوته من مساعدة إخوانه العرب ومعاونتهم ، فى البلاد المجاورة ، وكل جيرانه محالفون أو اصدقاء لبريطانيا العظمى ، وكل هذه البلاد تستطيع أن تضمن لليهود ما يتمتعون به من حقوق كما هو حال الاقليات فى الولايات المتحدة وانجلترا مثلا . وحسب اليهود ضمان هذه البلدان وضمان بريطانيا العظمى . أما عن عصبة الأمم فان كل ما تريده بريطانيا العظمى تناله من العصبة كما يعرف العالم كله .

واستمر جمال افندى ، فأشار إلى ماقاله المستر ماكدونالد عن الشك فى تفسير وعد بلفور ، فقال : إن العرب يعرفون من تجارب السنوات العشرين الماضية أن اليهود لايخالجهم أدنى شك فى معنى التصريح ، وقد عملوا بنشاط وجد لتنفيذ وعد بلفور كما فهموه ، وكان تأثيرهم من القوة بحيث استطاعوا كلما أوصت لجنة من لجان التحقيق بعمل ما ، أن يحبطوه ويزيدوا

المهاجرة سرعة . وأشار إلى الزيادة فى متوسط نسبة المهاجرة بعد لجنتى التحقيق فى سنتى ١٩٢٢ ، ١٩٣٠

وأشار إلى رفض العرب مشروع المجلس التشريعى فى سنة ١٩٢٢ فقال : إن المستر ماكدونالد لايعقل أن يكون غير عارف باسباب هذا الرفض ، ففى الوقت الذى كان فيه إخوانهم فى العراق وسورية قد بدأوا ينعمون بالسلطة التنفيذية الحقيقية ، عرض على عرب فلسطين مجلس تشريعى ليس أكثر من صورة . وفى سنة ١٩٣٠ رفضت حكومة جلالته قيام مجلس تشريعى وإن كانت اللجنة البرلمانية قد أشارت باتخاذ هذه الخطوة . وفى سنة ١٩٣٥ قتلت الحكومة البريطانية اقتراحا آخر بقيام مجلس تشريعى عرضه المندوب السامى ؛ فالآن بعد عشرين سنة لايستغرب أن يرى العرب أنهم لا يستطيعون أن يقبلوا ، بعد كل تضحياتهم ، اقتراحا بقيام مجلس تشريعى

وقال جمال افندى : إن العرب لايريدون أن يتخلصوا من اليهود ، ولكن إذا كان اليهود يريدون أن يغادروا فلسطين فان هذا يكون خيراً ؛ أما إذا أرادوا البقاء ، فانه يكون لهم نفس المركز الذى هو لسواهم ،ولن يكون هناك محل للقول بالسيطرة والتحكم . وإذا سرنا على هذا المنهج فقد يجىء اليوم الذى يتعذر فيه أن يعرف اليهودى من غير اليهودى فى فلسطين ، ولكن إذا أصرت الحكومة البريطانية على سياسة قائمة على الاختلافات الطائفية فانها بهذا تبذر بذور النزاع

وأشار جمال افندى إلى المستر لويد جورج والمستر تشرشل اللذين قررا فى سنة ١٩٢٢ أنه لامحل للقول بانشاء دولة يهودية ثم عادا فقررا أمام اللجنة الملكية أن تصريح بلفور ينطوى على إقامة دولة يهودية فى النهاية . وقال : إن مثل هذا السلوك هو الذى يسلب عرب فلسطين كل ثقة بالحكومة البريطانية والآن يقدم لهم المستر ماكدونالد تأكيداً جديداً مغايراً لذاك التفسير ، وهو ـ أى جمال افندى ـ يؤمن باخلاص المستر ماكدونالد والحكومة البريطانية الحاضرة ، ولكن من الذى يضمن أن لاتجىء حكومة أخرى فتقلب هذه السياسة ؟ إنه لا أحد سوى العرب أنفسهم يستطيع أن يقنع العرب بأن حقوقهم مكفولة . وختم جمال افندى رده بقوله انه يؤكد للمستر ماكدونالد بأنه إذا حصل العرب على استقلالهم ، فان اليهود يلقون فى فلسطين معاملة هى خير بكثير مما يعاملون به فى أى مكان من أوربا فى الوقت الحاضر .

المستر أنطونيوس — أثار نقطتين فيما يتعلق ببيان المستر ماكدونالد . فاقترح أن تترك فى الوقت الحاضر الاعتراضات المحتملة من جانب جنيف والولايات المتحدة أو غيرها من الحكومات على اجابة مطالب العرب ، واقترح أيضاً أن يجرى البحث فى الموضوع من حيث هو للوصول إلى مايقتضيه الحق . ومتى تقرر ماهو حق ، فانه يسعنا حينئذ البحث فى الاعتراضات المحتملة والوسائل اللازمة للتغلب عليها .

وأشار المستر انطونيوس ، إلى ما قاله المستر ماكدونالد من أن الحكومة البريطانية ترغب فى حالة لايتسنى فيها أن يسيطر اليهود على العرب ، أو العرب على اليهود ، وقال : إن مثل هذه الحالة يمكن تصورها فى أى بلد . فنى أى بلد - كائنة ماكانت نسبة العناصر التى يتألف منها السكان - لابد من أن تكون للكثرة سيطرة على صورة ما ، على القلة .

وأراد المستر أنطونيوس أن يستوضح المستر ماكدونالد ، فسأله : هل كان يعنى ماعنى جمال افندى حين قال " جمال افندى " : إن اليهود يستطيعون أن يثقوا بأنهم لن يتحكم فيهم العرب متى قدمت لهم ضمانات كافية . ذلك أن الدعاية اليهودية التى أراد بها اليهود أن يجتذبوا اليهم العطف على قضيتهم ، ظلت عدة سنوات تتخذ شعاراً لها أن اليهود لايريدون التحكم فى العرب ، ولا أن يتحكم العرب فى اليهود . ومثل هذه العبارة لامعنى لها ، فان من الحق والعدل - وهو الحاصل فعلا فى كل مكان - أن يكون صوت الكثرة هو الأعلى والأقوى من غير أن يكون ذلك منطوياً على تحكم من فريق فى فريق آخر .

المستر ماكدونالد - قال إنه سيرد على ما طلبه المستر أنطونيوس من الايضاح عن الاقتراح الخاص باقامة نظام لايسمح بتحكم العرب فى اليهود أو اليهود فى العرب . وقال : إن المستر أنطونيوس ذهب إلى أن هذا لامعنى له وان من المستحيل أن لاتسيطر الكثرة على القلة وتغلب إرادتها بواسطة الاداة الدستورية . ومن الشائع ، ولكنه ليس عاما ، فى الحكومات الديمقراطية أن تتغلب إرادة الكثرة العددية . فمثلا الولايات التى تتألف منها استراليا ليست متساوية من حيث عدد السكان ، ولكن تمثيلها متكافىء فى الهيئة الدستورية المختصة بما بينها من الشؤون .

وقال المستر ماكدونالد انه يعترف بصواب ماقاله جمال افندى الحسينى من أن نظاما يؤكد الخلافات بين الطائفتين فى فلسطين ، لاتكون له نتيجة إلا إدامة الشعور بالتعادى بينهما .

ولكن مزايا هذا النظام قد ترجح على مساوئه وهو إنما أراد أن يقترح وسائل لتفادى المصاعب التى لفت المستر أنطونيوس النظر إليها .

وقال : إن فى الهند كثرة هندوكية وقلة من المسلمين ، والأرجح أنه ما من أحد من أعضاء المؤتمر الحاضرين يحب أن يرى المسلمين وهم القلة خاضعين أبداً لارادة الكثرة الهندوكية . ومع أن نظام الحكم فى الولايات الهندية ديمقراطى ، فانه ليس قائماً على القاعدة العددية . فنى المجالس التشريعية ممثلون إضافيون ، معينون أو منتخبون ، يقوى بهم تمثيل الأقلية المسلمة . وهذه طريقة قد يستطاع تطبيقها فى فلسطين إذا قبل المبدأ الذى ينفى التحكم بفضل الكثرة العددية

وفى البلاد التى يكون السكان فيها متجانسين تنطبق القاعدة الديمقراطية التى نبه إليها المستر أنطونيوس ، ولكن فى البلاد التى تختلف طوائفها ولا تأتلف ، لايعد من المخالف للأصول الديمقراطية أن تتخذ تدابير خاصة لاجتناب تحكم طائفة فى أخرى بفضل الكثرة العددية ، بل على العكس لايكون من الديمقراطية فى شىء اجتناب اتخاذ هذه التدابير ، ويكون من التهديد الصريح المباشر للأقلية عدم اتخاذها

وهو فى الوقت الحاضر لايشير بهذه الطريقة أو تلك ، ولكنه يقرر أن من الممكن تذليل العقبة التى أشار إليها المستر أنطونيوس .

الجنرال نورى السعيد — سأل : هل تمثيل الأقلية المسلمة فى الهند كتمثيل الا كثرية الهندوكية تماما ؟

المستر ماكدونالد — طلب من المستر بتلر أن يشرح النظام المتبع فى الهند

المستر بتلر — قال : إن المسلمين فى بعض الأقاليم الهندية (مثل البنجاب) هم الكثرة ، وفى البعض الآخر (مثل الأقاليم المتحدة) هم الأقلية . والطريقة المتبعة هى التى تسمى طريقة " التوازن " فنى الأقاليم المتحدة مثلا يعطى المسلمون مقاعد فى المجلس التشريعى فوق حقهم إذا اعتبرنا عددهم . وكذلك يراعى أن يكون للأقلية فى كل حالة عدد معين من الأعضاء فى الوزارة ؛ ويجب أن نذكر أن هذه الأقاليم تتمتع بالحكم الذاتى التام .

[ودارت مناقشة أخرى فى التدابير المتبعة فى الهند]

المستر أنطونيوس — قال : إن المستر ماكدونالد بين بعض الاستثناءات فى القاعدة ،

وهى أى الاستثناءات، ذات صبغة غريبة. ولا شك فى أن عرب فلسطين يدركون الحاجة إلى منح الأقليات نوعا من الحماية من إرادة الأغلبية المطلقة. وهذا هو الذى عنوه حينما عرضوا أن يضمنوا حقوق الأقلية اليهودية، ولهذا يقترح " المستر أنطونيوس " الكف عن المناقشة فى المبدأ، والشروع فى بحث مدى الضمانات المرغوب فيها لضمان حقوق الأقلية اليهودية فى فلسطين.

الدكتور الخالدى — قال: إن عرب فلسطين جاءوا إلى لندن مع ممثلى البلدان العربية كلها، وهى بلاد ينبغى أن يكون لآرائها من الوزن أكثر مما لبلاد أخرى مثل الولايات المتحدة وقد جاءوا ليتبينوا هل حكومة جلالته مستعدة وراغبة أن تحدث تغييراً أساسياً فى المركز الدولى لفلسطين، وقد بنوا مطالبهم على عدة عوامل — الوعود التى بذلت لهم فى اثناء الحرب ومبدأ تقرير المصير، وعهد عصبة الأمم، والحالة الحاضرة فى فلسطين - ولم يجيئوا ليطلبوا أو ليقبلوا نوعا من المجالس التشريعية لايكون خيراً من جمعية للمحاضرات الأدبية. وأعرب الدكتور الخالدى عن رأيه فى أن من تضييع الوقت أن لا يتناول البحث المسائل والمبادىء الأساسية؛ فاذا كانت حكومة جلالته مستعدة لقبول حل قائم على تغيير أساسى، وذلك بالاعتراف من البداية باستقلال العرب، فانه يمكن تناول المسائل الأخرى بالبيان والبحث مثل وسائل ضمان الحقوق اليهودية، وفترة الانتقال.

ألفريد افندى روك — أضاف إلى ماسبق أن اليهود يعيشون فى أمان واطمئنان فى كل البلاد العربية الأخرى. ولايوجد مايمنع أن يكون الحال كذلك فى فلسطين.

المستر ماكدونالد — رد على الدكتور الخالدى، فاشار إلى ماورد فى كلام جمال افندى الحسينى من أن حكومة جلالته لعلها تفكر فى خلق أعذار للاحتفاظ بالانتداب إلى الأبد. فهو يحب أن يقول إن الحكومة تنوى إنهاء الانتداب بعد فترة تعدكافية فى جميع الأحوال. فحكومة جلالته تعترف إذن بحق أهالى فلسطين فى التطلع إلى قيام حكومة فلسطينية مستقلة، ولكنها ترى أيضاً أن النوع الصالح لهذه الحكومة يجب أن يكون منطويا على مايمنع تحكم فريق فى فريق، بفضل عدده، فالضمانات اللازمة لحماية الأقليات تعد لهذا السبب على أعظم جانب من الأهمية

وهو بدوره يحب أن يسأل مندوبى عرب فلسطين: هل يعنون عندما يذكرون الضمانات للاقلية اليهودية، التمثيل الخاص لها فى المجلس التشريعى وفى الهيئة التنفيذية على نحو ماهو

حاصل مثلا فى الهند ؛ أوهل يعنون اصدار « لائحة حقوق » تضطر الهيئة التنفيذية العربية إلى مراعاتها والتقيد باحكامها ؟

جمال افندى الحسينى — اعترض على اتخاذ الهند مثلا ، لأن مركزها الدولى مختلف جداً . فما كانت فلسطين قط مستعمرة ، وقد كان أبناؤها شركاء فى الدولة العثمانية . ووجود بريطانيا العظمى فى فلسطين قائم على المادة ٢٢ من ميثاق العصبة فاذا كانت حكومة جلالته مستعدة أن تعمل طبقاً لروح هذه المادة فان البحث يجدى وإلا فلا أمل فى الوصول إلى نتيجة .

وقال جمال افندى إنه يسأل المستر ماكدونالد الذى يعرف شؤون فلسطين معرفة وافية ، هل يعتقد جاداً أن عرب فلسطين يقبلون المهانة التى ينطوى عليها وضعهم على قاعدة المساواة — لا كثر — مع اقلية يهودية ؟ إننا جميعاً نريد السلام فى فلسطين . ولكن هذا لا يكفل السلام ، وما هو الا مسكن . وقد جلبت المسكنات الخراب لفلسطين فيما مضى وخليق بها أن تجره عليها أيضاً فى المستقبل . وناشد المستر ماكدونالد أن يتناول قضية فلسطين جاداً وقال : إنه إذا فعل ذلك لا يجد داعيا لاثارة مسألة التكافؤ بين الطوائف فى فلسطين .

المستر ماكدونالد — قال : إن وجود مثل هذا العدد الكبير من مندوبى الدول العربية حول مائدة المؤتمر ، دليل على أن حكومة جلالته تعالج القضية العربية جادة ؛ ولولا أنها جادة لكان من السهل عليها أن تصوغ الدعوة إلى المؤتمر بحيث تجعل من المستحيل على عرب فلسطين أن يحضروا ، ثم تلقى عليهم التبعة أمام الرأى العام عن رفض الدعوة . وكان فى وسع حكومة جلالته كذلك أن تدعو عرب فلسطين وحدهم ؛ ولكنها بدلا من ذلك تعمدت أن تدعو الدول العربية أيضاً وبذلك جعلت حجة العرب أقوى .

ووافق المستر ماكدونالد الدكتور الخالدى على أن من الواجب أن تعار آراء الدول العربية الاهمية التى هى جديرة بها . وأضاف إلى ذلك أن هذا لا يعنى ولا يستدعى إهمال آراء الدول الأخرى التى لها حق فى العناية بأمر فلسطين

وقال انه لم يرد أن يقيس فلسطين إلى الهند ، وإنما جاءت المقارنة — وان كان لها وجه — عرضا ، على أثر السؤال العملى الذى وجهه الدكتور الخالدى . وهو لا يعتقد أن الأكثريات فى الاقاليم الهندية ، ترى من المهانة لها انها قبلت مبدأ « الموازنة » عند تمثيل الأقليات . يضاف إلى ذلك أن هذا لم يفرض وإنما قبله الطرفان بعد البحث والمناقشة .

عونى بك عبد الهادى — قال إنه فى مباحثات سنة ١٩٢٢ لما واجه عرب فلسطين حكومة جلالته وحدهم وبغير مؤازرة خارجية عرضت عليهم اقتراحات تعد خيراً مما يعرض عليهم الآن .

الجنرال نورى السعيد — قال إنه فهم أن المستر ماكدونالد يرغب فى معرفة آراء الوفد الفلسطينى فى موضوع الضمانات للأقليات ، فهو يرى من المناسب أن يشير إلى مركز الأقلية اليهودية فى العراق من الوجهة الدستورية ، ومن اليهود فى بغداد ثمانون ألفا والباقون موزعون " جماعات صغيرة " فى بقية البلاد ، فى المجالس الاقليمية أعطى اليهود من حيث التمثيل ، فوق حقهم إذا اعتبرنا عددهم ؛ وهناك تشريع يضمن لهم عدداً معيناً من المقاعد فى مجلس النواب . وتعامل الأقليات الأخرى نفس هذه المعاملة . وهى معاملة عادلة جداً ، وقد اعترفت عصبة الأمم والولايات المتحدة الأمريكية بعدلها عند دخول العراق فى العصبة .

على ماهر باشا — قال : إذا كان مسلماً أن مبدأ إقامة دولة عربية مقبول من كل الجهات ، ولاسيما من جانب عرب فلسطين ، فان طريق البحث فى موضوع الضمانات للأقلية اليهودية يكون واضحاً . وهناك صور ونظم شتى للضمانات . ومن رأيه أن الأولى أن يضع اليهود أو الحكومة البريطانية اقتراحات فى هذا الصدد ، تبحثها لجنة فرعية صغيرة من المؤتمر .

صاحب السمو الملكى الأمير فيصل — هل قبل فعلا مبدأ قيام دولة عربية مستقلة كقاعدة ؟ فاذا كان الأمر كذلك فان البحث كله يجب أن يجرى على هذه القاعدة .

المستر ماكدونالد — رد بقوله : إن موضوع البحث فى جلسة هذا المساء هو اقتراح الوفد الفلسطينى العربى أن تقوم دولة عربية مستقلة . هذا هو أساس البحث ، وقد أراد الوفد البريطانى ، ولايزال يريد ، أن يسمع الحجج المؤيدة لهذا الاقتراح . فالوفد البريطانى إلى الآن لم يقبل الاقتراح كجزء من اتفاق . وقد بدأ بأن شرح بعض الأسباب التى تجعله يرى صعوبات عظيمة فى طريق ماهو مقترح من إقامة دولة عربية مستقلة ، ولكن من رأيه أن المناقشة أثمرت إزالة كثير من الغموض . فقد بين مثلا للوفود العربية أن الحكومة البريطانية تقبل المبادىء الآتية :

١ — أن لاتكون هناك دولة يهودية ؛

٢ — أن لايبقى الانتداب إلى الأبد ؛

٣ — أن النية متجهة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة

ولكن الوفد البريطانى لم يقتنع إلى الآن بالرأى القائل بان فلسطين ينبغى أن تصبح دولة عربية مستقلة . وفى الوقت نفسه اقترح الوفد البريطانى أن يحصل الاحتياط حتى لاتتحكم إحدى الطائفتين فى الأخرى .

وأعرب عن رجائه أن تستمر المناقشة فى الجلسة التالية .

حسن نشأت باشا — قال إنه لما كان للوضوع هذه الأهمية العظيمة ، ولاسيما بعد البيان الذى أدلى به المستر ماكدونالد ، فانه يقترح أن تجتمع وفود الدول العربية غداً للبحث فيما بينها .

الدكتور الخالدى — ذكَّر حسن نشأت باشا بأن الوفود العربية اجتمعت من قبل فى القاهرة ، وبحثت كل هذه النقط . ومحاضر اجتماعاتها موجودة ، ومنها يتضح أن الوفود متفقة فيما بينها على القرارات التى اتخذتها . فى هذه الحالة لايبدو داع لاجتماع الوفود العربية مرة أخرى لبحث جديد .

المستر ماكدونالد — قال إنه لاشك فى أن كل وفد له آراؤه وما هو مقتنع به ، وإن ما اتفقت أو تتفق عليه الوفود مسألة تعنيها وحدها . ولكنه يرجو أن تكون المناقشة الحالية وافية حقاً ، وصريحة وحرة ، وأن تكون كل الوفود مستعدة للاقتناع بأية حجة جديدة تعرض أثناء البحث .

راغب بك النشاشيبي — سأل : هل لشعب فلسطين أمل فى الاستقلال ؟ لقد قال المستر ماكدونالد إن الانتداب سينهى فى وقت ما ، وان الاستقلال سيمنح على الرغم من وعد بلفور ، ومن الوعود المبذولة لليهود . وعلى هذا تكون العقبة الوحيدة التى تعترض الآن طريق الاستقلال هى ضمان حقوق الأقليات . وقال : إنه يعتقد أنه حينما منح العراق الاستقلال لم تعتبر مسألة الأقليات عقبة ، وإن كان البحث قد تناولها . ولما كان المستر ماكدونالد قد وافق على أن عرب فلسطين جديرون بالاستقلال كإخوانهم فى العراق — وقد كان كلا الفريقين عضواً فى الدولة العثمانية — فان موضوع البحث الوحيد هو حماية الأقليات ، وهى مسألة سهلة الحل . فاذا كانت هناك أمور أخرى تعترض الاستقلال فانه يسر الوفود العربية أن يعرضها المستر ماكدونالد ليدور البحث فيها .

جمال افندى الحسينى ـ قال إنه يلاحظ ، مع الاحترام التام للمستر ماكدونالد ، أن ماقاله هذا المساء لاجديد فيه، وأنه لا يبلغ من أمره أن يكون تمهيداً للبحث المنتج . وذكر أن الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٢١ أكدت للعرب أن الانتداب لن يدوم ، وأن المجلس التشريعى هو الخطوة الأولى فى سبيل الاستقلال ، وأنه لن تقوم هناك دولة يهودية . فكلام المستر ماكدونالد هذا المساء لم يتقدم بالموضوع خطوة واحدة إلى الأمام . وقال إنه يوافق راغب بك النشاشيبى على أنه إذاكانت الحكومة البريطانية تقبل المبدأ الذى يقضى بمنح عرب فلسطين الاستقلال كما منحه زملاؤهم فى العراق ، فان الموضوع الوحيد الذى يحتاج إلى البحث بعد ذلك يكون ـ كما اقترح على ماهر باشا ـ موضوع الضمانات للأقليات . وهو يقترح أن تتولى الدول العربية المجاورة ، وبريطانيا العظمى معاً ، ضمان مركز الأقليات فى فلسطين . وليس أولى من هذا بإيجاد شعور قوى بالاطمئنان .

المستر ماكدونالد ـ قال إنه نظراً لارتباط الوفود العربية بمواعيد فى هذا المساء ، يحسن رفع الجلسة . وأكد أن الوفد البريطانى أصغى بعناية للمناقشة ، وتتبعها بدقة ، وأنه سيدرس الموضوع قبل الجلسة التالية ، وحينئذ يدلى بملاحظاته . ورجا فى أثناء ذلك اجتناب الإفضاء بشيء مما جرى الحديث فيه فى هذه الجلسة ، إلى أحد من الخارج . وستكون الحكومة البريطانية مستعدة فى الوقت المناسب لإذاعة كل شيء رسمياً على الجمهور ، ولكن من الضرورى فى الوقت الحاضر إبقاء المناقشة فى طى الكتمان .

واتفق على أن تعقد الجلسة التالية فى الساعة الحادية عشرة من صباح السبت الثامن عشر من فبراير .

ورفعت الجلسة فى الساعة الخامسة والدقيقة العشرين .

م٠ف٠ (و٠ع٠) (ف٠) —٨—

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الثامنة

الجلسة المعقودة بقصر «سان جيمس» فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة ١١ صباحا

هذه صورة من محضر الجلسة المذكورة للاطلاع عليها، وإقرارها أو تعديلها. والمرجو أن ترسل التصحيحات إلى السكرتير يوم الثلاثاء ٢١ فبراير على الأكثر. وبعد هذا التاريخ يعد المحضر صحيحاً مالم يتلق السكرتير تبليغاً بخلاف ذلك.

(الإمضاء)
ﻫ. ف. دونى — سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس
١٨ فبراير سنة ١٩٣٩

م . ف (و . ع .) (ف) — ٨ —

صورة رقم ٦٠

سرى

الجلسة الثامنة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

صورة من محضر الجلسة الثامنة المعقودة بقصر " سان جيمس " بلندن
فى يوم السبت ١٨ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة الحادية عشرة صباحاً

الحاضرون

المملكة المتحدة...

- المستر مالكولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيساً)
- المستر . ا . بتلر — الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
- المركيز اوف دوفرين وآفا — الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
- السير جون شاكبيرج — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
- السير جراهام بوش — المستشار القضائى لوزارة المستعمرات
- المستر باكستر — مستشار بوزارة الخارجية

الوفود العربية

وفد فلسطين... ...

- جمال أفندى الحسينى
- عونى بك عبد الهادى
- موسى بك العلمى
- المستر جورج أنطونيوس
- الدكتور حسين الخالدى
- راغب بك النشاشيبى
- ألفريد أفندى روك
- أمين بك التميمى
- يعقوب أفندى الغصين
- فؤاد أفندى سابا
- الدكتور عزت طنوس

وفد مصر ... ...

- صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم
- « السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر بلندن
- « المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى
- « السعادة عبد الرحمن بك عزام { الوزير المفوض لدى مملكتى العراق والعربية السعودية

وفد العراق ... ...

- صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد { رئيس الوزارة ووزير الخارجية
- صاحب السعادة رؤف بك جادرجى
- سيد أفندى عبد الله بكير — السكرتير
- المستر ه. آى. لويد

وفد المملكة العربية السعودية	صاحب السمو الملكى الأمير فيصل — وزير الخارجية صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه — الوزير المفوض بلندن صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل الخارجية الشيخ إبراهيم السليمان — السكرتير
وفد شرقى الأردن	صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الوزارة الشيخ نجيب علم الدين — السكرتير
وفد اليمن	القاضى محمد عبد الله الشامى الأستاذ إبراهيم الموجى محمد أفندى أبو السعود

السكرتارية

المستر ه. ف. دونى — السكرتير

« ن. اى. ارشر « ج. س. بينيت « اى. ر. أدموندز	مساعدو السكرتير

« ج. سمرفيل — المترجم الرسمى

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد ـ افتتح الجلسة فى الساعة الحادية عشرة بقوله إنه تلقى كتابا من صاحب السمو الأمير سيف الإسلام الحسين يقول إنه اضطر إلى السفر لأمر هام ، وإنه يعتذر من تخلفه عن هذه الجلسة ، وإنه أناب عنه أحد زملائه . وقال المستر ماكدونالد : إن الكتاب سيوزع على أعضاء المؤتمر ليطلعوا عليه .

ثم قال إنه يريد أن يمضى فى بحث مااقترحه الوفد الفلسطينى من إقامة دولة عربية فى فلسطين فوراً . وقد وعد الوفد البريطانى أن يدرس الاقتراح ، وأن يبدى ملاحظاته عليه فى بداية هذه الجلسة .

ويود أولا أن يشير إلى المجلس التشريعى الذى اقترحت الحكومة البريطانية إنشاءه فى سنة ١٩٢٢ ؛ وقد انتقدالوفد الفلسطينىهذا الاقتراح ، على اعتبار أن تمثيلهم فيه لاتكون له قيمة . ولكنه يحب أن يلفت النظر إلى أن هذا الاقتراح كان بداية ليس إلا . وكان المجلس المراد تأليفه مكونا من أغلبية من غير الموظفين ، فلو أنه قام فى السنوات الست عشرة الماضية لنقص عدد الموظفين تدريجاً ، وزاد عدد غير الموظفين . وقدكان مجلس سنة ١٩٢٢ سيخول سلطة واسعة ، وكان جديراً بالتطور المطرد . والمألوف أن تكون الاقتراحات الأولى التى من هذا القبيل مراعى فيها القصد والاعتدال ، ليتسنى النمو المطرد فى الأهمية والسلطة . ولا يشك ـ المستر ماكدونالد ـ فى أنه لو كان المجلس التشريعىقد قام فى سنة ١٩٢٢ لكانت فلسطين الآن قد نالت قسطاً عظيما من الحكم الذاتى ، ولكن الاقتراح رفض لسوء الحظ .

واستمر المستر ماكدونالد فى كلامه ، فقال : إن الأصوب توجيه العناية إلى المسائل الرئيسية التى تواجهنا فى سنة ١٩٣٩ . وقد قال المستر أنطونيوس فى جلسة سابقة إن المستر ماكدونالد قال مايفهم منه ان الحكومة البريطانية ترفض الاقتراح القائل بإنشاء دولة عربية ؛ لأنها تخشى أن لايكون مقبولا من بعض الدول الأخرى الممثلة فى جنيف ، ومن الولايات المتحدة . واقترح المستر أنطونيوس إغفال هذه الاعتبارات ، وبحث الموضوع على أساس الحق فى فلسطين ، وماهو مرغوب فيه بالنظر إلى الحالة فيها . وقال المستر أنطونيوس إنه إذا اتضح أن الحق والحالة يقضيان بإقامة دولة عربية ، فان البحث يجرى بعد ذلك فى كيفية التغلب على الصعوبات المحتملة فى جنيف والولايات المتحدة . قال المستر ماكدونالد إنه يرى أن هذا من العدل والحق ، وإنه سيتناول الموضوع من هذه الوجهة ، وعلى هذه القاعدة .

ثم قال المستر ماكدونالد : وقد احتج جمال أفندى الحسينى لإقامة دولة عربية بأن هذا المطلب قائم على الحق ، وقال إنه يرى أمامه وزراء بريطانيين شبانا ، وإنه يلمح حماسة الشباب وحرارته ، وقال إنه لو كان المستر ماكدونالد ، والمستر بتلر عربيين لكانا عربيين وطنيين (المستر أنطونيوس ـ الذى قاله بالفعل هو أنهما كانا خليقين أن يكون متطرفين) وقال المستر ماكدونالد : إنه ليس واثقاً أنهما لايكونان متطرفين ، بل أشد المتطرفين تطرفا ، ولكنه يرجو أن لايكونا أحمقين ، وأن يدركا أن المتطرفين يسيئون إلى قضاياهم . فان القضية التى تفوز بالدفاع عنها بالاعتدال والحكمة أحق بالنجاح .

وقال إنه يعلم أن هناك رجالا يموتون فى سبيل القضية العربية ـ رجالا نبلاء كراما ـ وهو يحترم عاطفتهم ، ولكن رأيه أنهم مخدوعون ، وإن كان لاينكر وطنيتهم . وقد أشار إلى وطنيتهم ، وأشاد بها فى مجلس العموم ، فقوبل بالانتقاد . أما عن المتطرفين فى فلسطين فانه لايوافق أبداً على القول بانهم نبلاء وكرام ، وإذا ذهب أحد من الحاضرين إلى أنهم كرام ونبلاء ، فان هذا يجعله يشعر أن فلسطين لم يحن فيها الوقت لقيام الحكم العربى . إن فى هذه البلاد كثيرين يعطفون على العرب ، وهم يشاطرونه رأيه فى أن المتطرفين يسيئون إلى قضيتهم . وأشار إلى المذبحة التى دارت فى طبرية ، وقتل فيها يهود عزل بلا موجب . وهذه أفظع حادثة ، وهناك أشباه لها وإن لم تبلغ مبلغها من السوء .

وقال إنه بينما تجرى المفاوضة لتسوية الأمر فى لندن يواصل المتطرفون فى فلسطين كل يوم حملة القتل التى تزهق فيها أرواح النساء كما تزهق فيها أرواح الرجال . فبينما تدافع الوفود العربية عن قضية العرب نرى المتطرفين يفسدونها بما يجترحون كل يوم . وهؤلاء المتطرفون هم الذين يسيئون إساءة بليغة إلى القضية العربية ، فليس اليهود والبريطانيون هم وحدهم الذين يعانون الآلام والمتاعب . وقد قال جمال أفندى إن السبب فى هذه الحوادث التى يؤسف لها سياسة إدخال اليهود فى فلسطين ، ولكنه ـ أى المستر ماكدونالد ـ يظن أن فى هذا بعض الشك ، وسيتناوله بالبحث فيما بعد .

واستمر المستر ماكدونالد ، فقال : إنه ليس كل ما هناك أن اليهود يقاسون آلاما ، بل إن العرب يقتلون العرب أيضاً ، وهذه حقائق لها علاقة وثيقة بالموضوع ، ولا يسعه إلا أن يبرىء ضميره بذكرها الآن ، فان لها تأثيراً عميقاً فى أذهان البريطانيين . والوفد البريطانى

يعلم أن العرب عرضوا أن يكفلوا اليهود إذا أقيمت دولة عربية ، والوفد البريطانى يتقبل هذا العرض بإخلاص ، ولكن المتطرفين الذين لاسلطان للعرب عليهم خليقون أن يضيعوا قيمة الضمانات التى يقدمها العرب · وقد قال الوفد العربى إن اليهود خليقون أن يشعروا بالاطمئنان ، لأن هذه الضمانات تكفلها وتؤيدها الدول العربية المجاورة ، وبريطانيا العظمى .

وقال المستر ماكدونالد : إن الدول العربية ستتكلم ، ولا شك ، بنفسها عن نفسها ، ولكن حكومة جلالته لاتستطيع أن تكفل سلامة الأقلية اليهودية فى فلسطين فى الوقت الحاضر إذا قامت دولة عربية فى فلسطين ، إلا إذا سيطرت "الحكومة البريطانية" على الجيش والبوليس فى البلاد ، ومثل هذه السيطرة لاتدوم ، ولا تبقى إلى مالا نهاية ، ولكن هذا هو الموقف فى الوقت الحاضر .

وقال المستر ماكدونالد : إن للقضية العربية أصدقاء عديدين فى هذه البلاد ، وعددهم فى ازدياد ، وهؤلاء الأصدقاء لهم من النفوذ والسطوة فى هذه البلاد مايستطيعون معه أن يثقوا بتنفيذ مايعتقدون أنه العدل الواجب للعرب . وقال إن هذا يسره ، ولكن إذا تقدمت الحكومة إلى البرلمان مقترحة حلا للمشكلة الحاضرة ، كإقامة دولة عربية ، فان من المحقق أن الحكومة تهزم ، وتكون هزيمتها بأصوات أصدقاء العرب ، كما تكون بأصوات سواهم . قال : وإذا كان الواجب إقناع البلاد بأن إقامة دولة عربية هو الحل الصحيح للمشكلة ، فان الواجب أولاً هو التمهيد لذلك بحسن سلوك العرب فى فلسطين . ويجب أن يثبت العرب أنهم يستطيعون أن يحترموا حقوق الشعوب الأخرى ومصالحها . وقال إنه ينبغى أن يقول أيضاً : إن من العوامل التى يجب أن تدخل فى الحساب عدم الاقتصار على إقناع الرأى العام فى هذه البلاد ، بل أن يشمل الإقناع الآراء العامة للأمم الممثلة فى جنيف وفى الولايات المتحدة أيضاً

وقال إن جمال أفندى الحسينى ذكر أن التبعة عن حملة الإرهاب لاتقع على عواتق العرب ، وأن الذى أحدث تغييراً فى التسامح العربى المعهود ، هو السياسة التى قضى بها تصريح بلفور . وهو ـ أى المستر ماكدونالد ـ يرى هذا حقاً ، ولكن العرب واليهود والبريطانيين يجب أن يحمل كل منهم نصيبه من التبعة ، فان سياسة حكومة جلالته القاضية بإنشاء وطن قومى قد أثارت مخاوف بين العرب سببت هذه الحالة التى يؤسف لها فى فلسطين ، وهو مستعد

أن يعترف بنصيب بريطانيا من التبعة ، وأن يبحث هذا ، ويتخذ التدابير اللازمة لإزالة هذه المخاوف . والذى فهمه هو أن مما يخشاه العرب إنشاء دولة يهودية فى وقت ما . ولإزالة هذا الخوف سبق له أن عرض أن تصدر حكومة جلالته تصريحاً علنياً فى صيغة رسمية منطوية على تعهد بأنها لا تعدّ أن تصريح بلفور معناه إقامة دولة يهودية فى فلسطين ، وأنه ليس فى نيتها تنفيذ مثل هذه السياسة . ولكن جمال أفندى استخف بهذا الاقتراح ؛ فاذا كان العرب يرفضونه فان رفضهم يعفى الحكومة البريطانية من إصدار هذا التصريح ، ومن نقد كثير تتعرض له بسببه . أما إذا رأى العرب أن هذا التصريح تكون له فائدة ، فان العرض يظل قائماً .

وقال إنه يظن أن السبب فى استخفاف جمال أفندى بهذا العرض أنه مع ثقته بالحكومة البريطانية الحاضرة يخشى أن لا تتقيد به الحكومات المستقبلة . فهو يحب أن يؤكد للوفد الفلسطينى أنه إذا صدر مثل هذا التصريح ، فانه سيوضع بحيث يقيد كل حكومة فى المستقبل ، وأخلق بأن تكون قوته وقيمته أعظم إذا لم يكن صادراً من جانب واحد ، بل جزءاً من اتفاق رسمى ينتهى إليه هذا المؤتمر . ومن رأيه أن اتفاقا يشمل تصريحاً من هذا القبيل يساعد على إصلاح الضرر الذى أحدثته فى الماضى سياستنا فى فلسطين

وهو لا يقول إن هذا كل ما يجب ، فقد ذكر الوفد الفلسطينى رغائب أخرى خاصة بالهجرة وبيع الأراضى ، لا تتردد الحكومة البريطانية فى بحثها ، ولكنه يرى أن يرجىء الكلام فى هذه الشؤون الآن حتى لا تؤثر فى المناقشات التى ستدور فيها فيما بعد

ولكنه مع اعترافه بأن جمال أفندى على حق فى تحميل بريطانيا بعض اللوم على كل حال عما حدث فى فلسطين ، فان علينا أن نتناول الحالة كما نجدها ، وليس يسعنا أن نغضى عن أن هناك عربا متطرفين . وهو لا يعنى بالمتطرفين من لهم آراء متطرفة مشروعة ، وإنما يعنى الذين لا تمييز فى أعمالهم ، ومن ينفذون سياسة القتل السياسى ، لا ضد اليهود وحدهم ، بل ضد العرب والبريطانيين أيضاً ، وقد سببت أعمالهم ضرراً عظيما لقضية العرب ، وللأمل فى قيام دولة عربية فى فلسطين . لهذا تميل حكومة جلالته بشدة فى الوقت الحاضر إلى رفض الطلب الأول للوفد الفلسطينى ، وهو قيام دولة عربية مستقلة ، ولكنها تعرض بدلا منه اقتراحات أخرى . وهو يريد أن ينظر فى الموضوع بعدل وإنصاف ، فلا يجوز أن يعد هذا جوابا نهائياً ، لأن فى نيته فى هذه المرحلة أن يقدم تقريره إلى رئيس الوزارة الذى يتتبع المناقشات بعناية .

توفيق باشا أبو الهدى — قال إن الوفد الفلسطينى قدم بصراحة طائفة من الاقتراحات : أولها إنشاء دولة عربية مستقلة فى فلسطين وهو يرى من المناقشات التى دارت إلى الآن فى هذا الاقتراح أن الوفد البريطانى قد دار ولف حول الموضوع من غير أن يعرب عن رأى صريح محدود ، وقد فهم الأعضاء من كلام المستر ماكدونالد فى الجلسة الماضية أن حكومة جلالته ترى أن من الممكن تأليف حكومة وطنية فى فلسطين ، بشروط معينة ، أى بضمانات ، وقد فهم هو أيضاً أن الوفد البريطانى يتجنب التعبير بكلمتى " حكومة عربية " فهو لهذا يرى أن من الضرورى بعد أن اعترفت الحكومة البريطانية بأن من رأيها أن الوقت حان لإقامة حكومة فلسطينية أن تبين بصراحة أى نوع من الحكومة تراه صالحاً . فان حكومة فلسطين إلى الآن لاتزال خليطاً غير مفهوم ، وقد بين الوفد الفلسطينى مايريد ، فاذا عرف المؤتمر أى نوع من الحكومة ترى بريطانيا إقامته فى فلسطين ، ومدة دور الانتقال الذى تراه لازما ، فانه يكون فى الوسع فى هذه الحالة استمرار المناقشة .

المستر ماكدونالد — قال إن هذا فى الواقع هو الذى كان يفكر فيه ، وإنه لم يرجع عن شىء مما قاله فى الجلسة السابقة ، وقد بين أن حكومة جلالته ترى أن يستمر الانتداب ، ولكنها تعترف بحق أهل فلسطين فى السيطرة على شؤونهم فى الوقت المناسب ، ولكنه لم يقل شيئاً يفهم منه أن هذا الوقت قد جاء ، على أن حكومة جلالته مستعدة للابتداء بإقامة نظم تمثيلية فوراً إذا حصل الاتفاق على هذا ؛ وانه أوضح بعض الاعتبارات التى يجب ملاحظتها عند إقامة هذه النظم ، ولكنه لما كان هو والمستر بتلر يريدان أن يفحصا الموضوع على ضوء المناقشات التى دارت فى اليومين الماضيين ، فانهما ليسا مستعدين أن يقدما فى هذه الجلسة اقتراحات معينة محدودة ، ولكنهما لم يعدلا عن شىء مما عرضاه من قبل .

على ماهر باشا — شكر للمستر ماكدونالد روح الإنصاف التى يتناول بها المسائل والحوادث التى وقعت فى فلسطين ، فى السنوات الست عشرة الماضية ، وقال إنه يخشى أن يطول المؤتمر إذا ظل الأعضاء يعربون عن آراء فردية فى الموضوع المعروض عليهم ، وقد حان الوقت لأن يقدم ممثلو الوفود العربية بعد المشاورة بينهم وبين الوفد الفلسطينى بياناً بآرائهم جميعاً . وهو يقترح أن تقدم مذكرة ، بعد درس الموضوع ، وذلك فى الجلسة المقبلة فى مسألة إقامة دولة عربية مستقلة ، وهو مارفضته حكومة جلالته بادىء الرأى .

وقال إنه واثق أن الجميع يريدون الوصول إلى اتفاق ، ولكن ظهور اختلاف فى الآراء يصعب الأمور مالم يصفّ الموقف .

المستر ماكدونالد — رحب باقتراح على ماهر باشا ، وكرر أنه وإن كان ممثلو حكومة جلالته قد تعمدوا إيضاح ميولهم فى المسألة ، إلا أن تصريحهم بأن اقتراح دولة فلسطينية لم يرفض نهائياً ، قائم بإخلاص .

على ماهر باشا — قال إنه لهذا السبب يعرض اقتراح البيان المشترك .

جمال أفندى الحسينى — أثنى على البراعة والرقة التى يدير بهما المستر ماكدونالد الجلسات وقال إن براعته ومهارته تخيفانه أحيانا .

ثم قال إن من رأيه أن مسألة تأليف المجلس التشريعى الذى عرضته الحكومة البريطانية فى ١٩٢٢ والاقتراحات التى تلت ذلك لاتقبل بالمرة ، وقد لج المستر ماكدونالد فى إثارة تاريخ الاقتراح الخاص بالمجلس التشريعى حتى أنه ليخشى الإخفاق على المؤتمر ، وقد تستمر المناقشة فى جمال المجلس التشريعى ، أو عدم صلاحه ، عدة أيام ، وكل مايقوله انه لما عرض هذا الاقتراح الخاص بالمجلس التشريعى ، كان تأليفه بحيث يجعل أنصار تصريح بلفور هم الأغلبية فيه ، وكفى بهذا دافعاً للعرب على رفضه .

على أن هذا تاريخ قديم ، وهو يحب أن يتبع نصيحة رئيس الوزارة ، بأن يتفرغ لحقائق اليوم الحاضر .

وشكر جمال أفندى المستر ماكدونالد على رقة عبارته حيث تناول أعمال المتطرفين فى فلسطين ، ولكنه لايسعه إلاأن يكرر أن هذا التطرف إنما أوجدته حكومة جلالته وسياستها ، فقد ظل العرب عشرين سنة يعانون هذه السياسة ، وفى عشرين سنة لم ينالوا إلا وعوداً ، وفى عشرين سنة لم تقابل مطالبهم بغير الرفض المر . وقد قال المستر ماكدونالد إن بين الذين يقاتلون فى فلسطين أناساً من ذوى السيرة السيئة ، فأنا أقرر أن الوفد العربى لم ينكر هذا قط ، وما من أمة تكون فى حالة ثورة ، وتخلو من أمثال هؤلاء . وفى تاريخ بريطانيا ، وفى تاريخ الثورة الفرنسية ، أمثلة من هذه الفظائع . وقد وقعت حوادث معينة فى طبرية ، غير أنه يجب أن نذكر أن قنابل قتلت أبرياء كثيرين من العرب فى القدس ، وفى يافا وحيفا . وما أحب أن أطيل فى هذا المعنى ، فقد أدار المستر ماكدونالد جلسات المؤتمر بروح ودية ،

فيخشى أن يؤدى البحث فى هذا الموضوع إلى اهتياج الشعور . ولكنى أحب أن أكرر ما أكده الوفد الفلسطينى العربى من أن معرفتهم بإخوانهم الفلسطينيين تسمح لهم بأن يقرروا ، وهم واثقون ، أن من المستطاع إقناع عرب فلسطين بإلقاء السلاح فى أربع وعشرين ساعة إذا تقدم إليهم الوفد العربى بعرض مقبول ، وأن السلم يمكن الاحتفاظ به فى فلسطين إذا كان كل من يعنيهم الأمر ينفذون بإخلاص أحكام أى اتفاق ينتهى إليه هذا المؤتمر .

وقد ذكر المستر ماكدونالد أن رئيس الوزارة يتتبع أعمال المؤتمر بعناية واهتمام . ونحن الآن نبحث مسألة استقلال العرب فى فلسطين مع ضمانات لليهود . وعلاقة العرب باليهود فى فلسطين مسألة دقيقة ، وهذا عذرى فى الإشارة إليها مرة بعد أخرى . ولا شك أن رئيس الوزارة يعرف مايشعر به العرب حيال هذا الموضوع . وقدكان كره السامية غير معروف فى فلسطين . وبين أعضاء الوفد البريطانى هنا ، مثل السير جون شاكبرج ، من كانت له صلة بشؤون فلسطين منذ احتلال بريطانيا لها ، وهو وأمثاله من ذوى المعرفة بفلسطين لايستطيعون أن يذكروا مثلا أو مظهراً واحداً لكراهة العنصر السامى . وقد حرص العرب ، فى كل خطبهم ومذكراتهم إلى الحكومة ، على أن يقرروا أنهم لا يكرهون اليهود من أجل أنهم يهود ؛ بل إن الشعب البريطانى الذى يظهر كل هذا العطف على اليهود لايستطيع أن يدعى أن تاريخه خال من العداء للسامية ، كخلو تاريخ العرب .

ومضى جمال أفندى فى كلامه ، فأكد أن إقامة دولة عربية فى فلسطين لاتكون لخير العرب وحدهم ، بل لخير اليهود وغيرهم أيضاً من سكان البلاد . وقال إنه يحب أن يكرر هنا النقطتين اللتين أثارهما من قبل ، وهما :

(ا) لايجوز أن تكون هناك ضمانات على قاعدة طائفية ؛

(ب) لايمنح أى تفضيل لأقلية يتجاوز قيمتها العددية .

وهاتان النقطتان خليقتان أن تكونا مصدر المتاعب دائما إذا لم تحلا ، فأما عن الضمانات ، فان الواجب أن تكون محكمة ، وأن تكون هى الضمانات الطبيعية فى كل بلد متحضر . وكل ضمان ينطوى على تحيز لأى فريق لايسع الوفد الفلسطينى إلا رفضه ، لأنه يكون عقبة فى طريق التسوية الدائمة .

وقال جمال أفندى إنه يوافق على ماهر باشا على أن تقدم الوفود العربية بيانا واحداً

فى هذا الموضوع ، ولـكنه لاينوى أن ينتقل إلى المبحث الثانى الخاص بالهجرة إلا بعد الانتهاء من مسألة الضمانات .

أما التصريح بأنه لن تـكون هناك دولة يهودية ؛ فانه وحده ، وبدون تغيير فى حالة البلاد ، لايكون له أى تأثير فى موقف عرب فلسطين .

عبد الرحمن عزام بك — قال إنه صحيح أن مصالح حكومة جلالته ، والأمم الممثلة فى جنيف ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والدول العربية ؛ تدور حول غرض واحد هو السلام .

المستر ما كدونالد — قال إنه يود أن يقول كلمة فى منهاج المؤتمر يدعو إليها ماقيل الآن . فقد ذهب جمال أفندى إلى أنه لا ينبغى تناول موضوع الهجرة ، إلا بعد أن تنتهى المناقشة فى المسألة الأولى . ولـكن وجهة نظر الحكومة البريطانية هى أنه لايكون من الميسور ولا من الصواب أن نحاول الوصول إلى نتيجة فى المسألة الأولى ، إلا بعد أن تدور المناقشة على الأقل فى المسألتين الثانية ، والثالثة . والوزارة تؤثر أن ترى الصورة كاملة قبل أن تنتهى إلى رأى فى أى جانب منها . وقد يجىء القرار فى المسألة الأولى متأثراً بما يبدو ممكناً فى المسألتين الثانية ، والثالثة .

واستمر المستر ما كدونالد ، فقال إنه مستعد أن يوافق على استمرار المناقشة فى المسألة الأولى إذا كان عند الوفود مادة أخرى يقدمونها . وهو يقترح الانتقال بأسرع مايستطاع إلى موضوعى الهجرة ، وبيع الأراضى . وبهذا يتسنى للوزارة أن تدرس الموضوع بعد أن تـكون قد وضحت لها الحقائق ، فى كل جانب من جوانبه . وهو يرجو أن يتناول المؤتمر مسألة الهجرة ، كما تناول مسألة الدستور ، ثم يستطرد إلى بيع الأراضى ، وبعد ذلك يعود إلى المسائل الثلاث على ضوء ماقيل فى كل منها .

عبد الرحمن عزام بك - قال إن مسألة الدستور أساسية ، ولـكنه يرى أن المسائل الأخرى وثيقة الصلة بها .

المستر أنطونيوس - قال : إن المستر ما كدونالد - فى بداية الأمر - وافق على أن يجرى البحث فى المسألة الدستورية ، وبعد تقرير مايقضى به الحق والإنصاف فيها ، ننتقل إلى بحث العقبات ، وما يجب أن يصنع لتذليلها . فهل نفعل هذا ، أو نترك موضوع الدستور ونتناول غيره ؟

المستر ماكدونالد ـ قال : فيما يتعلق بالبحث الدستورى اجتمعت لدينا معلومات كثيرة ، وإذا كان الوفد الفلسطينى يريد أن يزيد الموضوع بيانا ، فانى مستعد إلى الإصغاء ، وإلى إرجاء البحث فى موضوع الهجرة . ولكن الوزارة ـ قبل أن تدرس الموضوع الدستورى ـ تريد أن تعرف رأى المؤتمر فى مسألتى الهجرة وبيع الأراضى . والمألوف فى المؤتمرات أن يدور البحث فى الموضوعات واحداً بعد واحد ، ولكن الرأى النهائى فى واحد منها لايكون إلا بعد الفراغ من المباحث الأولية .

المستر أنطونيوس ـ قال : إننا لم نزد فيما يتعلق بمسألة النظام الأساسى ، على أن نسمع بيانات الجانبين . واقترح أن تطرح اقتراحات واضحة معينة .

المستر ماكدونالد — نبه إلى أن الوفد الفلسطينى طرح اقتراحا معيناً ، وأن البحث جرى فيه . وأن الوفد البريطانى عرض بديلا منه ، وإن لم يبلغ مبلغ الاقتراح الفلسطينى من الدقة والتحديد . وقال إنه دار بحث نافع فى أمور ترجع إلى المبدإ ، بل فى بعض التفاصيل ، وفى بعض الأيام الماضية تناولنا ماحدث فى الهند ، وبلاد غيرها بشىء من الإسهاب ، وقد كان من أثر ذلك أن قال جمال أفندى ان الضمانات للأقلية فى فلسطين لاينبغى أن تنقل نقلا عن الضمانات الخاصة فى البلاد الأخرى . ودار البحث أيضاً فى الاقتراح الفلسطينى ، وفى البديل منه الذى عرضه الوفد البريطانى ، فاذا لم تكن هناك طائفة ثالثة من الاقتراحات ، فانه يكون على الوزارة أن تبحث الموضوع ، وتتخذ قرارات من شأنها أن تفضى إلى الطائفة الثالثة من الاقتراحات . فقد ترى الوزارة أن المناقشة التى جرت كافية ، أو ترى أن تكون المناقشة أكثر تفصيلا فى اقتراحات الوفد البريطانى ، أو تخطرلها وسيلة أخرى لتخطى المصاعب التى تعترض طريق العرب وطريق بريطانيا . وقال أخيراً إنه لايدرى ماذا يمكن أن يصنع أكثر من ذلك .

عبد الرحمن عزام بك — قال : إذا سويت النقطة الأولى فان البحث يمكن أن يستمر .

المستر ماكدونالد — قال إنه مستعد للاستمرار .

عبد الرحمن عزام بك — قال إنه فهم أنه يمكن إقامة دولة عربية فى فلسطين إذا كان الجيش والبوليس تحت سيطرة الحكومة البريطانية . فهو يقترح أن يستمر البحث فى مسألة الضمانات ، وقال : إن العرب لا يريدون أن يغبنوا أحداً من أهالى فلسطين الآخرين .

المستر ما كدونالد — قال إنه صحيح أن حكومة جلالته ليست مستعدة لضمان الأمن فى فلسطين بغير السيطرة على قوات الجيش والبوليس ، وإن لم يكن هذا كل مالديها من التحفظات . وهو لايريد أن يحتم انتهاء البحث . وإنما يرى اجتناب الإعادة ، وقد دارت المناقشة فى الضمانات الأخرى فى جلسة سابقة ، فاذا لم يكن هناك جديد يقال ، فان المناقشة فيها تكون قد بلغت غايتها من الفائدة فى هذه المرحلة . فاذا وافق المؤتمر على هذا ، أمكن الانتقال إلى الموضوع التالى ، وهو المهاجرة . وقال : إن الوزراء البريطانيين الذين سيحال إليهم الموضوع يرون أنهم لايستطيعون أن ينظروا فى اقتراحات خاصة بالنظام الأساسي لفلسطين فى المستقبل ، إلا إذا استطاع هو ـ أى المستر ما كدونالد ـ أن يقدم لهم خلاصة البحث فى موضوعى الهجرة ، وبيع الأراضى أيضاً ، لأنهم يريدون أن يتأملوا الصورة فى جملتها .

جمال أفندى الحسينى ـ قال إن من رأيه أن مادار من البحث فى موضوع النظام الأساسى كاف إذا تذكرنا الصعوبات العملية التى ذكرها المستر ما كدونالد . ولكن نظراً إلى ماعرضه المستر ما كدونالد من الشروع فوراً فى إقامة هيئات تمثيلية تكون غايتها الأخيرة الاستقلال ، فانه ـ جمال أفندى ـ يسأل : هل هو مصيب فيما فهمه من أن حكومة جلالته تقبل ماطلبه العرب من الاستقلال فى فلسطين مع تحفظات جرى فيها البحث إجمالا ؟

المستر ما كدونالد ـ قال : إن حكومة جلالته توافق على حق أهل فلسطين فى الاستقلال التام فى أوانه ، ولكنها لاترى أن أوان الاستقلال التام قد آن . ومن رأيها أنه لابد من فترة انتقال تتقدم فى خلالها النظم النيابية تقدما مطرداً . وهذا المنهج يتوقف على اتفاق الجميع فى مسألة الضمانات .

جمال أفندى الحسينى ـ قال إنه يفترض أن حكومة جلالته وافقت على حق فلسطين فى الاستقلال ، ولكنها ترى أن فترة الانتقال تتأثر بنتيجة البحث الذى سيدور فى موضوعى الهجرة ، والضمانات ؛ فاذا كان هذا يعد متفقاً عليه ، فان فى الوسع الانتقال إلى مسألة الهجرة .

المستر ما كدونالد ـ قال : إن حكومة جلالته ، باختصار ، توافق على حق أهالى فلسطين فى الاستقلال ؛ ولكنها لاتقبل فى الوقت الحاضر مااقترحه الوفد الفلسطينى عن

شكل الحكومة التى تكون مظهر هذا الاستقلال . وبعبارة أوضح وأصرح ، لاتوافق حكومة جلالته على فكرة أن يكون للأغلبية العربية الصوت الأعلى فى الحكومة ، ومن رأيها أن تكون الضمانات قوية . وهذه هى الصعوبة التى سيعرضها على زملائه الوزراء ، ويبحثها معهم قبل أى بحث آخر فيها فى المؤتمر .

جمال أفندى الحسينى ـ قال إنه يعتقد أن المستر ماكدونالد هو الذى سيشير على الوزارة فيما يتعلق بهذا الموضوع ، ولهذا يرى ـ جمال أفندى ـ أن الأمل ضعيف فى أى تغيير فى رأى حكومة جلالته .

المستر ماكدونالد ـ قال : إن حكومة جلالته مستعدة لقبول ماتقتنع به فى الموضوع ؛ وضرب لذلك مثلا اقتراحه الخاص باتباع نظام « التوازن » المعمول به فى الهند .

المستر أنطونيوس — قال : إن المبدأ الذى تقوم عليه هذه الاقتراحات واحد ، وهو شل الأغلبية العربية .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذه هى النقط التى سيدرسها الوزراء . وأكد للمؤتمر أنه هو لم يكوّن رأيه بعد ، فيما يشير به على الوزارة .

عونى بك عبد الهادى — سأل : هل حكومة جلالته مستعدة للاعتراف بحكومة عربية مستقلة إذا أمكن الاتفاق على مسألة الضمانات ؟ فاذا كانت مستعدة ، فان الضمانات تكون هى إذن موضوع البحث .

المستر ماكدونالد — قال : إن مايقترحه عونى بك عبد الهادى ليس خارجاً عن نطاق البحث ، ولامستبعداً فى الاحتمال ، ولكن لايجوز أن يفهم المؤتمر أن المبدأ الذى ينطوى عليه السؤال معقول .

جمال أفندى الحسينى — أعرب عن شكه فى فائدة إحالة الموضوع إلى الوزارة البريطانية ، مادامت المسافة بعيدة بين وجهتى النظر .

المستر ماكدونالد — قال : إن مواصلة تفكيره مع زملائه قد تساعد على تقريب الفريقين ، ولكنه يجب فى الوقت نفسه أن تكون أمامه صورة عامة لآراء المؤتمر فى موضوعى الهجرة وبيع الأراضى .

راغب بك النشاشيبي — قال : إذا سويت المسألة الأولى الخاصة بالاستقلال ، فان المسألتين الآخريين ـ الهجرة ، وبيع الأراضي ـ تحلان من تلقاء ذاتهما .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا من الوجهة المنطقية صحيح ، ولكنه يرى أن الأوفق فى هذه الظروف الانحراف قليلا عن المنهج المنطق .

وبعد مناقشة اتفق على أن تعقد الجلسة التالية فى يوم الاثنين ٢٠ فبراير ، وأن يفتتح الوفد البريطانى البحث فى موضوع المهاجرة .

ورفعت الجلسة فى الساعة الأولى بعد الظهر

م٠ف٠(و٠ع٠) (ف) -٩-

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة التاسعة

محضر الجلسة المعقودة بقصر "سان جيمس" فى يوم الاثنين ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة ٤ مساء

مع هذا صورة من مذكرات السكرتير عن الجلسة المذكورة للتفضل بالموافقة عليها أو تعديلها ؛ والمرجو أن ترسل التصحيحات إلى السكرتير فى ميعاد لايتجاوز يوم الخميس ٢٣ فبراير ، وبعد هذا التاريخ سيعتبر المحضر صحيحاً مالم يتلق السكرتير تبليغاً بخلاف ذلك .

(الامضاء)
ه٠ ف . دونى — سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس
٢٠ فبراير سنة ١٩٣٩

م . ف . (و . ع .) (ف) - ٩ -

صورة رقم ٦١

سرى

الجلسة التاسعة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة التاسعة المعقودة بقصر « سان جيمس » بلندن فى يوم الاثنين ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

الحاضرون

عن المملكة المتحدة:

المستر مالكولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيسا)
الفيكونت هاليفاكس — وزير الخارجية
المستر بتلر — الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا — الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
السير جون شاكبرج — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراهام بوش — المستشار القضائى لوزارة المستعمرات
المستر س . و . باكستر — المستشار بوزارة الخارجية
المستر س . إى . ف . لوك — من وزارة الخارجية

الوفود العربية

وفد فلسطين	جمال أفندى الحسينى عونى بك عبد الهادى موسى بك العلمى المستر جورج أنطونيوس يعقوب أفندى فراج الدكتور حسين الخالدى راغب بك النشاشيبى ألفريد أفندى روك أمين بك التميمى يعقوب أفندى الغصين فؤاد أفندى سابا الدكتور عزت طنوس

وفد مصر	صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم صاحب السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر بلندن صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى صاحب السعادة عبدالرحمن بك عزام { الوزير المفوض لدى مملكتى العراق والعربية السعودية

وفد العراق	صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد { رئيس الوزارة ووزير الخارجية صاحب السعادة رؤوف بك جادرجى السيد توفيق بك السويدى السيد عبد الله بكر — السكرتير المستر ه . آى لويد

وفد المملكة العربية السعودية ... ...

صاحب السمو الملكى الأمير فيصل — وزير الخارجية
صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه - الوزير المفوض بلندن
صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل وزارة الخارجية
إبراهيم أفندى السليمان — السكرتير

وفد شرق الأردن

صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الحكومة
الشيخ نجيب علم الدين — السكرتير

وفد اليمن ... ...

القاضى محمد عبد الله الشامى
الأستاذ إبراهيم الموجى
السيد على محمد بن عقيل

سكرتارية المؤتمر

المستر ه. ف. دونى — السكرتير

المستر ن. إى. ارشر
المستر ج. س. بينيت
المستر اى. ر. ادموندز
(مساعدو السكرتير)

المستر ج. سمرفيل — المترجم الرسمى للمؤتمر

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — دعا على ماهر باشا إلى إلقاء بيانه :

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا

باسم الحكومات العربية نشكر للحكومة البريطانية دعوتها لنا إلى الاشتراك فى هذا المؤتمر الذى جئنا إليه بعزيمة صادقة لنعمل على إيجاد حل لهذه المشكلة الصعبة ، ولإعادة السلام إلى ذلك البلد المنكوب .

إن لمساعينا الرامية إلى غرض إنسانى عظيم ، أهمية كبرى من الوجهة الدولية ، لقد جئنا وكلنا أمل فى نجاح هذا المؤتمر الذى يستقر بنجاحه السلم والتعاون فى الشرق الأدنى والأوسط ، ويتعزز مركز الإمبراطورية البريطانية التى تربطها بالعالم العربى روابط التحالف والصداقة ، وروابط أخرى أيضاً . تلك الروابط التى تستدعى تشاوراً بين الدول المختلفة ، وقد هيأ هذا المؤتمر كذلك سابقة حسنة لتبادل الرأى ، ولحل مايحدث من المشاكل . إننا نعتقد أن هذا المؤتمر قد وصل إلى دور يسمح بإمكان الاتفاق ، لجميع الذين فيه يطلبون سلماً عاجلا فى فلسطين ، وهذا السلم يجب أن يؤسس على القاعدة الدولية العامة . أى على قاعدة المساواة فى الحقوق بين جميع سكان الدولة ، وأن تضاف إلى ذلك ضمانات لحقوق الأقليات والمصالح الجوهرية للإمبراطورية البريطانية تعطى عن رضا . مع ملاحظة الحاجة إلى فترة انتقال لازمة للخروج من عهد الوصاية إلى عهد الاستقلال التام الذى نرمى إليه .

وإن رجل الدولة الذى يسمو بنفسه عن الجدل والنظريات الخاطئة ، والآراء المغرضة ، والخواطر السريعة لن يجد ، فى اعتقادنا ، حلا آخر يؤدى إلى السلم . وهذا الحل نفسه يتفق والمرونة التقليدية للسياسة البريطانية ؛ وإننا ننصح بأن يكون الحل لمسألة فلسطين حلا سريعاً واضحاً حاسماً ؛ ويدفعنا إلى هذه النصيحة علمنا بأن العالم يتطور سريعاً ، وأن الحوادث تتوالى وتتلاحق ؛ فالحل الوقتى الذى لايحسم النزاع يستبقى عناصر الاضطراب والقلق ، ولايوجد الطمأنينة الضرورية فى هذا الوقت التاريخى .

بقى أن نقول كلمة لبعض الحكومات الصديقة ، قريبة كانت أم بعيدة ؛ ولبعض الزعماء السياسيين فى هذه المملكة الذين رغم رغبتهم فى إقامة السلم فى فلسطين ليسوا على استعداد

لقبول مثل هذا الحل : إننا نعتقد أن هؤلاء وهؤلاء لايعلمون كل حقائق هذه القضية ، وإن يكن من المنتظر أن يعدلوا أفكارهم مع الزمن ، إذا سمح الزمن بذلك ، فمن المستحسن والحالة هذه بذل المساعى القوية لتمكين الحكومات الصديقة وقادة الرأى من الإحاطة بحقائق القضية العربية التى لانظن أنها طرحت أمامهم بجلاء وإنصاف ؛ وبذلك نستطيع إيجاد الطمأنينة فى قلوبهم ، ووضع حد لتردد اليهود الذين سيجدون أن مصلحتهم الحقيقية فى الحل العملى الذى نقترحه لافى اتباع نظريات المتعصبين من بعض زعمائهم السياسيين .

ولأجل أن تدركوا علة إصرارنا على حل حاسم سريع نضع بين أيديكم صورة من الرأى العام فى البلاد الإسلامية كلها .

ولا شك أن مايحدث فى فلسطين التى يرتبط بها تاريخ المسلمين الدينى والزمنى ، والتى فيها مقدسات عظيمة لهم ، قد أثار شعوراً عميقاً فى العالم الإسلامى كله ؛ فالعامة تعتقد أن بريطانيا العظمى تساعد اليهود على امتلاك فلسطين ومقدسات المسلمين فيها ، وهذه العقيدة العامة التى نعلم نحن خطأها هى السائدة فيهم ؛ أما الخاصة فلأسباب أخرى ، ومن وجهة نظر ثانية ، يعتقدون كذلك أن فلسطين فى خطر .

لقد احتج علماء الأزهر مراراً على الحالة الراهنة فى فلسطين ، وبذلوا المساعى الكثيرة لحمل الحكومة المصرية على العمل لدفع الخطر عنها ، وهؤلاء العلماء يتمتعون بقسط وافر من النفوذ والاحترام فى العالم الإسلامى ، وقد قام فى كل الأقطار الإسلامية قادة الرأى الدينى والمعاهد الدينية بمثل ماقام به الأزهر ، وأعربت كل الطوائف ، وجميع المذاهب عن مخاوفها .

لقد عبرت الحكومات الإسلامية جميعها ، بمختلف الوسائل ، عما يخالج صدور رعاياها من خوف وقلق ، واتخذت الدول العربية وسائل شتى ، لتظهر ذلك أمام العالم عامة والحكومة البريطانية خاصة ؛ أما الحكومة المصرية فقد طلبت مرتين أمام جامعة الأمم أن يؤتى بحل للمشكلة الفلسطينية ، على أساس يرضى عرب فلسطين ؛ وقد تقدم الطلب نفسه مرتين مختلفتين ، بواسطة وزيرى خارجية يمثلان جميع الآراء المصرية على اختلاف ألوانها ؛ زد على ذلك أن الحكومة المصرية رحبت بالمؤتمر الإسلامى الذى اجتمع فى القاهرة فى الخريف الماضى للدفاع عن حقوق العرب فى فلسطين ؛ وقد تفضل صاحب الجلالة الملك فاروق ، وهيئة وزرائه ، فرحبا بأعضاء المؤتمر ، وبذلك ساعد جلالته بحكمته السامية على الاعتدال ، وتهدئة الهياج الذى أثارته حوادث فلسطين .

ثم إن الدول العربية الأخرى ، أى المملكة العربية السعودية ، ومملكة اليمن ، ومملكة العراق وأمارة شرق الأردن ، قد انتهزت كل فرصة سنحت للإعراب عن مخاوفها من نتائج حوادث فلسطين ، وتأثيرها فى مستقبل تلك البلاد . وقد اتصلت هذه الحكومات بشتى الوسائل بالحكومة البريطانية معربة عن هذه المخاوف ؛ ثم إنها تدخلت فعلا فى سنة ١٩٣٦ لإنهاء الإضراب وإخماد الثورة ؛ وقد طالبت الحكومة العراقية فى مواقف متعددة فى جنيف بضرورة وضع حل لهذه المشكلة ؛ وإن الرسالة التى تفضل أخيراً صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن سعود بإرسالها إلى الرئيس روزفلت ، لتعبر بصورة جلية صريحة وافية عن الشعور الذى يسود العالم العربى الآن .

وقد اجتمعت الدول الموقعة على ميثاق سعد آباد فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ فى جنيف ، وهى تركيا ، وإيران ، وأفغانستان ، والعراق ، وأمضت بالإجماع اقتراحا أيدت فيه مطالب العراق لعرب فلسطين ، ومطالبة الحكومة البريطانية بحل يرضى العرب ؛ ولقد أمضى وزراء هذه الدول الأربع اقتراحا رسمياً ليبلغ إلى الحكومة البريطانية .

ولا شك فى أن بريطانيا العظمى محور أعظم إمبراطورية تهتم بترضية هذا الشعور ، وإنا ننتهز هذه الفرصة للتذكير بأن عرب سورية وشمالى إفريقية ، رغم عدم تمثيلهم هنا ، يشاطروننا الرأى تماما ؛ ولا يمكن لفرنسا ، التى تعول على سواعد عرب شمال إفريقية وإخلاصهم ، أن تتجاهل هذا الشعور .

فاذا جاز لنا أن نفرض أن صداقة المسلمين والعرب أساسية للديموقراطيات العظيمة ، فان اليهودية العالمية التى تعتمد لضمان سلامتها وحرياتها على قوة تلك الديموقراطيات ، لابد لها أن ترى أن المصلحة الحقيقية اليهودية هى فى الاعتراف بحق السيادة لعرب فلسطين وفى إيجاد سلم دائم فى تلك البلاد .

إن كل هذا تعرفه الحكومة البريطانية ، ولكننا نشك فى أنه معروف كله فى الولايات المتحدة ، وقد بذلت الحكومات العربية مساعى حديثة لإنارة حكومة الولايات المتحدة ، ونحن نرجو أن تجد الحكومة البريطانية سبيلا لبذل جهود قوية لتنويرها بشأن قضية العرب .

ولا حاجة بنا إلى التأكيد مرة أخرى أن السلم فى فلسطين هو لمصلحة الديموقراطيات الثلاثة ، والعرب ، واليهود ، وأهل فلسطين ؛ وهذا السلم يجب أن يؤسس على قواعد العدل ، فكيف الوصول إليه ؟

فى سنة ١٩١٨ كان عدد اليهود فى فلسطين ٧ فى المائة من السكان ، وكان المسلمون والمسيحيون يؤلفون عنصراً واحداً من لغة واحدة ، وكان اليهود إلى حد كبير فى فلسطين يشاركون أهل البلاد حياتهم ولغتهم وعاداتهم .

وهذه الحالة تعطينا صورة لدولة عربية ، ولكن عهد بلفور الذى عقبته موجات الاضطهاد لليهود فى شرق أوروبا ، أخل بهذا التوازن على هذه الصورة ؛ فما هو السبيل لإصلاح ما طرأ على هذا المنظر الكامل من خلل ؟

لقد أدخل على البلاد رغم إرادة أهلها نحو ٤٠٠ ألف من اليهود يختلفون فى ثقافتهم ولغتهم وعنصرهم وعقائدهم السياسية والاجتماعية ؛ ومع ذلك احتفظ السكان الأصليون بجميع المزايا والمؤهلات اللازمة للتضافر على تأليف دولة مستقلة .

فأكرم حل توحيه السياسة البعيدة النظر الواسعة الصدر هو الذى يكفل لجميع اليهود حقوقا متساوية مع أهل البلاد ؛ وهذا الحل يجب أن يكون عادلا وشريفاً ، حتى من وجهة النظر اليهودية ، فهو فضلا عن أنه يعطى اليهود حقوقا متساوية مع العرب يكفل لهم هذه الحقوق ، كما يكفل لبريطانيا مصالحها الجوهرية ؛ وهو حل قد أخذ فى نظر الاعتبار جميع الحقائق الراهنة . والخطوة الثانية هى إقامة سياسة إنشائية تسمح بالتعاون بين جميع السكان .

ونحن حين نلح على الحكومة البريطانية بوجوب إقامة دولة مستقلة فى فلسطين ، مستعدون للإلحاح كذلك على عرب فلسطين بوجوب قبول كل الضمانات والمصالح المعقولة التى تطلب منهم .

المستر ماكدونالد — ذكر أن البيان الذى ألقاه على ماهر باشا عظيم الأهمية ، وأنه يتمم الصورة التى يعرضها هو والمستر بتلر على الأعضاء فى هذه المرحلة ، لوجوه الموضوع الدستورية ، وأن المؤتمر قد يذكر وعده بأن يبلغ زملاءه كل مايقال فيما يتعلق بهذا الموضوع الأول ، وأنه كان يرغب فى سماع المناقشة فى موضوعى الهجرة وبيع الأراضى ؛ ليتسنى له عرض صورة كاملة على رئيس الوزارة ومجلس الوزراء ، فيستطيع المجلس حينئذ أن ينظر

فى الاقتراحات التى يمكن وضعها ، بعد الإحاطة بالمسألة كلها ؛ وقال إن الأوفق الاستمرار على هذه الطريقة وتناول موضوعى الهجرة وبيع الأراضى فى اليومين التاليين ؛ ثم يرفع تقريره إلى زملائه الوزراء ، ويعود إلى المؤتمر بأسرع ما يتيسر بالاقتراحات ؛ ولهذا ينتقل الآن إلى الهجرة .

(وهنا خرج أعضاء الوفد المصرى ، ماعدا واحداً ، ليسمعوا إذاعة لاسلكية لجلالة الملك فاروق)

ومضى المستر ماكدونالد فى كلامه ، فقال : إن الوفد الفلسطينى اقترح وقف الهجرة اليهودية تماما ، فما هو موقف الحكومة البريطانية فى هذه المسألة ؟ إن الحكومة البريطانية مرتبطة بتعهدات بمقتضى الانتداب ، وهو الانتداب الذى لا يعترف به الوفد الفلسطينى ، وهم فى ذلك أحرار بطبيعة الحال ، ولكن الحكومة البريطانية ليست حرة ؛ فما هى الوعود التى قطعتها فيما يتعلق بالهجرة اليهودية ؟ أولا : وعدت أن تسهل هجرة اليهود فى ظروف ملائمة ؛ وثانياً : أن تسهل إقامتهم فى البلاد ، على شرط أن تكفل حقوق الأهالى غير اليهود ومركزهم ، وبمقتضى هذه التعهدات سمح لأكثر من ثلاثمائة ألف يهودى بدخول فلسطين فى العشرين سنة الماضية . ومن المسائل الخلافية أن هذه الهجرة نفعت العرب أو ضرتهم ، وقد ذهب جمال أفندى الحسينى إلى أن الهجرة اليهودية قد سببت ضرراً ماديا عظيما للعرب ؛ أما هو (المستر ماكدونالد) فانه يرى أن يقتصر على القول بان هذه مسألة خلافية ، وقد قالت لجنتا "بيل" و "وودهيد" ، وهما هيئتان رسميتان إن الزيادة العظيمة فى عدد اليهود لم تسىء إلى مركز العرب . على أنه لا يريد أن يرجع إلى الماضى ، بل يقتصر على الحاضر والمستقبل ؛ والوعود التى قطعتها الحكومة البريطانية فى موضوع الهجرة لا تقضى بتسهيلها فى أى ظرف كان ، بل فى الظروف الملائمة فقط ؛ وعلى هذا النحو أيضاً وعدت الحكومة البريطانية بتسهيل إقامة اليهود فى البلاد إذا كانت إقامتهم لا تؤثر فى حقوق الأهالى غير اليهود ومركزهم ، فاذا لم تتحقق هذه الشروط ، فان حكومة جلالته تكون حرة ، وفى حل من وعودها ، فهل هناك متسع لهجرة يهودية أخرى ؟ إنه يذكر — على سبيل افتتاح المناقشة — حقيقتين تجعلانه يرى أن هناك متسعاً :

١ — أن عدداً من المستعمرات اليهودية الحالية لم يستوف حظه من الاستغلال والنمو ؛ فكلما استمر استثمار الأرض التابعة لليهود الآن كان ذلك مؤديا إلى إفساح المجال لقبول عدد آخر بغير إساءة إلى حقوق الآخرين ومركزهم ؛

٢ — والنقطة الثانية لاتتعلق بالزراعة وحدها ، بل بمركز فلسطين على العموم . وقد أشار إلى لجنتى بيل وودهيد ، وهما هيئتان نزيهتان ، حاولتا جهد الطاقة أن تدرسا الحالة فى فلسطين بغير تحيز ، وقد انتهتا إلى القول بانها تكون ضربة خطيرة لفلسطين على العموم ، وللعرب ولليهود على السواء ، إذا منعت الهجرة فجأة . وقال إنه سيتلو فقرتين من تقرير لجنة وودهيد :

١ — الفقرة ٤٠٠ من الصفحة ١٩٩ : " إن النظام الاقتصادى والمالى كله فى فلسطين مرتبط أوثق الارتباط بانتظار استمرار الهجرة اليهودية ، فكل منع حاسم لها لا بد أن تكون له نتائج بعيدة المدى فى الميزانية وغيرها ، وهى نتائج ينتظر أن تكون خطورتها على العموم ، على نسبة مبلغ المنع ومدته "

٢ — ص ٣٠ فقرة ٤٦ : " إن مستقبل الأهالى العرب أصبح مهدداً من الآن ، إلا إذا سمح للهجرة اليهودية ، وللوارد من رؤوس الأموال اليهودية بالاستمرار "

وقد كانت الحجج التى انتهت بأعضاء اللجنتين إلى هذه النتائج ، اقتصادية ، وعلى أعظم جانب من الأهمية . فقد أنشئت الصناعات اليهودية فى فلسطين ، مع التعويل على ورود رؤوس أموال أخرى ، فاذا امتنعت الهجرة ، ووقف ورود المال خاب أمل هذه الصناعات ، وفقدت معولها ، وواجهها الضيق المالى ؛ وهذا من شأنه أن يؤدى إلى البطالة بين العرب واليهود على السواء ، وإلى نقص دخل الحكومة الذى كانت تستخدمه فى الأعمال العامة . وقال المستر ماكدونالد إنه لايريد أن يسهب فى التفاصيل ، ولكنه يريد أن يبين أن هاتين الهيئتين الرسميتين الموثوق بهما ذهبتا إلى أن أى وقف فجائى تام للهجرة اليهودية ولورود الأموال اليهودية يكون له تأثير خطير فى الحالة الاقتصادية فى فلسطين ، يتناول اليهود والعرب جميعاً . فاذا كان هذا صحيحاً ، فان من المرغوب فيه لمصلحة البلاد على الجملة أن لايحدث منع مفاجىء للهجرة ، بل الواقع أنه يكون من مصلحتها على العموم أن يسمح بهجرة أخرى . وإذا كانت المستعمرات الزراعية اليهودية تستطيع أن تحتمل يهوداً آخرين ، وإذا كان من المرغوب فيه لمصلحة العمل ومصلحة الإيراد السماح بالهجرة ، فانه ينبغى أن تتلق فلسطين مهاجرين آخرين .

واستمر المستر ماكدونالد ، فقال إنه لايحتاج أن يتناول مسألة اللاجئين اليهودية على عظم خطورتها ، لأن خطباء آخرين ، وفى جملتهم أعضاء الوفد الفلسطينى ، تكلموا عنها

بروح العطف . وهو لايشك فى أنه إذا كانت حالة أى بلد تسمح بالتساهل مع اللاجئين ، فان أهلها لايأبون تقديم المساعد ؛ وكل بلد يطلب منه الآن أن يساعد على حل هذه المشكلة ، وبريطانيا تقوم بنصيب عظيم من المعونة ، فان اللاجئين الذين يقبلون فى بريطانيا هم ضعفا الذين يدخلون فلسطين فى الوقت الحاضر ؛ ويدخل بريطانيا العظمى منهم فى العام خمسة وعشرون ألفاً ، وكذلك تقدم الإمبراطورية فيما وراء البحار مايسعها من المساعدة ، وأستراليا تقوم بأوفر نصيب بين المستعمرات المستقلة ، أما فى المستعمرات التابعة للتاج ، فان حكومة جلالته تضع التدابير لإسكان أكبر عدد ممكن من اليهود فى غينيا البريطانية ، وكينيا ، وروديسيا الشمالية ، وتنجانيقا وغيرها ؛ ولاداعى لتقصى أسماء البلاد التى تبذل معونتها ؛ ولكن يجب أن نذكر أن الولايات المتحدة تأخذ ثلاثين ألفاً فى العام ، وكذلك تفتح جزر الفليبين ، وسانتا دومينيكا صدريهما ، ولا شك فى أن أهل فلسطين لا يأبون المعونة إذا كانت فى وسعهم ؛ وهو — المسترماكدونالد — يدرك بطبيعة الحال أنه إذا تيسر قبول مهاجرين آخرين فى فلسطين ، فان ذلك لابد أن يكون مع اتخاذ تدابير دقيقة تكفل أن لاتؤدى الهجرة إلى ضرر مادى للأهالى الحاليين ، ولا بد أن يوضع لها حد ، ولكن هذا الجانب للمسألة ليس هو موضوع البحث ، إنما الموضوع هو اقتراح وقف الهجرة . وقد اقتصر على إبداء ملاحظات على هذا الاقتراح ، وهو يتوقع أن تكون لجمال أفندى الحسينى ملاحظات على ماقال .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن المستر ماكدونالد بنى كلامه على قاعدة الانتداب ، فقدم من الحجج ماسمعه العرب فى فلسطين ، من كل وزير مستعمرات ، وكل مندوب سام ، منذ سنة ١٩٢٠ ، فلا يسعه — أى جمال أفندى — تأييداً لقضية العرب ، إلا أن يتناول تاريخ المسألة كلها ، ويظهر تأثير المراحل المختلفة للهجرة .

جاء فى الكتاب الأبيض الصادر فى سنة ١٩٢٢ " أن هذه الهجرة لايمكن أن تكون بحيث تتجاوز مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين " وهذا المبدأ لم تخترعه حكومة جلالته من تلقاء نفسها ، وإنما كان نتيجة احتجاجات العرب والبحوث الشاملة التى قامت بها لجنتا التحقيق فى سنتى ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، وهو فى الواقع مبدأ يضع حداً للهجرة . وقد كان متوسط عدد المهاجرين بين سنتى ١٩١٩ و ١٩٢٢ سبعة آلاف فى العام ، وبين سنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٦ ارتفع المتوسط إلى سبعة عشر ألفاً على نقيض مانصحت به اللجنتان وما قطعته الحكومة فى الكتاب الأبيض من العهود .

وفى السنوات الثلاث التى تلت سنة ١٩٢٦ مرت بفلسطين محنة مالية واقتصادية شديدة ، وجاء فى التقرير السنوى لفلسطين أن هذه الأزمة كانت بسبب الهجرة المفرطة ، وأن الحكومة اضطرت إلى استخدام الأموال العامة لتخفيف وطأة الأزمة على المهاجرين . وقد زار السيرجون كامبل فلسطين ، موفداً من قبل الوكالة اليهودية ، فقرر أن الأزمة الاقتصادية راجعة إلى أن المهاجرين الذين دخلوا البلاد تجاوزوا مقدرتها الاقتصادية على الاستيعاب . وقررت لجنة التحقيق البرلمانية سنة ١٩٣٠ أنه "توجد أدلة لاتنقض ، فيما يتعلق بالهجرة ، على وجود انحراف خطير عن مبدإ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب" ونصحت بالرقابة الدقيقة لتخفيض نسبة المهاجرة ، وقد أيدت التقارير الرسمية ، وتقرير لجنة « هوب سمبسون » ذلك .

وقال إن عدد المهاجرين السنوى بين سنتى ١٩٢٠ و ١٩٣٠ بلغ تسعة آلاف ، وأنه على الرغم من الحقائق التى ذكرها ولفت إليها النظر ، ارتفع هذا المتوسط فيما بين سنتى ١٩٣٢ و ١٩٣٦ إلى خمسة وأربعين ألفاً ، أى على نقيض ما أشارت به جميع لجان التحقيق . على أن هذا الرقم لايدخل فيه العدد المتزايد من المهاجرين بطريقة غير شرعية ، وقد بلغ فى سنة ١٩٣٥ و ١٩٣٦ إلى أربعين ألفاً .

ويتضح من هذه الحقائق أن السلطات اليهودية وإدارة الانتداب عملت على نقيض قوانين البلاد ، وحادت عن مبدإ القدرة الاقتصادية على الاستيعاب الذى وضعته حكومة جلالته ، وأهملت النصائح الإجماعية لسلسلة متعاقبة من اللجان . وألخص المسألة فأقول : إلى سنة ١٩٢٢ كان الذى تشير به التقارير هو تخفيض المتوسط السنوى للهجرة عن سبعة آلاف ، ولكن المتوسط ارتفع فى سنة ١٩٢٦ إلى سبعة عشر ألفاً ، فحدثت الكارثة المالية . وقررت اللجان أن زيادة المتوسط إلى تسعة آلاف فى العام من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٠ تجاوزت كل حد . وقد أقر الكتاب الأبيض الصادر فى سنة ١٩٣٠ هذه النتائج ، فكانت النتيجة زيادة أخرى فى الهجرة إلى خمسة وأربعين ألفاً فى العام ؛ وكانت نتيجة زيادة الضغط على هذا النحو انفجار المراجل ؛ وقد قتل آلاف من الأبرياء من عرب ويهود وإنجليز ، وأتلفت أملاك قيمتها بضعة ملايين من الجنيهات ، والآن يشنق العرب المساكين كل يوم لأسباب تافهة . وقال جمال أفندى : إن هناك مسؤولية خطيرة عن كل هذا لايبدو أن أحداً يشتاق إلى حملها ، وإن المسئولية تقع على الانتداب ، وعلى الذين نفذوه وفسروه تفسيراً مناقضاً .

وقد كانت نتيجة الهجرة من الوجهة الاقتصادية كارثة على البلاد كلها ، فمثلا وجدت اللجنة الملكية أن فى تل أبيب يوجد طبيب لكل مائة وستين شخصاً ، وفى فلسطين على العموم يوجد طبيب لكل خمسمائة وستين شخصاً ، على حين يوجد فى بريطانيا طبيب لكل ١٠٨٥ شخصاً ، ويستطيع أعضاء الوفد الفلسطينى أن يتحدثوا ـ استناداً إلى تجاربهم الشخصية ـ عن نتائج هذا الحال فى مهنة واحدة . وحالة المهن الأخرى لا تختلف عن هذه .

وضرب جمال أفندى مثلا آخر التأثير السيء الذى أحدثته الهجرة فيما يتعلق بزراعة الموالح ، وقال إنه كفلاح يعرف هذا حق معرفته ، فقد اتسعت زراعة الموالح اتساعا عظيما بفضل اتساع الهجرة ، لكثرة رؤوس الأموال اليهودية والعمال اليهود ، فكانت النتيجة الإسراف فى الإنتاج ، مما أدى إلى خسائر جسيمة ، وإلى هبوط الدخل من هذه الزراعة عن تكاليف الإنتاج . وفى سنة ١٩٣٧ قال له الخبير الاقتصادى بوزارة المستعمرات : إن أسواق العالم تستطيع أن تستوعب حوالى عشرة ملايين من الصناديق من البرتقال الفلسطينى بأسعار معقولة . ومع ذلك ارتفع إنتاج البرتقال الفلسطينى للتصدير بسرعة عظيمة . والمتوقع فى هذا العام أن يبلغ عدد الصناديق للتصدير خمسة عشر مليونا ، وبعد خمس سنوات ستنتج المساحة التى يزرع فيها البرتقال خمسة وعشرين مليون صندوق . وبديهى أن هذا هو الخراب بعينه . ولما كانت زراعة البرتقال هى العمود الفقرى للكيان الاقتصادى بفلسطين ، فان من السهل أن نتصور أى نوع من الخير جلبته الهجرة اليهودية ، ورؤوس الأموال اليهودية للبلاد . إن خسارة العرب من هذه الناحية وحدها ترجح كل مايدعيه اليهود لهجرتهم من المزايا المادية .

إن مساحة فلسطين تبلغ حوالى عشرة آلاف ميل مربع ، وسكانها حوالى ١,٤٠٠,٠٠٠ نسمة ، فالكثافة تبلغ ١٤٠ للميل المربع ، فاذا حذفنا الأرض التى لا تصلح للزراعة ، ارتفعت كثافة السكان إلى ٥٠٠ فى الميل الواحد ، وهو رقم عال جداً ؛ وهناك زيادة طبيعية تبلغ ٢٥ فى الألف بين العرب ، و٢٠ فى الألف بين اليهود فى العام ، وهذا يؤدى إلى الزيادة المستمرة فى كثافة السكان فى بلاد ثلاثة أرباعها غير قابلة للزراعة ، وقد وصفتها اللجنة الملكية بأنها " من أصغر البلاد ، وأقلها كفاية لنفسها " فالعمل على زيادة السكان زيادة غير طبيعية بالهجرة يكون معناه نقض كل مبادىء التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، وقصر النظر الإدارى أيضاً . إن فلسطين بلد زراعى على الأكثر ، ولكنه وجد فى سنة ١٩٣٠ أن خمسة وعشرين

فى المائة من الفلاحين لا أرض لهم ، ولا يمكن أن يكون الرقم الآن أقل من خمسين فى المائة بسبب الزيادة الطبيعية .

والناحية السياسية للهجرة أكثر خطراً ، فقد أثبتت كل اللجان التى زارت فلسطين أن المهاجرين اليهود يختارون فى العادة بحسب آرائهم السياسية ، ففى كل عام يدخل فلسطين مهاجرون صهيونيون يعتنقون آراء هى نقيض مايعتنقه العرب تماما ؛ والمهاجرون اليهود إلى فلسطين من طراز مختلف جداً عن طراز اليهود الذين يذهبون إلى الولايات المتحدة أو إلى بريطانيا ، لأنهم معنيون بشيء واحد ، هو إقامة وطنهم القومى ، الذى لا يستطيعون أن يفهموا منه إلا الدولة اليهودية ؛ ومن المعترف به أن اليهود على آراء مختلفة ، ولكن التجربة الطويلة دلت على أنهم فى قرارة نفوسهم يعتنقون رأياً واحداً ، ويرمون إلى غرض واحد ؛ وقد تذهب حكومة جلالته إلى آراء مختلفة فى أوقات مختلفة فيما يتعلق بالهجرة اليهودية ، ولكن اليهود لا يرون فيها إلا غرضاً قومياً واحداً لا يتغير ، وما من شيء فى العالم يستطيع أن يقنع العرب بأن الأمر ليس كذلك ؛ والمهاجرون اليهود واثقون من أن اليهودية العالمية بكل ماتملك من موارد المال ، ومن القدرة على التنظيم تشد أزرهم وتناصرهم ؛ ولا نكران أنهم من الناحية الاقتصادية والسياسية أكثر من أنداد لعرب فلسطين .

ومضى جمال أفندى فى بيانه ، فقال : إن نسبة اليهود إلى العرب فى الوقت الحاضر ، كنسبة ٢٩ إلى ٧١ وإذا كان العرب يفوقون اليهود من حيث العدد ، فانهم لا يستطيعون أن يدعوا أنهم يفوقونهم من الناحية السياسية أو المادية ، فقبولهم استمرار الهجرة يكون انتحاراً سياسياً ؛ وحتى لو منعت الهجرة بتاتا يبقى مركز العرب حافلا بالأخطار عليهم ، فقد بينت اللجنة الملكية أن أقلية تستطيع أن تدرك الأكثرية وتسبقها على مر الأيام ، والهجرة اليهودية تزيد كل سنة فى عدد السكان اليهود ، فقد يأتى الوقت الذى تجاوز فيه الزيادة الطبيعية لليهود الزيادة الطبيعية بين العرب ، ومن السهل إيراد أمثلة تدل على أن الأمم أو الجماعات المنظمة تستطيع ـ فى الوقت الحاضر ـ أن ترفع نسبة الزيادة الطبيعية إذا وجهت إلى هذه الزيادة همها ومواردها ؛ وفى مثل هذه الحالة تصبح الأغلبية العربية فى خطر ؛ ومما يضر بمستقبلها ولا شك أن تزيد هذا الخطر بالسماح لليهود بأن يزيدوا عددهم بالهجرة .

وقال جمال أفندى : إن المستر ماكدونالد ذهب إلى أن الزيادة فى عدد العرب راجعة إلى المزايا المادية المستفادة من الهجرة اليهودية ، فكيف اتفق إذن أن أهل العراق ومصر وسورية

زادوا زيادة عظيمة بغير هجرة يهودية إلى هذه البلاد . إن الزيادة فى تعداد هذه البلاد جاءت نتيجة لارتقاء التعليم ، ووقف التجنيد العسكرى ، وتحسين الأحوال الصحية

وقد تكلم المستر ماكدونالد أيضاً عن المشروعات الصناعية اليهودية ، والمجال الذى تفسحه لقبول هجرة أخرى ؛ والعرب يشكون فى نجاح هذه المشروعات ، والذى يعرفه العرب هو أنهم بسبب هذه المشروعات اليهودية اضطروا أن يشتروا البضائع بأثمان عالية ، لأن رسوما جمركية كبيرة فرضت على الواردات لحماية الصناعات اليهودية ؛ وهذه الصناعات لم تؤد إلى تحسين أحوال العمال العرب ، لأن اليهود لايستخدمون العرب ؛ وأخيراً أقول إجمالا : إن هذه المشروعات ليس لها أساس وطيد . ثم قال جمال أفندى إنه لايعرف غير صناعة واحدة ناجحة ، أشار إليها تقرير السير جون هوب سمبسون ، وهى عمل الأسنان الصناعية ؛ وأن من الميادين التى أصاب فيها اليهود بعض النجاح صناعات البناء ، ولكن هذه غدارة حتى باليهود أنفسهم ، لأنه بمجرد وقوع أزمة اقتصادية يتبطل عشرون ألفاً ، ويخلون من العمل.

وقد بنى المستر ماكدونالد اعتقاده أن فى الإمكان استمرار الهجرة ، على أمرين :

الأول : أن هناك مستعمرات يهودية لم يتم استغلالها ؛

والثانى : أن هذه المستعمرات تتسع لمهاجرين آخرين .

والمعلومات التى حصل عليها الوفد الفلسطينى من خبراء عديدين تدل على أن كل المستعمرات اليهودية التى أنشئت منذ الحرب ـ ماعدا اثنتين ـ أفلست . وقال إنه لا يعلم أن هناك مستعمرات يهودية لم يتم استثمارها ، وذكر امتياز الحولة قائلا إن هذه فضيحة كبيرة يجب صونا لسمعة الحكومة البريطانية إعادة النظر فيها ؛ وإلى الآن لم يصنع شيء لزيادة قدرة الحولة على الاستيعاب عدا ماأنفقته الحكومة من المال لمكافحة الملاريا .

وأشار جمال أفندى إلى امتياز البحر الميت ، وقال : إن الشروط الخاصة بالإنتاج والتوسع خولفت فى التطبيق ، حتى لينبغى على الحكومة أن تسترد الامتياز . ولخص جمال أفندى الموضوع ، فقال : إن الزعم بأن هناك مجالا آخر لهجرة يهودية فى بابى الزراعة والصناعة ليس إلا خرافة وأسطورة ، وحتى لوكان هناك متسع لوجب أن نذكر أن الزيادة الطبيعية فى عدد اليهود تبلغ سبعة آلاف فى العام ، فكل متسع موجود فى الوقت الحالى يجب أن يحتفظ به لهذه الزيادة ، وكل قبول لمهاجرين آخرين لايقتصر ضرره على العرب ، بل يمتد إلى اليهود أنفسهم ، وما زالت ذكريات السنوات من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٠ حية حين نزل باليهود من البأساء أكثر مما نزل بالعرب .

لهذا يصر الوفد الفلسطيني العربى على منع الهجرة اليهودية بتاتاً إلى فلسطين . أما قول المستر ماكدونالد ان عليهم أن ينظروا إلى الموضوع من ناحيته الإنسانية ؛ فان الرد على هذا هو أن فلسطين تقبلت من اليهود أكثر مما تقبل أى بلد آخر فى العالم ، ولو أن كل بلد قبل عدداً صغيراً من اليهود اللاجئين لحلت المسألة .

المستر ماكدونالد — قال : إن بيان جمال أفندى خال من روح الهوادة واللين فى معناه ومبناه . وانه ليس فى نيته أن يرد الآن على النقط التى أثارها جمال أفندى ، ولاسيما أنه فهم أن الوفود العربية مرتبطة بموعد فى الساعة السادسة . واقترح رفع الجلسة .

المستر أنطونيوس — قال إنه قبل رفع الجلسة يجب أن يلفت النظر إلى نقطتين أثارهما تصريح المستر ماكدونالد :

١ — اقتطف المستر ماكدونالد فقرات من تقارير لجان تحقيق زارت فلسطين، ووصف هذه اللجان بأنها حجة وأنها نزيهة . وقال المستر أنطونيوس إنه يجب فى مثل هذه الحالة أن لايقتصر على ماجاء فى تقرير بعض اللجان الموثوق بها ، فان هناك لجانا أخرى هى أيضاً حجة ونزيهة . وأشار إلى النتائج التى انتهى إليها السير جون هوب سمبسون ، وغيرها مما لم يشر إليه المستر ماكدونالد ؛ وقال إنه يلفت النظر إلى هذه الآراء ، لا لأنه يريد أن يصحح للمستر ماكدونالد تصريحاته ، بل لأن ذلك لازم لجلاء الموضوع ؛ وقال إنه يجب أن يوجه النظر إلى تقرير اللجنة الملكية التى درست موضوع المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب ، فصرحت بلهجة قاطعة وعبارات حاسمة ، بأن الجانب الاقتصادى ليس هو الوحيد الذى يجب أن يبنى عليه الحساب ، بل يجب أيضاً مراعاة العوامل السياسية والاجتماعية والنفسانية

٢ — والفقرة الثانية التى يريد الإشارة إليها مأخوذة من تقرير السير جون هوب سمبسون ، وقال : إن من المتفق عليه أن بحث السير جون هوب سمبسون يعد شاملا ودقيقاً ، كغيره من البحوث ؛ وأن السير جون يعد حجة فى المسائل الاستعمارية ، أكبر وأولى بالثقة من غيره ممن تلوه وقاموا من بعده بالتحقيق ؛ وقد صرح السير جون فى سنة ١٩٣٠ بأن مقدرة البلاد على استيعاب مهاجرين آخرين قد استنفدت تقريباً .

وقال المستر أنطونيوس إنه يقترح على المستر ماكدونالد عند استيفاء بحث هذا الموضوع أن يعنى بهاتين النقطتين .

المستر ماكدونالد — قال إنه لايريد الآن أن يرد بإسهاب على المستر أنطونونيوس ، ولكنه يجب أن يبين لماذا اقتصر على الاقتطاف من تقريرى وودهيد وبيل ، دون اللجان السابقة . والسبب هو أن هذه التقارير هى الأحدث . وهو لايريد أن ينتقص من قيمة التقرير الذى وضعه السير جون هوب سمبسون فى ١٩٣٠ ، فانه - على العكس - من أهم الوثائق . ووافق المستر ماكدونالد على أن السير جون من الخبراء والإخصائيين فى الاستعمار الزراعى ، وأنه فى هذا لم يلحقه إلى الآن لاحق ؛ وذكر أن لجنتى بيل وودهيد وافقتا السير جون هوب سمبسون على ماذهب إليه فيما يتعلق بالاستعمار الزراعى ، ومتى وصل المؤتمر إلى بحث موضوع بيع الأراضى ، فان آراء السير جون هوب سمبسون سيكون لها أهمية عظمى ، وانه يؤكد للمستر أنطونيوس أنه سيذكر هذه النقطة .

وقال : على أن السير جون هوب سمبسون لم يكن صاحب الكلمة الأخيرة فيما يتعلق باحتمالات الهجرة الصناعية إلى فلسطين ، ومع أن السير جون قال فى سنة ١٩٣٠ : إن قدرة البلاد على الاستيعاب قد استنفدت تقريباً ، إلا أنه منذ سنة ١٩٣٠ قد زاد عدد المهاجرين نحو مائتى ألف ، وقد استوعبتهم البلاد فى باب الصناعة على الأكثر ، وهذا الرأى يؤيده تقرير وودهيد .

ووافق المستر ماكدونالد أيضاً على النقطة الثانية ، وهى أن البحث لاينبغى أن يقتصر على الناحية الاقتصادية ، وأنه يجب أن ندخل فى حسابنا العوامل السياسية والاجتماعية والنفسانية ، وهى عوامل على أعظم جانب من الأهمية ، لأنه - وإن كان لاننكر ان أن عدداً كبيراً من المهاجرين استوعبوا اقتصاديا فى السنوات القليلة الأخيرة - فان من الواضح أنهم لم يستوعبوا سياسياً . وقال : إن هذه النقطة ستكون ماثلة أبداً فى أذهاننا .

وقال أخيراً : إن جمال أفندى ألقى بيانا طويلا دقيقاً محكماً فى موضوع الهجرة ، يود الوفد البريطانى أن يدرسه بعناية . واقترح أن يستمر بحث مسألة الهجرة فى الجلسة المقبلة من حيث تركها جمال أفندى والمستر أنطونيوس ، وأن يجرى البحث أيضاً فى موضوع بيع الأراضى .

واتفق المؤتمر على عقد الجلسة التالية فى الساعة الرابعة من مساء الأربعاء ٢٢ فبراير

وقبل رفع الجلسة رحب المستر ماكدونالد ترحيباً قلبياً بتوفيق بك السويدى الذى انضم إلى الوفد العراقى ، وبيعقوب فراج الذى انضم إلى الوفد الفلسطينى العربى .

ورفعت الجلسة فى الساعة ٦ والدقيقة ٣٥

م . ف . (و . ع .) (ف .) —١٠—

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة العاشرة

محضر الجلسة التى عقدت بقصر « سان جيمس » فى يوم الأربعاء الثانى والعشرين من فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

نبعث إليكم بنسخة من مذكرات السكرتير عن الجلسة المذكورة للتفضل بمراجعتها والموافقة عليها أو تصحيحها

والمرجو أن ترسل التصحيحات إلى السكرتير فى موعد لايتجاوز ٢٧ فبراير ، وبعد هذا التاريخ ـ مالم يرد تبليغ بعكس ذلك ـ تعتبر المذكرات غير محتاجة إلى التصحيح

(الإمضاء)
ه . ف . دونى — سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس
٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩

م . ف (و . ع .) (ف) — ١٠ —

سرى

الجلسة العاشرة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة العاشرة التى عقدت بقصر « سان جيمس » بلندن فى يوم الأربعاء ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

الحاضرون

عن المملكة المتحدة:

المستر مالكولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيساً)
المستر ر . ا . بتلر — الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا — الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
السير جون اى . شاكبورج — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراتان بوش — المستشار القضائى لوزارة المستعمرات
المستر س . و . باكستر — المستشار بوزارة الخارجية
المستر س . إى . ف . لوك — من وزارة المستعمرات
المستر د . ج . هاريس — من حكومة فلسطين

الوفود العربية

وفد فلسطين ... ...

جمال أفندى الحسينى
عونى بك عبد الهادى
موسى بك العلمى
المستر جورج أنطونيوس
يعقوب أفندى فراج
الدكتور حسين الخالدى
راغب بك النشاشيبى
ألفريد أفندى روك
أمين بك التميمى
يعقوب أفندى الغصين
فؤاد أفندى سابا

وفد مصر ... ...

صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم
صاحب السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر بلندن
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى
صاحب السعادة عبد الرحمن بك عزام — الوزير المفوض لدى مملكتى العراق والعربية السعودية

وفد العراق ... ...

صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد — رئيس الوزارة ووزير الخارجية
صاحب السعادة توفيق بك السويدى
صاحب السعادة رؤوف بك جادرجى
السيد عبد الله بكر — السكرتير
المستر ه. آى. لويد

وفد المملكة العربية السعودية ... ...
- صاحب السمو الملكى الأمير فيصل — وزير الخارجية
- صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه — الوزير العربى السعودى المفوض بلندن
- صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل وزارة الخارجية
- الشيخ إبراهيم السليمان — السكرتير

وفد شرقى الأردن
- صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الوزارة
- الشيخ نجيب علم الدين — السكرتير

وفد اليمن... ... ...
- القاضى محمد عبد الله الشامى
- الأستاذ إبراهيم الموجى
- السيد على محمد بن عقيل

السكرتارية

المستر ه. ف. دونى — السكرتير

المستر ن. إى. ارشر
المستر ج. س. بنيت — مساعدا السكرتير

المستر ج. سمرفيل — المترجم الرسمى

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — قال إنه يفتتح المناقشة ، أو استمرار المناقشة ، فى مسألة الهجرة بإبداء بعض الملاحظات على البيان الذى أدلى به جمال أفندى الحسينى فى الجلسة الماضية .

وأشار إلى أن جانباً كبيراً من بيان جمال أفندى كان متعلقاً بتاريخ السنوات العشرين التى مضت ، وأن كثيراً مما قاله له صلة بالبحث الحاضر . ثم قال إنه لاينوى أن يتعقب بيان جمال أفندى بالتفصيل ، وإنه سيقتصر على المسألة العامة . وقال : إننا لسنا معنيين بإثارة الجدل حول الماضى ، بل بمحاولة إيجاد حل للمسائل العملية التى تواجهنا فى الحاضر والمستقبل .

وتناول بعض النقط العامة فى بيان جمال أفندى ، واصفاً إياه بأنه "حملة عنيفة على حكومة فلسطين فى السنوات العشرين الماضية " فأشار إلى ماذهب إليه جمال أفندى من أن الحكومة فى هذه المدة كلها لم تحرص على توخى مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، وأن هذه المقدرة على الاستيعاب قد تجاوزتها الحكومة تجاوزاً عظيما . وقال إنه لايسعه إلا أن يرد على هذا القول ، بروح ودية ، لا حباً أو رغبة فى الجدل ، بل محافظة على سمعة حكومة فلسطين وعدلها فيما يتعلق بمسألة الهجرة اليهودية . ولهذا سيتناول بعض النقط التى اتخذ منها جمال أفندى مؤيداً لقوله .

١ — قال جمال أفندى إنه قبل سنة ١٩٣٠ تجووزت المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب وأشار إلى ماجاء فى تقرير اللجنة البرلمانية سنة ١٩٣٠ من أنه حدث انحراف خطير عن هذا المبدأ . وهنا اعترف المستر ماكدونالد بأنه يوجد مايسوغ هذا القول ، ولكنه يرى أنه إلى سنة ١٩٢٧ كان مبدأ " المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب " يطبق بدقة ، ولكن فى تلك السنة وقعت أزمة مالية واقتصادية فى فلسطين ، وفى المراحل الأولى لهذه الأزمة كانت نسبة الهجرة عالية جداً بلا شك ، ولم يكن السبب فى ذلك أن الحكومة أرادت أن تتجاوز مقدرة البلاد على الاستيعاب ، بل كان السبب أنه احتيج إلى وقت لإدراك الظروف الجديدة وتكييف الهجرة طبقاً لها ؛ ولم يكن مبدأ المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب سهل التطبيق فى ظروف اقتصادية متغيرة . وكان يحدث أحيانا تراخ ، ولكن فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية سنة ١٩٢٧

أعيدت الحالة الطبيعية تقريباً بسرعة . وفى سنة ١٩٢٩ قدر عدد العاطلين اليهود بأقل من ألفين ، فكان الواضح أن المهاجرين اليهود استوعبتهم البلاد ؛

٢ — والنقطة الثانية التى أوردها جمال أفندى هى أن لجنة ١٩٣٠ أشارت بضبط الهجرة بدقة ، رغبة فى خفض نسبتها ؛ ولكن الهجرة " بدلا من خفضها " زادت فعلا . وقال المستر ما كدونالد : إنه صحيح أن الهجرة زادت بعد سنة ١٩٣٠ ، ولكنه ليس صحيحاً أن يقال إن اللجنه أشارت بوجوب التخفيض . وإنما الذى نصحت به اللجنة هو أن يحدد مبدأ المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب تحديداً أوضح ، ليتسنى أن يكون تطبيقه أدق . وعلى أثر تقرير اللجنة أعيد بيان هذا المبدأ ، ووضع تشريع خاص لتطبيقه ؛ وقد طبق هذا التشريع منذ ذلك الوقت بإحكام ودقة .

وأشار المستر ما كدونالد إلى شكوى جمال أفندى من أنه فيما بين سنتى ١٩٣٣ و ١٩٣٦ ارتفعت أرقام الهجرة ارتفاعاعظيماجداً ، وصارمتوسط الرقم للسنوات الثلاث ٤٥٠٠٠ وعقب المستر ما كدونالد على هذا بقوله إنه فى خلال هذه المدة دخل المهاجرون طبقاً لمبدأ القدرة الاقتصادية على الاستيعاب . وذكر أن تدفق رأس المال على الوطن القومى كان له تأثير يزداد على الأيام ، وكانت هذه حالة اقتصادية طبيعية تسمح لنسبة الهجرة بأن تزيد . وقال إن مما يدل على أن هذا العدد الضخم من المهاجرين استوعبه النظام الاقتصادى بفلسطين أنه فى خلال سنتى ١٩٣٣ — ١٩٣٦ لم يزد عدد اليهود العاطلين عن ستة آلاف ، بل كان أقل من العادة . وفى سنة ١٩٣٤ لم يكن هناك يهود عاطلون ، فمن الواضح إذن أن البلاد استوعبت المهاجرين اليهود .

وقال المستر ما كدونالد إنه لايريد أن يورد إحصاءات مملة ، ولكنه يكتفى بأن يقول إجمالا : إن الذى يؤخذ من الإحصاءات التى هى تحت يده ، هو أن الفترة الوحيدة التى كثر فيها العاطلون هى فترة ١٩٢٧ — ١٩٢٩ ، وقدكان هذا راجعاً إلى هبوط اقتصادى مفاجىء . ومثل هذا الهبوط حدث ويحدث فى أحسن البلاد نظاما وأحوالا ، وهو يعالج بتدابير خاصة ، مثل تدابير أعمال للإسعاف والتخفيف . وقد صارت بلدان أوروبا كلها تعرف بالخبرة والتجربة فى السنوات الأخيرة ظاهرة الهبوط الاقتصادى المباغت ، وقد اتبعت حكومة فلسطين فى ١٩٢٧ سياسة تدبير الأعمال للإسعاف والتخفيف ، واستطاعت أن تمول هذه

الأعمال إلى حد كبير ، من الإيرادات الناتجة عن دخول رؤوس الأموال اليهودية . وذكر المستر ماكدونالد المؤتمر بأن لجنة بيل قد درست وفحصت هذا التاريخ الماضى بعناية شديدة ، وأنها خصت بالدرس الدقيق مبدأ المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب ، وعلى أى وجه طبق. وقال المستر ماكدونالد إنه لايقول ان كل كلمة فى تقرير اللجنة الملكية يجب أن يسلم بأنها صحيحة مائة فى المائة ، وإنما يقول إن اللجنة قررت رأيا يعول عليه فى هذه المسألة حيث قالت :

" فى طول مدة الانتداب كان مبدأ المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب يطبق . ولكن مرونة هذا المبدأ واحتماله لتفاسير متفاوتة ، جعلا من الصعب تطبيقه على الحالة الاقتصادية المعقدة فى فلسطين . ونظراً إلى هذه الصعوبات نرانا مقتنعين بأن القانون الأساسى واللوائح التى عدلت من حين إلى حين جاءت منفذة على وجه مرضى لواجب الدولة المنتدبة "

وقال المستر ماكدونالد إنه يحب أن يقول كلمة أو اثنتين فى بعض التفاصيل التى أثارها جمال أفندى الحسينى . فالحكومة البريطانية تعترف بصراحة بأن مبدأ القدرة الاقتصادية على الاستيعاب لم يعمل به فى كل وقت بدقة تامة ، ولاشك أن أخطاءً ارتكبت . ويهم الحكومة كلما ظهر خطأ أن تتخذ التدابير اللازمة لإصلاحه ؛

لقد تكلم جمال أفندى عن مهنة الطب فى فلسطين وازدحامها الشديد . ولاشك أن هذا حدث ، ولكن بمجرد حدوثه وضعت الحكومة تشريعاً لحصر عدد المشتغلين بمهنة الطب . فعلى الرغم من الأخطاء التى لامعدى عن وقوعها من حين إلى حين ، فانه يقول إن ماذكره يدل على أن البلاد استوعبت المهاجرين اليهود .

ومضى المستر ماكدونالد فى كلامه فقال إنه يدرك أن قضية الوفد الفلسطينى تقوم إلى حد كبير ، على أن الهجرة اليهودية ألحقت بالعرب أضراراً مادية عظيمة . فالوفد قديعترف بأن البلاد استوعبت المهاجرين اليهود ، ولكنه يقرر أن العرب زحزحوا . مثال ذلك أن جمال أفندى قال : إن من نتائج الهجرة اليهودية ، ونمو الصناعة اليهودية ، أن ارتفعت أثمان البضائع التى يشتريها العرب . وبعض الرد على هذا القول ، أنه لو كانت فلسطين قد بقيت بلاداً عربية بحتاً لما استطاع عرب فلسطين أن يشتروا كثيراً من المواد التى يشترونها الآن . وإذا فرضنا أن الأثمان قد ارتفعت ، فان أجور كثيرين من العمال العرب فى فلسطين قد صارت

أعلى من مثيلاتها فى البلدان المجاورة . وقال إنه لاينوى أن يعمل المؤتمر بالأرقام التى تحت يده ، والتى تثبت أن أجور العمال المهرة والعاديين فى فلسطين أعلى من أجور أمثالهم فى العراق مثلا . فاذا صح أن الأثمان ارتفعت على العموم ، فان من الصحيح أيضاً أن القدرة الشرائية قد زادت كذلك وقد ذكرت كل من لجنة " بيل " ولجنة "وودهيد" أن مستوى المعيشة بين العرب قد احتفظ به على العموم فى خلال السنوات العشرين الماضية .

وأشار المستر ماكدونالد بعد ذلك إلى ماعرض له جمال أفندى الحسينى من أن ماأقيم من الصناعات اليهودية لم يؤد إلى تحسين فى حالة العمال العرب ، لأن اليهود لايستخدمون العرب ، وقال المستر ماكدونالد إنه يعرف أن الأمر ليس كذلك فى عدة أحوال ، وانه يذكر المؤتمر بأن بعض الصناعات اليهودية مثل شركة البوتاس الفلسطينية ، وشركة نيشر تستخدمان عدداً كبيراً من العمال العرب ، وأن حكومة فلسطين بسبب زيادة الدخل الناتج من المشروعات اليهودية استطاعت أن تقوم بأعمال عامة ، مثل المبانى والموانى والطرق التى أوجدت أعمالا واسعة النطاق للعرب .

وكرر المسترماكدونالد أن السكان العرب فى خلال العشرين سنة الأخيرة زادوا بمقدار أربعمائة ألف ، وأنه بدلا من أن تكون هناك بطالة كبيرة بين العرب الذين يزداد تعدادهم صارت الأحوال فى فلسطين بحيث أعانت على الهجرة المطردة إليها . ونبه إلى أنه لا يقول : إن الأرقام الخاصة بالهجرة اليهودية عالية ، وإنما أراد أن يقول : إن الهجرة العربية استمرت ، وأن هذا ماكان ليحدث لو أن الهجرة اليهودية كان من تأثيرها نقص العمل بين العرب ، وإحلال اليهود محلهم . ولو أن هذا حدث لكانت هجرة العرب من فلسطين لا إليها .

وقال المستر ماكدونالد إن ملاحظاته عامة ، وأن آفتها هى آفة التعميم . وأنه لاشك أن هناك حوادث فردية حل فيها اليهود محل العرب ، ولاشك كذلك فى أن أخطاءً فردية ارتكبت ، ولكن هذا يحدث فى كل بلد ؛ وواجب الحكومة أن تصلح مثل هذه الأخطاء . وقال إنه يشعر أنه استنفد وقتاً طويلا فى بحث هذا الماضى ، ولكنه إنما فعل ذلك ليرد على ماذهب إليه جمال أفندى من أن فلسطين والحكومة البريطانية لم تكونا صادقتين فيما تعهدتا به من تطبيق مبدأ القدرة الاقتصادية على الاستيعاب بدقة .

المستر أنطونيوس — سأل المستر ماكدونالد هل عنده ملاحظات على ماقاله جمال أفندى عن الحالة فيما يتعلق بزراعة الموالح ؟ .

المستر ماكدونالد — قال إنه لايسعه إلا الاعتراف بأن الحالة فيما يتعلق بهذه الزراعة سارت فى طريق يبعث على الأسف ، وهناك ميل إلى الإسراف فى الإنتاج ، وأن هذا الإسراف هو الطابع فى كثير من الإنتاج الزراعى فى العالم الآن . وأن هذه الحالة قد وجد مثلها فى نواح كثيرة من الإمبراطورية ، ولاسيما فى زراعة الكاكاو . ومن رأيه أنه لم يبق محل لتوسع جديد فى زراعة الموالح ، بل يمكن القول بان ماكان من التوسع إلى الآن قد جاوز الحد . وعنده أن الطريقة الوحيدة لعلاج الحالة هى أن يعمل المنتجون فى فلسطين - من العرب واليهود على السواء - على تنظيم الإنتاج والإصدار ، على نحو ماحصل فى بلاد أخرى . وذكر أن زراعة الموالح فى فلسطين لها صلة بمسائل سيتناولها فيما بعد عند الكلام على انتقال الأرض إلى اليهود .

وقال إنه أشار فى جلسة سابقة إلى حقائق معينة دلت الحكومة البريطانية من الوجهة الاقتصادية البحت على أن هناك متسعاً للهجرة اليهودية .

وأشار إلى أن بعض المستعمرات الزراعية اليهودية الحالية لم تستغل تماما . وأن الأرض بيعت لليهود (وهنا يقول إنه مامن عربى أكره على بيع أرضه) ، وأن من الممكن استغلالها وتهيئتها لاستقبال مهاجرين آخرين من غير زحزحة للعرب الموجودين الآن فى فلسطين . ورد على قول جمال أفندى « أن معلوماته تدل على أنه لا متسع هناك لمهاجرين آخرين فى هذه المستعمرات » بأنه لايسعه إلا أن يشير إلى تقرير لجنة "وود هيد" ، وهى هيئة فنية ، وقد طافت بأرجاء فلسطين فى الصيف الماضى ، ودرست هذا الموضوع بعناية ، وقد قررت أن هناك متسعاً لعدد كبير من السكان فى هذه المستعمرات .

وانتقل المستر ماكدونالد إلى مسألة بيع الأراضى لليهود . وقال إنه لايظن أن أحداً ممن قرأوا تقرير السير جون هوب سمبسون ، وتقرير اللجنة الملكية ، وتقرير لجنة وودهيد يشك فى أن المجال لإقامة اليهود المهاجرين فى فلسطين محدود جداً ، بسبب أساليب الزراعة فيها . فهناك مساحات لايوجد فيها متسع لآخرين ، ومساحات أخرى يضيق فيها المجال جداً لقبول مهاجرين . والحكومة بمقتضى تعهداتها ملزمة أن لا تسهل الهجرة إذا كانت تضر بحقوق

الأهالى الآخرين ومركزهم ، وعليها أن تراعى الأهالى الموجودين فعلا ، والزيادة السريعة فى عددهم . والحكومة البريطانية ليست مقتنعة بأن الوقت حان لتقييد بيع الأرض فى فلسطين ، وهو لا يريد أن يدخل فى التفاصيل فى الوقت الحاضر ، ولكنه يكتفى بأن يقول إن من رأى الحكومة البريطانية أن قضية التحديد عادلة ، وإن كانت معلوماتها لاتحملها على الذهاب إلى التحريم التام فى البلاد كلها

وثم باعث آخر على ماتراه الحكومة البريطانية من أن هناك متسعاً من الوجهة الاقتصادية للهجرة اليهودية ، وذلك أن لجنتى التحقيق الأخيرتين قررتا أن الوقف التام للهجرة فى الوقت الحاضر يكون له تأثير خطير فى الحالة الاقتصادية والمالية فى فلسطين . ومن رأى هاتين اللجنتين أن التحريم يؤدى إلى انهيار بعض المشروعات اليهودية ، ويجب أن يذكر أن هذه المشروعات توجد أعمالا للعرب واليهود بطريقة غير مباشرة إذا كانت لاتفعل ذلك بطريقة مباشرة . وقد ذهبت اللجنتان إلى أن حالة العمل بين اليهود والعرب على السواء تتعرض لضرر إذا وقفت الهجرة ، وأن من النتائج غير المباشرة فى هذه الحالة أن ينقص دخل الحكومة وأن يؤدى هذا إلى تقليل الإنفاق على الأعمال العامة التى كان التوسع النافع فيها من الخصائص البارزة للحكم البريطانى فى العشرين سنة الأخيرة ؛

وقال إن اللجنتين ليستا وحدهما هما اللتان تقرران أن وقف الهجرة يكون سيء المغبة ، وأن الهجرة لهذا واجبة الاستمرار . فقد كان مما لوحظ فى خلال المتاعب التى حفلت بها السنوات الأخيرة ، والتى أصيبت بسببها التجارة والصناعة والمشروعات المختلفة بأضرار جسيمة ؛ أن سيل الهجرة اطرد بنسبة عشرة آلاف مهاجر يهودى فى السنة . ولا شك أن العرب كرهوا هذا جداً ، ولكنا إذا نظرنا إلى الحقائق الاقتصادية وحدها وجدنا أن من الواضح أن هؤلاء المهاجرين يستوعبهم نظام البلاد الاقتصادى وهم لم يكونوا عاطلين . فاذا كان هذا هو الواقع فى وقت أزمة ، فلاشك أن استيعاب مهاجرين آخرين ممكن جداً فى أيام السلم ، على شرط أن لايحدث تغيير اقتصادى .

ويرى المستر ماكدونالد لهذا أنه من الوجهة الاقتصادية يمكن تأييد قضية السماح بالهجرة إلى مدى آخر ، ولكن المسألة لا يمكن " كما بين المستر أنطونيوس " النظر إليها من الوجهة الاقتصادية وحدها ، فقد كان من أكبر أغلاط اليهود أنهم وجهوا كل عنايتهم

إلى إبراز الناحية الاقتصادية ، وأهملوا التأثير السياسي والاجتماعي والنفسي الذى يجب إدخاله فى الحساب والذى قد يكون أهم من العوامل الاقتصادية . إن هناك ظروفا سياسية معينة فى الوقت الحاضر تجعل من المهم أن نساعد اليهود على الدخول فى بلاد جديدة ؛ وليس من همه أن يسهب فى هذا الموضوع ، ولكن فى أوربا الوسطى مئات من آلاف اليهود يجب إيجاد مأوى لهم . وبديهى أن إيجاد مأوى لهؤلاء اليهود كلهم فى فلسطين غير ممكن ؛ وما خطر قط للحكومة البريطانية أن فلسطين تستطيع أن تحل مشكلة المهاجرين اليهود ، أو ما يماثلها ؛ وهناك بلاد كثيرة تبذل أقصى وسعها لحل المشكل ؛ وقد قال جمال أفندى إن نسبة اليهود فى فلسطين أعلى منها جداً فى بريطانيا ؛ أو أى بلد آخر ، واقترح أن تزيد بريطانيا والبلدان الأخرى نسبة اليهود فيها ، فيستطاع لذلك حل هذه القضية الضخمة ـ قضية اللاجئين ـ خارج فلسطين .

ثم قال إنه لايريد أن يكرر كل ماقال فى جلسة سابقة عما ساهمت به المملكة المتحدة ، والأملاك المستقلة والمستعمرات ، وما تساهم به إلى الآن فى حل مشكلة اللاجئين اليهود ، ولكن مما يستحق الذكر أن بريطانيا على ضيق المجال فيها للاستغلال تتلقى من المهاجرين اليهود مايقرب من ضعفى النسبة السنوية التى تتلقاها فلسطين (٢٥٠٠٠ ضد ١٢٠٠٠) ، وإذا كان من الممكن اقتصاديا لبلد من البلاد أن تستوعب اللاجئين اليهود ، فان حجة الإنسانية تكون قوية ؛ وليس معنى هذا أنه لا توجد أسباب سياسية خطيرة فى جانب الرأى الآخر . وهو يبادر إلى الاعتراف بأن فى فلسطين الآن عوامل سياسية ونفسانية مهمة ، يجب إدخالها فى الحساب عند النظر فى مسألة الهجرة اليهودية ؛ وأنه ما من منصف يستطيع أن يغفل رد الفعل العظيم للهجرة اليهودية فى فلسطين . ومن رأيه أن أصل المتاعب راجع إلى الاعتبارات السياسية ، لا إلى الاعتبارات الاقتصادية ؛ ولم يكن هناك فى الماضى قيد للهجرة غير القيد الاقتصادى ، وعلى قدر ما كانت الحالة الاقتصادية تسمح بقبول الزيادة فى المهاجرين كانت النتائج السياسية تزداد خطورة ، فقد خاف عرب فلسطين هذا النمو المطرد ، وما عسى أن يؤدى إليه من السيطرة والسيادة لشعب جديد غنى نشيط .

وقال المستر ماكدونالد إن من رأيه أن الخوف كان العامل الرئيسى فى إثارة المتاعب الأخيرة فى فلسطين ، وأن من واجب الجميع أن يدركوا ويقدروا الحقائق فى هذا الموضوع ، وأن يعترفوا بحقوق العرب فيه ، ولهذا فانه مع كونه يرى أنه من الوجهة الاقتصادية يوجد متسع لهجرة

يهودية أخرى ، إلا أنه لايرى أن تظل المهاجرة مقيدة بعد الآن بمبدإ القدرة الاقتصادية على الاستيعاب وحده ، دون النظر إلى الاعتبارات الأخرى ، ولابد أن يظل هذا المبدأ قائماً مع غيره ، ولكن السياسة المستقبلة يجب أن ترمى إلى إزالة المخاوف العربية المشروعة ، من أن يصبح العرب تحت سيطرة عنصر جديد مطرد النمو ، وذلك بتنظيم الهجرة وتقييدها ، طبقاً للعوامل الاقتصادية والسياسية معاً .

وختم المستر ماكدونالد كلامه بأن قال إنه لايرى من المرغوب فيه فى هذه اللحظة وقف الهجرة وقفاً تاما ، نظراً للحالة الاقتصادية الحاضرة فى فلسطين ، وإلى تحذيرات لجنتى بيل وودهيد من الضرر الذى يحدثه الوقف التام المفاجىء للهجرة ـ وهو ضرر يصيب العرب واليهود على السواء ؛ فاذا قبلت وجهة النظر هذه فانه يمكن القول بان فلسطين تستمر على المساهمة بنصيب فى حل مشكلة اللاجئين اليهود فى أوربا .

عبد الرحمن عزام بك — سأل الوزير هل هو مصيب فيما فهمه من أن الوزير قال : إن نماء المشروعات اليهودية فى فلسطين يتوقف على القبول المستمر لمهاجرين جدد ؟ ، لأنه إذا كان الأمر كذلك ، فان اتساع نطاق المشروعات اليهودية لايلبث أن يتضح ـ عاجلا أو آجلا ـ أنه يسير فى دائرة مفرغة .

المستر ماكدونالد — قال إن هذا لايمثل ما قاله على وجه الدقة . ولا شك أن المشروعات الاقتصادية فى الوقت الحاضر ، تتوقف على ماتتطلع إليه وتنتظره من اطراد دخول رؤوس الأموال والرجال . ولكنه ليس من الضرورى أن يظل الحال هكذا . فمثلا إذا تقرر أنه نظراً إلى الظروف كلها يجب تنظيم الهجرة بدقة فى خلال فترة معينة من الزمن ، فان المشروعات فى فلسطين يكون عليها فى هذه الحالة أن تكيف نفسها على مقتضى الموقف الجديد ، فيؤدى هذا إلى أن تصبح تدريجياً فى حالة طبيعية ، وأن لاتكون متوقفة على انتظار " مدد " ، ولكى يتيسر هذا قد تحتاج المشروعات إلى الحماية زمناً ، لا إلى الأبد .

جمال أفندى الحسينى — رد على القسم الأول من بيان المستر ماكدونالد ، فقال : إنه ما من عضو فى الوفد الفلسطينى يستطيع أن يدعى أن له مثل الفصاحة والمقدرة اللتين أعانتا وزير المستعمرات على بناء موضوع من لاشيء . وأعرب عن رأيه أن ليس من الضرورى الرد بإسهاب لنقض ماذهب إليه المستر ماكدونالد ، ولكنه يرجو أن يسمح له بأن يقول :

إن المستر ما كدونالد قد أغرق فى حماسته للمزايا العظيمة التى جاءت بها الهجرة اليهودية لفلسطين ، حتى جعل العرب يبدون كأنما ينقصهم الفهم والإدراك لما هو خير لهم أو ليس بخير لهم . وقد قيل لهم إنه لولا الهجرة لما كانت لهم اليوم قدرة شرائية ، وكاد يقال لهم : إنه لولا الهجرة لما كان لهم أطفال .

وذكر أنه لايلوم المستر ما كدونالد على دفاعه عن حكومة فلسطين ، ولكنه يعتقد أن الوفد الفلسطينى عرض قضية العرب بجلاء ووضوح . ومن رأيه أنه لافائدة تجنى من الاستمرار فى بحث هذه النقط ومناقشتها بالتفصيل ، وإن كان يحتفظ بحقه فى الرد فيما بعد إذا رأى ضرورة لذلك .

وانتقل إلى النقطة الثانية التى وردت فى بيان المستر ما كدونالد ، فقال إنه ـ أى المستر ما كدونالد ـ قد قرر أنه مامن عربى أكره على بيع الأرض لليهود . ولا شك أنه صحيح أن ليس ثمة إكراه بالمعنى القانونى ، ولكن إذا اعتبرنا كل العوامل الخاصة بهذا الموضوع ، فانه يتضح أن العرب أكرهوا على بيع أراضيهم . وإذا شاء المستر ما كدونالد ، فانه مستعد للتوسع فى البيان ، ولكن حتى على فرض أن العرب كانوا راغبين فى البيع ، فقد جاء وقت كان يجب فيه على الحكومة أن تتدخل كما فعلت فى مصر ، وفى كينيا ، وفى السودان ، لمنع بيع الأراضى . ويجب أن يقال إنه فى الحالات التى حصل فيها البيع لليهود من ملاك كبار لم يكن المستأجرون العرب مسؤولين عن البيع ، ولكن الحكومة كانت مسؤولة عن طردهم بصفتهم مستأجرين .

وقال المستر ما كدونالد : إن هناك متسعاً لعدد آخر من المهاجرين فى المستعمرات الموجودة التى لم تستوف حظها من النمو والترقية . وذكر جمال أفندى فى الرد على هذا أن عرب فلسطين لايوافقون على هذا الرأى ، ولكن حتى إذا فرضنا جدلا أن المستر ما كدونالد على صواب فى هذه النقطة ، فان بعد النظر الذى اشتهرت به الحكومة البريطانية يجب أن ينبهها إلى الزيادة الطبيعية السنوية فى عدد اليهود ، وهى تبلغ حوالى عشرين ألفاً ، فتحتفظ بما تتسع له هذه المستعمرات لهم .

وذكر المستر ما كدونالد أيضاً أن المهاجرين فى السنوات الأخيرة ، وكانوا يفدون فيها جماعات كبيرة ، قد استوعبتهم الحياة الاقتصادية للبلاد . وقد قال جمال أفندى فى رده على هذا :

إن هؤلاء إنما وجدوا أعمالا ، للحاجة العظيمة للبوليس الإضافى ، وما يجرى هذا المجرى ، ومتى تحسنت حالة الأمن ، فان آلافا من اليهود لابد أن يتعطلوا ، ويصبحوا بغير عمل ؛

وقال جمال أفندى إنه لاينوى أن يتعقب كل ماورد فى بيان المستر ماكدونالد ، ولكنه يذكر أن رأى الوفد الفلسطينى إجمالا فى مسألة الهجرة إلى فلسطين ، هو أنها بلغت حداً لازيادة بعده لمستزيد ، اقتصادياً وسياسياً ، فلا يسع عرب فلسطين أن يوافقوا على هجرة أخرى .

المستر ماكدونالد — قال إنه يدرك حق الإدراك أن الوفد الفلسطينى يحتاج إلى وقت لإعداد رده الوافى على بيانه . وقد اعترف فى هذا البيان ببعض الأخطاء التى ارتكبتها حكومة فلسطين فى الماضى ، وقد عرض بالإجمال وجوه التعديل للسياسة الحالية ، فيما يتعلق بالهجرة وبيع الأراضى . فاذا كان الوفد الفلسطينى يرغب فى إقناع حكومة جلالته ، بأن الحاجة تدعو إلى تغيير تام ، لا إلى مجرد تعديل ، فانه هو مستعد من ناحيته أن يصغى إلى حجج الوفد متى هيأها وأعدها . وليس له أى رغبة فى قفل باب المناقشة قبل الأوان فى هذين الموضوعين ، وهو يدعو الوفد الفلسطينى أن يبين ، هل يرغب فى استمرار المناقشة فى الموضوع ؟ .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن الوفد الفلسطينى ليس عنده مايضيفه إلى ماقال فى مسألة الهجرة وإنه يفضل أن تنتقل المناقشة فى الجلسة التالية إلى مسألة بيع الأراضى .

على ماهر باشا — شكر للمستر ماكدونالد جهده الذى بذله فى إيضاح آراء حكومة جلالته فى هذه المسائل ، وعرض حجج الفريقين بجلاء وإنصاف . وقال إنه يظن أن من الصعب فى الاجتماعات الكبيرة التى من هذا القبيل أن يتيسر الوصول إلى تفاهم دقيق ، فاذا حصلت الموافقة على المبدأ ، فانه يستحسن تأليف لجنة فرعية تعالج التفاصيل اللازمة للتطبيق .

المستر أنطونيوس — قال إن هناك نقطة من المفيد أن تبين فى هذه المرحلة ، ذلك أنه ، وهو يسمع بيان المستر ماكدونالد فى فاتحة الجلسة ، اعتقد - مع احترامه له - أنه ركبه وهم خطير فى كثير من الحقائق . فهو لهذا يقترح أن يقوم الوفد الفلسطينى فى الجلسة التالية بتقديم بيان لايتناول غير الحقائق التى ذكرها المستر ماكدونالد ، والتى يرى هو أن معلوماته فيها غير صحيحة . وأعرب المستر أنطونيوس عن رجائه - متى روجعت وصححت هذه الحقائق - أن يراجع المستر ماكدونالد الاقتراحات التى عرضها .

المستر ما كدونالد — رحب باقتراح المستر أنطونيوس ، وقال إنه إذا ظهر له أنه كان حقيقة مخطئاً فيما ذكر ، فانه يكون أول من يعترف بذلك ، فان حكومة جلالته معنية قبل كل شيء بالوصول إلى الحقيقة ، فما يساعد الوفد البريطانى أن يعرض عليه بيان من هذا القبيل الذى اقترحه المستر أنطونيوس ؛

وقال المستر ما كدونالد : إن " الحماسة " التى انتقدها جمال أفندى مرجعها فيما يعلم إلى قراءته بعناية لتقريرى لجنتى بيل وودهيد ، وإذا كان قد شوه الصورة عفواً بغير عمد ، فان الواجب إصلاح ذلك بلاريب . وذكر المستر ما كدونالد أنه فيما يتعلق بملاحظاته ، فإنه يجب ألا تعد اقتراحات نهائية لحكومة جلالته ، بل اقتراحات معروضة للبحث والمناقشة .

وتلت ذلك مناقشة فى البيان المقترح من الوفد الفلسطينى ، وهل يكون فى صورة مذكرة توزع لدرسها قبل الجلسة التالية ، أو تلقى شفهياً فى الجلسة ؟ فقال المستر أنطونيوس إنه كان يقترح بياناً شفوياً ، وإن الوفد الفلسطينى لامتسع من الوقت أمامه لإعداد مذكرة مكتوبة توزع قبل الجلسة

على ماهر باشا — قال رداً على سؤال من المستر ما كدونالد : إن الوفد المصرى يفضل أن يرجىء إلى الجلسة المقبلة البيان العام الذى ينوى أن يلقيه .

الجنرال نورى السعيد — قال إنه عائد إلى العراق ، فهذه آخر جلسة للمؤتمر يستطيع أن يشهدها ، وإنه يود قبل السفر أن يشكر الرئيس والأعضاء جميعاً على ما أولوه من مودة ، وسيحل محله فى رياسة الوفد العراقى توفيق بك السويدى الذى ترجع معرفته بقضية فلسطين إلى سنوات كثيرة ، والذى يستطيع أن يساهم فى مداولات المؤتمر بخير مما وسعه هو .

المستر ماكدونالد — شكر الجنرال نورى السعيد باسم الحاضرين جميعاً على ما ساهم به فى مداولات المؤتمر ، وتمنى للجنرال نورى النجاح فيما هو راجع له ، أما عن توفيق بك السويدى فانه ـ مع اتقائه الخوض فى الشئون العراقية ـ يرحب بمظهر هذا التعاون بين الحكومة والمعارضة فى مسائل تهمهما جميعاً ، ومع أسف المؤتمر لغياب الجنرال نورى السعيد ، فانه يسرهم أن يحل محله توفيق بك السويدى .

توفيق بك السويدى — شكر المستر ما كدونالد ، وقال : إن مسألة فلسطين فى نظر العراق فوق السياسة الحزبية ، وإنها مسألة قومية تعنى بها الأحزاب جميعاً ، وتظهر فيها عوناً واحداً .

ورفعت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة ١٥

م . ف . (و . ع .) (ف .) — ١١ —

صورة رقم ٥٨

سرى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الحادية عشرة

١ — تعقد الجلسة الحادية عشرة بقصر " سان جيمس " فى يوم السبت الخامس والعشرين من فبراير فى الساعة الحادية عشرة صباحاً .

ومع هذا جدول الأعمال

٢ — المرجو من الأعضاء عند حضورهم أن يدخلوا من باب السفراء

٣ — الثياب عادية .

ه . ف . دونى
السكرتير

قصر سان جيمس
٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة ـ الوفود العربية

الجلسة الحادية عشرة

الساعة الحادية عشرة من يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٩

جدول الأعمال

استمرار المناقشة

م . ف . (و . ع .) (ف .) —١١—

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الحادية عشرة

محضر الجلسة المعقودة بقصر "سان جيمس" فى يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ فى الساعة الحادية عشرة صباحا

مع هذا صورة من محضر الجلسة المذكورة لمراجعته وتصحيحه أو إقراره ، والمرجو أن يرسل التصحيح إلى السكرتير فى موعد لايتجاوز يوم الثلاثاء الثانى من شهر مارس ، وبعد هذا التاريخ يعد المحضر صحيحاً مالم يرد تبليغ بخلاف ذلك .

ه . ف . دونى
سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس
٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩

م. ف (و. ع.) (ف) — ١١ —

صورة رقم ٦٥

سرى

الجلسة الحادية عشرة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة الحادية عشرة المعقودة بقصر "سان جيمس" بلندن
يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة ١١ صباحاً

الحاضرون

عن المملكة المتحدة:

المستر مالكولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيساً)
المستر ر. بتلر — الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا — الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
السير جون إى شاكبيرج — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراتام بوش — مستشار قضائى لوزارة المستعمرات
المستر س. و. باكستر — مستشار بوزارة الخارجية
المستر س. إى. ف. لوك — من وزراة المستعمرات
المستر د. ج. هاريس — منتدب من حكومة فلسطين

الوفود العربية

وفد فلسطين	جمال أفندى الحسينى عونى بك عبد الهادى موسى بك العلمى المستر جورج أنطونيوس يعقوب افندى فراج الدكتور حسين الخالدى راغب بك النشاشيبى ألفريد أفندى روك أمين بك التميمى يعقوب أفندى الغصين فؤاد أفندى سابا

وفد مصر	صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم صاحب السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر بلندن صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى صاحب السعادة عبد الرحمن بك عزام (الوزير المفوض لدى مملكتى العراق والعربية السعودية)

وفد العراق	صاحب السعادة توفيق بك السويدى صاحب السعادة رؤف بك جادرجى السيد عبد الله بكر — السكرتير المستر ه. آى. لويد

وفد المملكة العربية السعودية	صاحب السمو الملكى الأمير فيصل — وزير الخارجية صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه — الوزير المفوض بلندن صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل الخارجية الشيخ إبراهيم السليمان — السكرتير

وفد شرقى الأردن	صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الوزارة الشيخ نجيب علم الدين — السكرتير

وفد اليمن	القاضى محمد عبد الله الشامى القاضى على بن حسين العمرى الأستاذ إبراهيم الموجى السيد على محمد بن عقيل

السكرتارية

المستر ه. ف. دونى — السكرتير

المستر ن. إى. ارشر المستر ج. س. بينيت المستر اى. ر. أدموندز	مساعدو السكرتير

المستر ج. سمرفيل — المترجم الرسمى

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — افتتح الجلسة بقوله إن الوفد البريطانى يريد أن يطرح بعض الاقتراحات أولا ، فيما يتعلق بالجانب الدستورى للموضوع الذى يدور فيه البحث ، وان خلاصة لهذه الاقتراحات قد وزعت يوم السبت حتى لا يفاجأ بها الوفد الفلسطينى ، وليتسع أمامه الوقت لبحثها ودرسها . وقال المستر ماكدونالد إنه ينوى فى هذه الجلسة أن يشرح هذه الاقتراحات .

وهو يريد أولا أن يلفت النظر إلى وجوب المحافظة على سرية مايدور فى هذه الجلسات ، فان الصحف قد حصلت على بيانات بعضها صحيح والبعض غير صحيح ، وهذا — كما يحدث دائماً — يزيد الصعوبات أمامنا ، ومن أجل هذا يلح على أعضاء الوفود جميعاً أن يحرصوا على كتمان كل صغيرة وكبيرة مما يجرى فيه الكلام ، ولا سيما فى هذه المرحلة .

ثم انتقل إلى خلاصة الاقتراحات التى يعرضها الوفد البريطانى ، فقال إنه يبدى ثلاث ملاحظات :

(ا) أن الخلاصة ماهى إلا بيان بالاقتراحات ، وليست اقتراحات رسمية . ومع أن هذه المقترحات جاءت نتيجة المشاورة مع بعض الوزراء ، إلا أن مجلس الوزراء لم يستشر فيها ، فينبغى أن تعد المقترحات صادرة عن الوفد البريطانى ، لا عن الحكومة البريطانية ؛

(ب) هذه الاقتراحات مقصورة على الجانب الدستورى ، فلا يمكن أن تعد نهائية حتى يتقرر شيء فى مسألتى المهاجرة وبيع الأراضى . والمسائل الثلاث ، متوقف بعضها على بعض ، ولا يعد الوفد البريطانى — كما لا يعد أى وفد آخر — مقيداً بهذه المقترحات الدستورية حتى يتيسر الوصول إلى اتفاق على المسألتين الأخريين ؛

(ج) أبلغت هذه المقترحات إلى الوفد اليهودى أيضاً . وإذا أردنا أن نصل إلى اتفاق ثلاثى ، فلا بد أن يجرى بحث مع الوفد اليهودى مماثل للذى يجرى هنا .

ومضى المستر ماكدونالد فى بيانه ، فقال : إن هذه المقترحات يعرضها الوفد البريطانى ، وهو صادر فيها عن نية حسنة وطوية نقية . وهو الآن يحاول شرحها بتوسع .

وهى تنطوى على وجوه ثلاثة : —

١ — أن تعلن الحكومة البريطانية عزمها على إنهاء الانتداب فى الوقت المناسب، وأن يقوم مقام هذا النظام، دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا العظمى بمعاهدة ؛

٢ — من الواضح أن التدابير الدستورية الخاصة بالدولة الفلسطينية المستقلة، وشروط المعاهدة وأحكامها ستحتاج إلى عمل كثير، وجهد كبير، فاذا أمكن الوصول إلى اتفاق فى هذا المؤتمر، فان الحكومة البريطانية يهمها أن تشرع فى هذا العمل بأسرع مايمكن، ولكن لابد من أمرين :

(ا) يحتاج وضع النظام الدستورى وأحكام المعاهدة إلى هيئة تؤلف لهذا الغرض خاصة ؛

(ب) تحتاج الحكومة البريطانية إلى مدة معقولة لتستعد للبحث التفصيلى فى مثل هذا الموضوع الصعب ؛

لهذا أقترح أن يدعو الملك - طبقاً لمشورة الحكومة البريطانية - مؤتمر مائدة مستديرة، للاجتماع فى لندن فى أخريات العام، يوكل إليه وضع تفاصيل الدستور لدولة فلسطينية مستقلة، وشروط معاهدة تعقد بين هذه الدولة وبين بريطانيا العظمى. وقد اقترح أن يكون المؤتمر مؤلفاً من ثلاث طوائف ـ العرب واليهود والحكومة البريطانية ـ وفيما يتعلق بتمثيل بريطانيا العظمى، ليس فى النية أن يكون الوفد البريطانى مؤلفاً من ممثلى الحكومة ليس إلا، فان من المرغوب فيه الارتفاع بهذا الموضوع فوق السياسة الحزبية، ليثق العرب واليهود جميعاً أن كل مايتقرر يكون مقبولا، لامن الحكومة الحاضرة وحدها، بل من جميع الحكومات البريطانية المقبلة.

وفيما يتعلق بتمثيل العرب واليهود، نرى أن نتبع ماحصل مع مصر والهند، فتختار ـ بالتشاور مع الهيئات التمثيلية ـ طائفة من الأفراد ذوى المؤهلات التامة، وسنحتاج بطبيعة الحال إلى زعماء سياسيين يمثلون آراء الشعب، وإلى تمثيل المصالح الفردية، من دينية وتجارية، وإلى علماء بالفقه الدستورى للاستعانة بهم، ولا ضرورة الآن للدخول فى التفاصيل، ولكن من الجلى أن عملا له مثل هذه الأهمية الكبرى يتطلب هيئة جديرة به.

ويكون على مؤتمر المائدة المستديرة أن تضع الدستور لدولة فلسطينية مستقلة. وينبغى أن يكون الدستور بطبيعة الحال لأهالى فلسطين جميعاً. فمن أهم واجبات المؤتمر أن تعين العلاقة على الوجه الصالح بين طائفتى العرب واليهود، وحكومة فلسطين. ومن الممكن وضع

جدول بالمسائل التى سيكون على مؤتمر المائدة المستديرة أن يدرسها و يبدى فيها رأيه. وفيما يلى جدول وجيز، ولكنه غير شامل لجميع هذه المسائل :

(ا) إن الجميع ، ولاشك ، متفقون على وجوب فترة انتقال تتحول فى خلالها فلسطين إلى الاستقلال التام . فمن واجبات مؤتمر المائدة المستديرة أن يدرس التدابير الخاصة بفترة الانتقال ؛

(ب) وسيكون على المؤتمر أيضاً أن يبحث التدابير اللازمة للاحتفاظ بالصبغة الفريدة لفلسطين بصفتها بلاداً مقدسة ، عند أتباع ديانات ثلاث كبرى . وأخلق بهذا أن لا يكون عسيراً ، لأن الجميع متفقون من حيث المبدأ على أهمية هذا الوجه من وجوه المسألة ؛

(ج) وينبغى أن تكون هناك ضمانات لمصالح الطوائف المختلفة ، وفى جملتها مصالح الوطن القومى اليهودى ؛

(د) كذلك المصالح البريطانية ، ينبغى أن تكفل ، وسيكون على المؤتمر أن يدرس كيف يتسنى لفلسطين المستقلة المرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا العظمى أن تكفل هذه المصالح ؛

وثم مصالح أخرى ليست لها هذه الأهمية العظمى ، فهناك مثلا المعاهد والمؤسسات والبعثات الأمريكية التى ينبغى أن تكفل مصالحها على وجه يتفق واستقلال فلسطين .

وقال المستر ماكدونالد إنه لاينوى أن يتناول بالتفصيل العمل الذى سيكون على مؤتمر المائدة المستديرة أن يقوم به . ومن الواضح أنه إذا كان مبدأ التمهيد لدولة فلسطينية مستقلة مقبولا ، فان من الضرورى الاعتراف بالمشقة العظيمة التى سيعانيها مؤتمر المائدة المستديرة فى تناوله لتفاصيل العمل المعقد الذى سيواجهه .

٣ — الوجه الثالث لاقتراحات الوفد البريطانى ، هو أنه فى خلال ذلك ورغبة من الحكومة البريطانية فى إشراك أهالى فلسطين فى حكومتهم ، ينبغى أن يضم أعضاء فلسطينيون إلى الهيئات الحكومية الموجودة ، أى إلى المجلس الاستشارى ، والمجلس التنفيذى . وليس من المقترح أن تعدل أو تغير اختصاصات هذه الهيئات ، أو أن يحدث أى شىء من شأنه أن يكون بمثابة سبق للنتائج التى سينتهى إليها مؤتمر المائدة المستديرة . إذ يجب أن يكون ذلك المؤتمر تام الحرية فى اقتراح التعديلات الدستورية التى يراها ملائمة

وإنما المقترح هو أن يضاف عدد من مرشحى ممثلى العرب واليهود إلى المجلس الاستشارى ، المؤلف فى الوقت الحاضر من الأعضاء الرسميين وحدهم ، وأن يغير اسم هذه الهيئة فيصير

" مجلس الدولة " أو شيئاً من هذا القبيل ، وسيكون على المندوب السامى أن يستشير المجلس الاستشارى ، كما يفعل فى الوقت الحاضر ، فى كل المسائل المتعلقة بالتشريع ، قبل تقرير شىء نهائى .

أما المجلس التنفيذى ، فمؤلف فى الوقت الحاضر من المندوب السامى ، وعدد قليل من رؤساء المصالح ، والمقترح هو ضم عدد من ممثلى العرب واليهود ، وأن يكون على المندوب السامى - كما هو الحال الآن - أن يستشير المجلس التنفيذى قبل أن يقطع بأمر فى الشؤون التنفيذية. وقد يكون من المستحسن تغيير اسم المجلس بحيث يصبح اسمه " مجلس الوزراء " . وحينئذ يكون للأعضاء من العرب واليهود مركز الوزراء بغير وزارات .

ولا تزيد هذه على أنها تدابير وقتية فى فترة الإعداد ، تدل على رغبة الحكومة البريطانية فى أن يشترك أهل فلسطين فى حكومتهم . أما مسألة التدابير الدستورية فى صورتها الدائمة ، فانها متروكة لمؤتمر المائدة المستديرة ، يبحثها ويعرض مايصل إليه فيها .

وقال المستر ماكدونالد إن هذه هى خلاصة المقترحات التى يعرضها الوفد البريطانى ، وهى تمثل ثلث الصورة . ولا تتم الصورة إلا بمقترحات خاصة بالهجرة وبيع الأراضى . وقد أبدى الوفد الفلسطينى فى الجلسة الأخيرة رغبة فى إلقاء بيان واف يعزز به مطلبه الخاص بالوقف التام للهجرة اليهودية . وقال إنه لايدرى هل لايزال الوفد الفلسطينى راغباً فى ذلك؟ أو هل يفضل أن يترك الوفد البريطانى يقدم اقتراحات ، ثم يدور البحث على أساسها ؟

أما عن بيع الأراضى ، فقد دارفيها بحث وجيز وظهرمايدل على رأى الوفد البريطانى فى الموضوع ، فهل يريد الوفد الفلسطينى أن يقول شيئاً قبل أن يسمع اقتراحات الوفد البريطانى ؟ أم هل يفضل أن يسمع الاقتراحات ثم يناقشها ؟

جمال أفندى الحسينى — قال إنه قبل التعقيب على اقتراحات المستر ماكدونالد فى المسألة الدستورية ، يرى أن يلفت نظر المؤتمر إلى الحوادث الأليمة التى وقعت فى فلسطين فى اليومين الأخيرين . فقد انفجرت قنبلة ، ألقاها اليهود ، فقتلت واحداً وأربعين ، وجرحت أكثر من مائة . وبين هؤلاء وأولئك كثير من النساء والأطفال .

وقال إنه لايريد أن يزيد على هذا شيئاً سوى أنه لما أعلن منع التجول فى حيفا على أثر هذا الحادث ، أعفيت الأحياء اليهودية من منع التجول . وهذه حقيقة تنطق بنفسها .

ثم إنه يريد أن يذكر أن المعلومات التى نشرت فى الصحف، والتى أشار إليها المستر ماكدونالد لم تصدر عن هذا الجانب من المؤتمر ؛ ولقد أخبرنا مندوبو الصحف أنهم لايحصلون منا على معلومات وأخبار ، ولكنهم يحصلون على الكثير من الجانب الآخر (المؤتمر المعقود مع ممثلى اليهود) ولقد لام الوفد الفلسطينى كثيرون من أصدقائه ، لأنه يضيع مايبدو أنه فرصة حسنة لعرض قضيته على الرأى العام . ومع ذلك امتنعنا عن الإفضاء بأى بيان إلى الصحف .

المستر ماكدونالد — قال إن له كلمة يجب أن يقولها فى هذين الموضوعين . ذلك أنه واثق أن كل وفد حاضر فى هذا المؤتمر يود أن يعرب عن عطفه ومشاركته للوفد الفلسطينى فى شعوره ، لمناسبة الحوادث التى وقعت فى فلسطين فى اليومين الأخيرين . وقال إنه تلقى برقية أولى عن هذه الحوادث ، ولكنه إلى أن يصل البيان الرسمى الوافى لايستطيع أن يحكم على هذا أو ذاك بالمسؤولية . وأضاف المستر ماكدونالد إلى ذلك أنه لايسعهم جميعاً إلا العطف العميق على ضحايا هذه الحوادث التى يظن أنها يمكن أن تعزى إلى حد ما إلى الأنباء المبتورة أو غير الصحيحة عن مباحثات لندن . وهو واثق أن الجميع يدركون ضرورة السير بالمباحثات على نحو يرجى أن يؤدى إلى وضع حد لهذه المآسى لا إلى تفاقمها .

وقال إنه يرغب أن يعرب عن تقديره لما أكده جمال أفندى الحسينى من حرص الوفد الفلسطينى على الامتناع عن الإفضاء بأخبار أو بيانات للصحف ، أو عن القيام بدعاية لقضيته . وهو واثق أن هذا الموقف هو الخليق أن ينجح سعى المؤتمر ، وأن يؤدى فى النهاية إلى إعادة السلام إلى فلسطين .

جمال أفندى الحسينى — شكر المستر ماكدونالد ، وقال إنه قبل أن يعلق على الاقتراحات الدستورية التى عرضها وفد بريطانيا . يرى الوفد الفلسطينى أن الأفضل أن يسمع أولا الاقتراحات البريطانية فى موضوعى الهجرة ، وبيع الأراضى . كذلك يفضل الوفد الفلسطينى إرجاء بقية الكلام فى وجوب المنع البات للهجرة . وإذا استطاع المستر ماكدونالد أن يدلى ببيان فى هاتين المسألتين ، فإن هذا يكون أعون للوفدالفلسطينى على تناول الموضوع فى جملته .

المستر ماكدونالد — قال إنه سيلقى بيانا عاما فى مسألة الهجرة . وهى مسألة لايمكن أن تفصل عن مسألة اللاجئين اليهود ، وإن كان لايرى داعياً لأن يكرر أن حكومة جلالته

لاترى أن فلسطين تستطيع أن تهيء حلا لهذه المسألة ، فان هذا يجاوز طاقتها ، حتى لو لم يكن فيها أحد من العرب . على أن بريطانيا تشعر مع ذلك بأن كل بلد يستطيع أن يساهم إلى حد ما ، فى حل هذه المسألة ، ينبغى أن يفعل ذلك . وفضلا عن هذا فانه يظن أن المؤتمر يوافق على أن حكومة جلالته لاتستطيع أن تنظر إلى المهاجرة اليهودية إلى فلسطين من ناحية مسألة اللاجئين وحدها ؛ وذلك لأن على حكومة جلالته مسؤوليات أخرى لايعترف بها الوفد الفلسطينى ولا ينتظر أنه يستطيع الاعتراف بها ، ولكن حكومة جلالته لايسعها أن تتنصل منها .

ويعرف أعضاء المؤتمر أن مسألة نقل وإسكان اليهود اللاجئين من أوربا تبحث طبقاً لبرنامج ينفذ فى خمس سنوات ، ومن أجل هذا يقترح استخدام مثل هذه المدة (خمس سنوات) للوصول إلى حل مرضي لمسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين . أى أن يوضع برنامج لخمس سنوات لاتتجاوز الهجرة إلى فلسطين فى خلالها رقماً يجعل جملة عدد اليهود فى نهاية المدة أقلية كبيرة . ومن المستحيل الحكم سلفاً من الآن على ما ينبغى أن يصنع فى مسألة الهجرة بعد انقضاء فترة السنوات الخمس ، ولكن حكومة جلالته ستكون مستعدة لترك مسألة الهجرة فى آخر هذه المدة للحكومة التى تكون قائمة فى فلسطين ، والتى تكون ثمرة ما أشار به واقترحه مؤتمر المائدة المستديرة

وحكومة جلالته تدرك أن عرب فلسطين شديدو الرغبة فى أن يتخلصوا من القلق والشك اللذين يساورانهم فيما يتعلق بمسألة الهجرة ، وأن يحتفظوا بالنسبة الحالية للفريقين فى خلال المستقبل المنتظر ؛ وما دام الأمر معلقاً ، ولم يبت فيه ، فان احتمال العود إلى الأرقام العالية للهجرة فى الفترة بين سنتى ١٩٣٣ و ١٩٣٦ ، يظل ممكناً ، كما أشار إلى ذلك جمال أفندى الحسينى . وهو (أى المستر ماكدونالد) يرجو أن يؤدى وضع برنامج لخمس سنوات ينتهى بتحديد نسبة عدد اليهود إلى جملة السكان ، إلى ما يبغى العرب من الطمأنينة ؛

وإنه ليكون من العسير من الوجهة العملية - ويؤدى أيضاً إلى إيجاد عنصر من عناصر القلق والشك غير مرغوب فيه - أن نعمل عاما فعاما على قاعدة النسبة . ولهذا يقترح أن تحدد - بالاتفاق إذا أمكن - النسبة التى لايجوز أن يتجاوزها عدد اليهود فى آخر السنوات الخمس . وبعد أن تحدد جملة عدد المهاجرين الذين يتطلبهم إبلاغ عدد اليهود إلى هذه النسبة يقسم العدد على خمس سنوات ، وتعين لكل عام حصته . ويجب أن يكون مفهوماً أنه إذا

حدث فى بعض السنوات أن نقصت قدرة البلاد على استيعاب العدد المقرر من المهاجرين ، فان العدد يخفض بطبيعة الحال . فالنسبة التى تحدد لعدد اليهود ستكون حداً أقصى ، وليست حداً أدنى ، وليس من المحتم أن يبلغها عدد اليهود . وانتقل المستر ماكدونالد إلى مسألة الأراضى فذكر المؤتمر بأنه قال فى جلسة سابقة : إن حكومة جلالته ترى أن الوقت قد حان لتقييد بيع الأراضى لليهود ، وذلك لمصلحة الزراع العرب وهو يقترح تخويل المندوب السامى السلطة لتحريم أو تقييد بيع الأراضى فى فلسطين ، وبمقتضى هذه السلطة يكون له الحق (بعد استشارة الهيئات المختصة فى الحكومة) فى تحديد مناطق يحرم فيها البيع أو يقيد أو يباح . وهذه السلطة تستعمل بناء على ماتقتضيه الحالة الواقعة فى كل منطقة من فلسطين . والغرض من التقييد هو الاحتفاظ للزراع العرب بالكفاية من الأرض ، لسد حاجاتهم وحاجات أتباعهم . وكل من يعرف حالة الأراضى فى فلسطين ، أو اطلع على التقارير المختلفة فى الموضوع ، يدرك أهمية هذا المبدأ

وأضاف المستر ماكدونالد إلى ذلك أن مثل هذا التدبير خليق أن يفضى من تلقاء نفسه إلى تعويق الهجرة ، وصد تيارها فهو يزيد اطمئنان العرب .

جمال أفندى الحسينى — اقترح رفع الجلسة خمس دقائق لتمكين الوفود العربية من التشاور فى بعض الأمور على ضوء البيان الذى ألقاه المستر ماكدونالد .

المستر ماكدونالد — قال : إن الوفد البريطانى سيغادر قاعة الجلسة .

[ورفعت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والربع]

أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين

جمال أفندى الحسينى — قال : إن الوفود العربية بعد أن تداولت فى بيان المستر ماكدونالد ، ترغب أن تبحث المشروع كله من جديد ، ولذلك يقترح تأجيل الجلسة إلى يوم الأربعاء الساعة الرابعة مساء ، إذا كان هذا الموعد يوافق الوفد البريطانى .

المستر ماكدونالد — وافق على التأجيل ، وقال : إن أعضاء الوفد البريطانى سيكونون على استعداد فى كل وقت للإجابة على كل سؤال متعلق باقتراحاتهم .

المستر أنطونيوس — قال إنه يود أن يوجه سؤالا خاصاً بما تسرب إلى الصحف من الأخبار . والسؤال هو : هل للمؤتمر أن يتخذ بعض التدابير لمنع تسرب الأخبار ؟ وذكر أنه يتلقى دائماً طلبات وأسئلة بالتليفون من ممثلى الصحافة ، ولكنه لايزيد فى رده على أنه لامعلومات هناك إلا مايرى المستر ما كدونالد أن يفضى به . وقد حرص على التزام هذا الموقف ، على الرغم من أنه يسيء إلى مركز الوفود العربية عند الصحافة ،فهو يقترح أن ينظر المؤتمر فى التدابير التى يمكن اتخاذها لتشديد الإجراءات الحالية ومنع تسرب الأنباء .

المستر ما كدونالد — قال : إن الماجور اتلى زعيم المعارضة قدم سؤالا خاصاً فى مجلس العموم عن المؤتمرين (المؤتمر المعقود مع العرب ، والآخر المعقود مع اليهود) وهو (أى المستر ما كدونالد) يدرس الآن الرد الذى يرجح أن يكون مؤداه ما يأتى : إن الوفد البريطانى قدم للوفود العربية وللوفود اليهودية مقترحات معينة لحل مسألة فلسطين ، ولاتزال هذه المقترحات تدرس فى المؤتمرين ، وليس عنده بيان مفيد يفضى به فى الوقت الحاضر . ومن سوء الحظ أن بعض أنباء غير صحيحة نشرت فى فلسطين ، وسببت حوادث خطيرة هناك . وهو يناشد المجالس والرأى العام فى فلسطين ، وفى هذه البلاد أيضاً أن لايلتفت إلى مايقال فى الصحف عن مقترحات الوفد البريطانى ، إلى أن يصدر بيان رسمى ؛ وهذا البيان سيذاع فى أقرب فرصة ، ولكن من المستحيل إصداره فى المرحلة الحاضرة

ومضى المستر ما كدونالد فى كلامه ، فقال إنه يرى أن من الواجب تتبع البيانات التى تنشرها الصحف . وقد يكون من الصواب بسبب الإشاعات الصحفية أن يذاع بيان رسمى فى وقت مبكر ، مثل الغد ، ولكنه لايمكن إصدار مثل هذا البيان إلا بعد التشاور مع جميع الوفود العربية واليهودية .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن ما نشر فى الصحف كان قريباً جداً من المقترحات البريطانية ، وإن أى بيان رسمى يصدر لايكون إلا بمثابة نفى .

المستر ما كدونالد — قال إنه وإن كانت أنباء الصحف عن مقترحات الوفد البريطانى قريبة من الحقيقة ، ولكن مايفهم منها خطأ . مثال ذلك القول بان حكومة جلالته توافق على إقامة دولة عربية مستقلة ، يستفاد منه ، ولاشك ، أنه ستقوم فى فلسطين حكومة عربية صرفا ، ولا يشترك فيها يهود فلسطين ، ومثل هذه المبالغات هو الذى يحدث المتاعب .

موسى بك العلمى — قال إنه نشرت إشارات أيضاً إلى مركز الأقلية اليهودية .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا الموضوع لايزال تحت البحث . وهو يرى من الضرورى نشر بيان رسمى .

عونى بك عبد الهادى — سأل عن موقف الوفد البريطانى إذا رفض اليهود مواصلة البحث فى المقترحات التى طرحت ، هل يكون الوفد البريطانى مستعداً أن يستمر فى البحث مع العرب وحدهم ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن من الصعب الإجابة على هذا السؤال الفرضى . والوفد البريطانى ينوى أن يستمر فى البحث مع العرب على كل حال . ومن رأيه ، إذا أريد إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، أن من الضرورى أن تنال الفكرة تأييد كل طبقات الأهالى . فالوفد البريطانى لن يقطع البحث مع العرب ، لغير ماسبب سوى أن اليهود يريدون قطع البحث مع الوفد البريطانى . على أنه لايظن أن هذا الفرض سيحدث . وقد كانت أنباء الصحف غير صحيحة ، ولكنه لايعرف ماذا عسى أن يقول له اليهود حين يجتمع بهم بعد الظهر

وقال إنه شاكر لما تلقى من الاقتراحات فى صدد تسرب الأخبار إلى الصحف ، وذكر أن أى بيان رسمى قد يصدر ، لايمكن أن يتجاوز القول بان المسائل المختلفة تحت البحث ، وأنه لايستطاع الآن استخلاص شيء . ويجب أن يترك المؤتمر يمضى فى طريقه .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه يريد أن يقول إنه يجب على اليهود أن يفهموا ويعلموا أن كل ما ينشر فى الصحف لايؤثر فى العرب أى تأثير .

المستر ماكدونالد — اقترح رفع الجلسة .

[ورفعت الجلسة فى الساعة ١٢ والدقيقة ٣٥]

م . ف . (و . ع .) (ف .) - ١٢ -

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الثانية عشرة

محضر الجلسة المعقودة بقصر « سان جيمس » فى يوم الأربعاء أول مارس سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

ترسل إليكم مع هذا صورة من محضر الجلسة المذكورة للموافقة عليه أو تصحيحه ؛ والمرجو أن ترسل التصحيحات إلى السكرتير قبل يوم الاثنين ٦ مارس ، وبعد هذا التاريخ ، ومالم يتلق السكرتير تبليغاً ، يعتبر المحضر صحيحاً .

ه . ف . دونى
السكرتير

قصر سان جيمس
أول مارس سنة ١٩٣٩

م . ف (و . ع .) (ف) - ١٢ -

صورة رقم ٦٥

سرى

الجلسة الثانية عشرة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الاجتماع بالوفود العربية

محضر الجلسة الثانية عشرة المعقودة بقصر "سان جيمس" بلندن
فى يوم الأربعاء أول مارس سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

الحاضرون

عن المملكة المتحدة:

الرايت أونورابل مالكولم مكدونالد — وزير المستعمرات (رئيسا)
الرايت أونورابل ر. ا. بتلر — الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا — الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
السير جون شاكبرج — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراتان بوش — مستشار قضائى لوزارة المستعمرات
المستر س . ف باكستر — مستشار وزارة الخارجية
المستر س . إى . ف . لوك — من وزارة المستعمرات
المستر د . ج . هاريس — من حكومة فلسطين

الوفود العربية

وفد فلسطين ... ...

- جمال أفندى الحسينى
- عونى بك عبد الهادى
- موسى بك العلمى
- المستر جورج أنطونيوس
- يعقوب أفندى فراج
- الدكتور حسين الخالدى
- راغب بك النشاشيبى
- ألفريد أفندى روك
- أمين بك التميمى
- يعقوب أفندى الغصين
- فؤاد أفندى سابا

وفد مصر ... ...

- صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم
- صاحب السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر بلندن
- صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى
- صاحب السعادة عبد الرحمن عزام بك (الوزير المفوض لدى مملكتى العراق والعربية السعودية)

وفد العراق ... ...

- صاحب السعادة توفيق بك السويدى
- صاحب السعادة رءوف بك جادرجى
- السيد عبد الله بكر — سكرتيراً
- المستر ه . اى . لويد

وفد المملكة العربية السعودية	صاحب السمو الملكى الأمير فيصل — وزير الخارجية صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه — الوزير المفوض بلندن صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل وزارة الخارجية الشيخ إبراهيم السليمان — سكرتيراً
وفد شرق الأردن	صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الوزارة نجيب بك علم الدين — سكرتيراً
وفد اليمن	القاضى محمد عبد الله الشامى القاضى على بن حسين العمرى الأستاذ إبراهيم الموجى السيد على محمد بن عقيل

سكرتارية المؤتمر

المستر هـ . ف . دونى — السكرتير

المستر ن . إى . آرشر } مساعدا السكرتير
المستر ج . س . بنيت }

المستر ج . سمرفيل — المترجم الرسمى

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — قال إنه علم أن جمال أفندى الحسينى يريد أن يلقى بياناً .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن وفد عرب فلسطين قرأ بعناية الاقتراحات التى عرضها عليه المستر ماكدونالد ، وفحصها فحصاً دقيقاً ، وهو يروم أن يعرب عن شكره للوفد البريطانى لاعترافه بعدالة مايطلبه العرب، من إقامة دولة مستقلة فى فلسطين ، تحل محل الانتداب الحالى . ومن رأيه أن هذه الخطوة دليل على الرغبة الصادقة من جانب حكومة جلالته ، فى أن ترى السلام والاستقرار يسودان البلاد المقدسة . والوفد العربى الفلسطينى يبادر ، حتى فى هذه الساعة المظلمة الحافلة بدواعى القلق ، إلى شكر الوفد البريطانى على هذا العمل النبيل ؛

ومضى جمال أفندى فى كلامه ، فقال : إن الوفد العربى الفلسطينى ، مدفوعاً بنفس الرغبة المخلصة ، يجب أن يقدم ملاحظاته على الاقتراحات البريطانية الخاصة بالخطوات المبدئية التى تسبق إقامة دولة مستقلة :

ورد فى الفقرة الأولى من خلاصة الاقتراحات البريطانية ، أن مؤتمراً لمائدة مستديرة ينبغى أن يجتمع بلندن فى الخريف الآتى . فى هذا الموقف الحرج ، ولا سيما فى المراحل الأولى ، نرى أن أهم شىء هو الوصول إلى السلام فى فلسطين ، بإيجاد الثقة فى نفوس الشعب واكتساب تأييده . ومالم تحصل الثقة فى هذا الوقت الحرج ، فان مصاعب الموقف تزداد ، بإشاعات الصحف وبمساعى الدساسين ، إلى حد قد يتعذر معه تذليلها ؛

والذى يُطلب من الوفد العربى الفلسطينى عرضه الآن على الأمة هو أن الدولة المنتدبة أعلنت عزمها على إقامة دولة مستقلة فى فلسطين بعد كذا من السنين ، وأن الصورة التى سيصاغ فيها هذا الاستقلال ، ستكون محل الدرس بعد ستة شهور أو سبعة فى مؤتمر مائدة مستديرة ، ومع أن القيود يمكن أن تعرف بصفة عامة ، إلا أن مداها غير معروف ، فليس فى وسع أحد أن يتكهن بما يسفر عنه مؤتمر المائدة المستديرة ، وأثر ذلك فى الاستقلال المعلن حديثاً ؛

وقال جمال أفندى إنه إذا أغمض عينيه لحظة ، وتصور وقع هذه الصورة فى نفوس عرب فلسطين ، فانه لايرى إلا مرارة الألم ، ولا يسمع إلا صيحات خيبة الأمل . وهذه

الصورة لابد أن توقع فى الروع أن المؤتمر الحاضر قد أخفق فى الواقع ، إلى الآن على الأقل . أما المستقبل فعلمه عند الله . وقد طال مالوح أمام عيون العرب بالاستقلال فى صور شتى فى السنوات الماضية ، ولكنه لم يتحقق قط . وقد جرب العرب التصريحات السياسية التى كان مصيرها كمصير الفقاقيع . وفى خلال العشرين سنة الماضية ، كانت آمال العرب تحيي كل سنتين لتعود فتحطم على صخور الخيبة .

ولو كان عرب فلسطين كعرب البلاد الأخرى ، لايواجهون سوى بريطانيا العظمى ، لما كان ثم على العموم محل للشكوى من تصريحاتها ، ولكن من سوء الحظ أن عرب فلسطين يلاقون بريطانيا العظمى فى الحلبة السياسية مع طرف ثالث لايزال نفوذه العظيم يفسد التوازن ، ويلقى بالعرب فى الهاوية . وقد أدت هذه التجربة المنكودة إلى إيجاد جو نفسانى خاص فى فلسطين ، فصار العرب لايؤمنون إلا بالحقائق المادية ، ولايرون إلا مايستطيعون لمسه وجسه ؛

واستمر جمال أفندى ، فقال : إن من رأى الوفد الفلسطينى أن مشروع عقد مؤتمر مائدة مستديرة ـ فى الفقرة الثانية ـ يمحو الوعد بالاستقلال فى الفقرة الأولى . فهو لايملأ أيدى العرب بشيء يستطيعون أن يقولوا إنه لهم ، ولا يبعث على الثقة لا بالحكومة البريطانية ، ولا بنفسه وبزملائه . وإنما يستطيع الوفد الفلسطينى أن يبعث الثقة فى نفوس أهل فلسطين إذا استطاع أن يذهب إليهم بتأكيدات نهائية للاستقلال ، وبضمانات كافية ، وبغير ثغرات ينفذ منها مايعصف بهذا الاستقلال . والمؤتمر الحالى هيئة مختصة قادرة على أن تضع القواعد لهذا الاستقلال ، والمبادىء الخاصة التى ينبغى أن يشتمل عليها الدستور . فاذا أمكن أن نصل إلى هذه المرحلة ، فان الاتفاق على المسائل الدستورية الأخرى يكون سهلا .

وبهذه الطريقة وحدها يستطيع الأطراف الثلاثة أن يشعروا بالاطمئنان ، وأن يعرفوا أين هم . ولنفرض أن تصريحاً بالاستقلال صدر اليوم ، وأنه متى حان أن تبحث مسألة الضمانات بعد ستة شهور ، اختلف الأطراف الثلاثة . فان التصريح يكون فى هذه الحالة عديم القيمة . فالعرب لايستطيعون أن يطمئنوا على استقلالهم إلا بعد أن يعرفوا مدى القيود والضمانات ، وبعد أن يحدد ذلك كله فى التصريح .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، لايدرى عرب فلسطين كيف أن حكومة مستقلة تضع لها دستورها هيئة مؤلفة من بريطانيين ويهود وعرب ؟ كذلك من العسير على عرب فلسطين

أن يفهموا كيف يضع شروط معاهدة مع بريطانيا العظمى أناس تعينهم الحكومة البريطانية ، أو يعينهم عمالها فى فلسطين ـ كائنين من كانوا ؟ ! إن هذا فى نظر عرب فلسطين لا يعدو أن يكون مفاوضة تجرى بين حكومة جلالته ، وحكومة جلالته ، أما الدستور فأخلق به أن يعد نظاما تفرضه حكومة جلالته على غير الوجه الذى يتفق مع التصريح بالاستقلال .

وقال جمال أفندى إنه هو وزملاؤه لهذا السبب يرون أن الفقرتين : الثانية والثالثة من خلاصة الاقتراحات ، غير مقبولتين من حيث المبدأ ، ومن الوجهة العملية أيضاً . وهم يقدمون اقتراحات أخرى جديرة أن تعيد الثقة وتقرر السلم .

وأشار جمال أفندى الحسينى إلى ما سبق له أن حذر منه فى مباحثة ماضية ، وهو وضع دستور لفلسطين على قاعدة طائفية ؛ وقال : إن علينا إذا أردنا الاحتفاظ فى فلسطين بسلم دائم ، أن نطيع دواعى العقل والعدل ، وعلى هذه القاعدة نستطيع أن نبنى دولة مستقلة بغير قيود شاذة لاستقلالها حتى لا تكون مصدراً دائماً للاضطراب والأحقاد . على أنه يجب أن يكون القرار واضحاً فيما يتعلق بأى ضمان معقول يطلب من العرب تقديمه فى نطاق استقلالهم . وهذه الضمانات يجب أن تعين بجلاء من البداية ، لتعرف كل طائفة حقوقها وواجباتها .

فالخطوة الأولى هى أن تحدد وتبحث الضمانات المطلوبة للمصالح ، ولا يجوز أن يكون هناك قيد للاستقلال التام سوى الضمانات المقبولة . وبعد هذه الخطوة ، يكون من الواجب إقامة حكومة وقتية تحت رياسة الرئيس الحالى للحكومة ، فيقوم بمنصب الرئيس الوقتى للدولة حتى يحصل الاستقلال ، وتكون المهمة الرئيسية للحكومة الوقتية اتخاذ التدابير لدعوة جمعية منتخبة تمثل أهالى فلسطين ، وينبغى أن يتم هذا بأسرع ما يستطاع ، وتتولى الجمعية المنتخبة البحث والبت فى أمر الدستور الذى يعرض عليها ، على أنه اقتراح من الحكومة البريطانية ، مشفوع بآراء الخبراء . ويشتمل هذا الدستور على جميع الضمانات والكفالات التى يكون قد سبق الاتفاق عليها فى المؤتمر الحالى .

فالخطوة الأولى ينبغى إذن أن تكون إقامة جمعية دستورية تنتخب حكومة دستورية ، وتقوم هذه الحكومة الدستورية بواجب الذهاب إلى لندن لوضع أحكام المعاهدة مع بريطانيا العظمى ، وتكون هذه المعاهدة مبنية على القواعد العامة التى اتفق عليها فى المؤتمر الحالى .

مثل هذه الحكومة المنتخبة يكون لها ـ فضلا عن رئيس منتخب للمجلس يعمل تحت رياسة المندوب السامى قبل انتخابه ـ رئيسها الذى يؤدى واجباته تحت رياسة المندوب السامى

فى خلال فترة الانتقال التى لا ينبغى أن تتجاوز ثلاث سنوات . وبعد انقضاء هذه الفترة تتولى حكومة ديمقراطية مستقلة تماما الهيمنة على شؤون الدولة الفلسطينية المستقلة . وهذه الطريقة مماثلة على العموم للطريقة التى اتبعت فى العراق ، وحالفها التوفيق .

وقال جمال أفندى الحسينى : إن المستر ماكدونالد تلطف فألقى بيانا فى الجلسة السابقة عن اقتراحات الحكومة فيما يتعلق بالهجرة وانتقال ملكية الأراضى . ومن رأى الوفد العربى الفلسطينى أنه فى بلد تقل مساحة الأراضى الميسورة فيه ، عن نصف ما يكفى لإعاشة السكان ، يكون انتقال ملكية الأراضى جناية على الكيان السياسى والاقتصادى لهذا البلد . وفى بلاد كفلسطين تعمل فيها مثل هذه العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتعظم فيها كثافة السكان ، وتجاوز الزيادة الطبيعية السنوية لعدد الأهالى ، المستوى الطبيعى ، لا يستطيع الوفد العربى الفلسطينى فى أى حال من الأحوال أن يقبل أى زيادة مفتعلة لعدد الأهالى بواسطة الهجرة ، سواء أكانت يهودية أم غير يهودية ، لهذا يصر الوفد العربى الفلسطينى على وقف الهجرة ، ونقل ملكية الأراضى إلى اليهود ؛

وختم جمال أفندى الحسينى كلامه بقوله إنه متى احتملت الدولة الفلسطينية المستقلة المسؤولية التامة بعد انقضاء فترة الانتقال ، يمكن أن تنظر هذه الدولة فى مسألة المهاجرة فى جو آخر مختلف جداً ، ولكن البت فى الأمر يكون من حقها وحدها . ولا شىء غير هذا المشروع - فيما يرى الوفد العربى الفلسطينى - يبعث الثقة ، ويحفظ السلام فى البلاد المقدسة .

المستر ماكدونالد — قال : إن الوفد البريطانى يشكر لجمال أفندى الحسينى بيانه ، ويسره أن يكون الوفد الفلسطينى قد قدر الاقتراحات التى عرضها (الوفد البريطانى) ولكنه لا يظن أن تعليقات جمال أفندى الحسينى وملاحظاته قد قربت المؤتمر من التسوية المنشودة ؛

لقد كانت اقتراحات الوفد البريطانى متعلقة بنقطة البحث الأولى ، أى المسألة الدستورية ، وكانت فى رأى الوفد البريطانى تنطوى على تساهل عظيم رغبة فى إرضاء الوفد الفلسطينى . غير أن جمال أفندى الحسينى اعتبر أن هذه الاقتراحات قبول واضح لأول مطالب الوفد الفلسطينى . وهذا الوضع غير دقيق ، ويحتاج إلى إيضاح . لقد طلب الوفد الفلسطينى إنشاء دولة عربية مستقلة ، أما اقتراح الوفد البريطانى فينطوى على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، يشترك فيها أهالى فلسطين جميعاً ، من عرب ويهود ، وينعمون على السواء بحكم أنفسهم .

وكرر المستر ماكدونالد ما قاله من أن اقتراحات الوفد البريطانى تنطوى على تساهل عظيم، لأنها تقدم إلى فلسطين مزية الحرية ونعمتها، التى تعتز بها الأمم قاطبة، ولا تعدل بها غيرها . وقال إنه قد طرحت فى هذه الجلسة اقتراحات معارضة تختلف عن اقتراحات الوفد البريطانى من وجوه مهمة . وهو يدرك أن هذه الاقتراحات المعارضة ليست سوى اقتراحات متعلقة بالنهج وخطة السير، ولكنها تخالف اقتراحاتنا فى نقط مهمة جداً من خطة السير وغيرها أيضاً. وهى تعد ـ كما قال جمال أفندى الحسينى ـ بمثابة رفض لشطر كبير مما عرضه الوفد البريطانى . وهذا يصدق كذلك على نقط أخرى : مثل المهاجرة، وبيع الأراضى ؛ وهما أمران لابد من أن تشتمل عليهما كل تسوية عامة ؛

وفى بيان جمال أفندى الحسينى مايحب الوفد البريطانى أن يناقشه ؛ وهو ـ المستر ماكدونالد ـ لايرى سبباً يمنع من إمكان الاتفاق . ولكنه يظن أن السير على الطريقة الحاضرة فى المناقشة يطيلها إلى غير نهاية . وحكومة جلالته شديدة الرغبة فى الوصول إلى تسوية عاجلة بالاتفاق، إذا تيسر الاتفاق، وإلا ففى صورة تصريح من جانب واحد تصدره، وهو يود أن يؤكد للمجلس أن الحكومة البريطانية تؤثر الأمر الأول ـ أى التسوية بالاتفاق ـ وأنها لاتلجأ إلى الطريقة الثانية إلا وهى مكرهة جداً . ولكنه يخشى أن يزيد طول الوقت فى صعوبة الوصول إلى اتفاق، لابسبب الوفود الممثلة فى المؤتمر، بل بسبب القوات والمؤثرات الخارجية : الرأى العام، والبرلمان، والموقف اليومى فى فلسطين .

وناشد المستر ماكدونالد المؤتمر أن يقف جهده على مواطن الاتفاق التى ظهرت، وأن لايغيب عنه أن كل اتفاق، لكى يتم، يستدعى التساهل من الجانبين . وأعرب عن رجائه أن يتيسر الآن المضى فى العمل بسرعة . وقال إنه يستطيع إذا شاء أن يعلق بإسهاب وإفاضة على بيان جمال أفندى الحسينى، ولكن من رأيه ـ وفى مرجوه أن يوافقه المؤتمر على ذلك ـ أن العمل يكون أسرع إذا انقطع تبادل البيانات الطويلة . وقال إنه يظن أن المسؤولية مشتركة عن السير فى العمل بأسرع مايستطاع، والآن وقد وصلوا إلى مرحلة النظر فى اقتراحات عملية، فانه يظن أن الأولى تأليف هيئة أصغر، أى لجنة مؤلفة من واحد، أو اثنين من كل وفد :

وهو لايتوقع أن يصدر المؤتمر قراراً فى هذا الاقتراح حالا، ولكنه يرجو أن تبحثه الوفود العربية فيما بينها بعد الجلسة . فاذا تسنى تأليف لجنة صغيرة، فانه يرجىء ماعنده من البيان إلى أن تجتمع هذه اللجنة .

وأضاف المستر ماكدونالد إلى هذا أن هناك نقطة يريد أن يذكرها الآن، فقد قال جمال أفندى إن أهالى فلسطين الذين يمثلهم ليست لهم ثقة بحكومة جلالته، وطالب بالأعمال لا بالتصريحات. وقد يكون من الصعب إقناع الوفد الفلسطينى بالإخلاص فى نيات الوفد البريطانى، ولكنه يحب بكل مايسعه من التأكيد أن يقتنع الوفد الفلسطينى بذلك.

جمال أفندى الحسينى — قاطع المستر ماكدونالد ليبين أن ما يخشاه عرب فلسطين هو عدم الثبات على الاقتراحات البريطانية إذا تغيرت الحكومة القائمة فى بريطانيا، وإمكان حصول اضطرابات بسبب تدخل فريق ثالث - أى اليهود - ولو كان عرب فلسطين لايواجهون سوى حكومة جلالته لكان الموقف أسهل.

المستر ماكدونالد — قال إنه لو كانت حكومة جلالته لاتواجه سوى اليهود وحدهم لكان الموقف سهلا جداً.

جمال أفندى الحسينى — قال: إن عرب فلسطين يخشون دائماً، إذا أمكن الوصول إلى تسوية، أن يحبطها ويفسدها اليهود.

المستر أنطونيوس — زاد على ذلك أن العرب لم يحبطوا، ولم يفسدوا قط، أى اتفاق بين حكومة جلالته وبين اليهود.

المستر ماكدونالد — قال: إن الطريقة التى يقترحها الوفد البريطانى ليس المقصود بها إيجاد فرصة للبرلمان، ليحبط أى اتفاق يمكن الوصول إليه. فالوفد البريطانى يريد أن تكون قرارات المؤتمر ملزمة للحكومة الحالية، والحكومات المستقبلة فى بريطانيا، ولهذا السبب اقترح الوفد البريطانى إشراك أعضاء من المعارضة فى مؤتمر المائدة المستديرة. على أنه يقدر تمام التقدير مايخالج عرب فلسطين من الشكوك فى قدرة حكومة جلالته على تنفيذ ماتعلنه من سياساتها فى فلسطين. وهذه الشكوك هى التى يود الوفد البريطانى بإخلاص أن يمحوها.

ثم سأل المستر ماكدونالد: هل المؤتمر موافق على تأليف لجنة سياسية تبحث اقتراحات الوفد البريطانى والاقتراحات المعارضة لها من الوفد الفلسطينى؟

جمال أفندى الحسينى — قال: إن الجميع متفقون على أن المؤتمر أكبر من أن يصلح لهذا البحث، وهو يقبل اقتراح المستر ماكدونالد من حيث المبدأ، وقال: إن الوفود العربية ستتداول فيما بينها بعد الجلسة.

راغب بك النشاشيبي — سأل : هل قرارات اللجنة تكون ملزمة للمؤتمر كله ؟

المستر ماكدونالد — قال إنه يتوقع أن تعرض اللجنة ما تصل إليه على المؤتمر الكامل ، وإن أعضاء اللجنة سيحرصون بطبيعة الحال على الاتصال بوفودهم . ثم إن عضوية اللجنة لاضرورة لأن تكون مقصورة على أشخاص معينين .

[أظهر المؤتمر الموافقة العامة على هذا الاقتراح]

راغب بك النشاشيبي — سأل : هل توزع محاضر اللجنة على الوفود ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن المحاضر ستوضع وتوزع بنفس الطريقة التى توضع بها وتوزع محاضر المؤتمر نفسه ؛

ثم قال إنه يقترح أن يفضي إلى الصحف ببيان عن هذه الجلسة ، يقول فيه : إن الوفد الفلسطينى ألقى بيانا أورد فيه ملاحظاته واعتراضاته على اقتراحات الوفد البريطانى ، وإن المؤتمر قرر أنه آن أن تؤلف لجنة صغيرة للنظر فى هذه الاقتراحات وما يعارضها ، وإن هذه اللجنة ستجتمع فى اليوم التالى .

[تمت الموافقة على هذا]

وفى الختام قال المستر ماكدونالد إن هناك نقطة أخرى يريد أن يقول فيها كلمة قبل رفع الجلسة ، فقد لفت جمال أفندى النظر إلى أن الاقتراحات المعروضة صادرة عن جانب من أعضاء الحكومة البريطانية ، لاعن الوزارة كلها . مع أن هذا التفريق قد أبرز ، لأن أخباراً فى الصحف ظهرت ، وجاء فيها أن هذه الاقتراحات حائزة لموافقة مجلس الوزراء ، على حين أنها لم تنل إلا موافقة لجنة وزارية ، وهو لايحب أن يكون هناك أى سوء تفاهم . ولكن لما كانت اللجنة الوزارية مؤلفة من رئيس الوزارة ووزير المالية ووزير الخارجية ، وعدد آخر من الوزراء البارزين ، فانه يرى أن من الممكن القول بان الاقتراحات تنال موافقة معظم مجلس الوزراء . وهو لهذا يرجو من الوفد الفلسطيني أن لايخامره أى خوف من أن يكون هذا التحفظ الذى أبداه لعبة تلعبها حكومة جلالته .

واتفق المؤتمر على أن تعقد جلسة « اللجنة » فى يوم الخميس الثانى من شهر مارس سنة ١٩٣٩ فى منتصف الساعة الرابعة .

[ورفعت الجلسة فى الساعة الخامسة والدقيقة العشرين]

م . ف . (و . ع .) (ف .) —١٣—

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الثالثة عشرة

الجلسة المعقودة بقصر " سان جيمس " فى يوم الأربعاء ١٥ مارس
سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

مع هذا صورة من محضر الجلسة المذكورة للتفضل بمراجعتها وإقرارها أو تصحيحها .
والمرجو أن يرسل التصحيح إلى السكرتير فى موعد غايته يوم السبت ١٨ مارس . وبعد هذا التاريخ ، يعد المحضر صحيحاً مالم يتلق السكرتير تبليغاً بخلاف ذلك .

(الامضاء)
ه . ف . دونى — سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس
١٥ مارس سنة ١٩٣٩

م . ف (و . ع .) (ف) —١٣— صورة رقم ٦٣

سرى

الجلسة الثالثة عشرة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة الثالثة عشرة المعقودة بقصر " سان جيمس " بلندن
فى يوم الأربعاء ١٥ مارس سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

الحاضرون

عن المملكة المتحدة:

المستر مالكولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيساً)
الفيكونت هاليفاكس — وزير الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا — الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
السير جون شاكبرج — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراتان بوش — المستشار القضائى لوزارة المستعمرات
المستر س . و . باكستر — مستشار بوزارة الخارجية
المستر س . إى . لوك — من موظفى وزارة الخارجية
المستر د . ج . هاريس — مندوب من حكومة فلسطين

الوفود العربية

وفد فلسطين ...

- جمال أفندى الحسينى
- عونى بك عبد الهادى
- موسى بك العلمى
- يعقوب أفندى فراج
- المستر جورج أنطونيوس
- الدكتور حسين الخالدى
- راغب بك النشاشيبى
- ألفريد أفندى روك
- أمين بك التميمى
- يعقوب أفندى الغصين
- فؤاد أفندى سابا

وفد مصر ... ...

- صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم
- صاحب السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر بلندن
- صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى
- صاحب السعادة عبد الرحمن بك عزام (الوزير المفوض لدى مملكتى العراق، والعربية السعودية)

وفد العراق... ..

- صاحب السعادة توفيق بك السويدى
- صاحب السعادة رءوف بك جادرجى
- السيد عبد الله بكر — السكرتير
- المستر ه. آى. لويد

وفد المملكة العربية السعودية	صاحب السمو الملكى الأمير فيصل — وزير الخارجية صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه — الوزير المفوض بلندن صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل الخارجية الشيخ إبراهيم السليمان — السكرتير

وفد شرقى الأردن	صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الوزراء الشيخ نجيب علم الدين — سكرتيراً

وفد اليمن	صاحب السمو الملكى الأمير سيف الإسلام الحسين القاضى محمد عبد الله الشامى القاضى على بن حسين العمرى الأستاذ إبراهيم الموجى السيد على محمد بن عقيل

سكرتارية المؤتمر

المستر هـ . ف دونى — السكرتير

المستر ن . إى . ارشر المستر ج . س . بنيت المستر ر . ب . بلات	مساعدو السكرتير

المستر ج . سمرفيل — المترجم الرسمى

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — أشار إلى الفترة الطويلة التى مرت منذ عقدت آخر جلسة للمؤتمر، وقال إن الوفد البريطانى لم يكن يلهو فى هذه الفترة . وذكر أنه فى آخر اجتماع للجنة المؤتمر تعهد الوفد البريطانى بأن يتقدم بأسرع مايستطاع ، باقتراحات نهائية . وبين أن هذه المقترحات ستشمل الموضوع كله ، وأن الوفد سيضعها مسترشداً بالمباحثات التى دارت فى الأسابيع الستة الماضية ، وقال : إن الوفد البريطانى ذكر أن هذه المقترحات ستكون نهائية ، على اعتبار أنها تمثل القواعد الرئيسية ؛ أما التفاصيل فإنها تكون قابلة للبحث . وقال : إن الوفد البريطانى مستعد الآن لعرض هذه المقترحات على الوفود العربية .

وأكد المستر ماكدونالد أن المقترحات التى سيطرحها على الأعضاء فى هذه الجلسة هى فى جوهرها اقتراحات نهائية من الحكومة البريطانية ، ولكن صياغتها ليست نهائية ، أى أن عبارتها قابلة للتعديل . والوفد البريطانى يرجو الوصول إلى اتفاق عليها ، وفى هذه الحالة إذا حصل التفاهم توضع فى صورة اتفاق ، وحينئذ يمكن أن يتناول الوفود صياغتها بالمناقشة . ويشعر الوفد البريطانى أن من الضرورى الآن الوصول إلى اتفاق سريع إذا أمكن . فاذا تعذر ذلك فإن الحكومة البريطانية يكون عليها أن تنظر فى السياسة التى ينبغى أن تتبعها على مسؤوليتها ، فتضع اقتراحاتها ، وتلقى عنها بيانا فى البرلمان فى الأسبوع المقبل .

وقال المستر ماكدونالد إنه بعد أن بين وأكد أن جوهر المقترحات نهائى ، ولكن الصياغة ليست كذلك ، يطرح المقترحات . وهى تشمل ، كما أسلف ، الموضوع كله : المسألة الدستورية ، والهجرة ، وبيع الأراضى ؛ وسيتلو بيانه كله أولا بالإنجليزية ثم يدعو المستر سمرفيل لتلاوة ترجمته بالعربية .

ثم تلا المستر ماكدونالد البيان التالى :

أولا : عن المسألة الدستورية :

١ — إن غاية حكومة جلالته هى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، قد تكون ذات صبغة اتحادية ، مرتبطة مع بريطانيا العظمى بمعاهدة تكفل للبلدين مصالحهما التجارية والحربية . وهذا يستدعى إنهاء الانتداب ؛

٢ — ليس من أغراض حكومة جلالته أن تصبح فلسطين دولة يهودية أو دولة عربية . وهى لاترى أن عهودها لليهود أو للعرب تقتضى منها التشجيع على إقامة إحدى هاتين الدولتين. وينبغى أن تكون دولة يشترك العرب واليهود فى حكومتها على نحو يكفل لكل منهما مصالحه الجوهرية ؛

٣ — يوضع دستور الدولة المستقلة فى الوقت المناسب بواسطة جمعية وطنية من أهالى فلسطين ، ينتخب أعضاؤها أو يعينون ، حسب مايتفق عليه . وتكون حكومة جلالته ممثلة فى هذه الجمعية ،ويشترط أن تقتنع بصلاح أحكام الدستور ، ولاسيما فيما يتعلق بالأمور التالية :

(ا) سلامة الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها ؛

(ب) حماية الطوائف المختلفة فى فلسطين طبقاً لتبعات حكومة جلالته أمام كل من العرب واليهود ، وفيما يتعلق بالمركز الخاص فى فلسطين للوطن القومى اليهودى .

وستطلب حكومة جلالته أن تقتنع بأن مصالح بلاد أجنبية معينة فى فلسطين ، تعد حكومة جلالته فى الوقت الحاضر مسؤولة عنها ، مكفولة كفالة وافية .

٤ — تسبق إقامة دولة مستقلة فى فلسطين فترة انتقال تحتفظ حكومة جلالته فى أثنائها ـ باعتبارها الدولة المنتدبة ـ بالمسؤولية عن حكومة فلسطين .

٥ — بمجرد استقرار الأمن والنظام ، تتخذ التدابير الأولى لمنح أهالى فلسطين نصيباً متزايداً فى حكومة بلادهم ؛

وتكون المرحلة الأولى على الوجه الآتى :

فى الدائرة التشريعية : يضم عدد معين من الفلسطينيين ، بالتعيين ، إلى المجلس الاستشارى . ويكون عدد ممثلى العرب واليهود مناسباً لتعداد كل من الفريقين فى البلاد على قدر الإمكان ، بحيث تصبح الأكثرية للأعضاء الفلسطينيين ؛

فى الدائرة الإدارية : يختار أعضاء فلسطينيون من المجلس الاستشارى لعضوية المجلس التنفيذى . ويكون عدد العرب واليهود منهم ، مناسباً لتعداد كل من الفريقين فى البلاد على قدر الإمكان ، وبحيث يصبح نصف أعضاء المجلس من الفلسطينيين

وتكون المرحلة الثانية كما يأتى :

فى الدائرة التشريعية : يحول المجلس الاستشارى إلى مجلس تشريعى ، وفيه عنصر فلسطينى منتخب . ويحتفظ المندوب السامى بسلطات معينة .

فى الدائرة الإدارية : توكل إدارة مصالح معينة إلى فلسطينين من أعضاء المجلس التنفيذى .

وبعد هذه المرحلة الثانية ، يرجح أن تكون الخطوات التالية فى سبيل الحكم الذاتى ، عبارة عن توسيع اختصاصات المجلس التشريعى ، وزيادة عدد المصالح الموكولة إدارتها إلى الفلسطينيين من أعضاء المجلس التنفيذى .

٦ — ستكون حكومة جلالته مستعدة ـ إذا سمحت أحوال فلسطين ـ بإجراء انتخابات لمجلس تشريعى ، يكون تأليفه واختصاصاته موضع البحث والمشاورة بين الأحزاب المختلفة ، فى خلال سنتين . وفيما عدا ذلك لا يتيسر من الآن تعيين وقت للانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى فى طريق التطور الدستورى فى فترة الانتقال . كذلك لا يتسنى الآن تحديد وقت لطول فترة الانتقال ، ومتى تنتهى ، ومتى تقوم الدولة المستقلة . على أن حكومة جلالته ترجو أن يتسنى الفراغ من هذه المراحل كلها فى عشر سنوات ، ولكن هذا يتوقف على الحالة فى فلسطين ، وعلى مبلغ نجاح التغييرات الدستورية المختلفة فى فترة الانتقال ، واحتمالات التعاون المستمر فى الحكومة بواسطة أهل فلسطين . وليس فى وسع حكومة جلالته أن تفكر فى التخلى عن مسؤوليتها عن حكومة فلسطين ، إلا إذا وثقت أن مدى الاتفاق بين الطوائف المختلفة فى فلسطين يسمح بإمكان قيام حكومة صالحة .

ثانياً : وهناك اقتراحات خاصة بالهجرة :

١ — تكون الهجرة فى خلال السنوات الخمس التالية بنسبة ترفع عدد اليهود ـ إذا سمحت قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ـ إلى ثلث تعداد النفوس فى فلسطين تقريباً ، فاذا اعتبرنا الزيادة الطبيعية المنتظرة فى عدد العرب واليهود ، وعدد المهاجرين اليهود الذين دخلوا بطريقة غير شرعية (وقد قدروا بأربعين ألفاً) فانه يمكن السماح لخمسة وسبعين ألف مهاجر بالدخول فى خلال السنوات الخمس التالية ، على النحو الآتى :

عشرة آلاف فى كل سنة ، يضاف إلى جملتهم خمسة وعشرون ألف لاجىء (ويفضل الأطفال) ويسمح للاجئين بالدخول متى اقتنع المندوب السامى بأن التدابير الكافية اتخذت لإقامتهم .

٢ — يُحتفظ بالأداة الحالية لمعرفة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب . ويكون المندوب السامى هو صاحب الكلمة العليا فى تقرير ما تسمح به القدرة الاقتصادية . وقبل تقرير شىء ما ، يستشار ممثلو العرب واليهود .

٣ — بعد انقضاء السنوات الخمس لايسمح بالهجرة اليهودية إلا بموافقة العرب واليهود والسلطات البريطانية . ويجرى البحث فى هذا الشأن والبت فيه بواسطة الهيئات الدستورية التى تكون قائمة فى فترة الانتقال أو بالتشاور بين حكومة جلالته وبين العرب واليهود .

٤ — وحكومة جلالته مصممة على منع الهجرة غير المشروعة ، وقد شرع فى اتخاذ التدابير اللازمة لذلك ، وستنفذ بدقة ، فاذا أمكن على الرغم من ذلك أن يدخل البلاد مهاجرون يهود بطرق غير مشروعة ، فان مثل عددهم يحذف من المسموح به سنويا .

ثالثاً : بيع الأراضى — وفى هذا الموضوع سيخول المندوب السامى السلطات العامة لمنع بيع الأراضى ، وتنظيمه . وستصدر التعليمات إلى المندوب السامى بأن يعين مناطق يسمح فيها بحرية بيع الأراضى ونقل ملكيتها ، أو تنظيم ذلك وتقييده ، أو تحريمه ، مسترشداً فى ذلك بتقارير لجنتى " بيل " و " وودهيد " . وتبقى للمندوب السامى هذه السلطة طول فترة الانتقال .

وختم المستر ماكدونالد بيانه بقوله إن هذه هى مقترحات حكومة جلالته ، وان الوفد البريطانى يعرضها على المؤتمر راجياً أن تؤدى إلى اتفاق عام على المسائل المتنوعة التى دار فيها البحث فى الأسابيع الستة الماضية .

ثم تليت ترجمة البيان باللغة العربية .

المستر ماكدونالد — بعد انتهاء التلاوة ـ سأل الوفد الفلسطينى : هل يفضل أن يناقش هذه المقترحات الآن ، ويسأل عما يبدو له ، أو هو يؤثر تأجيل الجلسة ومناقشة الاقتراحات غداً ؟

جمال أفندى الحسينى — قال إنه يود أن يعقب بإيجاز على البيان ، الآن ، وإن الوفد الفلسطينى يرجىء التبسط فى الكلام إلى أن يدرس الموضوع بالتفصيل .

وقال إن هذه المقترحات هى بعينها التى عرضت على الوفد الفلسطينى قبل عشرة أيام .

وقد رفضها الوفد الفلسطيني ، وعرض بديلا منها . على أن الوفد الفلسطيني مع ذلك سيدرس الاقتراحات ، ويقدم رده عليها ، فاذا حبط المؤتمر فهو يرجو أن يفترق الوفدان : البريطانى والفلسطيني ، على ود وصفاء ، وقد عرف كل منهما رأى الآخر ، وفى مأموله أن يحترم كل منهما وجهة نظر معارضه .

وقال إن الوفد الفلسطيني ليقدر روح الإنصاف فى الشعب البريطانى ، ويأمل أن يجيء الوقت الذى يعترف فيه هذا الشعب بعدالة القضية العربية . ومهما يكن من ذلك فان الوفد الفلسطيني لا ينوى أن يقاطع مأدبة الحكومة من أجل أنه لم يسعه الموافقة على اقتراحاتها .

وأضاف جمال أفندى إلى ذلك أنه يود أن يعرف أى المسائل فى رأى الوفد البريطانى ، تعد من القواعد ، وأيها يعد من المسائل التفصيلية ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا سؤال جوابه يتعذر قليلا إذا لم يكن هناك مثال ، أو نقطة معينة يطلب الوفد الفلسطيني إيضاحا بشأنها ، وعسى أن يكون الأولى أن ينتظر الوفد الفلسطيني حتى يستعد ثم يدلى بملاحظاته ، وحينئذ يتسنى للوفد البريطانى أن يبين أى المسائل قابلة للتعديل ، وأيها تعد قواعد ثابتة . وسيكون الوفد البريطانى مستعداً بطبيعة الحال للمناقشة والبحث فى أى موضوع ، سواء أكان من القواعد أم من التفاصيل ، رغبة منه فى جلاء الأمر وشرح المقترحات .

جمال أفندى الحسيني — سأل المستر ماكدونالد : ماذا يعنى الوفد البريطانى بعبارة « الوطن القومى اليهودى » ، و « الضمانات للوطن القومى اليهودى فى المستقبل » ؟

المستر ماكدونالد — أجاب بأن الوطن القومى اليهودى فى رأى الوفد البريطانى معناه الطائفة اليهودية الموجودة فى فلسطين فى أى وقت معين بأنظمتها الخاصة ، وكل مايتعلق بها .

المستر أنطونيوس — قال إن عنده سؤالين يود أن يوجههما :

الأول : ماذا تعنى حكومة جلالته بتصريحها أنها لاتنوى إقامة دولة يهودية أو دولة عربية ؟ إن كل ماسمعه الوفد الفلسطيني إلى الآن هو أنه ليس فى النية إقامة دولة يهودية ، وقد فهم الوفد الفلسطيني من ذلك أنه لما كان اليهود أقلية فلن يسمح لهم بإقامة دولة فى فلسطين كلها أو بعضها . ولكن القول بانه لن تكون هناك دولة عربية لايسهل فهمه أو قبوله ، فان مؤداه أن لاتكون هناك دولة فلسطينية ، لأنه إذا قامت هذه الدولة ، فانه يكون عليها طابع الأكثرية من أهلها .

المستر ماكدونالد — بين أن موقف الوفد البريطانى موضح فى البيان الذى ألقى ، وأنه قد شرح فى البيان تكوين الدولة الفلسطينية المستقلة ، وضرب مثلا الرسوم الجركية ، التى تحمى فى الوقت الحاضر صناعات فى فلسطين هى على العموم يهودية ، وأن الأكثرية العربية فى فلسطين إذا كانت مسيطرة تماما على الحكومة . فقد يحدث أن تخفض الرسوم الجركية عامة ، فتقضى على الصناعات اليهودية ، ويكون من نتائج ذلك أن يضطر كثيرون من اليهود إلى الرحيل عن فلسطين ، ومن أجل هذا رأت الحكومة البريطانية أنه فى بعض المسائل الحيوية يجب أن لاتتمكن طائفة من التحكم فى طائفة أخرى .

المستر أنطونيوس — قال إن هذا ليس جواب سؤاله فان من المفهوم جيداً أن الدستور المقترح سيشتمل على ضمانات شتى ، ولكن فلسطين بعد فترة الانتقال ستكون مستقلة تماما ، فاذا كانت الأكثرية فيها من العرب ، فكيف يمكن اتخاذ خطوات إيجابية لمنع قيام دولة عربية ، وحرمان الدولة القائمة هذه الصبغة المستمدة من الكثرة ؟

المستر ماكدونالد — قال إن الدولة العربية يكون معناها ، فيما يرى ، أن يكون العرب متحكمين فى كل أمر ، مسيطرين على كل شأن ، ولا يكون اليهود إلا أقلية يمكن تخطى آرائها . وقد بين أن هناك مسائل حيوية معينة لايكون من العدل التحكم فيها ، مثال ذلك أنه قد تكون هناك مناطق كثيرة أهلها من اليهود ، والقلة فيها من العرب ، ففى هذه المناطق تكون الضمانات لمصلحة الأقلية العربية . وقال : إنه يصعب فى الوقت الحاضر أن يفعل المرء أكثر من إيضاح المبادىء العامة . وسيكون على الجمعية الوطنية أن تضع الأحكام لتطبيق هذه المبادىء .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن المستر ماكدونالد يعنى فى الحقيقة المساواة .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا ليس ضرورياً .

جمال أفندى الحسينى — سأل : هل يظن المستر ماكدونالد أنه بعد خمسين سنة ستظل أيدى الأكثرية مغلولة بهذه الشروط كما هى مغلولة فى ظل الانتداب ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذه مسائل متروكة للجمعية الوطنية ، والمرجو أن يتسنى لها وضع دستور يرضى عنه الجميع .

الدكتور الخالدى — سأل : هل يظل الانتداب ساريا طوال فترة الانتقال ؟

المستر ماكدونالد — أجاب بأن الانتداب ، بما ينطوى عليه من تعهدات للجانبين ، سيظل ساريا فى خلال هذه الفترة ، وقال إنه أوضح فى بيانه الظروف والأحوال التى ترى حكومة جلالته أنها تؤدى إلى إنهاء الانتداب .

الدكتور الخالدى — سأل : هل ينتهى ، بانتهاء فترة الانتقال ، تعهد حكومة جلالته فيما يتعلق بالوطن القومى اليهودى ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن الجواب بالإيجاب .

المستر أنطونيوس — قال : إن المستر ماكدونالد فى كلامه عن الهجرة فى السنوات الخمس قال إنها خاضعة لقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب . فهل معنى هذا إهمال العوامل الأخرى من سياسية واجتماعية ونفسية ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذه العوامل روعيت فى الاقتراح الخاص بتحديد جملة عدد المهاجرين فى السنوات الخمس ، وفى جعل الهجرة بعد انقضائها رهناً بموافقة الأحزاب جميعاً . وهذه العوامل التى ذكرها المستر أنطونيوس هى التى دفعت حكومة جلالته إلى وضع هذه التدابير الخاصة .

المستر أنطونيوس — سأل : هل جملة عدد المهاجرين (وهى خمسة وسبعون ألفاً) سيسمح لها بالدخول على أى حال ، سواء أسمحت مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب بذلك أم لم تسمح ؟

المستر ماكدونالد — أجاب بالسلب ، وقال : إن رقم « ٧٥,٠٠٠ » هو رقم الحد الأقصى ، فاذا سمحت مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب بدخولهم دخلوا ، وإلا فان الرقم يكون دون ذلك ، أى فى حدود الطاقة .

المستر أنطونيوس — طلب إيضاحا عن سلطة المندوب السامى فيما يتعلق بمقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب بعد استشارة العرب واليهود ، فهل سيكون لآراء ممثلى العرب واليهود أثر فعال ، أو يكون المندوب السامى مطلق الحرية فى تقرير مايرى ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن المسؤولية تقع فى النهاية على عاتق المندوب السامى ، ولكن آراء العرب واليهود ستكون محل عناية جدية ، وسيستشير المندوب السامى ممثلى الفريقين قبل أن يتخذ قراراً ما .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه فهم فى جلسة سابقة أن الهجرة بعد انقضاء السنوات الخمس سيكون أمرها كله فى أيدى العرب . فالآن يظهر أن الموقف تغير وأن استمرار الهجرة سيكون موضوعا يتفق عليه .

المستر ماكدونالد — قال إنه لم يحدث تغيير فى الاقتراح البريطانى ، فبعد خمس سنوات ، ومهما تكن آراء البريطانيين أو اليهود ، فان الهجرة لا يمكن أن تستمر إذا لم يوافق عليها العرب .

الدكتور الخالدى — قال : إن هذا الاقتراح ينقصه شيء من الإيضاح . فهل المقصود أن لا يدخل مهاجر واحد بعد خمسة وسبعين ألفاً ، وأنه لن يحصل تدخل لا من جانب البريطانيين ولا من جانب اليهود ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن الأمر كما قال الدكتور الخالدى ، وإن كان لا شك فى أنه ستجرى مشاورات بين الطوائف المختلفة .

الدكتور الخالدى — سأل هل هو مصيب فيما فهمه من أن الكلمة الأخيرة ستكون للعرب ، وأنه لن يسمح بهجرة أخرى بغير موافقتهم ؟

المستر ماكدونالد — أجاب بالإيجاب . وقال : إن المبدأ الذى تعرب حكومة جلالته عن استعدادها لإعلانه وتقريره كجزء من الاتفاق ، هو أنه لن تستمر الهجرة بعد السنوات الخمس بغير موافقة العرب ، بغض النظر عن رغبات أية طائفة أخرى . أما ما جاء فى الاقتراح عن المشاورة وغير ذلك ، فليس إلا أداة لتنفيذ هذا المبدأ .

المستر أنطونيوس — سأل عن قاعدة التمييز بين المهاجرين الذين يدخلون بنسبة عشرة آلاف كل عام ، والمهاجرين الذين يعدون لاجئين والذين قدر عددهم بخمسة وعشرين ألفاً ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هناك فرقين ، الأول أن رقم ١٠,٠٠٠ حد أقصى لعدد المهاجرين فى كل عام ، ولا يمكن تجاوزه فى أية سنة ، أما الخمسة والعشرون ألفاً فيمكن أن يسمح لهم بالدخول فى فلسطين فى أى وقت إذا اقتنع المندوب السامى بأن التدابير اللازمة قد اتخذت لقبولهم . والفرق الثانى هو أن الخمسة والعشرين ألفاً " لاجئون " ويفضل الأطفال ، أما العشرة آلاف فيمكن أن يكونوا من اللاجئين أو من سواهم . ولا شك أن عدداً كبيراً منهم سيكون من اللاجئين .

الدكتور الخالدى — قال إنه لايود أن يكون هناك سوء تفاهم ، وإن الأسئلة التى يلقيها الوفد الفلسطينى يراد بها الحصول على صورة واضحة لنيات حكومة جلالته وفكرة صحيحة عن مقترحاتها . وقال : إن المستر ماكدونالد يعلم أن الوفد الفلسطينى رفض السماح بالهجرة ، ولا يزال مصراً على هذا الرفض .

المستر ماكدونالد — قال إنه يدرك رغبة الوفد الفلسطينى .

ألفريد أفندى روك — سأل : هل تظن حكومة جلالته أن خمسة وسبعين ألف يهودى يدخلون فلسطين يحلون مسألة اليهود العالمية ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن حكومة جلالته لاتظن ذلك ، وستواصل المملكة المتحدة وجماعة الأمم البريطانية مساعيها للمشاركة فى حل هذه المسألة . وبعد خمس سنوات لاتشترك فلسطين فى المساعدة إلا إذا رغب العرب ، واليهود أيضاً ، فى ذلك .

الدكتور الخالدى — قال : إن هذا سيكون مستحيلا من الوجهة المادية .

المستر ماكدونالد — قال إنه يعرف أن الأمة العربية لاتقل عن أية أمة أخرى مروءة وإنسانية .

عونى بك عبد الهادى — سأل : على أية قاعدة يسمح لليهود بدخول المملكة المتحدة بنسبة خمسة وعشرين ألفاً فى السنة ، كما أخبر المستر ماكدونالد ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن القاعدة فيما يتعلق ببريطانيا تختلف عن القاعدة فيما يتعلق بفلسطين . وهناك اعتبارات خاصة ـ مثل ارتقاء مستوى الصناعة ـ جعلت من الممكن أن تقبل بريطانيا أكثر مما تستطيع أن تقبل فلسطين ، ولكن هناك أيضاً اعتبارات من نوع آخر ، فان تعداد النفوس فى المملكة المتحدة خمسة وأربعون مليونا ، منهم مليونان عاطلون ، أما فلسطين فبلاد لاتزال قابلة للاستثمار .

الدكتور الخالدى — قال : إن فلسطين بلاد قاحلة جداً .

المستر ماكدونالد — قال : إنه يروم أن يبين بجلاء أن الاقتراحات الخاصة بالهجرة ـ أى باللاجئين وبالآلاف العشرة كل سنة ـ تتوقف على قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب .

جمال أفندى الحسينى — قال إن له سؤالا أخيراً ، وهو : هل يعتقد المستر ماكدونالد أن المراحل المختلفة فى التطور الدستورى قبل الاستقلال التام ـ كما هى واردة فى اقتراحاته ـ خليقة أن تجعل اليهود أشد رغبة فى التعاون مع العرب ، وأعظم إقبالا عليه ؟ . وقال جمال أفندى إنه قد بين من قبل أن اليهود ـ ماداموا يلمحون فرصة لإطالة فترة الانتقال ـ لن يكفوا عن وضع العراقيل وخلق المصاعب ليثبتوا أن فلسطين لايمكن أن تستقل · وقال إنه يخيل إليه من بيان المستر ماكدونالد أنه ليس فى نية حكومة جلالته أن تدنى اليهود من العرب ليعملا معاً . وقال أيضاً إنه لو كان يهوديا لاتبع هذه الخطة لبلوغ غايته ، ولعمل على إثبات عدم الاستقرار .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذه نقطة مهمة جداً . والذى ذهب إليه جمال أفندى من أن يهود فلسطين لن يتعاونوا مع العرب ماداموا يشعرون أن فى وسعهم الاعتماد على التأييد البريطانى ـ هذا الذى ذهب إليه جمال أفندى ـ قد حسب الوفد البريطانى حسابه ، وهو الذى أدى إلى التساهل العظيم مع وفد فلسطين · وقال إنه يريد أن يتناول هذه النقطة مع الإشارة إلى الملاحظة التى أبداها جمال أفندى هذا المساء ، حيث قال إن الاقتراحات المعروضة الآن لاتختلف عن الاقتراحات التى عرضت قبل عشرة أيام . وليس هذا بصحيح ، فان اقتراحات اليوم تختلف عن تلك فى نقطة أساسية ، فقد كانت الاقتراحات السابقة تنص على الشروط الخاصة بالهجرة فى سنوات خمس ، ولكنها لاتذكر عنها شيئاً بعد انقضاء هذه المدة ، فكان من الممكن لهذا أن تستمر الهجرة بعد السنوات الخمس حتى بغير موافقة العرب ، إذ كان البت فى هذا متروكا للحكومة البريطانية ؛

أما فى المقترحات الجديدة ، فان الكلمة الأخيرة للعرب فيما يتعلق بالهجرة بعد انقضاء السنوات الخمس . وهذا يعد تغييراً عظيما فى السياسة البريطانية ، بل قلباً لهذه السياسة فى أهم موضوع . وقد كان العرب إلى الآن يخشون استمرار الهجرة ، وأن يصبح اليهود ، على الأيام ، أكثرية فى البلاد ؛ أما الآن فالأمر فى يد العرب ، وهم الذين يسمحون أو لايسمحون بأن يتجاوز تعداد اليهود ثلث عدد السكان تقريباً . وليس فى وسع اليهود الآن أن يعتمدوا على التأييد البريطانى فى أهم شأن يعنيهم ، وهو الهجرة . وخليق بهذا أن يغير موقفهم حيال العرب . ومن رأى حكومة جلالته أن هذا جدير بأن يحمل اليهود على الرغبة والسعى فى التعاون مع الأكثرية العربية

وقال المستر ماكدونالد إنه يود أن يلفت النظر إلى قيمة هذا التغيير الذى تنطوى عليه المقترحات البريطانية فيما يتعلق بالهجرة ، وأن من المحقق أن اليهود أدركوا هذا ، وعنده أن الرأى العام سيدركه كذلك .

جمال أفندى الحسينى — قال : إذا كانت حكومة جلالته تعتقد أن اليهود سيضطرون إلى تغيير موقفهم ، فلماذا لايحدد تاريخ لانتهاء فترة الانتقال ؟ وسأل أيضاً : أليس الواقع أن اليهود يبلغون الآن ثلث أهالى فلسطين ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن المرجو أن تؤدى الاقتراحات البريطانية إلى جعل اليهود أكثر استعداداً للتعاون فى فلسطين مع العرب ، وإنه لايبعد - قبل انقضاء عشر سنوات - أن يتم وضع النظم الدستورية بالاتفاق ، تمهيداً لقيام دولة مستقلة . فاذا تحققت الشروط المرغوب فيها ، فان دولة فلسطين المستقلة تخرج إلى الوجود قبل عشر سنوات . أما عن نسبة اليهود إلى العرب فى الوقت الحاضر فقد قامت الحكومة بتحريات دقيقة بواسطة الخبراء فى فلسطين ، وهى مقتنعة بصحة أرقامها .

المستر أنطونيوس - سأل : هل وضع رقم "٧٥,٠٠٠" اعتباطاً ، أو بناءً على حساب ما ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن كل الأرقام الخاصة بالتعداد واحتمالات الزيادة الطبيعية قد فحصت ، وإن حكومة جلالته قد وجدت أن وصول نسبة عدد اليهود ، من سكان فلسطين إلى الثلث يحتاج إلى دخول حوالى ١١٥,٠٠٠ مهاجر . وقد حذف من هذا الرقم أربعون ألفاً ، هو عدد الذين دخلوا البلاد بطريقة غير مشروعة ، فبقى ٧٥,٠٠٠ فهو إذن رقم لم يوضع اعتباطاً .

جمال أفندى الحسينى — سأل : هل فى نية حكومة جلالته أن تحذف رقم خمسة آلاف من تعداد العرب ، هو عدد من قتلوا فى السنوات الأخيرة القليلة ؟ وهل ستراعى فى حسابها أن الزيادة الطبيعية بين العرب ستكون قليلة نظراً لسوء الأحوال الاقتصادية الناشئة عن الحالة الراهنة ؟ وهل راعت حكومة جلالته أن الأربعين ألف مهاجر يهودى بطرق غير مشروعة ، قد أصبح رقماً قديماً ، وأن عدداً كبيراً من اليهود يتدفق كل يوم على فلسطين ؟ وهل لاحظت حكومة جلالته أن معظم اليهود الداخلين ، هم من الشبان ، فالزيادة الطبيعية بينهم ستكون على الأرجح عظيمة ؟ وفضلا عن ذلك فان اليهود يستطيعون إيجاد وسائل لمضاعفة الزيادة الطبيعية ، وبهذ لايلبثون أن يتجاوزوا ٣٣⅓ فى المائة .

المستر ماكدونالد — أجاب بأن من المستحيل أن يكون التقدير فى هذا الموضوع عملية حسابية دقيقة. وقد بذل الجانب البريطانى أقصى مافى وسعه لمراعاة الحقائق التى لها علاقة بالأمر، مثل عدد العرب واليهود الذين قتلوا فى السنتين الماضيتين، ومثل كون الزيادة الطبيعية ستتأثر بالأحوال الاقتصادية. وقد بنيت الأرقام على إحصاءات الخبراء الذين لم يهملوا فى تقديراتهم أن اليهود من الشبان. وقد دخل فى الحساب أيضاً المهاجرون بطرق غير مشروعة من اليهود ومن العرب كذلك. أما الرقم "٤٠,٠٠٠" وهو عدد المهاجرين اليهود بطرق غير مشروعة فقد استند عند وضعه إلى تقرير لجنة بيل، وروجع على التقارير الأخيرة التى وضعتها حكومة فلسطين. وكانت لجنة بيل قد قالت إنه فى سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ دخل من اليهود حوالى ٢٢,٠٠٠ مهاجر بغير الوسائل المشروعة. والمتفق عليه أن عدداً كبيراً آخر دخل فى المدة الأخيرة، وقد جاء التقدير الوارد من فلسطين فى الأسبوع الماضى باعثاً الحكومة جلالته على إضافة حوالى ١٨,٠٠٠ إلى الرقم الذى وضعته لجنة بيل، وهو ٢٢,٠٠٠، ولسنا نقطع بأن هذا الرقم الإجمالى دقيق غاية الدقة، ولكن حكومة جلالته حاولت بذمة وإخلاص أن تدخل جميع العوامل فى حسابها.

موسى بك العلمى — سأل: هل الرقم "٧٥,٠٠٠" وهو عدد الذين سيسمح لهم بالهجرة، يتوقف أولا على المقدرة الاقتصادية للبلاد على الاستيعاب، وثانياً على أنه لايجوز فى أى وقت من الأوقات أن يتجاوز عدد اليهود ثلث عدد السكان؟

المستر ماكدونالد — قال: إن هذا الرقم (٧٥,٠٠٠) يتوقف على مقدرة البلاد على الاستيعاب. أما عن الشق الثانى من السؤال، فان المسألة ليست كما يفهم من سؤال موسى بك العلمى تماما. فان المفهوم من السؤال أن لايزيد عدد اليهود - فى أى وقت - عن ثلث سكان البلاد، ولكن حكومة جلالته لاتعنى أنه فى آخر كل سنة من السنوات الخمس يجب أن لايتجاوز عدد اليهود الثلث. فان هذا يكون صعباً جداً. فمثلا إذا استطاعت فلسطين أن تستوعب خمسة وعشرين ألف مهاجر دفعة واحدة، فانه لابد أن يجىء وقت يزيد فيه اليهود على الثلث، ولكن حكومة جلالته أرادت تحديد رقم يرفع عدد اليهود بعد خمس سنوات إلى ثلث عدد السكان. وقد رأت حكومة جلالته حسما للنزاع تحديد رقم لايسمح ليهودى واحد، بعده، بالدخول فى حال من الأحوال.

موسى بك العلمى — سأل عما يحدث إذا اتضح بعد خمس سنوات أن اليهود مازالوا أقل من ثلث السكان ، فهل يسمح فى هذه الحالة بدخول آخرين ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا لا يمكن أن يحدث بدون موافقة العرب . وأما نسبة الثلث فان الغرض من تحديدها هو أن يطمئن العرب ويثقوا أن اليهود سيكونون أقلية ، وليست نسبة الثلث مبدأ واجب المراعاة فى كل وقت . فاذا نقصت نسبة اليهود عن ٣٣⅓ فى المائة ، فليس ثم مايضطر أحداً إلى رفع هذه النسبة إلى الثلث تماما بعد انقضاء السنوات الخمس .

موسى بك العلمى — سأل : هل دخول ٧٥,٠٠٠ يهودى يتوقف على مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ؟ وهل إذا دخل خمسون ألفاً فى خلال السنوات الخمس ، يسمح للباقى أى ٢٥,٠٠٠ بالدخول بعدها ؟

المستر ماكدونالد — قال : إنه لايسمح بهذا بعد مضى السنوات الخمس .

موسى بك العلمى — قال : إن حكومة جلالته تطلب من العرب أن يوافقوا على شىء مادى محدود فى مقابل شىء غامض قد لايتحقق .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا يصح أن يكون وصفاً للموقف من بعض الوجوه ، وإن حكومة جلالته لاتحاول أن تبرأ من النقد ، ولم تعين أحوال محدودة لانتهاء فترة الانتقال ، لأن حكومة جلالته تريد أن تتركها غامضة بغير جلاء أو تبيين ، وقد بينت حكومة جلالته مايجب توفره ، فى خلال فترة الانتقال ، لأن هذا لازم وجوهرى ، لإمكان قيام الدولة ، ولكن حكومة جلالته أرادت أن تحدد ماكان مطلقاً ، فقررت أن تضع حداً للهجرة ، وفى مرجوها أن تضطر الأحوال اليهود إلى التعاون فى المسألة الدستورية .

الدكتور الخالدى — قال : إن السياسة الغامضة التى اتبعتها حكومة جلالته فى السنوات العشرين الماضية قد جرت البلاد إلى الحالة الحاضرة ، فاذا كان المراد حمل اليهود على التعاون فى المسألة الدستورية ، فلماذا لاتحدد فترة لمرحلة الانتقال ؟

المستر ماكدونالد — قال إنه أجاب فى الحقيقة عن هذا السؤال حين بين رداً على سؤال لجمال أفندى الحسينى أن حكومة جلالته لاتستطيع أن تجزم بأن معاونة اليهود مكفولة فى أى وقت ما ، كذلك لاتستطيع حكومة جلالته أن تقيد نفسها بمدة معينة لفترة الانتقال ، ولكن حكومة جلالته وضعت قيداً للهجرة اليهودية ، والمرجو أن يتيسر التعاون اليهودى فى خلال

مدة عشر سنوات ، فاذا حدث هذا فان الدستور يمكن أن ينفذ قبل نهاية هذه المدة ، وحكومة جلالته تأمل أن تجرى الأمور فى هذا المجرى ، ولكنها لاتستطيع أن تجزم بأنه لابد حاصل ؛ وقد قال الدكتور الخالدى إن غموض سياسة الحكومة البريطانية هو علة المتاعب كلها فى فلسطين ، ولكنه (أى المستر ماكدونالد) يرى ـ وقد يكون مخطئاً ـ أن المتاعب ترجع إلى أمرين : الأول : الشك فى أن فى النية إيجاد دولة يهودية ، وقد قضت اقتراحات الحكومة البريطانية على هذا الشك ؛ والثانى : الاعتقاد بأنه سواء أكانت النية إيجاد دولة يهودية ، أم لم تكن ، فان اليهود يمكن أن يصبحوا أكثرية فى البلاد ، مادام أنه لاقيد هناك يحدد الهجرة ، سوى مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب . والاقتراحات الحاضرة التى تعرضها حكومة جلالته خليقة أن تمحو هذا الاعتقاد ، لأن استمرار الهجرة بعد السنوات الخمس سيكون أمره رهناً بموافقة العرب .

موسى بك العلمى — قال إنه لايستطيع أن يأخذ مأخذ الجد قول المستر ماكدونالد إن العرب سيكون فى وسعهم منع الهجرة اليهودية . فان الحكومة ستظل حكومة إنجليزية فى الواقع ، ولن يكون العرب أكثر من متفرجين .

المستر ماكدونالد — قال إنه يرجو أن تؤخذ اقتراحات الحكومة البريطانية مأخذ الجد كما هو المقصود بها . وصحيح أنه بعد انتهاء السنوات الخمس ، قد لاتنتهى فترة الانتقال ، فيظل البريطانيون مضطلعين بتبعة الحكم ، ولكن الاقتراحات الجديدة مؤداها أنه مهما يكن رأى غير العرب ، فان الهجرة اليهودية ستنقطع ، مالم يقبل العرب استمرارها .

موسى بك العلمى — سأل عن العرب الذين سيستشارون فى الموضوع ، من عسى أن يكونوا ؟ هل يكونون ممن تختارهم حكومة جلالته ، أوممن يختارهم الشعب ؟

المستر ماكدونالد — قال إن المتفق عليه أن تجرى انتخابات لمجلس تشريعى فى خلال سنتين .

موسى بك العلمى — سأل : هل تجرى الانتخابات على مقتضى قانون تضعه حكومة جلالته ؟

المستر ماكدونالد — قال : إذا كان العرب سيئى الظن إلى هذا الحد ، فانه لا يبقى هناك أمل فى شىء ، ولو أن الحكومة البريطانية قالت إن الهجرة ستنقطع غداً لما صدقها العرب . وقال إن التصريح المقترح مؤداه بإخلاص وجد أنه إذا رأى العرب بواسطة ممثليهم المنتخبين للمجلس التشريعى ، أو بغير هذه الواسطة ، وقف الهجرة اليهودية بعد السنوات الخمس ،

فان الهجرة تنقطع . والمأمول أن لا تضطر الحكومة البريطانية إلى إعلان سياستها هذه بتصريح من جانب واحد ، وأن يتسنى وضع هذه السياسة على صورة اتفاق يصل إليه هذا المؤتمر ، فيصبح الاتفاق عقداً يقيد الحكومات التالية أيضاً .

عبد الرحمن عزام بك — قال : إن الجميع متفقون ، على مايظهر ، على وجوب انقطاع الهجرة بعد خمس سنوات ، وسيدرك اليهود هذا حق الإدراك ، ولاشك ، فلماذا رؤى من الضرورى أن ينص فى عقب هذا على أن الهجرة يمكن أن تستمر إذا وافق العرب ؟ وقال : إن من البديهى أنه لن تكون ثم معارضة فى استمرار الهجرة إذا وافق العرب . فلماذا لا يقتصر التصريح على أن الهجرة تنتهى بعد خمس سنوات ؟

المستر ماكدونالد — قال إنه أوكد وأقوى فى العبارة أن يقال إنه لن تكون هناك هجرة أخرى إلا برغبة العرب وموافقتهم . فان هذا يجعل من الواضح أن الأمر فى أيدى العرب وحدهم .

عبد الرحمن بك عزام — قال إنه يقدر وجهة نظر المستر ماكدونالد ، ولكنه مع ذلك يرى أن الأصوب أن يقال إنه لاهجرة بعد انتهاء السنوات الخمس .

المستر ماكدونالد — قال : إذا أخذ بهذا النص وصار جزءً من اتفاق معقود ، فقد يفيد أنه لن تكون هناك هجرة حتى ولو أرادها العرب .

عبد الرحمن عزام بك — اقترح أن يكون واضحاً أن الهجرة تنقطع بعد السنوات الخمس ، وقال : إن هذا لا يمنع أن يظل من الممكن بعد فترة الانتقال ، أن تقبل الدولة العربية المستقلة ، بالتعاون مع اليهود ، مهاجرين آخرين .

المستر ماكدونالد — قال : إن اقتراح عبد الرحمن عزام بك يعد بمثابة تقييد لحرية العرب .

عونى بك عبد الهادى — سأل : هل يفهم أن للعرب ، من ناحية ، الحق فى وقف الهجرة اليهودية بعد السنوات الخمس ؛ ولليهود ، من ناحية أخرى ، الحق فى وقف قيام دولة مستقلة ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا هو الذى سيكون ، سواء أذكر فى التصريح أم لم يذكر ، ومن الجوهرى على كل حال أن يتعاون العرب واليهود قبل أن يستطاع قيام دولة مستقلة .

عونى بك عبد الهادى — سأل عما عسى أن يحدث إذا رفض اليهود إقامة دولة مستقلة ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن فى وسع اليهود أن يمنعوا قيام دولة مستقلة ، سواء أذكر

هذا فى التصريح أم لم يذكر ، وفى مقدور اليهود أن يجعلوا أمر الحكومة مستحيلا فى دولة مستقلة غداً .

موسى بك العلمى — أعرب عن شكه فى هذا .

المستر ماكدونالد — قال : إن اليهود قد يجرون على سياسة عدم التعاون ، وقد يمتنعون عن دفع الضرائب ، إلى آخر ذلك . وطلب أن يكون من المفهوم جيداً أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتخلى عن مسؤوليتها فى فلسطين نحو العرب واليهود ، إلا إذا كان الفريقان على استعداد للتعاون . ومن مصلحة الحكم الصالح أن يحتفظ البريطانيون بمقدار من الإشراف والهيمنة .

جمال أفندى الحسينى — قال إن كثيراً من الأسئلة التى طرحها الوفد الفلسطينى قد أوضحت الأمر ، وصار الموقف جلياً ، وستجتمع غداً لجنة مكماهون ؛ والوفد الفلسطينى يرغب فى عقد اجتماع من أعضائه ، ولهذا لا يستطيع أن يتقدم برده على المقترحات البريطانية قبل يوم الجمعة ، فهو يقترح تأجيل المؤتمر إلى ذلك التاريخ .

المستر ماكدونالد — وافق على عقد الجلسة التالية فى يوم الجمعة ، وقال : إن المؤتمر سيتلقى فيها تقرير لجنة مكماهون ، وينظر فى بيان الوفد الفلسطينى ؛

وحصل الاتفاق على أن تكون جلسة المؤتمر التالية فى يوم الجمعة ١٧ مارس فى الساعة الثالثة مساء

ورفعت الجلسة فى الساعة ٦ والدقيقة ١٥

م . ف . (و . ع .) (ف .) — ١٤ —

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الرابعة عشرة

محضر الجلسة المعقودة بقصر « سان جيمس » فى يوم الجمعة السابع عشر من شهر مارس سنة ١٩٣٩ فى الساعة الثالثة مساء

مع هذا صورة من محضر الجلسة المذكورة للموافقة عليها أو تصحيحها ؛ والمرجو أن يرسل التصحيح إلى السكرتير فى موعد غايته يوم الثلاثاء ٢١ مارس ؛
وبعد هذا التاريخ يعد المحضر صحيحاً - مالم يتلق السكرتير تبليغاً بخلاف ذلك

(الإمضاء)
ه . ف . دونى — سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس
١٧ مارس سنة ١٩٣٩

صورة رقم ٦٥

م٠ف٠(و٠ع٠)(ف)-١٤-

سرى

الجلسة الرابعة عشرة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة الرابعة عشرة المعقودة بقصر «سان جيمس» بلندن
في يوم الجمعة ١٧ مارس سنة ١٩٣٩ الساعة الثالثة مساء

الحاضرون

المستر مالكولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيساً)

عن المملكة المتحدة:

- المركيز اوف دوفرين وآفا ـ الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
- السير جون إى . شاكبرج ـ نائب وكيل وزارة المستعمرات
- السير جراتان بوش — مستشار قضائى بوزارة المستعمرات
- المستر س . و . باكستر — مستشار بوزارة الخارجية
- المستر س . إى . ف . لوك — من وزارة المستعمرات
- المستر د . ج . هاريس ـ مندوب بمهمة خاصة من حكومة فلسطين
- المستر هـ . ل . باجاللى — السكرتير الأول لوزارة الخارجية
- المستر ج . ر . كولفيل ـ السكرتير الثانى لوزارة الخارجية

الوفود العربية

وفد فلسطين ... ...

- جمال أفندى الحسينى
- عونى بك عبد الهادى
- موسى بك العلمى
- المستر جورج أنطونيوس
- يعقوب أفندى فراج
- الدكتور حسين الخالدى
- راغب بك النشاشيبى
- ألفريد أفندى روك
- أمين بك التميمى
- يعقوب أفندى الغصين
- فؤاد أفندى سابا

وفد مصر ... ...

- صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم
- صاحب السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر بلندن
- صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى
- صاحب السعادة عبد الرحمن بك عزام — الوزير المفوض لدى مملكتى العراق والعربية السعودية

وفد العراق ... ...

- صاحب السعادة توفيق بك السويدى
- صاحب السعادة رؤوف بك جادرجى
- السيد عبد الله بكر — السكرتير
- المستر ه. آى لويد

وفد المملكة العربية السعودية ... ...

صاحب السمو الملكى الأمير فيصل — وزير الخارجية
صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه ـ الوزير المفوض بلندن
صاحب السعادة فؤادبك حمزة — وكيل وزارة الخارجية
الشيخ إبراهيم السليمان — السكرتير

وفد شرقى الأردن

صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الحكومة
الشيخ نجيب علم الدين — السكرتير

وفد اليمن ... ...

صاحب السمو الملكى الأمير سيف الإسلام الحسين
القاضى محمد عبد الله الشامى
القاضى على بن حسين العمرى
الأستاذ إبراهيم الموجى
السيد على محمد بن عقيل

سكرتارية المؤتمر

المستر ه. ف. دونى — السكرتير
المستر ن. إ ى. ارشر — مساعد السكرتير
المستر ج. سمرفيل — المترجم الرسمى

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — افتتح الجلسة بقوله إن أول مادة فى جدول الأعمال هى تقرير اللجنة التى عينها المؤتمر لبحث وثائق مكماهون. وان هذا التقرير الذى اتفقت عليه اللجنة قدقدم للمؤتمر. وأعرب المستر ماكدونالد عن أمله أن تكون الوفود قد اتسع وقتها لدرسه. وهو يقترح أن يعده المؤتمر صادراً عنه.

المستر أنطونيوس — سأل عن معنى ذلك

المستر ماكدونالد — قال إن التقرير فى الوقت الحاضر هو تقرير اللجنة الذى وضعته، وينبغى أن يكون تقرير المؤتمر. وانهذا ـ فيما يعتقد ـ هو الإجراء العادى المألوف فى مثل هذه الأحوال.

المستر أنطونيوس — سأل: ألا يكون من الصواب أن يناقش المؤتمر التقرير ؟

المستر ماكدونالد — قال إنه اقترح أن يعد المؤتمر التقرير صادراً عنه، فاذاكان المؤتمر يرغب فى مناقشته، فان المناقشة يمكن أن تبدأ. وسأل: هل يريد أحد أن يناقش التقرير ؟

عونى بك عبد الهادى — قال: إن الوفد الفلسطينى يقبل التقرير، ويوافق على اعتباره صادراً عن المؤتمر.

المستر ماكدونالد — قال: إن الوفد البريطانى مستعد لاعتبار التقرير صادراً عن المؤتمر.

الأمير سيف الإسلام — قال: إن بعض الوفود لا تعرف محتويات التقرير.

المستر أنطونيوس — قال: إن الترجمة العربية لم توضع، وإن التقرير لم يذيل بالتوقيعات إلا أمس، وإن الوقت لم يتسع أمام الوفود لدرسه.

الأمير سيف الإسلام — قال إنه على قدر ما يتذكر كان القرار أن يناقش التقرير فى المؤتمر.

عبد الرحمن عزام بك — نفى ذلك، وقال: إن اللجنة وكل إليها درس الوثائق ووضع التقرير.

المستر ماكدونالد — قال: إن هناك نهجين ممكنين. فاذا كان بعض الوفود لم يتسع وقته لدرس التقرير، ولا يريد أن يتقيد بمحتوياته قبل الدرس، فان المؤتمر يستطيع: (١) أن يقبله على أنه

تقرير اللجنة، فاذا تقرر نشره نشر على أنه تقرير اللجنة لاتقرير المؤتمر ، أو (٢) أن يرجىء الموضوع إلى أن يتاح للوفود درس التقرير ، ثم تعقد بعد ذلك جلسة لبحث الموضوع .

الدكتور الخالدى — اقترح أن يدون فى المحضر أن التقرير طرح على المؤتمر ، وأن المؤتمر أخذ علماً به .

المستر ماكدونالد — وافق على هذا الاقتراح .

عونى بك عبد الهادى — كرر أن وفد فلسطين يقبل التقرير ، فاذا كان صاحب السمو الملكى الأمير سيف الإسلام يرغب فى درس التقرير ، فان من الميسور أن يعتبر المؤتمر أن التقرير صادر عنه على شريطة أن تتاح لصاحب السمو الملكى فرصة لإبداء ملاحظاته عليه فيما بعد .

المستر ماكدونالد — قال إن مسألة وثائق مكماهون فحصت فحصاً وافياً بواسطة اللجنة ، فلو أن مناقشة أخرى جرت فى الموضوع لما كان هناك جديد يضاف من جانب الوفد البريطانى أو الوفود الأخرى التى كانت ممثلة فى اللجنة . وأشار إلى أنه يدرك عذر من لايحب أن يتقيد بشىء قبل درس التقرير ، ولهذا يوافق الدكتور الخالدى على ما اقترح من أن يأخذ المؤتمر علماً بالتقرير باعتباره تقرير اللجنة .

أما عن نشر التقرير فانه يتوقع المطالبة به ، وليس عند الحكومة البريطانية ما يمنع من ذلك ، فان من الصعب فيما يبدو له رفض طلب النشر ، إذا كان الرفض خليقاً أن يثير الشكوك ، أو يوهم أن فى التقرير مايراد كتمانه . ومن أجل هذا يقترح أن ينشر التقرير على أنه تقرير لجنة المؤتمر ، وأن المؤتمر أخذ علماً به .

عبد الرحمن عزام بك — قال : إن هذا الاقتراح لايقيد أحداً .

المستر ماكدونالد — قال : إنه لايقيد سوى الذين وقعوا التقرير .

توفيق بك السويدى — سأل عما عسى أن يكون إذا تقررت مناقشة التقرير ، ثم حصلت الموافقة على اعتباره صادراً عن المؤتمر ، هل تحصل الموافقة على ذلك بالأغلبية ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا تقرير إجماعى من لجنة . وخلاصته أن الأعضاء العرب والبريطانيين اتفقوا على أن يختلفوا فيما خلا نقطة أو نقطتين . وفى الملاحق بيانات كل من

الجانبين . وفيما يتعلق بهذا المؤتمر ، إذا دارت المناقشة فى التقرير ، فقد يقبله المؤتمر بالإجماع أو يرفضه بالإجماع . وهناك وفد أو وفدان تقيدا بالتقرير بواسطة ممثليهما فى اللجنة ، فهناك نتيجة أخرى محتملة للمناقشة ، وهى أن يقبله البعض على حين يرفضه البعض الآخر . ولما كانت اللجنة قد درست المسألة درساً وافياً ، فان اقتراح الدكتور الخالدى هو الاقتراح العملى .

الأمير سيف الإسلام — أعرب عن رأيه فى أن التقرير يجب أن تدور فيه المناقشة فى المؤتمر ، وأن تكون الوفود جميعاً حرة فى الموافقة أو عدم الموافقة.

المستر أنطونيوس — قال إن اللجنة عينت لتقدم تقريرها إلى المؤتمر ، وكان المؤتمر قد شرع فى المناقشة فى مسألة وثائق مكماهون ولم ينته إلى نتيجة ، فتقرر أن يبحث الموضوع بالتفصيل بواسطة اللجنة ، وبعد ذلك تستأنف المناقشة بواسطة المؤتمر . ولا يكفى أن ينشر التقرير على أنه تقرير اللجنة . ومن رأيه أن تفرد جلسة لمناقشة التقرير . وذكر فيما يتعلق به أنه حين كان يعرض وجهة نظر العرب على اللجنة كان يعتقد أن المؤتمر سيناقش التقرير .

المستر ماكدونالد — قال إنه رهن مشيئة الوفود ، وإن المسألة متروكة لكل وفد ، ليقرر مايراه .

الأمير سيف الإسلام — قال : إن خلاصة الموقف أنه ينبغى أن يعطى كل وفد وقتاً لدرس التقرير .

المستر ماكدونالد — قال : إذا رغب أى وفد فى إعطائه مهلة لدرس التقرير ، فان المؤتمر لايسعه إلا أن يقبل ذلك .

على ماهر باشا — نبه إلى أن الوفود جميعاً قد سبق لها أن أدلت بآرائها فى عهود مكماهون ، والتقرير يدل على أن الوفود جميعاً متمسكة بآرائها ، فلامحل إذن لمناقشة جديدة . وزكى اقتراح الدكتور الخالدى .

الأمير سيف الإسلام — وافق على اقتراح الدكتور الخالدى ، وسأل : هل يعد المؤتمر مسؤولا عن آراء اللجنة ؟

المستر ماكدونالد — قال : إذا وافق المؤتمر على اقتراح الدكتور الخالدى ، فانه لايكون مسؤولا عن آراء اللجنة ، وإنما الذى يحمل المسؤولية الوفود التى احتملت المسؤولية فعلا بواسطة ممثليها فى اللجنة .

جمال أفندى الحسينى — قال إن من الضرورى أن يعد المؤتمر هذا التقرير صادراً عنه ، وأن لا يكتفى بأخذ علم به . إذ يجب أن يجعل التقرير من عمل المؤتمر ، ولكنه يوافق على أنه لا محل لمناقشة جديدة .

عونى بك عبد الهادى — قال إنه فهم أن كل الوفود ماعدا وفد اليمن توافق على التقرير ، فهو إذن يقترح أن يفسح المؤتمر لصاحب السمو الملكى الأمير سيف الإسلام فى الوقت ، لدرس التقرير ، وفى خلال ذلك يوافق المؤتمر على التقرير ، وينتظر ماعسى أن يكون لصاحب السمو الملكى من رأى .

***

وطرح على المؤتمر اقتراح بأن يعد التقرير صادراً عنه ، فأقر المؤتمر الاقتراح بالإجماع .

الدكتور الخالدى — اقترح أن ينشر التقرير بأسرع مايستطاع . ووافق المؤتمر على هذا أيضاً .

المستر أنطونيوس — طلب أن يدون فى المحضر أنه يخالف القرار بالموافقة على التقرير بدون مناقشة ، لأنه يعتقد أن البحث قد يثمر خيراً . وذكر أن أمين بك التميمى منضم إليه فى هذه المخالفة .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا سيدون فى المحضر .

واستمر المستر ماكدونالد فقال : إن المادة الأخرى الواردة فى جدول الأعمال هى مواصلة البحث فى المقترحات التى عرضها الوفد البريطانى فى الجلسة الماضية . ولعل الوفود تذكر أن أسئلة كثيرة قد قدمت عن هذه المقترحات فى الأسبوع الماضى . وقد تبين الوفد البريطانى فى المناقشة والأسئلة أن إحدى النقط التى كانت ترد دائماً فى خلال البحث ، لم توضح توضيحاً كافياً فى الاقتراحات المعروضة الآن . وحتى لا تظن الوفود العربية أن الوفد البريطانى قد عدل عن هذه الاقتراحات أو تراجع ، يرى من الواجب أن يبين أن الوفد البريطانى كان ، وما يزال ، يقول إن مراحل التطور الدستورى فى فلسطين أثناء فترة الانتقال لن تعطل أو تقف من أجل أن هذا الفريق أو ذاك يؤثر عدم المعاونة . فهو مثلا قد أكد لوفد فلسطين أنه إذا كان ممثلو العرب مستعدين أن يشتركوا فى المجلسين : التنفيذى والاستشارى ، وكان ممثلو اليهود غير مستعدين لذلك ، فان الحكومة البريطانية تمضى على الرغم من ذلك فى تعيين ممثلى العرب ، ويسير المجلسان فى عملهما على الرغم من خلوهما من ممثلى اليهود .

وقال إنه أكد للوفود أيضاً أن هذا المبدأ يسرى طول فترة الانتقال ، وصحيح أن هذه النقطة لم تنل من التأكيد حقها فى الصيغة المكتوبة لاقتراحات الوفد البريطانى ، ولهذا يقرر أن هذا المبدأ يعد جزءً من اقتراحات الوفد البريطانى فى سبيل الاتفاق . وفى خلال فترة الانتقال قد تصل البلاد إلى مرحلة يكون فيها وزراء فلسطينيون مسؤولون فى كل دوائر الحكومة تحت رياسة المندوب السامى . فاذا حدث حين تدخل البلاد فى هذه المرحلة أن كانت المعاونة اليهودية لاتزال غير موجودة ، فان هذا لايصد الحكومة البريطانية عن تنفيذ الاقتراح . وحينئذ يكون لدى المندوب السامى مجلس وزراء فلسطينى تمثيلى ، وسيحتفظ بسلطات احتياطية فى حالة عدم وجود ممثلين فلسطينيين . وسيوضح هذه النقطة فى الاقتراحات البريطانية ، وتتضمنها عند ماتنشرها الحكومة البريطانية ، سواء أانتهى هذا المؤتمر إلى اتفاق أم لم ينته . ومن الواضح إذا تعذر الوصول إلى اتفاق أن نطالب بنشر الاقتراحات التى عرضها الوفد البريطانى ورفضت ، وقال إنه من أجل هذا أراد أن يبين أن الوفد البريطانى لم يرجع عن الموقف الذى وضحه الآن ، والذى يسرى على كل مرحلة من مراحل الانتقال .

عونى بك عبد الهادى — لاحظ أن فترة الانتقال لاتزال غير معروفة المدة .

المستر ماكدونالد — أجاب بأنه لايمكن أن يقال شىء عن فترة الانتقال أكثر مما جاء فى المقترحات البريطانية . وقال : إن الحكومة البريطانية ترجو أن ترى دولة فلسطين المستقلة قائمة فى خلال عشر سنين . وهذا مؤداه أن من الممكن أن تقوم حكومة مسؤولة قبل ذلك . ومرحلة التطور النهائية إلى دولة مستقلة تستوجب التعاون . وهذا جوهرى قبل أن تتخلى الحكومة البريطانية عن كل مسؤولية عن الحكم فى فلسطين ، ولكن الحكومة البريطانية تتوقع ، قبل هذا ، أن تكون هناك حكومة مسؤولة لها وزراء من العرب تحت رياسة المندوب السامى حتى لو أبى اليهود التعاون .

عونى بك عبد الهادى — استنتج من كلام المستر ماكدونالد أن العرب فى النهاية سيكونون تحت رحمة المعاونة اليهودية .

المستر ماكدونالد — أكد أن التطور فى سبيل الحكم الذاتى لن يعوقه عدم المعاونة من اليهود ، ولكن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، فعلا ، لايتيسر بغير هذه المعاونة .

موسى بك العلمى — سأل : هل أعطى اليهود تأكيداً كهذا فيما يتعلق بالتقدم الدستورى فى فترة الانتقال إذا جنح العرب إلى عدم المعاونة ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا بطبيعة الحال هو الموقف والواقع، ولكن فى خلال المباحثات مع اليهود ، تبين الوفد البريطانى أنهم ينتقدون بشدة الاقتراح الذى يقضى بأن يكون هناك يهودى واحد واثنان من العرب فى المجلس التنفيذى ، وهددوا بعدم التعاون . وقد قلنا للوفد اليهودى إن الحكومة البريطانية - إذا أبى اليهود التعاون ، ورضيه العرب - ستمضى فى تنفيذ الاقتراحات ، ولم تترك لهم أى مجال لسوء الفهم ، فيما يتعلق بالحالة فى فترة الانتقال.

موسى بك العلمى — سأل : هل إذا قاطع العرب نظم الحكم الذاتى فى أثناء فترة الانتقال تمضى الحكومة البريطانية فى المشروع ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا هو الذى يكون .

موسى بك العلمى — سأل : كيف إذن يعد المبدأ الذى قرره المستر ماكدونالد الآن ، تساهلا مع العرب ؟

المستر ماكدونالد — نبه إلى أن كلاما كثيراً قد قيل عن إمكان وقوف اليهود فى طريق التقدم نحو الحكم الذاتى .

موسى بك العلمى — قال : ليست هذه هى المسألة ، إنما المسألة أن اليهود سيقفون فى طريق قيام دولة مستقلة .

المستر ماكدونالد — قال إنه يدرك تماما وجهة النظر التى بينها موسى بك . والحكومة البريطانية مصممة على قدر مايتيسر ذلك عملياً على منع حرمان العرب حقوقهم السياسية من جراء عدم المعاونة اليهودية ، وستظل تمنع هذا الحرمان - على قدر مايتيسر ذلك عملياً - إلى نهاية مرحلة التقدم فى سبيل الدولة المستقلة .

عونى بك عبد الهادى — أصر على أن المقترحات البريطانية تحول - أو تتيح لليهود أن يحولوا - بين العرب واستعمال حقوقهم السياسية ، وأن هذا يناقض المبدأ الذى تقبله الحكومة البريطانية وتسلم به ، فيما يعلمه ، وهو أن للعرب حقاً فى الاستقلال الحقيقى فى يوم ما .

المستر ماكدونالد — قال : إنه لن يكون هناك تقييد لحقوق العرب لايكون فى الوقت ذاته تقييداً لحقوق الآخرين . وبمقتضى المقترحات البريطانية يستطيع الأهالى العرب ، والوزراء العرب ، أن يشتركوا فى حكومة مسؤولة تماما .

عونى بك عبد الهادى — قال : إن الحكومة البريطانية تعلم ، وعرب فلسطين يعلمون ، أن اليهود لن يسمحوا أبداً بقيام دولة مستقلة .

المستر ماكدونالد — قال : إن المسألة مسألة سياسة عملية ، كما هو الحال فى كل بلد تكون فيه أكثرية وأقلية كبيرتان عظيمتا الشأن ، وفى هذه البلاد (بريطانيا) أكثرية من الإنجليز وأقلية كبيرة من الأسكتلنديين ؛ وبغير التعاون بين هذين الشعبين ، تكون الحكومة المستقلة مستحيلة ، وليس الاقتراح البريطانى مجرد وسيلة دستورية لحل مشكل ، فان الحكومة البريطانية تحاول أن تساعد عرب فلسطين على الحصول على حقوقهم عملياً بإنقاص قوة اليهود إلى الحد الأدنى . وسيكون التقدم فى طول فترة الانتقال - بما فى ذلك عهد الحكومة المسؤولة - مستقلا عن المعاونة اليهودية . وفضلا عن ذلك ، فان العرب يحصلون أيضاً على الحق فى وقف الهجرة ، واليهود يعرفون أنهم فى هذه الحالة لايستطيعون أن يعتمدوا على التأييد البريطانى فى هذا . إن الحكومة البريطانية تواجه مسألة عملية ، وتحاول أن تواجهها على نحو يزيل العقبات التى يمكن إزالتها عن طريق حصول العرب على حقوقهم ، فاذا كان هذا لايرضى الوفد الفلسطينى . فان له أن يقول ذلك ، ولكنه لايستطيع أن يتهم الوفد البريطانى بإيجاد عقبات فى الطريق .

البيان الختامى لوفد فلسطين

جمال أفندى الحسينى — تلا الملاحظات الآتية للوفد الفلسطينى على المقترحات البريطانية :

" درس الوفد العربى الفلسطينى بعناية المقترحات التى أبلغه إياها وفد المملكة المتحدة فى جلسة مؤتمر فلسطين المعقودة فى ١٥ مارس سنة ١٩٣٩ ، وهو يرى أن المقترحات محل اعتراضات جدية من الوجهة العملية ، ومن وجهة النظر التى يقضى بها الإنصاف العادى . ويود الوفد العربى الفلسطينى من غير أن يدخل فى التفاصيل ، أن يبدى الملاحظات التالية ، التى يرى أنها كافية لإثبات تعذر العمل بهذه المقترحات على العموم :

إن مقترحات حكومة جلالته تتناول ثلاث مسائل رئيسية : التغييرات الدستورية ، والهجرة ، والأراضى .

فأما عن المسألة الأولى : فان حكومة جلالته تقترح أن تكون هناك فترة انتقال من نظام الانتداب الموجود إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، ولكنه لم يحدد مدة لهذه الفترة التى

تركت مرهونة "بنجاح" المراحل الدستورية المختلفة ، وإمكان التعاون الفعال فى الحكومة بين أهل فلسطين " ؛

والوفد العربى الفلسطينى يقدر تماما ، قيمة تصريح حكومة جلالته بأن غايتها هى إنهاء الانتداب ، وتأسيس دولة مستقلة فى فلسطين . ورغبة منه فى إظهار تقديره ، والتدليل على استعداده للتساهل فى كل نقطة يتسنى فيها التساهل ، يقبل مبدأ فترة الانتقال ، ولكن على شرط أن تعين مدة محدودة لها . ويرى الوفد أنه لا فائدة من الدخول فى بحث التدابير الخاصة بفترة الانتقال مالم تقبل حكومة جلالته من ناحيتها مبدأ تحديد المدة .

وبغض النظر عن اعتراضات الوفد العربى الفلسطينى على عدة وجوه للتدابير الخاصة بفترة الانتقال ، يرى أن عدم تحديد مدة الفترة عقبة فى سبيل ماتصرح حكومة جلالته بأن غايتها تحقيقه ، إذ أن ذلك يتيح لأية أقلية تبغى أن تؤخر أو تعرقل قيام دولة مستقلة فى فلسطين ، ثغرة واسعة ، بل يغريها باتباع سياسة العرقلة عمداً ؛

والوفد العربى الفلسطينى مقتنع بأن كل هذه التدابير الدستورية ـ من وقتية ودائمة ـ يجب ـ لمصلحة الجميع ، ولمصلحة السلم ـ أن تكون بحيث تكفل سهولة العمل ، واجتناب الاحتكاك والنزاع بين الطوائف المختلفة . ومن رأى الوفد أن وضع نهاية للفترة لابد منه لنجاح التدابير فى خلالها ، ولإزالة مايسهل أن يصبح سبباً للاحتكاك بين الطوائف المختلفة ، ولمنع التعويق عمداً ، ولا سيما أن وفد المملكة المتحدة قد اعترف بأن عدم وجود نهاية للفترة يكسب اليهود قدرة على العرقلة ، يبلغ من أمرها أن تحول دون قيام الدولة المستقلة .

وأما عن الهجرة : فان الوفد العربى الفلسطينى يلاحظ مع الارتياح أن حكومة جلالته قد اعترفت أخيراً بأن من الواجب أن تنتهى هجرة اليهود إلى فلسطين ، ولكنه يرى أن اقتراحات حكومة جلالته ليس من شأنها أن تحمله على تغيير مايذهب إليه من أن عدد السكان الحالى أكثر مما تستطيع البلاد احتماله .

وأما عن الأراضى : فان من بواعث الأسف للوفد العربى الفلسطينى أن يجد أن اقتراحات حكومة جلالته لاتدخل فى حسابها الحالة الخطيرة الناشئة عن قلة كفاية الأراضى فى فلسطين ، ويؤخذ من أحدث تقرير وضعته هيئة رسمية ، وهى "لجنة وودهيد للتقسيم ـ سنة ١٩٣٨ " أن أدنى مساحة لازمة للأسرة هى ١١١ دونماً فى المتوسط ، على حين أن الواقع لايتجاوز

٥٤ دونماً للأسرة ، أى أقل من نصف الحد الأدنى اللازم لحياة الكفاف . وهذا التقدير ينطبق على البلاد كلها على العموم ، وقد روعى فيه التفاوت بين الأراضى المختلفة فى الجهات المتنوعة .
ومن رأى الوفد العربى الفلسطينى أن النهج القويم الوحيد فى مسألة خطيرة كهذه يقضى بتحريم بيع الأراضى من العرب لليهود ، وذلك لتخفيف وطأة الحالة الناشئة عن عدم كفاية الأراضى ، وعند اليهود الآن مساحات كافية من أراض غير مستعملة ولا مستغلة لمواجهة الزيادة الطبيعية فى عدد اليهود . أما الأراضى التى يملكها العرب ، فلا تكاد تكفى لسد حاجات نصف الزراع العرب الحاليين ؛ ويضاف إلى ذلك أنه ليس هناك فائض لمواجهة الحاجات التى تنشأ عن الزيادة الطبيعية بين العرب ؛

والوفد العربى الفلسطينى يقدر تماما الجهود التى تبذلها حكومة جلالته للوصول إلى تسوية ، وهو واثق أن حكومة جلالته تقدر تماما من جانبها أن الوفد الفلسطينى فى بيانه الافتتاحى أمام المؤتمر صرح باستعداده للمفاوضة بروح المسالمة والرغبة فى « الاتفاق » على الشروط اللازمة للضمانات المعقولة للمصالح البريطانية ، وللمحافظة على الأماكن المقدسة ، وكفالة حرية الوصول إليها ، ولحماية كل الحقوق المشروعة للأقليات من يهودية وغير يهودية . والوفد يغتنم هذه الفرصة ليكرر أنه شديد الرغبة فى مساعدة حكومة جلالته فى أى تدبير من شأنه أن يضع حداً فى أقرب وقت للأحوال المضطربة التى تعانيها البلاد المقدسة بسبب السياسة التى اتبعت إلى الآن ، سياسة إنكار الاستقلال ، وإغراق البلاد بالمهاجرين ، والعجز عن حماية الزراع العرب مما يكابدونه من جراء قلة الأراضى بسبب استيلاء اليهود عليها .

كلمات الوفود

كلمة الوفد العراقى

توفيق بك السويدى — ألقى الكلمة التالية باسم الوفد العراقى :

يا سعادة الرئيس :

أرى أن اقتراحات الوفد الفلسطينى معقولة تحدوها روح المسالمة ، وتدل على الرغبة فى الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى ، إذا كان هذا ممكناً على نحو ما .

ويؤسفنى أن أقول إنى لا أستطيع أن أجد فى المقترحات البريطانية ـ إذا أخذت جملة ـ سياسة من شأنها أن تشجعنى على الاعتقاد بأن فلسطين ستنجو فى المستقبل من الاضطرابات ، كذلك ليس من شأن المقترحات البريطانية أن تساعد على الاحتفاظ بالسلم فى الشرق الأدنى فى هذه الأيام العصيبة .

وأشعر أن المقترحات البريطانية الحاضرة لا تصلح أن تكون قاعدة لاتفاق مالم تعدل تعديلا عظيما .

ولكنى أرجو بإخلاص أن تعيد الحكومة البريطانية النظر فى سياستها على ضوء ماتبينه وعرفه مندوبوها من المباحثات غير الرسمية ، وإنى واثق أن فى الوسع الوصول إلى اتفاق إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة أن تثق بعرب فلسطين ، كما وثقت بعرب العراق ؛

وإذا كنا نفترق الآن على غير اتفاق ، فانى أرى أن المباحثات قد أثمرت خيراً كثيراً . فاذا احتفظ بهذه الروح فى المستقبل ، فانى أرجو أن يؤدى الود والتفاهم اللذان ظهرا فى لندن إلى علاقات أسعد فى فلسطين والبلاد العربية .

كلمة الوفد اليمانى

الأمير سيف الإسلام الحسين — قال إن البيان الذى ألقاه صاحب السعادة توفيق السويدى بك لايعبر عن شعور العراق فحسب . و إن الذى يود أن يقرره هو أنه على الرغم من المحن والشدائد التى عاناها العرب فى فلسطين ، فانه لايزال يرجو الوصول إلى حل عادل .

وقال إن الوفد اليمنى يود أن يشكر للحكومة البريطانية أمراً واحداً ، وهو دعوتها إياه للاشتراك فى المداولة فى هذه المسألة الشائكة ، وهى مسألة وجدت الحكومة البريطانية أن من الضرورى أن تغير سياستها حيالها . وقال سموه إنه يود أيضاً أن يشكر الحكومة البريطانية على شىء آخر ، وهو الروح الرائع الذى ساد المباحثات . فهما تكن نتيجة المؤتمر ، فانها لن تؤثر فى تقدير سموه لهذه الروح ؛

وأشار سموه إلى تاريخ السنوات العشرين الماضية ، فقال : إن كل من ينظر بعين الإنصاف لابد أن يمهد العذر لعرب فلسطين على الموقف الذى اتخذوه فى خلال المباحثات . وقال : إن الثقة المتبادلة عامل أساسى يجب توفره إذا أريد الوصول إلى حل لأية مسألة ، ولكن هل من العدل أن يتوقع أحد أن يمنح العرب الحكومة البريطانية ثقتهم التامة حتى لو كانت الحكومة البريطانية هى الطرف الآخر الوحيد فى هذا الموضوع ؟ هل من العدل أن ينتظر من العرب أن يبذلوا هذه الثقة بعد كل الذى كابدوه وقاسوه ؟ وهل مما يعين على الثقة أن تترك الحكومة البريطانية العرب فى أيدى اليهود ؟ إن العرب ليسوا بأعداء للحكومة البريطانية ، وإنهم لشعب يحب السلم ، ويؤثر الود ؛ ولكن الحكمة تقول « إبدأ بنفسك ثم بمن تعول » ، وهذه حقيقة يجب أن تلقى حظاً كبيراً من العناية والتدبر . وليس العرب بمتطرفين ، وإنهم ليقدرون مركز الحكومة البريطانية الدقيق ، ولكن هل من العدل أن يطالبوا بالرضا بأطماع اليهود وآمالهم فى بلادهم ، أو بأى حل يجعلهم رهن مشيئة اليهود أو الصهيونية ؟

ومضى سموه فى كلامه فقال إنه يؤيد من أعماق قلبه ماقاله توفيق السويدى بك من أن المقترحات البريطانية لاتعرض حلا للموضوع . وليس فى وسع الوفد اليمنى أن يحمل عرب فلسطين على قبول سياسة غامضة بعد تجاربهم الماضية . وقال فى الختام إنه يرجو أن تعيد الحكومة البريطانية النظر فى الموقف .

كلمة الوفد السعودى

صاحب السمو الملكى الأمير فيصل — ألقى البيان الآتى باسم الوفد العربى السعودى :

" لقد بينا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ولزملائنا أعضاء وفد المملكة المتحدة فى محادثات عديدة ، رأينا فى حل عادل عملى لمسألة فلسطين ، وهو حل يعيد السلام ، ويكفل استقرار الأمور فى الشرق الأدنى ، فى وسط الأحوال الدولية الحاضرة المضطربة .

ونحن نقدر الصعوبات التى تواجه حكومة جلالته ، وندرك رغبتها فى الوصول إلى تسوية للمسألة ؛ ولكن رأينا أن المقترحات التى عرضتها على المؤتمر لايمكن أن تكفل ذلك الاستقرار الذى ينشده الجميع ، وذلك للأسباب الوجيهة التى سبق لنا أن ذكرناها لوفد المملكة المتحدة ، والتى أشار إليها الوفد العربى الفلسطينى فى البيان الذى سمعناه الآن .

ومن أجل ذلك نود أن نلح على حكومة جلالته فى أن تولى ملاحظات الوفد العربى الفلسطينى عنايتها الجدية ، وأن تعدل سياستها المقترحة تعديلا جوهريا . ونحن نعتقد أنه مادامت هذه السياسة لاتعدل على نحو مابينا ، فان موقف الوفد العربى الفلسطينى سيظل صعباً ، فلا يستطيع أن يوافق على المقترحات الحالية .

وإنا لنرجو من أعماق قلوبنا أن تظل العلاقات الحسنة الحالية بين الدول العربية على العموم ، والأمة البريطانية ، قائمة ؛ وأن تتخذ حكومة جلالته تدابير فعالة لمحو الشكوك والريب التى أوجدتها الحوادث الماضية .

كلمة الوفد المصرى

على ماهر باشا — تكلم باسم الوفد المصرى فقال إنه يشعر أن جو المناقشة الحالية ليس بالجو الصالح . وقال : إن الوفد المصرى يقدر الروح الودية التى أبداها الوفد البريطانى ، والجهود الكبيرة التى بذلها للوصول إلى التفاهم ، أما من الناحية العربية ، فان الوفد الفلسطينى لم يقصر فى إظهار روح التساهل ، وقد أثبت أنه مستعد لأن يقبل كل ضمان معقول لجالية يهودية ممتازة ؛

وموضوع الخلاف الرئيسى بين الوفدين البريطانى والفلسطينى يدور حول تحديد مدة لفترة انتقال . ولو كان الأمر محصوراً بين الوفد الفلسطينى والحكومة البريطانية وحدهما لكان من

الممكن أن يقبل الوفد الفلسطيني المقترحات البريطانية ؛ ولكن وجود العنصر اليهودى ، وروح العرقلة التى أظهرها اليهود ، دفعا الوفد الفلسطينى إلى التردد ، فاذا أمكن التغلب على هذه الصعوبة ، وتحديد وقت لفترة الانتقال ، فان الاتفاق يكون ممكناً . والوفد المصرى تام الثقة بأن الفطرة البريطانية المبنية على حب العدل ونشدان الإنصاف ستتغلب لمصلحة السلام فى فلسطين ؛

وثم نتيجة أخرى تستخلص من مباحثات المؤتمر ، وهى أن اشتراك الدول العربية وما بذلته من الجهود قد ساعد كثيراً على إيجاد روح الاعتدال فى الجانبين . وقال إنه يرى أنه مهما تكن نتيجة المباحثات فانها ستكون من المعالم البارزة فى تاريخ الإمبراطورية البريطانية ، ودليلا على أن لها أن تعتمد على أصدقائها وحلفائها فى الشرق الأدنى والأوسط ؛

وختم على ماهر باشا بيانه بالثناء على الأناة والحكمة اللتين أظهرهما الوفد البريطانى ، ولاسيما الرئيس المستر تشمبرلن . وأعرب عن أمله فى إمكان تذليل الصعوبة إذا كان الخلاف مقصوراً على المسألة التى أشار إليها . أما المسائل الثانوية فقال إن حلها يسهل بعد ذلك .

كلمة الوفد الأردنى

توفيق باشا أبو الهدى — قال إنه بعد أن سمع بيانات الوفود الأخرى ، لايدرى ماذا يقول ، ولعله يكفى أن يؤيد كل ماقاله إخوانه أعضاء الوفود العربية الأخرى . على أنه يود مع ذلك أن يقول كلمتين : فقد سبق له أن قال إن المصاعب فى فلسطين ناشئة عن مطامع اليهود التى لاحد لها ، ومخاوف العرب التى لها مايسوغها . وقال إن فى وسعه أن يصرح الآن بأن مقترحات الوفد البريطانى فيما يتعلق بالمسائل الدستورية تركت آمال اليهود ومخاوف العرب كما كانت ؛

ثم قال إنه من أجل ذلك لا يعتقد أن المقترحات البريطانية تثمر السلم والسكينة فى فلسطين . ولكنه يرجو أن يستطاع إيجاد حل عادل يعيد السلام ، ويحقق الغاية التى ترمى إليها الحكومة البريطانية .

كلمة الوفد البريطانى

المستر ماكدناولد — قال : إن الوفد البريطانى بذل أقصى مايدخل فى طاقته فى الأسابيع الستة الماضية ، للوصول إلى اتفاق . وقدبذل الوفدالأردنى ، والوفود الأخرى كل مافى وسعها كذلك ، ولكن من دواعى الأسف أن الوفود لايسعها بعد كل هذا المجهود إلا أن تعترف بأنها لم توفق . فلا مفر إذن من أن تنتهى المباحثات . لأنها إذا استؤنفت لن تؤدى إلا إلى إعادة كل ماقيل فى الأسابيع الماضية .

وقال إنه يشعر بباعث يدفعه إلى الرد على بعض النقط التى وردت فى أقوال الوفود الأخرى فى هذه الجلسة ؛ ولكن الوفود تعرف آراء الحكومة البريطانية فى كل هذه الأمور معرفة تامة . وقال : إن صاحب السمو الملكى الأمير فيصل قد استعمل عبارة تصف الواقع أتم وصف حين قال إن الحكومة البريطانية فى مركز دقيق ؛

واستمر المستر ماكدونالد فقال إنه يستطيع أن يؤكد للوفود أن رغبة الحكومة البريطانية الوحيدة هى إنصاف الأمة العربية فى فلسطين والشعب اليهودى ، بلاتحيز ولاخوف . ولما كان الاتفاق لم يتيسر لسوء الحظ ، فسيكون على الحكومة البريطانية أن تنظر فى سياستها وتقدير مداها . وستفعل ذلك فوراً ، ثم تعلنها فى خلال الأسبوع المقبل . وقد تحملت الحكومة البريطانية تبعات عديدة فى جهات كثيرة من العالم ، وستقوم بأعباء تبعاتها فى فلسطين . وإذا كان الاتفاق قد تعذر ، فقد حصلت اتصالات شخصية عديدة ، ونشأت صداقات ومودات .

وقال إنه قبل رفع الجلسة يود أن يشكر كل الوفود ، وجميع أعضائها واحداً واحداً ، باسم الوفد البريطانى ، على صبرهم ، وطول أناتهم ، وسعة صدورهم ، وحسن مودتهم ولطفهم ، طول المدة التى انعقد فيها المؤتمر . وقال إنه لايعتقد أن المباحثات كانت عديمة الثمرة ، فانها آتت خيراً كثيراً على العموم .

[ورفعت الجلسة فى الساعة الرابعة والدقيقة ٤٥ مساء]

لجنة الشؤون السياسية

محاضر جلساتها

م . ف . (و . ع .) (ل . س .) - ١ - صورة رقم ٥٨

سرى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

لجنة الشؤون السياسية

الجلسة الاولى

فى الجلسة الثانية عشرة للمؤتمر ، المعقودة فى أول مارس تقرر تأليف لجنة للشؤون السياسية ، وستجتمع هذه اللجنة بقصر " سان جيمس " فى يوم الخميس الثانى من شهر مارس فى منتصف الساعة الرابعة .

ه . ف . دونى
السكرتير

قصر سان جيمس
أول مارس سنة ١٩٣٩

م.ف.(و.ع.)(ل.س)-١-

سرى

الجلسة الأولى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

لجنة الشؤون السياسية

محضر الجلسة الأولى للجنة « الشؤون السياسية » التى عقدت بقصر "سان جيمس" بلندن يوم الخميس ٢ مارس سنة ١٩٣٩ الساعة ٣ والدقيقة ٣٠ مساء

الحاضرون

عن المملكة المتحدة:

المستر مالكولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيساً)
المستر بتلر — الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية
السير جون إى شاكبيرج — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراتان بوش — المستشار القضائى لوزارة المستعمرات
المستر س. و. باكستر — مستشار بوزارة الخارجية

الوفود العربية

وفد فلسطين ...	جمال أفندى الحسينى المستر جورج أنطونيوس
وفد مصر	صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى صاحب السعادة عبد الرحمن عزام بك (الوزير المفوض لدى مملكتى العراق، والعربية السعودية)
وفد العراق... ...	صاحب السعادة توفيق بك السويدى
وفد المملكة العربية السعودية	صاحب السعادة فؤاد بك حمزة
وفد شرق الأردن	توفيق باشا أبو الهدى الشيخ نجيب علم الدين
وفد اليمن	القاضى محمد عبد الله الشامى الأستاذ إبراهيم الموجى

سكرتارية المؤتمر

المستر هـ . ف دونى — السكرتير

المستر ج . س . بنيت — مساعد السكرتير

المستر ج . سمرفيل — المترجم الرسمى

محضر الجلسة

افتتح المستر ماكدونالد الجلسة بقوله إنه يحب أن يعرض بعض الملاحظات على البيان الذى ألقاه الوفد الفلسطينى فى جلسة المؤتمر الأخيرة . وليس فى نيته أن يلقى بيانا طويلا رسمياً ، لأن الغرض من هذا الاجتماع الصغير هو الدخول فى صميم البحث ، غير أنه يود أن يوضح موقف الوفد البريطانى ، ثم قال :

لقد أعارت الحكومة البريطانية الموضوع عناية جدية عظيمة على ضوء المباحث التى دارت فى المؤتمر ، وكانت النتيجة أنها عدلت آراءها إلى حد معين . ومن رأى الحكومة البريطانية أنها تقدم تساهلا عظيما وإرضاء كبيراً لوجهة النظر العربية ، وهى على صواب فى ذلك . أما الاقتراحات الخاصة بنظام الحكم والمهاجرة والأراضى فمرتبط بعضها ببعض ، والمطلوب هو الوصول إلى اتفاق عام عليها ؛

وفيما يتعلق بالنظام الأساسى للبلاد ، طرحت اقتراحات بعيدة المدى ، ترمى فى النهاية إلى تحرير فلسطين ، فى الوقت المناسب ، وإلى الشروع فى وقت مبكر فى العمل لوضع نوع مناسب من الدستور لدولة فلسطينية مستقلة ؛

أما الهجرة فقد اقترحت قيود شديدة جداً لها لمدة خمس سنوات ، على أن تنتقل السيطرة على المهاجرة بعد ذلك إلى الأداة الدستورية التى تكون قد وجدت كنتيجة لمداولات مؤتمر المائدة المستديرة ؛

وأما الأراضى ، فقد اقترح تحريم بيعها بتاتا لليهود فى مناطق معينة ، وتقييدها فى المناطق الأخرى .

وهذه الاقتراحات تنطوى على تعديل كبير للسياسة البريطانية فى فلسطين . والصراحة تقتضى القول بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد من هذا المدى من حيث المبدأ ، وإن كانت مستعدة أن تبحث التعديلات الخاصة بالتفاصيل .

وأعرب المستر ماكدونالد عن رأيه فى أن البحث فى غير هذه الاقتراحات يكون عقيما عديم الفائدة ؛ حتى لو وافقت الحكومة البريطانية على اقتراحات أخرى ، لما كان فى وسعها تنفيذها .

ومضى المستر ماكدونالد فى بيانه فقال إنه فهم أن العرب ينتقدون الاقتراحات الخاصة بنظام الحكم الأساسى ـ أى الدستور ـ لأنها تؤدى إلى تأخير ستة شهور ، وأن أهل فلسطين فى خلال هذه المدة لا يسعهم أن يطمئنوا إلى أن الدولة الفلسطينية ستخرج إلى حيز الوجود . ورداً على هذا الاعتراض بين المستر ماكدونالد أن الغرض المنشود ليس أن تصدر الحكومة البريطانية تصريحاً من جانب واحد ، بل أن يكون التصريح فى اتفاق توقعه وفود المؤتمر جميعاً . ومثل هذا الاتفاق يكون عقداً من حقه أن يكون أعظم قيمة عند أهل فلسطين من تصريح جانب واحد . والاتفاق المقترح لا يقيد الحكومة الحاضرة فقط ، بل كل حكومة أخرى تليها فى بريطانيا العظمى . ومن أجل هذا كان الوصول إلى هذا الاتفاق على أعظم جانب من الأهمية .

ثم انتقل المستر ماكدونالد إلى نقط معينة يجب أن يتناولها الاتفاق فى رأى الوفد البريطانى :

١ — اقتراح إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الوقت المناسب يشترك فى الحكم فيها كل من العرب واليهود ، وتكون مرتبطة ببريطانيا العظمى بمعاهدة ؛

٢ — اقتراح بأنه بعد مضى الوقت الكافى للتحضير الضرورى يشرع فوراً فى وضع دستور ، ويكون هذا مما يتقيد به الطرفان فى الاتفاق .

فؤاد بك حمزة — سأل عن معنى قول المستر ماكدونالد " فى الوقت المناسب "

المستر ماكدونالد — قال إنه حين استعمل هذه العبارة ، كان يفكر فى فترة الانتقال اللازمة قبل إمكان الاستقلال التام . أما التدابير الخاصة بفترة الانتقال فيضعها مؤتمر المائدة المستديرة .

وبين المستر ماكدونالد أن لدى الحكومة البريطانية أسباباً عملية لما تقترحه من إيجاد فترة قبل تعيين هيئة تضع تفاصيل الدستور والمعاهدة . وفيما يلى أهم هذه الأسباب :

١ — إن مسألة النوع الملائم من الدستور لدولة فلسطينية مستقلة ، وأحكام المعاهدة على أعظم جانب من التعقيد . ومن الواجب أن نحرص على أن لا تدفعنا العجلة إلى وضع نوع من الدستور ينهار فى مراحل حياته الأولى . وخير من ذلك أن نفسح فى الوقت لدرس أنواع من النظم الدستورية ، لنختار منها الأصلح والأوفق . ويهم الحكومة البريطانية أن توضح آراءها فى بعض المسائل التفصيلية ، مثل حماية المصالح البريطانية فى فلسطين . فان

الحكومة البريطانية لم تفكر إلى الآن فى أن تعهد فى حماية مصالحها إلى سلطة أخرى فى فلسطين، وقبل أن تقرر ماهية هذه المصالح وكنهها، وكيف تحمى، لابد من استشارة لجنة الدفاع الإمبراطورى، والخبراء العسكريين فى الشرقين الأدنى والأوسط؛

٢ — كذلك لابد من الدرس الوافى المبدئى لمسألة الضمانات للأقليات، ولا سيما للوطن القومى اليهودى. والوطن القومى اليهودى ليس أقلية عادية، ومسألة ضمان مصالحه تعد فريدة فى بابها. ولاشك أن هناك وسائل كثيرة مختلفة لتناول موضوع كهذا، وسيكون علينا أن ندرس التدابير النافذة فى سويسرة مثلا أو الهند. وستحتاج الحكومة البريطانية إلى استشارة أقدر خبرائها، وبعضهم الآن فى الخارج، قبل أن تعرض أى اقتراح فيما يتعلق بالوسائل الدستورية التى تناسب أحوال فلسطين الخاصة؛

٣ — وكما أكد المستر ماكدونالد مراراً، يؤكد مرة أخرى، أن الغرض هو الوصول إلى اتفاق مقيد للداخلين فيه. ولهذا تحب الحكومة البريطانية أن تدعو الأحزاب المعارضة من العمال والأحرار للاشتراك فى مؤتمر المائدة المستديرة. ولو أنها دعيت الآن لكان من الطبيعى أن ترفض لأنها تحتاج إلى وقت لدرس الموضوع. ولا بد للحكومة من وقت لتروض المعارضة على السكون إلى وجهة نظرها؛

٤ — والأمر لايقتصر على رغبة الحكومة البريطانية فى اشتراك الأحزاب السياسية الأخرى، بل إن الواجب يقضى بالاتصال بعصبة الأمم، وإقناع جنيف بأن هذه هى السياسة الصائبة الرشيدة. وقال إنه يجب أن يذهب بنفسه إلى جنيف، وأن يتولى إقناع لجنة الانتدابات الدائمة. وإذا استطاعت الحكومة البريطانية أن تحصل على موافقة جنيف من حيث المبدأ، فان هذا يكون معناه الحصول على موافقة ضمنية من عصبة الأمم فيما يتعلق بوضع التفاصيل، أما إذا مضينا فى العمل قبل استشارة جنيف، فان هذا يورثنا المتاعب؛

ولهذه الأسباب جميعاً يلح الوفد البريطانى فى إفساح الوقت قبل القيام بأى محاولة لوضع نظام دستورى. وسيكون هذا عملا مهما جداً مضارعا لوضع الدستور فى مصر والعراق وإرلندا. وقد دلتنا تجربتنا على أننا فى حيثما تسرعنا كنا نقع فى الأخطاء. وأننا فى حيثما تأنينا وقمنا بالمراجعات المبدئية الواجبة، كنا نفوز ونوفق. ومن مصلحة عرب فلسطين أنفسهم أن لايحبط الدستور الجديد المنشود.

فؤاد بك حمزة — سأل : هل يناقش الأعضاء النقط التى تثار واحدة واحدة أثناء عرضها ، أو يفضل المستر ماكدونالد الانتهاء من بيانه أولا ؟ .

المستر ماكدونالد — قال إنه يجب أن يعرض الصورة كاملة . والوفد البريطانى يعتقد أن أقوم السبل أن يؤجل المؤتمر الحالى بعد أن يصل إلى الاتفاق من حيث المبادىء ، ثم يعود إلى الاجتماع فيما بعد لوضع الدستور . وقد يتسنى اجتماعه مرة أخرى قبل شهر أكتوبر - بل ربما تيسر هذا فى يونيه - وقال إنه فى الوقت نفسه يوافق الأعضاء العرب على أن التصريح البريطانى المقترح يجب أن يشتمل على أكثر من مجرد بيان لما تنويه الحكومة البريطانية من إقامة دولة فلسطينية مستقلة مرتبطة بمعاهدة ببريطانيا العظمى . ويجب السعى للوصول إلى اتفاق على ما يصح أن يسمى اختصاص مؤتمر المائدة المستديرة أى على المسائل الرئيسية التى يكون عليه أن يدرسها و ينظر فيها . وفيما يلى بعض هذه المسائل :

١ — يكون من اختصاص المؤتمر أن يضع دستوراً لفلسطين ، وأن يقرر أحكام المعاهدة التى تعقد مع بريطانيا العظمى . ويكون هذا هو غرضه العام ، ولكن عليه أيضاً أن ينظر فى النقط التفصيلية الآتية ؛

٢ — يجب أن تكون هناك فترة انتقال قبل الاستقلال التام ، ويكون على المؤتمر أن ينظر فى التدابير الواجبة لنظام الحكم فى فلسطين فى خلال فترة الانتقال ، وفى الشروط التى ينبغى أن تتوفر قبل أن تنتهى هذه الفترة ، وقد لا يحتاج الأمر إلى فرض شروط ، فيقتصر على تعيين مدة الفترة ؛

٣ — ينظر المؤتمر فى خير وسيلة للاحتفاظ بالصبغة الفذة التى تمتاز بها فلسطين باعتبارها أرضاً مقدسة ، وبحرمة الأماكن المقدسة من إسلامية ومسيحية ويهودية ، وبحرية الوصول إليها ؛

٤ — ويجب النظر فى الضمانات اللازمة للجاليات والطوائف المختلفة ، وخاصة الضمانات المتعلقة بالوطن القومى اليهودى ؛

٥ — ضمان المصالح البريطانية ، ومصالح الدول الأخرى ، مثل أمريكا .

واقترح المستر ماكدونالد الاتفاق على اختصاصات المؤتمر المقبل فى هذا المؤتمر الحالى وتحرير وثيقة شاملة لهذه المسائل كلها .

المستر أنطونيوس — قال : إن المستر ماكدونالد ذكر أنه سيكون من أعمال مؤتمر

المائدة المستديرة " النظر " فى الضمانات . فهل يعنى بذلك أن المؤتمر سيقتصر عمله على وضع التفاصيل الخاصة بما يتفق عليه فى المؤتمر الحالى ؟

المستر ماكدونالد — قال إنه كان سيوضح هذه النقطة . وذكر أنه قد يتسنى القيام ببحث تمهيدى هنا فى موضوع الضمانات ، ولكن الحكومة البريطانية تشعر أنها لاتستطيع أن تقرر ـ بغير معونة من الخبراء ـ هل هذا الضمان أو ذاك ، يكفى ويحسن الأخذ به فى فلسطين . ومن الممكن النظر فى وسائل شتى عديدة ، ثم يعهد بأمر البت فى الاقتراحات المختلفة ، إلى مؤتمر المائدة المستديرة .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن الخلاف بين وفد فلسطين والوفد البريطانى لا يقتصر على الإجراءات والمسائل الشكلية ، بل يمتد إلى المبدا . وقد بين المستر ماكدونالد أنه ستكون هناك حكومة مستقلة نوعا ، وأن نظامها الدستورى سيكون محل البحث فى مؤتمر المائدة المستديرة ، وقال إنه لابد من ضمانات للوطن القومى اليهودى ، وإن مؤتمر المائدة المستديرة سيكون مؤلفاً من أعضاء تعينهم الحكومة البريطانية للنظر فى مسألة النظام الدستورى . ففى هذه النقطة نخالف الوفد البريطانى ؛

إن وفد عرب فلسطين لايستطيع أن يتصور دولة فلسطينية مستقلة إلا إذا خول أهل فلسطين نفسها الحق فى وضع دستورهم . أما إيضاح النقط المتعلقة بشروط المعاهدة المقترحة وأحكامها ، فمسألة أخرى مختلفة . فما دامت القواعد العامة للمعاهدة معروفة ، فخليق أن لاتكون ثم صعوبة فى الأمر . أما من حيث الدستور فكيف تتسنى الثقة بأن لايحدث خلاف شديد فى الرأى عند مايجتمع مؤتمر المائدة المستديرة ؛ فمالم توضع وتقدر فى المؤتمر الحاضر مبادىء معينة ، فانه يكون من الصعب على عرب فلسطين أن يشتركوا فى مؤتمر المائدة المستديرة . فقد يجدون حين يجتمع ذلك المؤتمر أنهم لن يصلوا بعد كل مابذلوه ، إلى الاستقلال .

واقترح جمال أفندى التميز والتفريق بين الأمرين الآتيين :

١ — الدستور الذى ينبغى أن يضع أحكامه أهل فلسطين على شرط أن تشتمل هذه الأحكام على شروط حصل الاتفاق عليها فى هذا المؤتمر الحاضر ؛

٢ — والمعاهدة التى تعقدها جمعية وطنية فى فلسطين بعد المفاوضة مع بريطانيا العظمى . وفى هذه المسألة لايكون من المناسب دعوة أحزاب المعارضة للاشتراك فى الأمر .

وأشار جمال أفندى إلى الاتفاق الأمريكى البريطانى المعقود فى سنة ١٩٢٤ خاصاً بفلسطين، وقال إنه سيكون من الضرورى أن تعقد الجمعية الوطنية فى فلسطين مثل هذا الاتفاق مع الولايات المتحدة الأميريكية . ويمكن تضمين الدستور الفلسطينى أحكاما تلزم دولة فلسطين باحترام نصوص الاتفاق المعقود مع الولايات المتحدة فى سنة ١٩٢٤ .

وقال جمال أفندى إنه لايستطيع أن يفهم كيف يعهد إلى هيئة غير مسؤولة ، كمؤتمر المائدة المستديرة المقترح ، بأن تضع دستوراً لفلسطين ، أو أحكاماً لمعاهدة معها . وإذا حصل هذا فأخاق أن تنشأ صعوبات خطيرة فى نهاية فترة الانتقال ، لأن أهالى فلسطين قد يذهبون إلى أن الدستور من عمل الحكومة البريطانية ، وأشخاص اختارتهم الحكومة البريطانية ، فهم غير ملزمين بأن يتقيدوا به ؛

وختم جمال أفندى الحسينى كلامه بأنه لايكاد يرى كيف يكون مؤتمر المائدة المستديرة ، مقبولا من الوجهة القانونية .

المستر ماكدونالد — قال إن هناك سوابق للاستعانة بمؤتمر مائدة مستديرة لوضع دستور ، فهو لايستطيع أن يفهم لماذا يرى أهالى فلسطين أن من الاعتداء على حرياتهم وحقوقهم أن تشترك الحكومة البريطانية فى هذا العمل ؟

جمال أفندى الحسينى — قال إن المؤتمر كله سيكون عليه طابع النفوذ البريطانى . فبريطانيا هى التى ستدعوه وتجمعه ؛ وممثلو فلسطين - حتى لو كانوا هم ممثليها الحاليين - سيكونون أشخاصاً عينتهم الحكومة البريطانية . فالقرارات التى تنتهى إليها مثل هذه الهيئة لايمكن أن تعد ملزمة للبلاد . وإنما يكون الدستور ملزما للبلاد إذا كان من عمل جمعية منتخبة .

المستر ماكدونالد — ذكر أن زعماء الشعب الأرلندى ، المعترف بهم ، دعوا إلى لندن بواسطة حكومة جلالته فى سنة ١٩٢٢ للتداول معها فيما يتعلق بفترة الانتقال إلى الاستقلال .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن مركز فلسطين يختلف عن مركز أرلندا ، أو الهند ، حيث كان النظام السابق قائماً على السيطرة والسيادة البريطانية التامتين .

المستر أنطونيوس — أشار إلى المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التى تتعلق أحكامها بالأراضى التى كانت تابعة فيما مضى للدولة العثمانية ؛ وقال : إن مجرد الانتداب على فلسطين ينطوى على الاعتراف الضمنى باستقلال البلاد . أما فيما يتعلق بالمفاوضة فى استقلال الهند ،

أو أرلندا ، فان بريطانيا تخطو خطوة إلى الأمام . ولكنها بتصريحها أنها تريد إبلاغ فلسطين استقلالها ، لاتأتى بجديد ، وإنما تنفذ أمراً كان مقرراً ضمناً فى عهد عصبة الأمم .

على ماهر باشا — قال إن من رأيه أن الأجدى ، بدلا من البحث فى المبادىء العامة ، أن يتناول المؤتمر الحلول العملية . وقد وعد المستر ماكدونالد أن يقدم للمؤتمر جدولا عاماً يبين مدى اختصاص مؤتمر المائدة المستديرة . فاذا أصغينا إلى مافى هذا الجدول وقبلناه أوعدلنا محتوياته فان شقة الخلاف قد تضيق . وقال إنه يظن أن بعض المسائل التى تحتاج إلى التناول ذات صبغة تعنى بريطانيا العظمى من ناحية ، وفلسطين أجمعها ـ أى كل أهاليها من يهود وعرب على السواء ـ من ناحية أخرى ، ومنها ضمان المصالح البريطانية ، وهى مسألة لايرى صعوبة فى الوصول إلى اتفاق بشأنها . وثم طائفة أخرى من المسائل تعنى أهل فلسطين وحدهم ، ومنها دستور الحكم فى فلسطين فى المستقبل ؛

وقال على ماهر باشا إن خير منهج فى رأيه هو تناول كل مسألة تحتاج إلى الوصول إلى قرار بشأنها ، لنعرف فى أى الطائفتين نضعها ، وإلى أى حد يتيسر حلها فى هذا المؤتمر ، أو هل يكون من الملائم تركها لمؤتمر المائدة المستديرة . وليس من الضرورى أن يعالج مؤتمر المائدة المستديرة كل هاتيك المسائل . ومن رأيه أنه لايكون من بواعث الارتياح ، ولا مما يرضى رغبات الوفد الفلسطينى الاكتفاء بتعيين المسائل المهمة ، والقول بترك بحثها لمؤتمر المائدة المستديرة ، ولا شك أن هناك سوابق لتناول كثير من المسائل مثل مسألة الأقليات ، ولكن هناك مسألة جديدة هى الوطن القومى اليهودى ، ولا يجوز أن ينتظر من الوفد الفلسطينى أن يترك هذه المسألة ويرجئها من غير أن يعرف الاتجاه فى طريقة حلها ، ويدعها لمؤتمر المائدة المستديرة ، وهو ـ أى الوفد الفلسطينى ـ قد يكون فيه أقلية ؛

أما من حيث تأليف مؤتمر المائدة المستديرة فقد قال على ماهر باشا ، بعد أن أشار إلى عيوب كل من الانتخاب والتعيين ، إنه يقترح أن يكون الوفد الفلسطينى فى المؤتمر الحالى هو الذى يمثل بلاده فى مؤتمر المائدة المستديرة . ومن الجلى أنه حائز لثقة الشعب الفلسطينى ، وإلى أن يكون لفلسطين دستورها وحكومتها الخاصة ، يكون من التعقيد الذى لاضرورة له البحث عن ممثلين آخرين غير أعضاء الوفد الحاضر . أما المعاهدة مع بريطانيا العظمى فيوقعها بطبيعة الحال ممثلو حكومة فلسطين المؤلفة تأليفاً دستورياً .

المستر ماكدونالد — قال إنه قد تكون هناك مزايا لاقتراحات على ماهر باشا الأخيرة ، ولهذا اقترح هو أن يؤجل المؤتمر الحاضر نفسه ، مع تخويله الحق فى زيادة عدد أعضائه ، ليتسنى تمثيل المعارضة ، وتعيين الخبراء القانونيين من جانب المملكة المتحدة ، ثم يعود إلى الاجتماع فى الخريف ، وهذا أفضل من أن يدعى إلى الانعقاد مؤتمر جديد كل الجدة .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن الوفد الفلسطينى لايملك السلطة التى تخوله الموافقة على هذا . وهو لايستطيع أن يغضى عن احتمال أن لايقبل الذين يمثلهم الوفد ، حضوره عنهم فى مؤتمر المائدة المستديرة .

المستر ماكدونالد — قال : على أى حال ، إن المسألة ليست مسألة دستور يفرضه المؤتمر فى الخريف على فلسطين . والأصح أنه بعد أن يوقع الأعضاء بالحروف الأولى من الأسماء على مشروع يتفقون عليه ، يطرح المشروع على جمعية عمومية فى فلسطين .

جمال أفندى الحسينى — طلب تعريفاً لعبارة "مؤتمر المائدة المستديرة" وسأل : هل معنى ذلك أن الأحزاب الممثلة فى المؤتمر يكون لها مركز واحد ، بغير تفاوت ؟ فاذا كان هذا هكذا فهل يتصور المستر ماكدونالد أن وفد فلسطين يقبل أن يجلس إلى جانب أقلية فلسطينية على قدم المساواة ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن التعبير غير مهم . وإذا كانت فلسطين سيكون لها دستور يستطاع العمل به ، فانه يجب أن يكون نتيجة الاتفاق والتعاون بين الأحزاب التى يعنيها الأمر .

عبد الرحمن عزام بك — قال : إن التأثير فى الرأى العام يكون حسناً إذا دعى المؤتمر الجديد على اعتبار أنه استمرار لهذا المؤتمر المؤجل ، وهذا خليق أن يزيل المخاوف وينفى الشكوك التى قد تنشأ بغير ذلك .

فؤاد بك حمزة — وافق على أنه من الوجهة الشكلية ، يكون هذا نافعاً ، وقال إنه ينضم إلى على ماهر باشا فى كل ماينه واقترحه . والمهم هو تحديد المسائل التى تدخل فى اختصاص مؤتمر المائدة المستديرة ، وتحديد تلك التى تكون من اختصاص ممثلى فلسطين المعتمدين . وقال إنه يعتقد أن الحكومة البريطانية مستعدة أن تعترف بحق أهل فلسطين فى وضع دستورهم ، على شرط أن يشتمل على الضمانات الملائمة ، للمصالح البريطانية .

المستر ماكدونالد — قال إنه فيما يتعلق بالمصالح البريطانية ، فان من الممكن تعيين لجنة

تكون بريطانية صرفا ، تقدم تقريراً فى هذا الموضوع إلى مؤتمر المائدة المستديرة، ولكن هناك طريقة أخرى، أشارت إليها ضمناً الاقتراحات التى عرضت، وهى إخراج مسألة المعاهدة بين بريطانيا العظمى ودولة فلسطين المستقلة من جدول أعمال مؤتمر المائدة المستديرة، وقصره على المسألة الدستورية وحدها، ثم تدور المباحثة فى المعاهدة مع الحكومة الفلسطينية التى تقوم طبقاً لأحكام الدستور الذى يوضع. وبهذه الطريقة لايدخل فى اختصاص مؤتمر المائدة المستديرة - فضلاعن الدستور - سوى المصالح البريطانية والأجنبية فى أثناء فترة الانتقال فقط.

فؤاد بك حمزة — قال إنه فيما يتعلق بالعراق ومصر وسورية قد ترك وضع الدستور لهذه الأمم؛ ومن رأيه أن القياس عليها أولى من القياس على الهند حيث لاوجود لمسألة اعتراف ضمنى باستقلال.

المستر ماكدونالد — قال إنه لايستطيع أن يوافق على أن فلسطين مثل البلاد التى ذكرها فؤاد بك حمزة، وسبب الاختلاف هو وجود الوطن القومى اليهودى ، الذى ارتبطت بتعهدات له جهات شتى خارج فلسطين، لاتستطيع ولا تريد أن تتنصل منها، وقد حملت حكومة جلالته أمانة دولية فى هذا الصدد؛ ولهذا يبدو له أن مما لا مفر منه أن تكون حكومة جلالته ممثلة فى الهيئة التى تضع الدستور، لتقتنع بأن الدستور يشتمل على أحكام للوفاء بتعهداتها للوطن القومى، ومتى صارت هذه التعهدات محترمة بمقتضى دستور فلسطين، فان الدولة المنتدبة تستطيع أن تنسحب.

جمال أفندى الحسينى — قال إنه من الوجهة الفنية لا أهمية كبيرة لكيفية تأليف الهيئة التى تضع الدستور. ولو أن حكومة جلالته لم تكن ممثلة ومعها مستشاروها الخبراء لكان الأرجح أن يرغب ممثلو فلسطين فى دعوة هؤلاء الخبراء لمساعدتهم بصفتهم الشخصية، ولكن المهم هو أن يشعر أهل فلسطين أن دستورهم وضع على نحو يجعلهم مقيدين به. وإنه ليكون موقفاً سىء المغبة أن يضطر الأفراد لرفض الاعتراف بالدستور بعد وضعه ، بحجة أنه وضع بإملاء البريطانيين، أو أن الفلسطينيين الذين اشتركوا فيه لم تكن صفتهم التمثيلية صحيحة.

فؤاد بك حمزة — أشار مرة أخرى إلى مثل العراق، وذكر أن توفيق بك السويدى أخبره أنه فى الوقت الذى عقدت فيه المعاهدة بين العراق وبريطانيا العظمى، كانت فى العراق أقلية كردية شديدة الشبه بالأقلية اليهودية فى فلسطين. واقترح أن يطلب من توفيق بك السويدى أن يزيدهم بيانا فى موضوع هذا التشابه بين الأقليتين.

توفيق بك السويدى — قال : إن الأقليات فى العراق ، من أكراد وأتراك وخلافهم ، يبلغون مليونا من أربعة ملايين هم تعداد الأمة العراقية . وبمقتضى دستور العراق صارت لكل طائفة من الأقليات محاكمها المختصة بالنظر فى الأحوال الشخصية ، وأعطيت كل أقلية عدداً من المقاعد النيابية فى مجلس النواب ، ولم تكن المسائل الدستورية التى خلقها وجود الأقليات ، بجديدة ، فقدكانت هناك أمثلة عديدة يمكن الانتفاع بالقياس عليها . وقال إن من رأيه أن يجرى البحث الآن فى مبلغ انطباق هذه العوامل المشتركة على المسألة الدستورية فى فلسطين ، وبعد هذا يستطاع مع الاطمئنان ترك إعداد الدستور نفسه لأهالى فلسطين ؛ وذكر أنه لايرى صعوبات كبيرة فى المسألة الدستورية ، ولكن إذا كانت حكومة جلالته ترى من الضرورى أن تدعو مؤتمراً لتناول هذه المسألة ، فانه لا يرى مانعاً .

وذكر توفيق بك السويدى أنه حتى فيما يتعلق بالعراق ،كانت هناك دعاية فى إنجلترا وغيرها ضد التحرير والاستقلال . ومن رأيه أن تحدد معنى عبارة " فى الوقت المناسب " فيما يتعلق باستقلال فلسطين ، وأن يعين تاريخ له اجتنابا لكل تأويل . وقد حدث هذا فيما يتعلق بالعراق . وأعرب عن موافقته لعلى ماهر باشا على مارأى من عدم التناسب بين الموضوعات التى اقترح المستر ماكدونالد إحالتها إلى مؤتمر المائدة المستديرة . فمثلا مسألة فترة الانتقال تبدو له خارجة عن نطاق المؤتمر المقترح ؛ والأولى أن توضع فى ملحق لتصريح الحكومة البريطانية . أما الضمانات للأقليات فمن رأيه أن ينص على بعضها فى الدستور ، وعلى البعض الآخر فى المعاهدة ، وقال : إن العراق عالج مسألة الأقليات بتصريح أمام عصبة الأمم .

وختم توفيق بك السويدى كلامه بقوله إنه يلاحظ مع السرور أن الوفود الحاضرة يبدو عليها الاتفاق العام على المبدأ .

المسترأنطونيوس — قال : إن الوفد الفلسطينى لا يوافق على اقتراح مؤتمر المائدة المستديرة لأسباب مختلفة أهمها : أولا ، عدم ارتياحه إلى طريقة تأليفه واختصاصه ، وثانياً : عدم رضاه عن التأخير الذى تجره الدعوة إليه ، وسواء أجتمع فى صورة استمرار للمؤتمر الحاضر ، أم لا ، فانه يظن أن الجميع موافقون على أنه ينبغى الوصول إلى تسوية فى أقصر وقت ، وكفى بالحالة الحاضرة فى فلسطين وضرورة وضع حد لها ، موجباً للإسراع .

ولهذا اقترح المستر أنطونيوس أن تدرس المسائل فى هذا المؤتمر ، وهو يدرك أن حكومة جلالته قد لاتكون تامة الاستعداد للبحث فى بعضها ، مثل المسائل العسكرية ، ولكن

تناولها واحدة واحدة يعين على حل عدد منها ، وإذا ظهر أن هناك بقية من المسائل لايتيسر حلها فى الوقت الحاضر ، فانه يكون من المناسب حينئذ ، النظر فى مبلغ الحاجة إلى عقد مؤتمر آخر ، وماذا يكون عمله إذا ظهرت الحاجة إليه .

وقال المستر أنطونيوس إنهم ببحثهم فى اقتراح مؤتمر مائدة مستديرة يسبقون الحوادث ، وينظرون فى عمل مستقبل قبل أن يعرفوا إلى أى مدى يستطاع الاتفاق على المسائل الحقيقية المتنازع عليها . وحض على إخراج اقتراح مؤتمر المائدة المستديرة من دائرة البحث فى الوقت الحاضر ، وعلى تناول النقط المختلف عليها .

المستر ماكدونالد — وافق على أن هذا اقتراح عملى ، وقال إنه متفرع عن اقتراحات على ماهر باشا وفؤاد بك حمزة . وقال إنه يحسن فى الاجتماع التالى للجنة أن تفحص المسائل التى تتطلب البت ، واحدة واحدة ، وأن تقرر اللجنة فى كل مسألة إلى أى حد تستطيع المضى فى البحث ، والبت ، أو هل ينبغى لسبب ما ، إرجاء الأمر إلى بحث آخر ، وسيحضر الوفد البريطانى الاجتماع المقبل ، وهو مستعد للعمل بهذه الطريقة .

عبد الرحمن عزام بك — رحب بهذا الاقتراح .

فؤاد بك حمزة — سأل : هل الوفد البريطانى مستعد للموافقة على المبدا القائل إن وضع الدستور ينبغى أن يترك لأهل فلسطين ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذه ستكون إحدى المسائل التى تفحص فى الجلسة المقبلة ، وهو لايرى أن يسبق الجلسة ، ويتعجل البحث ؛

واتفق على أن تعود اللجنة إلى الاجتماع مرة أخرى فى يوم السبت الرابع من شهر مارس فى الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين صباحا .

[ورفعت الجلسة فى الساعة الخامسة مساء]

م.ف (و.ع.) (ل.س) - ٢ -

صورة رقم ٦٢

سرى

الجلسة الثانية

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

لجنة الشئون السياسية

محضر الجلسة المعقودة بقصر "سان جيمس" بلندن
فى يوم السبت ٤ مارس سنة ١٩٣٩ الساعة العاشرة والدقيقة ٣٠ صباحا

الحاضرون

عن المملكة المتحدة:

المستر مالكولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيساً)
المستر ر. ا. بتلر — الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا — الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
السير جون إى شاكبره — الوكيل المساعد بوزارة المستعمرات
السير جراتان بوش — المستشار القضائى لوزارة المستعمرات
المستر س. و. باكستر — مستشار بوزارة الخارجية

الوفود العربية

وفد فلسطين ...	جمال أفندى الحسينى المستر جورج أنطونيوس — السكرتير العام للوفود العربية
وفد مصر	صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى صاحب السعادة عبد الرحمن عزام بك (الوزير المفوض لدى مملكتى العراق والعربية السعودية)
وفد العراق... ...	صاحب السعادة توفيق بك السويدى
وفد المملكة العربية السعودية	صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل وزارة الخارجية
وفد شرقى الأردن	صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الوزارة نجيب بك علم الدين — سكرتيراً
وفد اليمن	القاضى محمد عبد الله الشامى الأستاذ إبراهيم الموجى

سكرتارية المؤتمر

المستر هـ . ف . دونى — السكرتير

المستر ج . س . بنيت } مساعدا السكرتير
المستر إى . ر . ادموندز }

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — قال إن الوفد البريطانى وعد فى الجلسة الماضية بأن ينظر فى المسائل الخاصة التى سيتناولها مؤتمر المائدة المستديرة ، ليتبين هل من الممكن والمرغوب فيه درس هذه المسائل فى المؤتمر الحالى . وهناك مسائل عديدة من هذا الضرب ، مثل فترة الانتقال ، والشروط التى ينبغى توافرها قبل أن تنتهى ، والضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة ، وبمركز فلسطين نفسها كبلد مقدس ، والضمانات المتعلقة بالوطن القومى اليهودى ، والضمانات اللازمة للمصالح البريطانية ، ومصالح البلدان الأجنبية الأخرى .

وقال إن الوفد البريطانى يوافق وفد فلسطين العربى على أنه ينبغى على الأقل أن يدور بحث مبدئى فى بعض هذه المسائل ، مثل الضمانات اللازمة للوطن القومى اليهودى . وقال إنه يرى أن من المفيد أن يبين نوع الضمانات التى يفكر فيها الوفد البريطانى ، والتى تطلب حكومة جلالته أن تقتنع بكفايتها قبل الاستقلال . وقال إنه لايدعى أن الموضوع مفروغ من بحثه ، فان الاستقرار على رأى نهائى فيه يتطلب تفكيراً كثيراً وتشاوراً طويلا ، وقد يؤدى البحث إلى الكشف عن صعوبات جديدة .

وذكر أنه يود ـ فى هذه المرحلة ـ أن يبدى ملاحظتين :

١ — أن مسألة الضمانات للوطن القومى اليهودى مما تعنى به حكومة جلالته . ومن البديهى أن بعض وجوه الدستور لدولة فلسطين المستقلة مسألة تعنى الأهالى العرب واليهود وحدهم . وهو يدرك تماما أنه لايجوز أن تفرض الحكومة البريطانية الدستور ، وأن الواجب أن يضع أهالى فلسطين أنفسهم دستورهم . ولكن الضمانات اللازمة للوطن القومى اليهودى هى مما يجب أن تشترك الحكومة البريطانية فى بحثه وتوافق على نتائجه ، بصفتها طرفا ثالثاً مع العرب واليهود ، فان أكثر من نصف أمم العالم ألقى على كاهل الحكومة البريطانية تبعة خاصة عن الوطن القومى اليهودى ؛

٢ — أن اليهود فى فلسطين ، كما قيل مراراً من قبل ، لا يمكن أن يعدوا أقلية عادية ، وذلك لأن الأقليات فى الدول الأخرى مؤلفة من أناس لهم أوطان خاصة بهم ، وليس اليهود كذلك . ثم إنه مهما تكن اعتراضات العرب على الاعتراف بالوطن القومى اليهودى

فانه (أى المستر ماكدونالد) يرجو أن يعترفوا بأن هناك فى الواقع تعهداً من جانب الحكومة البريطانية بأن تسهل إيجاد هذا الوطن .

ولهذه الأسباب تعد الأقلية اليهودية فى فلسطين غير عادية ، وتعتبر أقلية استثنائية تطلب لها الحكومة البريطانية وعصبة الأمم ضمانات خاصة ؛

ومضى المستر ماكدونالد فى كلامه ، فبين رأى الوفد البريطانى فى الضمانات الخاصة التى ستطلب للوطن القومى اليهودى ، وذكر الاقتراحات التالية على اعتبار أن بعضها قد يصلح بديلا من البعض الآخر ، وطرحها للمناقشة :

(ا) أن تكون دولة فلسطين المستقلة التى ستقوم فى الوقت المناسب ، دولة اتحادية مؤلفة من إقليمين أو أكثر ؛ أى أن تكون هناك منطقة أو مناطق ، للعرب فيها الكثرة ، وأخرى لليهود فيها الكثرة ، وفى كل من هذه المناطق يكون هناك حكم ذاتى (أوتونومى) إقليمى كما هو الحال فى سويسرا ؛ ويتألف من هذه الأقاليم اتحاد يكوّن دولة فلسطين المستقلة ، له سلطة اتحادية ذات صفة قومية ؛

(ب) أن تكون هناك دولة موحدة ذات مجلسين : المجلس الأدنى منهما ينتخب أعضاؤه على قاعدة التعداد ، ويمكن جعل الدوائر طائفية ، على أساس الأرقام الحالية ، أى بمعدل اثنين من العرب لكل واحد من اليهود . وأما المجلس الأعلى فيؤلف على قاعدة التكافؤ . وينص على أنه فى مسائل معينة ، تحصل الموافقة على التشريع بالأغلبية العادية فى المجلس الأدنى ، ولكن فى بعض المسائل الخاصة يجب الحصول أيضاً على موافقة الأغلبية فى المجلس الأعلى . وبهذه الطريقة يحصل الاعتراف بأن العرب أكثرية فى البلاد ، وبأن الوطن القومى اليهودى له مركز خاص ؛

(ج) أن تكون هناك دولة موحدة ذات هيئة تشريعية ذات مجلس واحد على قاعدة التعداد النسبي — أى اثنان من العرب لكل واحد من اليهود — ويكفى فى بعض المسائل الحصول على الأغلبية العادية ، ولكن فى المسائل الخاصة ذات الأهمية لإحدى الطائفتين يجب للموافقة على التشريع ، الحصول على أغلبية الأصوات لكل من ممثلى الطائفتين ؛

(د) أن تكون الهيئات الدستورية قائمة على مبدا التكافؤ . وهذا يكون صعباً فى دولة موحدة ، لأنه نظام لايسهل العمل به وتذليل مصاعبه إلا إذا كانت هناك سلطة عليها ، لها حق

الفصل . ويمكن فى فترة الانتقال أن يتولى المندوب السامى هذه السلطة ، ولكن لاتوجد هناك مثل هذه السلطة متى قامت الدولة المستقلة ، على أن مبدأ التكافؤ قد ينجح العمل به ، لأن المرجو أن يتحول أهالى فلسطين على الأيام عن النظام الطائفى ، وأن تنشأ الأحزاب السياسية الممثلة للعرب واليهود جميعاً . والواقع أن نظام التكافؤ قد يؤدى إلى حدوث أزمات دستورية تقضى على النظام الطائفى الحالى ؛

وقال المستر ماكدونالد إنه يعرض هذه المقترحات وهو غير مقيد بها ، أو مؤثر لأحدها على الآخر . وإن الوفد البريطانى لم ينته إلى رأى فيها ، فهو لايفضل حلا على حل . والمقترحات التى سردها ليست كل ما هناك ، فلعل ثم بديل منها .

جمال أفندى الحسينى — أشار إلى الاقتراح الثالث (ج) وقال : إن النص على وجوب الحصول على موافقة الأغلبية لكل من الطائفتين فى مسائل معينة ، هو بعينه نظام التكافؤ الذى انتقده المستر ماكدونالد فيما بعد ، على اعتبار أنه لايصلح للعمل به . وقال جمال أفندى : إن الاقتراح الثالث أقرب الاقتراحات إلى وجهة نظر الوفد الفلسطينى إذا خلا من اشتراط الحصول على أغلبية الأصوات لكل من الطائفتين على حدة . ومزية هذا الاقتراح أنه يعلو بالمسائل عن المستوى الطائفى . وقال إنه مادامت السياسة فى فلسطين دائرة على المحور الطائفى ، فانه لن يكون هناك سلام ، ولهذا ينبغى إخلاء الدستور من الروح الطائفى . وقال : إن "الطائفية" لم تكن موجودة فى فلسطين قبل الحرب وحتى الآن ؛ ومن غير أن يكون هناك قانون فى الموضوع ، نرى العرب المسيحيين ممثلين تمثيلا هو أكبر مما يسوغه عددهم فى البلاد . وضرب مثلا لذلك أن الوفد العربى الفلسطينى فيه أربعة أعضاء مسيحيين ، وإن كان عدد المسيحيين فى البلاد لايتجاوز عشر الأهالى العرب ؛

وقال جمال أفندى إنه يعتقد أنه يجب أن تكون العلاقات بين العرب واليهود على هذا النحو إذا أريد السلام ، وأن مهمة الحكومة ستظل شاقة مابقيت الطائفية . وقال إنه لايود أن ينتقد اليهود ، ولكنه يشعر أن من واجبه أن يلفت النظر إلى أنه مادامت الصحافة البريطانية والولايات المتحدة تشد أزر اليهود ، فان خطر المتاعب السياسية فى فلسطين سيبقى دائماً . وبين جمال أفندى أن اقتراحات المستر ماكدونالد تدور على محور الطائفية ، ما عدا الاقتراح الثالث ، وحتى هذا الاقتراح تسربت إليه الروح الطائفية ، بسبب اشتراط الأغلبية من كل من العرب واليهود فى بعض المسائل . وأن هذا من شأنه أن يؤدى إلى التعقيد والأزمات ولا شك .

المستر ماكدونالد — سأل جمال أفندى عن رأيه فيما ذهب إليه من أن هذه الأزمات المتوقعة خليقة أن تؤدى فى النهاية إلى القضاء على الطائفية ، وإلى إيجاد النظام الحزبى فى الحكومة ؟

جمال أفندى الحسينى — قال إن مثل هذا التطور قد يحدث فى المستقبل فيستقر السلام ، ولكنه لا يعتقد أن اليهود سيعملون على تحقيق ذلك ، وخصوصاً إذا كان الدستور من أول الأمر موضوعا على قاعدة طائفية ، أما إذا اجتنبت القاعدة الطائفية فى البداية ، فقد تقوم صعوبات فى السنوات الأربع أو الخمس الأولى ، ولكن بعد ذلك يحتمل أن يظهر النظام الحزبى . وقال إنه مقتنع بأن فلسطين لا يمكن أن توجد فيها دولة على القاعدة الطائفية .

المستر ماكدونالد — أعرب عن موافقته العامة على هذا الرأى . وقال إنه لهذا السبب يرى أنه ليس من العملى تعيين عدد من السنين لفترة الانتقال ، وأن من الجوهرى أن ينص على أن فترة الانتقال لا تنتهى إلا متى تحقق التعاون بين العرب واليهود .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه لا يعتقد أن اليهود يوافقون على مثل هذا التعاون .

توفيق بك السويدى — سأل عن المسائل التى تحتاج إلى الحصول على أغلبية الأصوات لكل من العرب واليهود ، ألا يمكن تعيينها ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن المسائل الخاصة بالأمن الداخلى والتعرفة الجمركية والشؤون المالية (وفى جملتها الميزانية) وبيع الأراضى ، والهجرة ، سيكون مما يحتفظ به على التحقيق .

توفيق بك السويدى — سأل عما يحدث إذا رغب العرب فى تقييد الهجرة ، وعارض اليهود هذا التقييد ؟ ومن يكون الحكم الذى يفصل فى هذا الخلاف ؟

المستر ماكدونالد — قال إنه فى فترة "الانتقال" يكون المندوب السامى هو الذى يفصل فى الأمر . أما فى ظل الدولة المستقلة فالمفروض أنه لا تكون هناك سلطة عليا دستورية [١] ، فتقع الأزمة . ولكن هناك عاملين سيقويان وينموان فى فترة الانتقال : الأول : أن الأزمات الدستورية خليقة أن تعجل بالقضاء على "الطائفية" وبإيجاد النظام الحزبى ، والثانى : أن المرجو أن يزداد التعاون بين العرب واليهود تدريجياً فى فترة الانتقال ، تبعاً لإدراكهم أن من مصلحتهم جميعاً أن يحدث ذلك ؛

---

(١) أى مثل المندوب السامى الذى له فى فترة الانتقال حق الترجيح والفصل فى الخلافات

وقال إنه لايدرى كيف يمكن أن تقوم الدولة المستقلة قبل أن يوجد هذا التعاون ، ولكنه ليس متشائماً .

عبد الرحمن عزام بك — قال إن هناك اقتراحا آخر يخطر له ، ذلك أن فى كل دستور تقريباً مسائل لايتناولها التعديل عن طريق التشريع ، مثل الحرية الشخصية ، أفلا يمكن أن نحصى المسائل القليلة التى يخشى اليهود عليها من العرب ، وننص فى الدستور على أنه فى هذه المسائل تبقى الحالة الراهنة بلا تغيير ؟ إن هذا يسهل تفادى الأزمات ، فيعرف اليهود موقفهم على التعيين ، لأن مصالحهم الأساسية يكفلها الدستور على وجه نهائى .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا الاقتراح الجديد يبدو ذا مزايا .

عبد الرحمن عزام بك — اعترف بأن اقتراحه ينطوى على عيوب من وجهة نظر العرب ، لأنه يقيد سلطة الأكثرية .

المستر ماكدونالد — قال : إن الأمر يتوقف على طبيعة المسائل التى تحتاج إلى كفالة الدستور . وقال : إن من الخطأ وضع دستور غير مرن ، وإنه يكفى النص على وجوب الحصول على أغلبية الثلثين فى بعض الشؤون .

عبد الرحمن عزام بك — وافق على أنه فى بعض الحالات يجوز النص على أغلبية الثلثين ؛ وقال إن بعض المسائل الأخرى يمكن النص فيها على إبقاء الحالة الراهنة بلا تعديل .

فؤاد بك حمزة — قال إن من رأيه أن هناك مسائل معينة يمكن أن تنشأ بسببها أزمات خطيرة . وضرب مثلا السياسة الجمركية ، وقال : إن اختلاف الرأى فى هذا قد يكون أو لايكون طائفياً ، ولكن من الصعب أن يرى المرء كيف يمكن حل هذه الأزمة ؛ وقد تقوم صعوبات أخرى بسبب مسألة الدفاع ، الذى يرجح أن تكون حرية الدولة الفلسطينية مقيدة فيما يتعلق به بمقتضى المعاهدة ؛ أو بسبب بيع الأراضى أو الهجرة التى ستكون مثار أخطر أزمة ؛

وأضاف فؤاد بك حمزة إلى ذلك أنه يرى أن ثم ضمانات معينة للمصالح اليهودية ، يمكن أن تدمج فى الدستور ، مع النص على أنها غير قابلة للتعديل إلا بموافقة الأكثرية فى كلتا الطائفتين . ويدخل فى هذا الباب الحرية الشخصية ، وحرية الرأى ، والعبادة ، والمساواة الشخصية أمام القانون ، وتحديد نسبة لليهود فى الوظائف العامة ، ووجود مجالس محلية ذات اختصاص فى المسائل المحلية ، مثل الصحة والتعليم ؛ فهذه كلها مسائل خاصة بالأفراد لا بالدولة

على العموم ، ومحاولة تعديلها لا تؤثر فى عمل الدولة ؛ فمن الملائم والعملى أيضاً أن ينص على أن مثل هذه الحقوق لايجوز تغييره أو تعديله إلا بموافقة الأكثرية لكلتا الطائفتين ؛

وقال : إن المسائل المتعلقة بالجمارك والدفاع والهجرة ، وما يجرى هذا المجرى، لها شأن آخر مختلف جداً ، فان حدوث أزمة من جراء الاختلاف عليها يعطل أداة الحكومة .

المستر ماكدونالد — قال إنه يوافق فؤاد بك حمزة إلى مدى بعيد ، وإن كان يرى أن حصول أزمة من جراء هذه المسائل قد يوجد الحل المنشود الذى طال انتظار فلسطين له ، وقال : إن البديل الوحيد هو على مايظهر إخضاع هذه المسائل الحيوية لتحكم الأغلبية العربية . وهذا قد يقضى على مركز الطائفة اليهودية .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه لايرى أملا فى تقدم مادامت المسائل تعالج على قاعدة " الطائفية " . ومن المعروف بالتجربة أن اليهود لايقنعون أبداً بما ينالون حتى فى ظل الانتداب ؛ ففى المجلس البلدى الذى كانت له به علاقة كان العرب والإنجليز يتفقون دائماً تقريباً ، وكان اليهود هم الذين ينزعون إلى الخلاف . وذكر أن أحد الأعضاء الإنجليز قال له مرة فى تعليل هذا الحال إن العرب يقنعون بمائة فى المائة مما يستحقون ، وإن الإنجليز يقبلون عادة ثمانين فى المائة ، أما اليهود فلا يرضيهم أن يحصلوا على أقل من مائة وخمسين فى المائة . وقال جمال أفندى إنه مادامت المسائل السياسية فى فلسطين تسير على قاعدة "الطائفية" أو " التكافؤ" فان من المحقق أن استقلال البلاد يهدم .

فؤاد بك حمزة — قال إن هذه هى الأزمة ـ أو وقوف دولاب الحكومة ـ التى أشار إليها .

المستر أنطونيوس — قال : إن مما يخلق موقفاً مستحيلا أن تكون الأقلية قادرة على تعطيل أعمال الأكثرية .

المستر ماكدونالد — سأل : ألا يوجد مايبعث على الأمل فى أن تفضى هذه الأزمات إلى إيجاد أحوال تقضى بالتساهل لمصلحة الطائفتين جميعاً ؟

المستر أنطونيوس — لم يوافق على هذا . وقال إنه لن يحصل أى تقدم ما دامت الأقلية تعرف أن فى وسعها التعطيل .

المستر ماكدونالد — قال إنه غير مقتنع بهذا .

المستر أنطونيوس — قال : إن الذى يحق للأقلية أن تطلبه هو أن تدمج فى الدستور ضمانات

خاصة ببعض المبادىء ، تعززها ضمانات أخرى من الخارج . ويكون من شأن دستور كهذا أن يثير فى نفوس الأهالى جميعاً شعوراً بالمساواة الوطنية فى دولة موحدة . وقال إن النقد العام الذى يوجهه إلى مقترحات المستر ماكدونالد جميعها هو أنها قائمة على الاحتيال والتدبير ، لا على المبادىء ، وقد زاد اقتناعه بصواب نقده هذا بعد أن سمع فؤاد بك حمزة يسرد المسائل التى يمكن أن تثير الأزمات . وقال : إن العرب لا يحاولون هدم مركز الأقلية ، وإنما يريدون أن يتقوا أن يمنحوها سلطة استثنائية بمثل هذه التدابير المصطنعة .

فؤاد بك حمزة — وافق على ذلك .

عبد الرحمن بك عزام — قال إنه يرى أن هناك اهتماما مبالغاً فيه بالضمانات للأقلية اليهودية ، يقابله نقص فى الاهتمام بالضمانات اللازمة للأكثرية العربية . وقال : إذا ذكرنا الانقسام ، وقلة الموارد فى الجانب العربى ، وما يقابله من وجود أربعمائة ألف يهودى متعلمين منظمين تؤيدهم كل القوى اليهودية فى العالم ، فانه يتضح لنا بجلاء أن اليهود يستطيعون بسهولة إذا ظلوا يعملون على القاعدة الطائفية أن يقوضوا كيان الحكومة المستقلة ، وأن يحدثوا أزمة لا حل لها . وقال : إن الذى يتطلبه الأمر هو إيجاد حالة تضطر اليهود بطريقة ما إلى الاعتراف بالحالة كما هى فى فلسطين وفى الشرق الأوسط على العموم ، وتكرههم على السعى للتفاهم مع مواطنيهم العرب . ولعل فى تأليف المجمع البابوى مايصح الاسترشاد به والأخذ عنه ، فما ثم اعتراض على وجود ضمانات للأقلية ، ولكن من الجوهرى أن تتوفر للأكثرية الأحوال التى تكفل حسن سير الحكومة وانتظامه . ويجب حمل الأقلية على أن تدرك أن عليها أن تسعى للاتفاق مع الأكثرية ، فاذا تيسر هذا ، فان الأحزاب تقوم حينئذ على قواعد سياسية طبيعية ، لا على قواعد طائفية . ويكون حينئذ من مصلحة اليهود أن يشتركوا فى تأليف هذه الأحزاب التى قد يكونون فيها أقلية إذا اعتبرنا العدد ، ولكنهم خليقون أن يكونوا فى الواقع ، بفضل قدرتهم على التنظيم ، العامل المسيطر عليها .

المستر ماكدونالد — قال إن المستر أنطونيوس قال إن الاقتراحات مظهر للاحتيال لا تطبيق لمبادىء ، ولكنه هو (أى المستر ماكدونالد) يعتقد أن اقتراحاته مبنية على مبدا ، وهو عدم التحكم ، وهو مبدأ سليم لا شذوذ فيه ولا غرابة ، وله نظائر فى البلاد التى تعيش فيها أقليات مختلفة . وقال إنه يقدر ماقيل عن وجوب حماية الأكثرية من وسائل التعطيل والعرقلة التى يمكن أن تلجأ إليها الأقلية . ولكن من المستحيل أن نغضى عن هذه الحقيقة ، وهى أنه إذا

وضعت السيادة فى يد الأكثرية ، فانه يكون لها السلطة التى تمكنها من إهمال رأى الأقلية تماما ، والعصف بمصالحها . وقد شاء الحظ أن تكون مصالح الطائفتين فى فلسطين متعارضة تعارضاً تاماً . وضرب مثلا مسألة الرسوم الجمركية ، وقال : إن معظم المشروعات والأعمال الصناعية فى فلسطين يهودية ، فهى محتاجة إلى حماية جمركية ، أما العرب فهم على العموم غير صناعيين ، ومصالحهم تسير بالتجارة الحرة ، فهاهنا تصادم تام بين المصلحتين .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن هذا التصادم الحاصل الآن بين المصلحتين ، مصطنع ؛ وعلته هذا التقسيم الطائفى للبلاد . فلو أن اليهود كفوا عن التقيد بنظامهم الطائفى الذى يقضى عليهم بأن لا يستخدموا غير اليهود فى أعمالهم ومشروعاتهم الصناعية ، وصار العرب يستخدمون فيها ، لو حدث هذا لصارت مصالح أهالى فلسطين فيما يتعلق بالرسوم الجمركية مشتركة .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا يقابله أنه إذا صار العرب واليهود وجهاً لوجه أمام أزمة بسبب السياسة الجمركية ، فقد يضطرون جميعاً إلى نشدان تسوية ومخرج بالتساهل ، فيجد اليهود مثلاً أن من مصلحتهم أن يوافقوا على استخدام حوالى خمسين فى المائة من العمال العرب إذا ظفروا من العرب بالموافقة على مقدار من الحماية اللازمة لصناعاتهم . أما إذا كانت مصالح الأكثرية العربية مكفولة بقوة القانون ، وكان يسعها إمضاء مشيئتها ، فانها تستطيع تخفيض الرسوم الجمركية تخفيضاً عاما ، فتتقوض الصناعات ، وقد يضطر اليهود إلى مغادرة البلاد .

جمال أفندى الحسينى — كرر أن المهمة الجوهرية فى هذا الباب هى إلغاء القيود التى وضعتها الطائفة اليهودية ، وألزمت بمقتضاها اليهود أن لا يستخدموا سوى أبناء جنسهم . وهذا يجىء بطبيعة الحال إذا أهمل المبدأ الطائفى فى حل المسألة ؛

وقال إنه لا ينكر أن للأقلية أن تخشى أن تطغى عليها الأكثرية ، ولكن هذا الخوف ليس له مايسوغه إذا اعتبرنا المركز القوى الذى سيكون للأقلية وتمثيلها النسبى فى الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، والاحتفاظ بحريتها الطائفية احتفاظاً لا يجور على حقوق السيادة للدولة . وقال : إن الحل على هذه القواعد هو وحده الكفيل بأن ينقض القاعدة الطائفية ، وبأن يوجد نظاما حزبياً طبيعياً ، وهو نظام ظهرت بوادره فى فلسطين . وقال إنه لا يبعد ـ على الأيام ـ أن نرى الدكتور "بن زفى" ينافح عن قضية عمال العرب وهيئاتهم ضد عرب آخرين ، أما على القاعدة التى يقترحها المستر ماكدونالد فلا سبيل إلى التخلص من السياسة

الطائفية ، ولن يكون هناك سوى الاحتكاك والعنف ، ويرجح حينئذ أن يكون البادىء بالشر اليهود بفضل ارتقاء مستواهم السياسى .

المستر ماكدونالد — قال : إن هناك سببين لمطالبة اليهود بأكثر من نصيبهم العادل فى فلسطين : الأول : أن الشطط فى طباع اليهود ؛ والثانى : أن اليهود أقلية فى كل بلد فى العالم ، فهم يودون أن يكون هناك مكان واحد يكون لهم فيه شأن ، فاذا أردنا أن نجعل أسلوب تفكيرهم طبيعياً لاشذوذ فيه ، فعلينا أن نزيل شعورهم « بمركب النقص »[1] فى نفوسهم ، وهو شعور ناشىء عن كونهم أقلية . وقال : إن اقتراحات بريطانيا من شأنها أن تشعر اليهود بالاطمئنان ، وخليق بهم من أجل ذلك أن يقتنعوا بأن عليهم أن ينهجوا نهج المسالمة والتوفيق ، أما إذا بقوا أقلية يسهل التحكم فيها ، فان التصادم المتكرر لايبقى منه مفر .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن اليهود فى طباعهم العدوان ، وإن العرب هم المحتاجون إلى الحماية .

السير جون شاكبورج — سأل جمال أفندى الحسينى عما عناه حين قال إن اليهود محظور عليهم بحكم القانون أن يستخدموا العرب ؟

جمال أفندى الحسينى — قال : إن الذى يحظر عليهم هذا هو "قانونهم" الخاص .

السير جون شاكبورج — قال إنه ليس من الممكن تنظيم أمر كهذا بالقانون العادى ، وإن من الضرورى ـ وهذا أيضاً من أغراض المؤتمر ـ أن يغير كل فريق ما بنفسه .

جمال أفندى الحسينى — وافق على أنه ليس من الممكن سن قانون من هذا النوع ، ثم قال : لكن إذا كان اليهود يريدون أن يعيشوا فى فلسطين فى سلام ، فان عليهم أن يتبعوا سياسة المسالمة والتوفيق . وإذا كانوا يودون أن يستريحوا من متاعب العيش فى ظل دولة قائمة على القواعد الطائفية ، فان عليهم أن يمحوا الطائفية ، وأن يسلكوا سبيلا أخرى ، ويجروا على سياسة طبيعية ملائمة لأهالى فلسطين كلهم . وتساءل جمال أفندى عن الضمانات للأقليات اليهودية فى انجلترا أو الولايات المتحدة ، أين هى ؟ وسأل : مامعنى التحكم ؟ إنه لاتحكم فى انجلترا ، لأن اليهود يتمتعون بالمساواة العادية فى المركز السياسى . إذن فليكن اليهود فى فلسطين كذلك مساوين لغيرهم من الأهالى فى الحقوق . وقال : إن من الخطأ أن يوضع نظام أو تدبير يمكن الأقلية اليهودية من عرقلة الأعمال النافعة للبلاد كلها .

---

(١) Inferiority Complex

المستر أنطونيوس — أشار إلى ماقاله السير جون شاكبورج عما يجب من تغيير مابالنفس ؛ وقال إن اليهود يطلبون القمر حين يطلبون مايجاوز حقوق الأقلية العادية . وما داموا أقل ، فان عليهم أن يذعنوا . وقال : إن من البديهيات أنه مامن دستور ينجح إلا إذا توفرت الرغبة فى نجاح العمل به . فاذا لم يقتنع اليهود بأن الفترة التى يتمتعون فى خلالها بمزايا استثنائية ، لها نهايتها ، وأن عليهم أن يوطنوا أنفسهم على أن يكونوا مواطنين لايتمتعون بأكثر من حقوق المواطن العادى فى الدولة ، فان النظام الدستورى لايمكن أن ينجح . وقال : إن التدابير المقترحة قائمة على قاعدة سيئة تجعل الأقلية تشعر بأنها تملك القدرة على العرقلة . وقال : إن جميع العناصر فى فلسطين يجب أن تعمل معاً ، بالتعاون ، فلا يكون هناك تقسيم غير التقسيم الحزبى للمصلحة المشتركة ، بغض النظر عن كل اعتبار طائفى . ولكن اليهود ينتظرون أن يمنحوا كل أنواع المزايا الاستثنائية . وقال : إن الجميع متفقون على أن تكون هناك فترة انتقال ، فاذا حدث أن قامت حكومة انتقال على قاعدة قومية واسعة ، مع تخويل المندوب السامى حق وقف المشروعات ، فانه يمكن أن تسنح فرصة لمناقشة المسائل ذات الصبغة القومية بروح معقولة ، وحينئذ يرجى أن يتيسر الوصول إلى اتفاق على المسائل الكبيرة مثل الرسوم الجمركية ، وبيع الأراضى ، والهجرة ؛ وفى هذه الحالة يتسنى فى فترة الانتقال ماهو منشود من تغير الأحوال النفسية .

المستر ماكدونالد — وافق على أن فترة الانتقال لها أهمية عظيمة فى تقريب مابين الشعبين ، وإيجاد التعاون المنشود . وقال : لنفرض أن هناك هيئة تشريعية فى دولة فلسطينية مستقلة ، فيها ممثلون للعرب واليهود على نسبة عددهم ، كما سيكون بعد خمسين سنة ، فهل ينتخبون على قاعدة طائفية ؟

جمال أفندى الحسينى — قال إنه يظن أنه بعد خمسين سنة ، إذا فرضنا أن حكومة صالحة سمح لها بالوجود والعمل ، سيكون كل شىء قد تغير ، فيتحول اليهود إلى مواطنين عاديين . وقال إنه يوجد الآن أقليات من الأرمن والشراكسة وغيرهم ، ولهم حق التصويت ، وهم يعيشون مع العرب ويتعاونون معهم .

المستر ماكدونالد — سأل : هل يرى الوفد الفلسطينى أن تكون الانتخابات طائفية بعد انتهاء فترة الانتقال ؟

المستر أنطونيوس — أجاب بالسلب ، وقال إنه ستكون هناك دوائر انتخابية فقط .

فؤاد بك حمزة — قال : إن الدوائر لاتكون يهودية بحتا ، ولا عربية بحتا ، ولا يكون الممثلون للدوائر إلا أعضاء فقط ، من العرب أو اليهود .

جمال أفندى الحسينى — قال إن الأصوات فى الانتخابات البلدية الأخيرة كانت مختلطة ـ بعضها من العرب ، والبعض الآخر من اليهود ، ولم يحدث اعتراض على هذا .

فؤاد بك حمزة — قال : إن هناك اعتراضين على الضمانات التى يقترحها الوفد البريطانى ؛ الأول : أن هذه الضمانات ـ إذا اعتبرنا ماينبغى أن يتوفر للحكم الصالح ـ ستستخدمها الأقلية للعرقلة والتعطيل ؛ والثانى : أنها تؤدى إلى تقسيم أهالى البلاد إلى طائفتين متميزتين ، تقتتلان على حقوقهما الخاصة ، لافى سبيل المصلحة المشتركة . فهى ليست ضمانات بالمعنى الصحيح ، لأنها لاتمكن من التعاون ، ولا تساعد عليه ، وقال : إن هناك ستة أمور يصح أن تكون ثمة ضمانات بشأنها :

١ — الحرية ؛ وتنطوى تحتها حرية الفرد ، وحرية الفكر ، وحرية العقيدة ؛

٢ — المساواة ؛ وتشمل المساواة فى الحقوق والواجبات للدولة والمساواة أمام القانون بلا أدنى تمييز ؛

٣ — مزايا خاصة تسمح بإنشاء محاكم أو مجالس طائفية خاصة للنظر فى مسائل الأحوال الشخصية ؛

٤ — ضمان التمثيل النسبى للطوائف المختلفة فى وظائف الحكومة ، وفى الهيئة التشريعية ؛

٥ — تكون اللغة العبرية رسمية فى المناطق اليهودية ، وفى كل مسألة تؤثر فى المصالح اليهودية فى الحكومة ؛

٦ — تكون الإدارة البلدية واسعة بحيث يكون من اختصاصها ، فضلا عن المسائل المتعلقة بالماء والإضاءة والصحة العامة وملاجىء الأيتام والمستشفيات ، سلطة تخولها أن تفرض ضرائب قانونية ، وأن تبنى مدارس للتعليم الابتدائى ، ومعاهد للبر والخير ؛

أما الضمانات التى يقترحها الوفد البريطانى فسياسية ، وليست عملية .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن مسألة اللغات صعبة ، وذكر أنه كانت هناك قضية أمام المحكمة استعمل فيها مالا يقل عن خمس لغات .

عبد الرحمن عزام بك — قال إنه بمقتضى الاقتراحات ستكون لليهود حرية دينية وروحية وضمانات تكفل سلطة واسعة فى الإدارة البلدية ، ترتفع إلى درجة الحكم الذاتى . وسيكون لهم نصيب من الحكم الذاتى أكبر جداً مما لهم فى أى بلد آخر فى العالم . وقال إنه مامن أحد يعرف على وجه الدقة معنى " الوطن القومى اليهودى " وربما حسن بالحكومة البريطانية أن توضح هذا ، على أن الحكم الذاتى الذى سينعم به اليهود بمقتضى الاقتراحات العربية قريب جداً من مدلول الوطن القومى . فاذا أخذ بالضمانات التى ذكرها فؤاد بك حمزة ، فان اليهود يصبحون حكاما حقيقيين ، حتى فى بعض الأجزاء العربية من فلسطين ، ويتوطد الوطن القومى بما يكون لليهود من مشاركة فى الحكومة . وبعبارة أخرى يتحقق لليهود وعد بلفور . أما إذا كان الصهيونيون يظنون أن إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين معناه أن لا يبقى وطن ما لغيرهم من سكان البلاد ، فانه لا يبقى سبيل إلى أى اتفاق معهم ؛

ومضى عبد الرحمن عزام بك فى كلامه ، فقال : إن أية صناعة تقوم فى فلسطين لمصلحة اليهود وحدهم تقاطع حتما ، وإن أية تعرفة جمركية توضع يجب أن تكون لفائدة فلسطين لا لفائدة اليهود بمجردهم ؛ فاذا ترك الباب مفتوحا ، فان الصناعة الفلسطينية لا اليهودية تقوم ، وتظهر ، وتقضى مصلحة اليهود أنفسهم بأن لا يكون الوطن القومى اليهودى فى عزلة ، وبأن لا يسمح باستمرار صناعة طائفية لليهود دون سواهم . ويجب لازدهار الصناعة فى فلسطين أن تقرر التعرفة الجمركية بواسطة ممثلى البلاد كلها . ومن مصلحة الجميع فى المستقبل أن تتوفر أسباب النهوض للصناعة .

توفيق أبو الهدى باشا — قال إنه يجب اتخاذ " الوحدة " أساساً لتأليف مجلس النواب ، فيمثل اليهود طبقاً لعددهم فى البلاد ، أو بعدد معين من النواب . وينظر المجلس فى جميع المسائل المتعلقة بدولة فلسطين كلها مثل الأمن الداخلى والجمارك ، وفى فترة الانتقال يتولى المندوب السامى علاج المسائل الخاصة ببيع الأراضى والهجرة ، وبعد انقضائها ينتقل الاختصاص إلى مجلس النواب . وكل ما ذكره فؤاد بك حمزة من الضمانات يجب أن ينص عليه فى الدستور ؛

وقال إن هناك سابقة فى العراق يراها حكيمة وسديدة . ففى السنة الأولى لقيام الدستور ، كان من الممكن تعديله ، وقد نص على أنه بعد السنة الأولى يبقى الدستور بغير تعديل عشر سنوات يمكن بعد انقضائها تعديله مرة أخرى . وقال : إن هذا كان نهجاً قويماً ، وهو خليق إذا عمل فى فلسطين أن يسهل الأمور ، ويساعد على تحقيق التعاون .

المستر ماكدونالد — قال إنه لايود أن يقلل من الأهمية العظيمة للضمانات التى ذكرها فؤاد بك حمزة، والتى يعتقد أنها تنال الموافقة العامة، فانها تتناول مسائل مهمة متعلقة بالمبادىء، ولكنه لاينبغى كذلك التقليل من الأهمية الخاصة لاعتبارات أخرى لها أثرها فى الوطن القومى اليهودى. وقال إنه يضرب مثلا مسألة التعرفة الجمركية التى تتضح منها أهمية هذه المسالة وأمثالها فى نظر اليهود. ومن الجلى أنه إذا دارت مناقشة فى هذا الموضوع فى هيئة، كثرة أعضائها من العرب، وكان ينبغى أن ينفذ رأى الأغلبية، فان الرسوم الجمركية قد تخفض إلى حد يؤدى إلى خراب كثير من الصناعات اليهودية، وقد يضطر كثيرون من اليهود إلى ترك البلاد، فماذا يبقى حينئذ من فائدة للضمانات التى ذكرها فؤاد بك حمزة؟ إنه مهما يكن مايعلن من حقوق اليهود والعرب، فان تأثير ذلك يضيع مادامت أصوات الأغلبية العربية تستطيع أن تنفذ أمراً يؤدى إلى خراب يهود عديدين. ومثل هذا يقال عن مسائل أخرى مثل بيع الأراضى.

عبد الرحمن عزام بك — قال إنه فى الأحوال الحاضرة، يستطيع العرب اذا اعترضوا على الحماية الجمركية لصناعة يهودية ما، قائمة لمصلحة اليهود وحدهم، أن يلجأوا إلى المقاطعة إذا لم يستطيعوا أن يستعينوا بالقانون. وروح هذا العداء هو الذى يجب أن يزول.

المستر ماكدونالد — قال إنه يرى أن اقتراحات الوفد البريطانى يتسنى معها ظهور عناصر التوفيق. فمثلا إذا رجعنا إلى مسألة الرسوم الجمركية، يرجح أن يتعهد اليهود باستخدام العمال العرب فى مقابل استمرار العمل بالتعرفة الجمركية، أما فيما يتعلق بالهجرة، فان هناك مستعمرات يهودية لم يتم استثمارها، فهى تحتمل عدداً آخر من المهاجرين اليهود، فاذا كان للأغلبية العربية سلطة تخولها وقف الهجرة، فان هذه المستعمرات تبقى ناقصة الاستثمار، ويحبط إلى حد ما الوطن القومى اليهودى، ويضحى بالمصالح الكبرى للبلاد. وقال: إن حياة الطائفة اليهودية حيوية فى أهميتها لفلسطين، وإن أعمال الأغلبية العربية تستطيع أن تفسد الغاية من الضمانات التى ذكرها فؤاد بك حمزة؛

وقال: إن الوفد البريطانى يريد أن يكون منصفاً للأغلبية العربية وللأقلية اليهودية على السواء. فالصعوبة التى تواجهه مزدوجة، فان عليه أن يضمن الاتفاق فى فلسطين، وأن يكسب التأييدات السياسية، فى انجلترا، وفى جنيف، وفى الولايات المتحدة الأمريكية.

المستر أنطونيوس — لفت النظر إلى الناحية النفسية (البسكولوجية) فى المسألتين اللتين ذكرهما المستر ماكدونالد ، وهما : مسألة الصناعات اليهودية ؛ ومسألة المستعمرات اليهودية التى لاتزال قابلة للاستثمار ؛

فأما عن الأولى فقد قال المستر أنطونيوس : إن الصناعات اليهودية منظمة على قاعدة غير طبيعية ، فاليهود لا يستخدمون العرب فيما عدا أعمال الخدمة المنحطة ، وصناعاتهم محمية بالرسوم الجمركية ، وما دامت هذه القاعدة المفتعلة باقية ، فان من الطبيعى أن يرغب العرب فى محو هذه الصناعات والقضاء عليها ، ولو أن اليهود كفوا عن قصر العمل على اليهود ، وأقاموا صناعاتهم على أسس طبيعية لزال الباعث للعرب على الرغبة فى التشريع ضد هذه الصناعات ؛

وأما عن المسألة الثانية ، فقال المستر أنطونيوس : إن مساحة الأرض اليهودية غير المستثمرة ، ليست سوى عامل ضئيل فى الموضوع . وإذا حسبنا حساب الزيادة الطبيعية فى عدد السكان ، فانه يتضح أن هذه الأراضى غير المستثمرة ، ستكون لازمة لمقابلة الزيادة الطبيعية فى عدد السكان . ويلاحظ أن زراعة الموالح فيها إسراف فى الإنتاج ، فلا محل لزيادة عدد السكان فى مناطقها ، وستؤدى العوامل الاقتصادية العادية إلى بطالة عدد كبير من اليهود المشتغلين بزراعة الموالح وصناعاتها .

جمال أفندى الحسينى — أضاف إلى ذلك أن اليهود يميلون إلى ترك المناطق الزراعية والاحتشاد فى المدن ، فلماذا يحدث هذا إذا كان صحيحاً أن المناطق الزراعية لم تستوف حقها من الاستثمار ؟ على أن تقرير السير جون هوب سمبسون قد أظهر أن كل المستعمرات اليهودية تعد غير ناجحة من الوجهة الاقتصادية . وقال إنه لا يرى أى مسوغ لزيادة عدد اليهود ، فالزراعة اليهودية ليست عملا ربيحاً ، كما أثبت العرب للجنة البرلمانية فى سنة ١٩٣٠ . وقال إنه فى العهد التركى كانت المناطق الزراعية التى يحتلها اليهود الآن تؤدى من العشور أكثر من الضرائب التى يدفعها اليهود فى الوقت الحاضر . ومادامت الزراعة اليهودية باهظة النفقة كما هى الآن ، فلن يكون من ورائها ربح .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا ليس وقت البحث فى تفاصيل المسألة الزراعية ، ولكن ملاحظات جمال أفندى تصلح أن تكون مثالا لما حاول هو أن يبسطه ، وطبقاً لوجهة النظر التى بينها جمال أفندى الحسينى ، يبدو من الواضح أن العرب يرون من حقهم أن

يبذلوا أقصى مافى وسعهم لمنع زيادة استثمار المستعمرات اليهودية ، على أنه يجب أن يذكر أن لليهود رأيا آخر خلاف هذا فى الموضوع . ولا شك أن أغلبية عربية تعتنق آراء كالتى أعرب عنها جمال أفندى ، خليقة أن تمنع بتاتا كل هجرة يهودية ، وبهذا تسيطر الأغلبية العربية على اليهود ، وتتحكم فيهم ؛ وقال إن هذا يعزز ماذهب إليه من أنه لاسبيل بغير الاتفاق بين العرب واليهود إلى تقدم حقيقى فى التطور الدستورى ، فلا بد من إكراه الفريقين على التساهل، لأنه إذا لم يحصل هذا تعذر السير إلى الأمام .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه بهذه الشروط لايستطيع العرب ولا اليهود أن يشتركوا فى الدستور ، وقال إنه عاش وعمل مع يهود فلسطين قبل الحرب ، ولكنه مقتنع بأن من المستحيل العمل معهم إذا منحوا حقوقا مساوية لحقوق الأكثرية . ولو تركت الحكومة البريطانية اليهود وشأنهم ونفضت يدها منهم ، ولم يتدخل يهود العالم الخارجى ، لصار يهود فلسطين أسعد شعوب الدنيا . أما بغير ذلك فلا أمل فى السلام .

المستر ماكدونالد — قال إنه كان خليقاً أن يقبل هذا الرأى لو كان المراد تنفيذ الدستور غداً ، ولكن الذى يدور عليه البحث هو إمكان قيام دولة مستقلة بعد فترة انتقال يتعود العرب واليهود فى خلالها أن يعملوا معاً متعاونين . فموضوع البحث الحقيقى هو فترة الانتقال نفسها .

توفيق بك السويدى — قال إنه قد يكفى أن يبت فى مسألتى الأراضى والهجرة فى فترة الانتقال بأغلبية الأصوات لكل من اليهود والعرب .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن الصعوبة ، من وجهة النظر العربية الفلسطينية ، هى أن هذا يكون مؤداه أنه لايمكن إحداث تغيير فى بابى الهجرة وبيع الأراضى أثناء فترة الانتقال .

توفيق بك السويدى — قال إن الذى عناه هو أن علاج هاتين المسألتين فى خلال فترة الانتقال ينبغى أن يتقرر الآن بالاتفاق .

المستر أنطونيوس — قال : إن وفد فلسطين مستعد لبحث فترة الانتقال .

المستر ماكدونالد — قال : إن الغرض من البحث الحاضر هو تناول مسائل معينة متعلقة بالدستور الذى يوضع لدولة فلسطينية مستقلة ، ولكن الظاهر أن الرغبة العامة متجهة إلى البدء بتناول فترة الانتقال .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه فهم أنه اتفق على الفراغ من فترة الانتقال، وعلى أن يؤجل هذا المؤتمر، وعلى أن يدعى مؤتمر آخر للبحث فقط فى النقط التى تستدعى النظر بعد أن يكون أهل فلسطين قد وضعوا دستورهم.

المستر ماكدونالد — قال إن الوفد البريطانى يدرك أن لمؤتمر المائدة المستديرة المقترح عيوبه. وإنه اقترح تأجيل المؤتمر الحالى، ولكنه ليس متمسكا بهذا الاقتراح. وقال: إن الذى نبغيه هو معرفة مانستطيع بحثه الآن، وماذا يحسن أن يترك إلى مابعد. ولما اقترح الوفد البريطانى عقد مؤتمر مائدة مستديرة، أو تأجيل المؤتمر الحاضر، كان الذى يقصد إليه ويفكر فيه هو أن يجتمع الأطراف الثلاثة ـ العرب واليهود والإنجليز ـ حول مائدة واحدة.

جمال أفندى الحسينى — قال إنه إذا أمكن الوصول إلى اتفاق، فان عرب فلسطين يسرهم حينئذ أن يقابلوا يهود فلسطين، ويجتمعوا بهم، ولكنهم لا يستطيعون أن يجتمعوا بالوكالة اليهودية، فليس للعرب اعتراض على لقاء يهود فلسطين، على شرط أن تكون هناك قاعدة معقولة مقبولة للمفاوضات.

المستر ماكدونالد — قال: إن الوفد البريطانى يفهم موقف عرب فلسطين حيال الوكالة اليهودية، ولكن على عرب فلسطين أن يفهموا أن الحكومة البريطانية مقيدة بواجبات نحو اليهود، فلا يسعها إلا أن تحتفظ برأيها فى هذه النقطة.

عبد الرحمن عزام بك — قال: إذا أمكن الوصول إلى رأى واحد فى المعنى الحقيق للوطن القومى اليهودى فان من الميسور أن يتقدم البحث. وقال إنه يرى أنه مادام أن أربعمائة ألف يهودى قد دخلوا فلسطين، فان الوطن القومى اليهودى قد تأسس، ولليهود حرية سياسية ودينية ومركز ثقافى. وهذا فى رأيه وطن قومى. وقال إنه يعتقد أن اليهود يعنون أكثر مما ينبغى بعددهم، ولو أن كل العرب أخرجوا من فلسطين، وسمح لمليون ونصف مليون يهودى أن يدخلوا لما دخل فلسطين إلا عشرة فى المائة من يهود العالم، ولبقى التسعون فى المائة خارجها، فالوطن القومى اليهودى لا يمكن أن يكون أكثر من رمز.

المستر ماكدونالد — وافق على أن مليونا ونصف مليون من اليهود ليس سوى جزء صغير من عدد اليهود فى العالم، وأن الوطن القومى اليهودى لا يمكن فى أى حال أن يحتمل سوى بعض يهود العالم؛ ثم قال: لكن إذا وافقنا على أن الوطن القومى اليهودى هو عبارة عن

طائفة مؤلفة من ٤٥٠,٠٠٠ يهودى ، فانه يبقى أن الحكومة البريطانية مقيدة بالتزامات تقضى عليها بالمحافظة على مصالح هذه الطائفة ومركزها ؛

ومضى المستر ماكدونالد فى كلامه ، فقال : إن الوفد البريطانى لا يقدم للمؤتمر بلاغاً نهائياً ، ولكنه يريد أن يوضح أن على حكومته التزامات للوطن القومى اليهودى . واقترح أن يدور البحث فى الجلسة التالية فى موضوع فترة الانتقال . ورجا من الوفود العربية أن تقنع بالسير خطوة خطوة ، وأن تسير على هدى التجربة ، من غير أن تورط نفسها فى مشروعات على الورق .

جمال أفندى الحسينى — سأل : هل يحق للوفد العربى الفلسطينى أن يفهم أن الوفد البريطانى ، بغض النظر عن مسألة فترة الانتقال ، موافق على أنه بعد هذه الفترة يجب أن تقوم حكومة ديمقراطية مستقلة ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن الوفد البريطانى اقترح تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ، على شرط أن تتوفر الضمانات اللازمة ، وهذا الاقتراح متوقف على اقتناع الحكومة البريطانية أولا فيما يتعلق بالضمانات ، وثانياً فيما يتعلق بمسألتى الهجرة ، وبيع الأراضى .

المستر أنطونيوس — سأل : هل سيكون البحث فى مسألة فترة الانتقال دائراً على أن من المرغوب فيه الوصول إلى قيام دولة مستقلة ذات سيادة فى فلسطين ؟

المستر ماكدونالد — وافق على هذا ، ولكنه أضاف إليه أنه إذا تعذر الوصول إلى اتفاق على المسائل التى ذكرها ، فان الحكومة البريطانية تعد نفسها فى حل مما اقترحت من إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

جمال أفندى الحسينى — قال : لعله كان الأوفق أن يبدأ البحث بمسألة فترة الانتقال .

المستر ماكدونالد — وافق على أن المركبة وضعت أمام الجواد .

واتفق على عقد الجلسة التالية فى يوم الاثنين السادس من شهر مارس فى الساعة الحادية عشرة صباحا ، وعلى أن يدور البحث فيها على فترة الانتقال .

[ورفعت الجلسة فى الساعة ١٢ والدقيقة ٣٥ مساء]

م . ف (ع .) (ل . س .) -٣-

صورة رقم ٦٢

سرى

الجلسة الثالثة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

لجنة الشئون السياسية

محضر الجلسة الثالثة المعقودة بقصر «سان جيمس» فى يوم الاثنين ٦ مارس سنة ١٩٣٩ الساعة ١١ صباحا

الحاضرون

عن المملكة المتحدة:

المستر مالكولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيساً)
المستر ر . ا . بتلر — الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا — الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
السير جون إى . شاكبره — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراتان بوش — المستشار القضائى لوزارة المستعمرات
المستر س . و . باكستر — المستشار بوزارة الخارجية

الوفود العربية

وفد فلسطين ...	جمال أفندى الحسينى المستر جورج أنطونيوس — السكرتير العام للوفود العربية
وفد مصر	صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى عبد الرحمن بك عزام (الوزير المفوض لدى العراق والمملكة العربية السعودية (والمستشار العام للوفود العربية)
وفد العراق	صاحب السعادة توفيق بك السويدى
وفد المملكة العربية السعودية	صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل الخارجية
وفد شرق الأردن	صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الوزارة الشيخ نجيب علم الدين — السكرتير
وفد اليمن	القاضى محمد عبد الله الشامى الأستاذ إبراهيم الموجى

سكرتارية المؤتمر

المستر ه. ف. دونى — السكرتير

المستر ج. س. بينيت
المستر أى. ر. أدموندز
} مساعدان للسكرتير

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — افتتح الجلسة فى الساعة ١١ والدقيقة الخامسة، وقال إنه يود أن يعرب عن تقدير الوفد البريطانى لاجتماعات هذه اللجنة ، فقد ساعدت كثيراً فى رأيه على تقصير مسافة الخلف والتقريب بين الطرفين ، فحتى لو أن الاتفاق التام تعذر على الرغم من ذلك، لكان لما تم إلى الآن أثره الواضح فى كل تصريح من جانب واحد يمكن أن يصدر ، على أن الوفد البريطانى لم يفقد الأمل فى إمكان الاتفاق .

وانتقل المستر ماكدونالد من هذا إلى تذكير المجتمعين بنقطتين برزتا فى خلال المناقشة فى المسائل الدستورية فى الجلسة الثانية لهذه اللجنة ؛ الأولى هى أن الوفود جميعاً متفقة على أن مسائل الدستور والهجرة وبيع الأراضى مستقلة منفصلة ، وأن أى اتفاق يعقد لابد أن يشملها كلها . والثانية ، من وجهة النظر البريطانية ، هى أن قيام دولة فلسطينية مستقلة مرهون باقتناع الحكومة البريطانية بوفاء التدابير المتخذة ، فيما يتعلق بالشؤون التى تعنيها ، أى الأماكن المقدسة والمصالح البريطانية فى فلسطين ، والوطن القومى اليهودى الذى تعد الحكومة البريطانية وكيلا عن عصبة الأمم فى شأنه .

وقال إن المناقشة التى دارت فى الجلسة السابقة قد جلت لكل فريق تصور الفريق الآخر للوضع الدستورى النهائى لفلسطين ؛ فهو لهذا يرى من المفيد الآن إدارة الكلام على مسألة فترة الانتقال . وقال : إن لحكومة جلالته خبرة عظيمة بوضع الدساتير ، وإنها لم تبدأ قط بوضع صورة تامة نهائية ، وتجاربها تثبت أن خير نهج هو أن يعين الهدف النهائى ، ولكن من غير مبالغة فى تحديده ، ثم يحصر الاهتمام فى الخطوة الأولى التى تتخذ .

وقال إنه فيما يتعلق بفلسطين لاخفاء للهدف الأخير ، ولا غموض فيه ، فانه إقامة دولة فلسطينية تحكم نفسها بنفسها ، وحكومة جلالته ستكون على استعداد لإعلان قيامها إذا تيسر الاتفاق على كل شيء .

وقال إنه بعد هذا ينتقل إلى فترة الانتقال ، وذكر أنه ، فيما يرى الوفد البريطانى ، ستبقى المسؤولية الأخيرة فى هذه الفترة فى أيدى البريطانيين ، على أن تتخذ فى خلالها خطوات متتابعة لتوسيع اختصاص أعضاء الحكومة الفلسطينية ، وتضييق اختصاص الأعضاء البريطانيين ؛ وقال إن الوفد البريطانى اقترح ، كخطوة أولى ، ضم أعضاء فلسطينيين إلى المجلسين

الاستشارى والتنفيذى اللذين يمكن تغيير اسميهما ، فيطلق عليهما "مجلس الدولة" و"مجلس الوزراء". وقال : إن النظر فى الخطوة الثانية يقودنا إلى مجال أقل وضوحا ، وقد دلت التجارب على أن الأحكم معالجة كل حالة عند نشوئها بالتشاور والاتفاق . وإن هذا خير من وضع برنامج سلفاً . وهناك احتمالات شتى . فقد يعين فلسطينيون للإشراف على بعض الوزارات ، أو عليها جميعاً ، مع اختيار مستشارين بريطانيين لمساعدتهم ، أو قد تعين هيئة فلسطينية للنظر فى الدستور المستقبل للبلاد . وقد تجرى انتخابات لمجلس تشريعى . وكل هذه الاحتمالات من المسائل التى سيكون على حكومة جلالته أن تدرسها مع العرب واليهود بأسرع مايستطاع ، بعد أن تكون الخطوة الأولى قد خطيت ، وإن كان لاشك فى فائدة المناقشة التمهيدية فى هذه الأمور فى المؤتمر الحاضر . ولهذا يقترح أن يحاول المؤتمر الوصول إلى اتفاق على الخطوة الأولى . وقال إن أهم شىء فى نظره هو حمل أهالى فلسطين على التعاون عملياً ، وعلى إزالة مابينهم من الحوائل والشكوك.

وقال : بقيت مدة فترة الانتقال ؛ ومن رأى حكومة جلالته أنه لاينبغى تحديد عدد معين من السنين ، وأنه يجب أن يتوقف طول الفترة على تطور الشؤون الداخلية فى فلسطين ، فاذا أريد أن تقوم دولة فلسطينية مستقلة ، فان من الجوهرى أن يكون هناك تعاون بين فريقى العرب واليهود والزعماء السياسيين من الجانبين ، وبغير هذا يتسنى لأى واحد من الفريقين إيجاد أزمة ، وشل أداة الحكم . وقال إنه يعرف أن للوفد الفلسطينى العربى آراء معينة - بعضها وجيه - فى كيفية إكراه اليهود على التعاون ، ولكنه يرى أن الشرط الجوهرى لاستقلال فلسطين ، ليس هو أن يكون عدد معين من السنين قد مضى . بل الشرط أن تكون قد سادت حالة من شأنها أن تبعث على الثقة باستمرار التعاون بين الفلسطينيين .

جمال أفندى الحسينى — قال ، رداً على هذا ، إن المستر ماكدونالد قد تراجع على مايظهر عن الموقف الذى اتخذه فى الجلسة الأولى لهذه اللجنة . فقد اقترح فى تلك الجلسة أن تكون فترة الانتقال خمس سنوات ، أما الآن فانه يتركها غير محدودة .

المستر ماكدونالد — قال : إن مدة السنوات الخمس إنما ذكرت فى صدد الهجرة ، على أن ينتقل بعدها أمر البت فى الهجرة إلى يد الحكومة التى تكون قائمة فى فلسطين ، وقد يحدث أو لايحدث هذا خلال فترة الانتقال الدستورى . وقال إنه لم يرد أن تكون فترة الانتقال نفسها حدها خمس سنوات .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه إذا عمل باقتراحات المستر ماكدونالد فلن يكون هناك تعاون بين شعبى فلسطين ؛ إذ لاسبيل إلى هذا ما دام اليهود يشعرون أن فى وسعهم أن يؤخروا الاستقلال ، وإنما يعدل اليهود عن مناصبتهم ومقاومتهم متى علموا أن العرب سينالون استقلالهم فى وقت معين ، وأن الحكومة البريطانية لن تتدخل فى الأمر ؛ ولولا التأييد الأدبى والمادى من الحكومة البريطانية لليهود لتفاهموا مع العرب من زمان طويل . فمن رأيه لهذا السبب أنه لاسبيل إلى أى تقدم على القاعدة التى بسطها المستر ماكدونالد. وقال: إن السبب فى انعدام ثقة العرب بجدوى مايشير به الوفد البريطانى فى فترة الانتقال ، ليس أن الوفد الفلسطينى لايرتاح إلى مبدأ فترة الانتقال ، وإنما السبب هو أن الوفد الفلسطينى مقتنع بأنه لافائدة مادام لليهود نفوذ ، يعتقدون أنه عظيم ، فى حكومة جلالته . فاذا ألح الوفد الفلسطينى فى جعل فترة الانتقال قصيرة ، فان الباعث له على ذلك هو الخوف من أن تتغير الحكومة فى بريطانيا العظمى ، فيبذل اليهود كل طاقتهم ويستعينون بكل مالهم من نفوذ لإحباط ماعمل فى فلسطين ؛

وقال : إن الوفد الفلسطينى يرغب فى إجراء عملية جراحية نظيفة حاسمة ؛ فقد أدت سياسة ترك الأمور تجرى فى أعنتها فى السنوات العشرين الماضية إلى خراب البلاد ؛ فالوفد لهذا لايستطيع أن يتزحزح عن موقفه ، لأن الأمر حيوى لبلاده ، وقد فقد عرب فلسطين كل مايحرصون عليه ويعتزون به ، فاذا لم ينالوا تأكيدات حاسمة من الحكومة البريطانية فلن يكون هناك سلام . وقال إن الهجرة اليهودية تخنق العرب اقتصاديا وسياسياً ، وإنه يعتقد أنه لولا الإضراب العام فى سنة ١٩٣٦ ، لتم خنقهم ولما تسنى لهم أن يكونوا هنا ، فى لندن ، يتولون الدفاع عن قضيتهم أمام حكومة جلالته ؛ فالتفاهم الصريح إذن أمر جوهرى . وهولا يستطيع أن يحتمل أية مسؤولية عن تسوية تفرض فترة انتقال غير محدودة ، وقد مضت مرحلة الوصاية من زمان بعيد ، وكان ينبغى أن ينال العرب استقلالهم فى سنة ١٩٢٠ كما ناله عرب العراق ، وإذا كان لايمكن أن يقال إن أهل فلسطين أكفاء لحكم أنفسهم ، فلماذا تعترض حكومة جلالته طريقهم ؟

ومضى جمال أفندى فى كلامه فقال : إن اليهود لن يوافقوا على أى واحد من الاقتراحات التى يعرضها الوفد البريطانى ، وإن من العبث وإضاعة الوقت بحثها مع اليهود ؛ وخير للوفد الفلسطينى أن يعود إلى بلاده بغير اتفاق على الإطلاق ، من أن يعود بنصف اتفاق .

وفى هذه الحالة قد تحاول حكومة جلالته أن تفرض سياسة معينة لها، ولاشك أنها تستطيع أن تمحو عرب فلسطين من الوجود بسهولة، ولكنه يعتقد أن هذا لا يبلغ من أمره أن يكون مشرفا لحكومة جلالته، فما يطلب العرب أكثر من تلك الحقوق السياسية التى يقبلها العالم المتمدن كله.

المستر ماكدونالد — قال إنه يقدر مايذهب إليه جمال أفندى الحسينى من أن اليهود لا يمكن أن يتفاهموا مع العرب ماداموا يشعرون أن حكومة جلالته تسندهم وتؤازرهم فيما يتعلق بالهجرة وغيرها من المسائل. وقال إنه لا يرفض بعض التدابير الكفيلة بأن تكره اليهود على الوقوف على أرجلهم وحدها، ولكن أليس صحيحاً أن حكومة فلسطينية مستقلة لا تستطيع أن تعمل بغير التعاون بين الفريقين، سواء أكان أم لم يكن من الضرورى اتخاذ بعض التدابير التى تحمل اليهود على طلب التفاهم؟ ولنفرض أن مدة معينة حددت لفترة الانتقال، وأن التفاهم لم يكن قد تيسر فى ختامها، أفلا تبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة حياتها فى هذه الحالة فى أسوأ الظروف؟ ألا تنشأ الأزمات على الأرجح، ويصبح من المحتمل أن تضطر حكومة جلالته إلى التدخل، على الرغم من تعهدها بالانسحاب، لتحل الأزمة؟ ثم إن فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة تفقد قيمتها فى نظر العالم؛ ولهذا فانه يرى أن من مصلحة الفلسطينيين أنفسهم أن يكون أمر فترة الانتقال رهناً بالمبادىء التى بسطها.

جمال أفندى الحسينى — قال: إذا كفت بريطانيا عن معاملة اليهود، كما يعامل الطفل المدلل، فان كل شىء يكون كما يرام. فما يلقى أحد من اليهود عناء فى مصر والعراق والهند، ولكن مادام اليهود يشعرون أن الحكومة تناصرهم وتشد أزرهم، فانه لا أمل على الإطلاق فى أن يقنعوا أو يرضوا بشىء، ولقد عجز من لا يعجز، عن إرضائهم، فكيف يطمع فى ذلك المستر ماكدونالد، أو المستر تشمبرلن؟ وقد جعل اليهود فلسطين جحيما فى السنوات العشرين الماضية، ولم تكابد هذه البلاد التى تتعلق بها الآمال الروحية لشعوب كثيرة، مثل ما كابدت فى هذه السنوات. ولا سبيل إلى استقرار سلام حقيق إلا إذا منح أهل فلسطين استقلالهم، وفى البلاد الآن أربعمائة ألف يهودى، فالأوان قد آن للبحث عن مكان آخر للوطن القومى اليهودى؛

واستمر جمال أفندى الحسينى فقال: إن مايقترحه المستر ماكدونالد من اجتناب تحديد

مدة لفترة الانتقال لايدل على أكثر من تعديل الأساليب بتأثير النفوذ اليهودى ، وليس مايقوله اليهود من أنهم يرغبون فى التعاون مع العرب إلا كلاما فى كلام ؛ أما عرب فلسطين الذين لايفكرون تفكيراً سياسياً فان مايقولونه يخرج من القلب ، وقد آن أن ينظر فى اقتراحات أساسية محدودة ، وأن تتبين المدى الحقيقى للاتفاق أوعدم الاتفاق بين آراء الحكومة البريطانية والعرب . وقال جمال أفندى إنه فهم أنه فى هذه الجلسة ستدور المناقشة حول طائفة من الاقتراحات الخاصة بما يكون فى فترة الانتقال من التدابير ، وأن الكلام سيدور فى هذه الاقتراحات واحداً بعد واحد . فيظهر أنه حصل تغيير .

المستر ماكدونالد — أجاب بأنه لم يحصل تغيير ، وأنه يظن أن المناقشة سائرة على النحو الذى تقرر فى الجلسة السابقة ، كما قال جمال أفندى الحسينى ، وقال : إن البحث فى الجلسة السابقة كان دائراً على مسائل متعلقة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ، ونحن الآن نتكلم فى التدابير الخاصة بفترة الانتقال ، وربما أتيح لنا البحث فى جلسة مقبلة فى مسألة الهجرة .

على ماهر باشا — اقترح تأجيل الكلام فى تحديد مدة لفترة الانتقال ، وأن يتناول المؤتمر هذا الموضوع فيما بعد ، بعد أن يتبين المؤتمر نوع التعاون الممكن بين العرب واليهود .

المستر أنطونيوس — قال إن أمله خاب جداً فى بيان المستر ماكدونالد الذى يظهر أنه عبارة عن تحليل أو سرد للاحتمالات المختلفة ، وليس بسطاً لاقتراحات صريحة محدودة تفكر فيها حكومة جلالته للعمل بها فى فترة الانتقال . وقال : إن المستر ماكدونالدقد استهجن كل محاولة لتعيين مراحل التقدم بدقة نحو الاستقلال ، ولكنه هو (المستر أنطونيوس) يرى أن من الخطأ كذلك ترك الأمر غامضاً . وقال إنه مقتنع بأنه إذا لم تحدد مدة لفترة الانتقال ، فانه ستكون هناك ثغرة يدخل منها اليهود أو سواهم ، ويستخدمونها للعرقلة . وقال إنه يجب أن تحدد فترة الانتقال بعدد من السنين تقوم فى نهايته الدولة الفلسطينية المستقلة ، ولا يكون قيامها محلا للشك أو التردد أو إعادة النظر ، وإلا نشأت المتاعب ، واستحال التعاون بين العرب واليهود . وقال إنه يعتقد أن على الحكومة البريطانية أن تعلن عزمها على أنها لن تسمح للعوامل المعرقلة بأن تعوق تنفيذ النظام الجديد .

المستر ماكدونالد — قال إنه أشار من قبل إلى أن فى إمكان العرب أو اليهود فى فلسطين أن يشلوا أداة الحكم فى الدولة المستقلة ، وليس هذا ما ترغب فيه الحكومة البريطانية . وهى لاتحتال عمداً لحدوثه ، ولكن من الحقائق التى لايعد أحد منا مسؤولا عنها ، أنه فى فلسطين

كما هى الآن ، تستطيع الأقلية بعدم التعاون أن تعطل عمل الحكومة فى البلاد ، وهذه حقيقة لامهرب من مواجهتها ، ومن أجل هذا يجب بذل كل جهد من أول يوم فى فترة الانتقال لحمل العرب واليهود على التعاون .

عبد الرحمن عزام بك — سأل عن علة نشوء هذه الحالة الشاذة ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن المسؤولية لايمكن أن تلقى كلها على عاتق بريطانيا العظمى ، فان الولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما من الدول تحمل قسطاً من التبعة عن تصريح بلفور . وأشار إلى سويسرا والهند كمثلين للبلاد التى يستحيل فيها أمر الحكم بغير التعاون .

عبد الرحمن عزام بك — قال : إن الحكومة البريطانية ليست مسؤولة عن الخلافات الطائفية فى تلك البلاد ، أما فى فلسطين فان الحكومة البريطانية هى التى خلقت المشكل الحالى ، فعليها أن تحله ، وتصفى حسابه .

المستر ماكدونالد — قال : إن لما قال عبد الرحمن بك عزام بعض الوجاهة ، وإن من الواجب بذل سعى لإيجاد أحوال لاتستطيع فيها الأقلية اليهودية تعطيل أداة الحكومة .

جمال أفندى الحسينى — أشار إلى سابقة المجلس البلدى فى القدس ، وقال : إن الأعضاء اليهود انسحبوا منه قبل بضع سنين ، فلم تفعل حكومة فلسطين أو وزارة المستعمرات شيئاً ، ومع ذلك مضت البلدية فى عملها بنجاح ، بل الواقع أن كثيراً من اليهود شكروا الأعضاء العرب ، لأنهم شعروا أن مصالحهم مصونة ومرعية أكثر مما كانت فى عهد الأعضاء اليهود ؛

وأضاف جمال أفندى إلى ذلك أنه لايظن أن الخلافات بين المسلمين والهندوس فى الهند تشبه مابين العرب واليهود فى فلسطين ؛

وانتقل إلى مراحل التطور الدستورى ، فأشار إلى ما اقترحه المستر ماكدونالد من أن يضم فى المرحلة الأولى عدد قليل من الفلسطينيين إلى المجلس التنفيذى كوزراء بغيروزارات . وقال إن أول واجبات الحكومة توطيد الأمن والسلم ، ولهذا لايرى كيف يستطيع الوزراء الفلسطينيون أن يتقبلوا احتمال المسؤولية عن هذا من غير أن يكون لهم نصيب جدى ، ومشاركة حقيقية فى حكومة البلاد ، ولا شك أن الأمن يمكن توطيده بتدابير عسكرية ، ولكن السلام الحقيق لايمكن أن يكفله سوى أهل البلاد الذين يجب أن تكون لهم سلطة تنفيذية .

وطلب جمال أفندى الحسينى أن تقوم حكومة انتقال فوراً ، وقال إنه يجب أن تكون المرحلة الثانية فى اقتراحات المستر ماكدونالد هى الأولى ، وإلا وجد اليهود ثغرة يدخلون منها ، ويحطمون الدستور . وذكر أنه بعد أن أعلن انتهاء الإضراب فى سنة ١٩٣٦ وانقطعت أعمال العنف ، كان أول من قتلوا فى تل أبيب من العرب ، وراح اليهود يثيرون الاضطرابات مرة أخرى ، لأنهم ظنوا أن العرب سيحصلون على شىء من اللجنة الملكية . وما دام اليهود يعتقدون أن الحكومة البريطانية واقفة وراءهم ، فان من مصلحتهم أن يحدثوا المتاعب .

المستر ماكدونالد — قال إنه يود أن يوضح نقطة أو نقطتين ، لعله قصر فى بيانهما ، ذلك أن المستر أنطونيوس طلب أن تحدد وتعين التدابير الخاصة بفترة الانتقال ، فهو (أى المستر ماكدونالد) يظن أن اقتراحاته واضحة وصريحة ، ففى خلال فترة الانتقال يكون المرجع والمسؤول آخر الأمر هو المندوب السامى ، وقد اقترح الوفد البريطانى خطوة أولى معينة تتخذ فوراً ، وأشار بإجراءات معينة تحصل فى هذه المرحلة الأولى : منها تعيين وزراء بغير وزارة يضمون إلى المجلس التنفيذى ، وآخرين يضمون إلى المجلس الاستشارى . وقال إنه يريد أن يبين بجلاء أنه إذا رفض اليهود التعيين فى هذين المجلسين أو أحدهما ، فإن سابقة المجلس البلدى تحتذى ، ولا يسمح لرفض اليهود أن يكون له أثر فى تنفيذ الاقتراح . وقال إنه لاشك فى أن الحكومة البريطانية تعلق أعظم أهمية على التعاون بين العرب واليهود ، وتعد هذا التعاون شرطاً جوهرياً للتقدم نحو مرحلة الاستقلال الأخيرة ، ولكنه لن يسلم لليهود بإحباط المرحلة الأولى من الاقتراح .

ثم أخذ المستر ماكدونالد يشرح الاعتراضات التى تدور فى نفوس أعضاء الوفد البريطانى حول تخويل الوزراء العرب واليهود سلطة تنفيذية فى المرحلة الأولى . وقال : إن الحكومة البريطانية معنية بإيجاد التعاون بين العرب واليهود ، وإنها لاتبغى أن تكسب اليهود حق التعطيل والوقف ، وإنما تبغى أن ترى دولة فلسطين المستقلة قائمة ؛ وهى لاتريد أن يفشل الدستور فى البداية ، وهذا هو المحتمل أن يحدث إذا بدىء بإعطاء العرب واليهود مصالح لإدارتها ، وتخويلهم سلطة تنفيذية فيها ؛ وفى هذه الحالة لابد أن يتهم العرب وزراء اليهود بالتحيز ، ويتهم اليهود وزراء العرب بالتحيز والتعصب لبنى جلدتهم ، وبهذا يقضى على الجو الصالح من أول لحظة . . وقال : إن الغرض الذى يرمى إليه الوفد البريطانى من وراء اقتراحاته هو إفساح الوقت للجمع بين العرب واليهود ، فيجلس الوزراء من الفريقين فى المجالس ، ويساعدون الحكومة بآرائهم من

غير أن يكون هناك محل لإثارة تهمة التحيز والتعصب . ويود الوفد البريطانى أن تبدأ المرحلة الثانية بأسرع ما يستطاع ، ولكن من رأيه أن الدخول فى هذه المرحلة الثانية يكون أسرع إذا لم يعهد إلى الوزراء الفلسطينيين فى إدارة المصالح فى البداية .

المستر أنطونيوس — قال إن اقتراح المستر ماكدونالد ؛ وهو تعيين وزراء بغير وزارات ؛ خليق أن يخلق جواً من سوء الظن والاسترابة . وقال إنه لايرى وجهاً جديا للاعتراض على تخويل الوزراء سلطة تنفيذية من البداية ، أى على الابتداء بالمرحلة الثانية فى اقتراح المسترماكدونالد ، مادام المندوب السامى سيكون هو المرجع الأخير فى فترة الانتقال .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه يظن أن النتيجة التى تترتب على تخويل الوزراء الفلسطينيين سلطة تنفيذية فى إدارة المصالح ستكون عكس مايتوقع المستر ماكدونالد ؛ أى أن اليهود سيجأرون بالشكوى من الوزراء اليهود ، والعرب من الوزراء العرب . والمهم هو أن يتقرر فى الأفهام أن الحكومة لن تكون سنداً لليهود ، وأنه ليس ثم ثغرة يمكن أن يستخدمها اليهود فى العرقلة والتعطيل .

على ماهر باشا — قال إنه إذا كانت هذه النفسية سائدة فى فلسطين فقد لا يكون هناك مانع من الابتداء بالمرحلة الأولى فى اقتراح المستر ماكدونالد ، ومن الممكن الانتقال بعد زمن وجيز إلى المرحلة الثانية ، ولن يكون هناك خطر من التعجيل بالخطوتين الثانية والثالثة ، حتى فيما يتعلق بمسألة الأمن والنظام ، لأن المندوب السامى سيكون هو المرجع الأخير .

المستر ماكدونالد — قال إنه مستعد أن يذهب إلى أبعد مدى ، ولكن أعمال المصالح المختلفة تتناول العرب واليهود جميعاً ، والحالة النفسية فى الوقت الحاضر سيئة ، فلو أن وزراء وكل إليهم عمل يمكن أن يتهموا فيه بالتحيز ، لماكان ثم مفر من أن يصاب الدستور بصدمة . ولكن الحذر فى البداية يقوى الأمل فى سرعة التقدم بعد ذلك ؛ ويستطيع الوفد البريطانى أن يقول إن الفلسطينيين سيولون بعض المصالح بأسرع مايتيسر ، ثم يحتمل أن يعهد إليهم فيما بعد بجميع المصالح ، أما متى تتخذ هذه الخطوات ، فمسألة متوقفة على الأحوال التى تكون موجودة ، ولا بد أولا من أن نرى كيف تسير الأحوال بعد وجود وزراء بلا وزارات .

على ماهر باشا — قال إنه يظن أن من الصعب الوصول إلى المرحلة الثانية مالم يحمل بعض الفلسطينيين المسؤولية من البداية ، فان الوزراء الفلسطينيين يحتاجون إلى زمن قصير لاكتساب الثقة بأنفسهم ، وليعرفوا أساليب المندوب السامى ، وطريقة العمل فى المصالح ؛

ومن الممكن وضع كل المصالح ، ماعدا المختصة بالأمن العام ، فى أيدى الفلسطينيين فى خلال بضعة أسابيع .

المستر ماكدونالد — قال : من المستحيل أن نقول بأية سرعة يمكن أن يحدث هذا . ولو أن الحكومة البريطانية قيدت نفسها تقييداً شديداً ، لخيف أن تحدث المتاعب من غير أن يكون ذلك راجعاً إلى خطأ أحد على وجه التعيين ، فيكون على الحكومة فى هذه الحالة أن تنقض وعدها ، أو أن تمضى على الرغم من المصاعب الخطيرة . وكلتا النتيجتين تبدو له كارثة .

على ماهر باشا — قال : إن الكفاءة والمقدرة تكتسبان مع الزمن ، وإذا نشأت صعوبات بسبب عمل قام به وزير ، فان الوزير يمكن أن يستقيل .

المستر ماكدونالد — قال : إن الفلسطينيين سيكونون مشتركين فى الحكومة من أول الأمر ، وإن فى الوزارة البريطانية وزراء كباراً بغير وزارات .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه يعتقد أنه مامن رجل مسؤول فى فلسطين يقبل أن يكون فيها وزيراً بغير وزارة ، فان العرب خليقون حينئذ أن يقولوا إن هذه رشوة ، وإنهم يقبضون مرتبات ولا يؤدون عملا .

توفيق بك السويدى — قال : فى سنة ١٩٢٠ كان فى حكومة العراق ١٨ وزيراً ، من بينهم سبعة يتولون إدارة المصالح ، وكان كل من الآخرين يسمى "الجواد الاحتياطى للمركبة" وكانت آراؤهم تهمل أتم إهمال .

المستر ماكدونالد — قال : إن الوزارة البريطانية تضم اللورد حامل الختم الخاص ، ووزير دوقية لانكستر ، ووزراء آخرين مهمين بغير وزارات ، وإن الوزارة تعنى بآرائهم كل العناية .

المستر أنطونيوس — قال إنه لا يوجد فى بريطانيا مندوب سام له حق وقف المشروعات ، وإن الوزارة البريطانية لها سلطة حقيقية ، ومسؤوليتها تامة .

المستر ماكدونالد — قال إنه لابد من الابتداء على نحو ما ، حتى نصل إلى الحكم الذاتى فى فلسطين ؛ ولا يمكن أن ينتظر أحد أن تقوم من أول لحظة هيئة لها سلطة الوزارة البريطانية .

جمال أفندى الحسينى — قال : متى كانت الحكومة مؤلفة من وزراء فلسطينيين يتولون إدارة المصالح ، ومعهم مستشارون بريطانيون ، وفوقهم المندوب السامى ، وهو مرجع ، فان المصاعب لا يخشى أن تعترض طريق الحكومة ما دام المندوب السامى هو المرجع ، وصاحب الرأى الأخير .

المسترماكدونالد — قال : إن الحالة فى العراق كانت مختلفة ، فنى فلسطين لاخوف من خلاف بين الوزراء والمندوب السامى ، أو من أزمة ، ولكن الأزمة قد تحدث بسبب اتهام العرب للوزراء اليهود بالتحيز .

جمال أفندى الحسينى — قال : مادامت هناك ثغرات تمكن اليهود من العرقلة ، فانهم سيثيرون المتاعب ، أما إذا أدرك اليهود أنهم فى فلسطين مواطنون عاديون ـ ويجب أن يدركوا ذلك ـ فان الأمر يستقيم حينئذ بين العرب واليهود .

المستر ماكدونالد — قال : إن الحكومة البريطانية لن ترجىء الخطوة الأولى إذا رفض اليهود المعاونة .

المستر أنطونيوس — قال إنه يبدو له أن المستر ماكدونالد يرى أن اليهود يجب أن يعاملوا كمواطنين ممتازين فى فلسطين ، ولكن من الواضح أنه فى أية تسوية توضع ، يجب أن ينتهى نظام المزايا الخاصة باليهود ، وأن على اليهود أن يعدوا أنفسهم مواطنين عاديين ، لهم نفس الحقوق التى لسواهم ، وعليهم نفس الواجبات ؛ وحينئذ تزول المصاعب التى يتوقعها المستر ماكدونالد . وحسب الجميع ضمانا للمساواة فى المعاملة : وجود مستشارين بريطانيين ، ومندوب سام له الرأى الأخير .

على ماهر باشا — بين أن اليهود سيكون لهم مركز ممتاز ، لأن مقاعدهم فى المجلس النيابى مضمونة ، ولأنهم ممثلون تمثيلا نسبياً فى الحكومة ، ولأن السبب فى جعل المندوب السامى هو المرجع الأخير هوحماية الأقلية اليهودية ، أى أن فلسطين تكفل الوطن القومى اليهودى كفالة فعلية .

المستر ماكدونالد — قال إنه ليس من أغراض الحكومة البريطانية ، ولا مماتقضى به سياستها أن تمنح اليهود فى فلسطين مزايا ، وإذا رفض اليهود المعاونة ، فانه يستطيع أن يقول بلهجة اليقين إن الاقتراح ينفذ بدون معاونتهم ، وسيضم المجلس التنفيذى أعضاء من العرب حتى لو رفض اليهود الاشتراك ، والانضمام إليه .

على ماهر باشا — شكر له هذا التأكيد .

فؤاد بك حمزة — سأل المستر ماكدونالد هل هو مستعد للمناقشة فى تعيين مدة للمرحلة الأولى من فترة الانتقال . وقال إن المسألة المهمة التى تؤثر فى المدة هى موقف اليهود .

عبد الرحمن عزام بك — قال إنه مامن نجاح يستحق تعب إحرازه مالم يكن منطوياً على بعض المخاطرة ، على أنه يعتقد أن المخاطرات التى ينطوى عليها النهج المقترح ضئيلة جداً .

المسترماكدونالد — قال : إن البريطانيين مستعدون للمخاطرة إذا كان الأمر يقتصر عليهم ، ولكنهم لايستطيعون أن يوافقوا على تعريض غيرهم للأخطار .

عبد الرحمن عزام بك — قال : إن أهالى فلسطين يقاسون بلاء عظيما ، وإن المخاطر التى ينطوى عليها النهج المقترح لا يمكن أن تجعل حالتهم أسوأ ، وإن مما يقلل الأخطار أن الجيش والبوليس فى يد الحكومة البريطانية ، وأن المندوب السامى هو صاحب الرأى الأخير . وقال إنه ينبغى إجراء التجربة ؛ أى تولية العرب واليهود بعض المصالح ، وتعيين بعض وزراء بغير وزارات . وقال : إن هذه تجربة لامجازفة فيها .

المستر ماكدونالد — قال إنه مستعد للمناقشة فى هذا الاقتراح .

المستر أنطونيوس — سأل المستر ماكدونالد هل هو مستعد أن ينظر فى تحديد مدة لفترة الانتقال كلها ؟

المسترماكدونالد — قال : إن الوفد البريطانى يرى أن لاتحدد مدة . وقال إنه يوافق على أن اليهود قد لايقدمون معونتهم لإيجاد الأحوال الصالحة لقيام دولة فلسطينية ، ولكنه لايظن أن هذا سيحدث فعلا .

المستر أنطونيوس — سأل : ألا يكون الأوفق تحديد مدة لفترة الانتقال ؟

المسترماكدونالد — قال إنه لايرى ذلك ، ويرى من الخطأ الشنيع أن يقول المرء إنه فاعل كذا فى يوم كذا مهما تكن الأحوال . ومن الضرورى الاتفاق على الأحوال اللازمة .

عبد الرحمن عزام بك — قال : إن المناقشة فى مدة فترة الانتقال يمكن إرجاؤها إلى أن تنتهى المناقشة فى المدة التى تنقضى قبل أن يتولى الوزراء الفلسطينيون إدارة المصالح .

فؤاد بك حمزة — قال إن الذى فهمه هو أن المسألتين المعروضتين الآن هما — أولا : هل يتولى الوزراء الفلسطينيون إدارة المصالح من البداية أم لا — وثانياً : إذا لم يتولوا ذلك ، فما هى مدة المرحلة الأولى التى يجب أن تنقضى قبل أن توكل إليهم إدارة المصالح ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن الوفد البريطانى ذهب فى اقتراحاته إلى أنه ينبغى فى أول الأمر أن يكون هناك وزراء فلسطينيون بغير وزارت ، ثم يتولى وزراء بعض المصالح ، على

أن تترك مدة المرحلة الأولى بغير تحديد ، وأقصى مايستطيع الوفد البريطانى أن يقوله ، هو أنه يحتمل اتخاذ الخطوة الثانية فى الوقت الفلانى على الأكثر .

جمال أفندى الحسينى — سأل : ألا تكون هناك مدة لفترة الانتقال ؟

المستر بتلر — قال : إن المصاعب التى يواجهها الوفد البريطانى حقيقية ، وقد اقترح عقد مؤتمر مائدة مستديرة فيما بعد ، ولكن العرب لم يستطيعوا أن يقبلوا هذا الاقتراح . ويواجه الوفد البريطانى المسألة الدستورية الشائكة ، وعليه أن يجتنب أى اقتراح بتشريع ينطوى على تمييز . وكان الباعث للوفد البريطانى على اقتراح عقد مؤتمر مائدة مستديرة ، هو الرغبة فى الاهتداء إلى الحل الذى يذلل هذه المصاعب ، وقد جاء رفض العرب لهذا الاقتراح مضاعفاً للصعوبات .

المستر أنطونيوس — قال : إذا كان اليهود مستعدين أن يصبحوا مواطنين عاديين بغير امتيازات استثنائية ، فانه لايبقى ثم باعث للعرب أو لسواهم على معاملتهم معاملة تنطوى على التمييز . وقال إنه يرى أن مخاوف المستر بتلر لايبقى لها مسوغ إذا كان اليهود فى فلسطين سيعدون مواطنين عاديين ، ويعدون أنفسهم كذلك .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه لم يرفض الاقتراح الخاص بمؤتمر مائدة مستديرة ، وإنما أبدى رأيه فقال إن الهيئة التى تضع الدستور يجب أن تكون ممثلة للأمة . وقال إنه يظن أن المؤتمر يبتعد عما وصل إليه فى الأسبوع الماضى ، ويرى من الضرورى البحث فى المسائل التى سيتضمنها الدستور .

المستر ماكدونالد — قال إنه ليس مستعداً فى الوقت الحاضر للموافقة على أن يتضمن الدستور هذا الضمان أو ذاك ، فان هذه مسائل يحتاج بحثها إلى زمن طويل ، ولا معنى لعقد مؤتمر مائدة مستديرة أو تأجيل المؤتمر الحالى ، إذا كان سيحصل الخلاف متى اجتمع المندوبون ، على مسائل مثل الضمانات اللازمة للمصالح البريطانية ، أو للوطن القومى اليهودى . ومن الخطأ الاجتماع فى مؤتمر آخر قبل الاتفاق على المسائل الرئيسية ، وإذا أمكن أيضاً الاتفاق على مسائل الهجرة وبيع الأراضى ، فان ذلك يكون خيراً .

على ماهر باشا — قال إنه يرى أن يوضع بيان بالنقط المتفق عليها ، والنقط المتروكة للمؤتمر التالى . وإذا أمكن الاتفاق على شكل حكومة الانتقال ومدتها ، وتيسر الاهتداء إلى

وسيلة تكتسب بها ثقة الأمة فى فلسطين، فان ذلك يكون هو الطريق القويم للعلاج الموضوع.

المستر ماكدونالد — وافق على أن من واجب الوفد البريطانى أن يقدم بيانا بعد إتمام المناقشة فى المسألة الدستورية، وعلى البحث فى موضوع الهجرة. وقال: إن الوفد البريطانى سيقدم إلى العرب نقطاً محدودة رجاء الحصول على موافقتهم. وقال إنه يريد الاتفاق على ما يتم فوراً وما يترك للمؤتمر التالى. أما فيما يتعلق بالدستور، فقد يتضح أن النظام السويسرى هو الصالح لفلسطين.

المستر أنطونيوس — سأل: هل الجميع متفقون على أن يبحث المؤتمر الحالى، المسائل المتعلقة بالمبادىء، ويبت فيها على قدر الإمكان، ولا يترك للمؤتمر الآخر سوى تقرير وسائل التنفيذ؟ وقال إنه لا يرى كيف يستطيع الوفد الفلسطينى أن يعود إلى فلسطين بغير اتفاق على المبادىء.

جمال أفندى الحسينى — قال: إن التمهيد الصحيح لأى مؤتمر يعقد فى المستقبل هو الاتفاق على المسائل الحيوية، أى الضمانات للطائفة اليهودية الموجودة فى فلسطين، ومستقبل الهجرة، ومسألة الأراضى. وقال إنه لا يرى معنى لتأجيل المؤتمر الحالى مع ترك هذه المسائل بغير حل. وليس مما له قيمة كبيرة أن تكتفى حكومة جلالته بمجرد تصريح بأن غايتها النهائية هى استقلال فلسطين.

المستر ماكدونالد — قال إنه يرجو أن يستطيع المؤتمر الحالى الوصول إلى شىء مقبول فيما يتعلق بالدستور والهجرة والأراضى والخطوة الأولى فى سبيل استقلال فلسطين. ولكن الوفد البريطانى ليس مستعداً للقول - قبل القيام ببحث آخر، واستشارة الخبراء - أىّ صورة من صور الدستور يفضل. وقال إنه يظن أن من الممكن الاتفاق على مبدأى الحكم الذاتى، وعدم التحكم.

جمال أفندى الحسينى — سأل عن معنى "عدم التحكم".

المستر ماكدونالد — قال: إن المراد أن لا يكون أحد الفريقين فى مركز يسمح له بالتدخل فى حقوق الفريق الآخر، أو شؤونه.

جمال أفندى الحسينى — قال إنه بعد أن تمنح الأقلية حقوقها المشروعة، يجب أن تكون سياسة أية حكومة ديمقراطية هى سياسة الأغلبية.

المستر أنطونيوس — أضاف إلى ذلك أن المستر ماكدونالد متأثر، على ما يظهر،

بفكرة المركز الممتاز للأقلية اليهودية فى فلسطين ، بحيث تستطيع أن تمنع الأكثرية من الإعراب عن إرادتها بالوسائل الديمقراطية الطبيعية .

المستر ماكدونالد — قال إن البحث دار فى هذه المسألة فى جلسة سابقة . ومن رأى الوفد البريطانى أن من الواجب ضم الفريقين معاً فى فلسطين ، والمرجو بعد ذلك أن تذهب الآراء مذاهب حزبية لاطائفية ، وهو لايرى المضىّ فى مناقشة هذا الموضوع إلا بعد أن يقدم الوفد البريطانى اقتراحاته ؛ ويرجو أن يتم ذلك فى خلال يومين أو ثلاثة .

فؤاد بك حمزة — سأل عما سيدور البحث فيه غير ذلك ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن البحث لازم فى مسألتى الهجرة وبيع الأراضى .

فؤاد بك حمزة — لاحظ أن مسألة الهجرة قتلت بحثاً .

المستر ماكدونالد — لم يحصل اتفاق إلى الآن .

توفيق بك السويدى — قال إن من رأيه تحديد مدة لفترة الانتقال .

جمال أفندى الحسينى — سأل : هل عند الوفد البريطانى اقتراحات جديدة فى موضوع الهجرة ؟ وقال : إن الوفد الفلسطينى أبدى رأيه ، وليس ثم مايدعوه إلى تغييره ؛ وهو يبغى الوصول إلى تسوية نهائية . وأكد أن الوفد الفلسطينى لا ينوى أن يزيد الصعوبات ، أويضاعف المتاعب بالسماح بهجرة أخرى ، فان كثافة السكان فى الوقت الحاضر أعظم مما يجب ، ولاشك أن اليهود سيلحون فى المطالبة باستمرار الهجرة ، ولكن مصلحة الحكم الرشيد أولى بالرعاية .

المستر ماكدونالد — اقترح أن تدور المناقشة فى موضوع الهجرة فى الجلسة التالية ، على أن يتلو ذلك عرض اقتراحات بواسطة الوفد البريطانى .

المستر بتلر — قال إنه يود أن ينضم إلى المستر ماكدونالد فى الإشارة بفائدة هذه اللجنة الصغيرة .

المستر ماكدونالد — أشار إلى أنه يحتمل أن تدور مناقشة برلمانية فى مسألة فلسطين فى اليوم التالى . وقال إنه يؤكد للوفد الفلسطينى أن أى اقتراح تعرضه الحكومة يوافق عليه البرلمان ، ولهذا السبب يريد الوفد البريطانى الاتفاق على سياسة لاتثير معارضة برلمانية شديدة . وقد تكون الحكومة مستعدة للتساهل قليلا ، ولكن ضرورة مراعاة رأى البرلمان ، لايمكن أن تسقط من حسابها .

واتفق على عقد الجلسة التالية فى يوم الثلاثاء ٧ مارس ، فى الساعة العاشرة والدقيقة ٣٠ صباحا

[ورفعت الجلسة فى الساعة ١٢ والدقيقة ٤٥ مساء]

م.ف.(و.ع.)(ل.س)-٤-

صورة رقم ٦٢

سرى

الجلسة الرابعة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

لجنة الشؤون السياسية

محضر الجلسة الرابعة المعقودة بقصر "سان جيمس" بلندن فى يوم الثلاثاء ٧ مارس سنة ١٩٣٩ الساعة ١٠ والدقيقة ٣٠

الحاضرون

عن المملكة المتحدة:

المستر مالكولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيساً)
المستر ر. ا. بتلر — الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا — الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات
السير جون إى شاكبره — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراتان بوش — المستشار القضائى بوزارة المستعمرات
المستر س. و. باكستر — مستشار بوزارة الخارجية

الوفود العربية

وفد فلسطين ...	جمال أفندى الحسينى المستر جورج أنطونيوس — (السكرتير العام للوفود العربية)
وفد مصر	صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى صاحب السعادة عبد الرحمن عزام بك — الوزير المفوض لدى مملكتى العراق والعربية السعودية، والمستشار العام للوفود العربية
وفد العراق... ...	صاحب السعادة توفيق بك السويدى
وفد المملكة العربية السعودية	صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل وزارة الخارجية
وفد شرقى الأردن	صاحب الفخامة توفيق أبو الهدى باشا — رئيس الحكومة الشيخ نجيب علم الدين — السكرتير
وفد اليمن	القاضى محمد عبد الله الشامى الأستاذ إبراهيم الموجى

سكرتارية المؤتمر

المستر ه . ف دونى — السكرتير

المستر ج . س . بنيت
المستر اى . ر . ادموندز
} مساعدا السكرتير

محضر الجلسة

افتتح المستر ماكدونالد الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة ٤٥ ، وقال إنه بعد الجلسة الأخيرة دارت مباحثات وزارية فى المسألة الدستورية ، وإن برقية أرسلت إلى المندوب السامى . وقال إنه يحسن بالوفد البريطانى أن يجتنب الإشارة إلى اتجاه رأيه فى هذا الموضوع حتى يتلقى رد المندوب السامى ، وإن الوفد البريطانى يود أن يكون فى موقف يسمح له بعرض اقتراحات نهائية فى آخر هذا الأسبوع ، وإنه (المستر ماكدونالد) يظن أن الفريقين يودان أن يدور بحث آخر فى موضوع الهجرة (التى لم يتم بحثها فى جلسات المؤتمر الكامل) ومسألة الأراضى .

جمال أفندى الحسينى — قال إن الوفد الفلسطينى على استعداد تام فى كل وقت لبحث هذه المسائل ، ولكنه يرى أن مادار من البحث فى الهجرة قد وقف حيث وقف البحث فى عهود ماكماهون ، أى أن الشقة بين الرأيين أبعد من أن يستطاع معها التوفيق . فهو لهذا لايرى فائدة من مواصلة الكلام فى الهجرة ؛

وقال إنه من أجل ذلك يود أن يعود إلى المسألة الدستورية ليؤكد للوفد البريطانى أهمية تحديد مدة لفترة الانتقال .

المستر ماكدونالد — قال إنه فى خلال البحث الذى دار فى الجلسة الثالثة لهذه اللجنة بسط رأى الوفد البريطانى ، وهو أن فترة الانتقال تنتهى متى تحققت شروط معينة فى فلسطين .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن هذا قد يكون مؤداه أن تظل فترة الانتقال إلى الأبد . والوفد الفلسطينى يرى أن الوعد بالاستقلال فى يوم ما من غير تحديد موعد له لايكون إلا كلاما لامحصول وراءه . وذكر أن اللجنة البرلمانية فى سنة ١٩٣٠ أشارت بإقامة نظم الحكم الذاتى والتوسع فيها ؛ ولكن التقدم كان بطيئاً جداً . ولما اتخذ اقتراح المجلس التشريعى صورة عملية هدمه اليهود . وقال إنه لاحظ من قبل أنه مادام هذا الفريق الثالث يستطيع أن يلوح بعصاه السحرية أمام الحكومة البريطانية ، فان عرب فلسطين لا يستطيعون أن يثقوا بهذه الحكومة . وقال إنه يأسف لاضطراره لتكرير هذا القول ، فانه قد حدث فى مصر والعراق ، على الرغم من بطء التقدم نحو الاستقلال ، أن حكومة جلالته أنجزت وعدها على كل حال .

المستر ماكدونالد — قال إن حكومة جلالته ستنجز وعدها لفلسطين أيضاً .

جمال أفندى الحسينى — ذكر المستر ماكدونالد بأنه لما قابله فى سنة ١٩٣٠ قال له (المستر ماكدونالد) إن حكومة جلالته تنوى أن تؤيد الكتاب الأبيض الذى وضعه اللورد باسفيلد . ولكن لم يمض غير ثلاثة أسابيع على هذا القول حتى أهمل تقرير اللورد باسفيلد .

المستر ماكدونالد — قال إن السبب فى أن الوفد البريطانى لا يقبل بعض مطالب الوفد الفلسطينى هو رغبته فى اجتناب إيجاد حالة تؤدى إلى قلب سياسة الحكومة فيما بعد . وقال إنه بين فى الجلسة الثالثة لهذه اللجنة أن حكومة جلالته لا تنوى أن تسمح بأن يقعدها أو يصدها عن تنفيذ ماتقره أعمال التعطيل والعرقلة . فاذا رفض أحد الفريقين (كما يحتمل أن يفعل اليهود) بذل معاونته فى المراحل الأولى من فترة الانتقال ، فان هذه المراحل تقطع بغير معونة هذا الفريق . وفضلا عن ذلك فان الوفود العربية رأت الدعاية اليهودية العالمية التى تلت إعلان الاقتراح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ؛ وقد استعمل كل نوع من أنواع الضغط ، ولكن حكومة جلالته لم تغير موقفها ، ولم ترجع عنه . فمهما تكن السياسة التى تعلنها حكومة جلالته ، فانه يؤكد أنها ستتمسك بها ، وتصر عليها ، وتنال إقرار البرلمان ، وعصبة الأمم لها ، وتفوز آخر الأمر بموافقة أمريكا عليها . ولكن هذا سيستغرق زمناً .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه يعتقد أن المستر ماكدونالد مخلص فى بذله هذا التعهد وتقديمه هذا التأكيد . وقد كان كذلك مخلصاً فى سنة ١٩٣٠ ، ولكن هذا لم يحل دون إدخال تغيير على السياسة البريطانية فيما بعد .

المستر ماكدونالد — اعترف بانه فى سنة ١٩٣٠ شجع العرب على الأمل ، وبذلت لهم وعود أخلفت ، ولكنه لا يرى فائدة تستفاد من الجدل فيما مضى وانقضى ؛ وأعرب عن أمله فى أن يتيسر الوصول إلى اتفاق ، ولكن حتى إذا اقتصرت النتيجة على صدور تصريح من جانب واحد ـ أى من جانب حكومة جلالته ـ فانه يؤكد أن هذه السياسة ستكون دائمة .

على ماهر باشا — قال إن الوفود العربية ترجو أيضاً أن يتسنى الاتفاق . ورحب بتأكيد المستر ماكدونالد فيما يتعلق بالتصريح من جانب واحد ؛ وقال إن الحالة تغيرت عما كانت عليه فى سنة ١٩٣٠ ، وإن العرب الآن ممثلون فى المؤتمر ، ولكن تمثيلهم ليس بواسطة أفراد .

المستر ماكدونالد — عقب على ماقاله على ماهر باشا ، فقال : إن حكومة جلالته ستكون ـ حين تعلن سياستها فى هذا المؤتمر أو بعده ـ مقيدة بشرفها أمام عرب فلسطين ، وأمام حلفائها وأصدقائها الأمم العربية .

(وهنا أعرب ممثلو الدول العربية عن شكرهم لهذا التأكيد)

جمال أفندى الحسينى — قال إن الوفد الفلسطينى ليس مستعداً أن يتزحزح شبراً واحد عن موقفه من حيث المبدأ . وقد مرت بهم تجارب مرة ، وهم لايشعرون بأن الحكومة البريطانية بقيت غير متأثرة بالضغط الذى أوقعه اليهود عليها فى الأسبوع الماضى . وقال إن الوفد الفلسطينى كان يتوقع مثل هذه الأساليب : برقيات احتجاج بالجملة .. قنابل تنفجر فى فلسطين .. تهديدات من الدكتور وايز مان .. وقال : إن الوفد الفلسطينى يعتقد أن هذه الأساليب تخدم قضية العرب فى الحقيقة ، لأنها تكشف عن زيف الصورة التى ظل اليهود يرفعونها قبل العيون فى العالم ، بثنائهم على ضبط أعصابهم وكبح جماح أنفسهم ، وإظهار العرب فى صورة المعتدين المتعطشين إلى الدماء .

المستر ماكدونالد — قال إنه سمع تهماً كثيرة توجه إلى اليهود ، وإنه فى هذا المؤتمر لاينوى أن يوزع المسؤولية عن الحوادث التى تقع فى فلسطين . ولكنه يرى من الإنصاف أن يفرق بين الأقلية الصغيرة من المتطرفين الذين يرضون عن أعمال العنف ، واعتدال الأكثرية اليهودية ، وصدق كبحها لنفسها . وقال : إن حكومة جلالته تتوقع ضغطاً عظيما ، ومتاعب من اليهود عند ماتعلن سياستها ، غير أنها ستمضى فى سياستها على الرغم من ذلك .

فؤاد بك حمزة — سأل : ألا يوجد نهج ثالث غير نهجى الاتفاق العام ، أو التصريح من جانب واحد ؟ وقال إن الذى يفهمه أن الاتفاق العام يجب أن يشمل اليهود ، ولكن الأمل ضئيل جداً فى إمكان الحصول على موافقة اليهود . وقال مقترحاً : إنه قد يستطاع عقد اتفاق عربى بريطانى يشمل المسائل التى تكون موافقة الطرفين عليها تامة ، أما المسائل التى لايستطيع الوفد الفلسطينى أن يتقيد فيها بقول ، فيحتفظ بها لتصريح تصدره بريطانيا من جانب واحد .

المستر ماكدونالد — قال إنه يرى فى هذا الاقتراح بعض المزايا ؛ وقال إنه ليس مقتنعاً بأن من المستحيل الحصول على موافقة اليهود على بعض المسائل لاعليها جميعها . واقترح أنه فى حالة تعذر الاتفاق التام تصدر حكومة جلالته تصريحاً بسياستها ، يشمل الموضوع كله ،

وتحتمل حكومة جلالته المسؤولية التامة عنه ، وإذا اتفق فى الوقت نفسه أن تيسر الاتفاق على جانب من المسائل ، فان هذا يكون حسناً ، ومدعاة للترحيب . وقال : إن الوفد البريطانى يروم الوصول إلى أقصى ما يتيسر من الاتفاق ، وإنه يسره الاتفاق الجزئى إذا تعذر الاتفاق الكامل .

على ماهر باشا — قال : إن الباب سيكون مفتوحا أمام العرب واليهود للوصول إلى اتفاق تام فيما بعد .

توفيق بك السويدى — قال إنه يظن أن الوصول إلى اتفاق ما ممكن بهذه الطريقة .

المستر ماكدونالد — قال إنه يكون من دواعى الأسف أن ينفض المؤتمر باتفاق جزئى ، مع احتدام النزاع على مسائل أخرى ؛ وقال إنه يرى أن الواجب الدنو بقدر المستطاع من اتفاق تام ، ليتسنى إعادة السلام فى فلسطين .

فؤاد بك حمزة — قال : إن إصدار الحكومة البريطانية تصريحاً من جانب واحد ، خليق أن يفسر فى الخارج بأنه دليل على إخفاق المؤتمر ؛ فمن المرغوب فيه إذن حصر الخلاف فى أضيق نطاق .

توفيق بك السويدى — أشار إلى اختلاف الرأى فيما يتعلق بنهاية فترة الانتداب ؛ وقال إنه يظن أنه حتى لو انقضت خمسون سنة فسيظل من الصعب على الحكومة البريطانية أن تقرر أن الأحوال تسوغ تحرير فلسطين ، ما دام اليهود متمسكين بآمالهم الحالية ؛ فلا بد من التحديد على نحو ما ، منعاً للغموض . وقال : إن هذه كانت تجربة العراقيين فيما يتعلق بانتهاء مدة الانتداب على العراق ؛ وهذا فى فلسطين خليق أن يدفع اليهود إلى تفاهم هو الآن مستحيل فى الظروف الحاضرة . وذكر أنه التقى حديثاً بيهود صارحوه فى أنهم لا يريدون لفلسطين استقلالا إلا بعد أن يصبحوا هم الأكثرية فيها ، فاذا كان هذا هو تفكيرهم ، فانه يكون من العبث ترك أى غموض فيما يتعلق بالموعد الذى يتحقق فيه الاستقلال . وقال إن مناقشات اللجنة لم تستطع ، فيما يرى ، أن تؤدى إلى نتيجة حقيقية فى الموضوع الدستورى .

المستر ماكدونالد — قال : إن الوفد البريطانى لا يستطيع أن يمضى فى بحث المسألة الدستورية حتى يرد الرد على البرقية التى أرسلت إلى المندوب السامى .

توفيق بك السويدى — سأل : ألا توجد نقط أخرى متصلة بالمسألة الدستورية يدور فيها البحث ؟ ألا يكون الأمثل أن نصل أولا إلى قرار نهائى فى المسألة الدستورية ؟ ثم بعد أن

يسمع الوفد الفلسطيني رأى الحكومة البريطانية فى الهجرة وبيع الأراضى عساه يستطيع أن يبدى شيئاً من التساهل .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذه المناقشات كانت جزيلة النفع ، إذ دلت الوفد البريطانى على نوع السياسة التى تصلح لفلسطين . وقال إنه يرى أن من الممكن الوصول إلى نتيجة ـ بالاتفاق ، أو بغير اتفاق ـ متى تيسر للوفد البريطانى أن يقدم اقتراحات نهائية شاملة للموضوع كله .

جمال أفندى الحسيني — سأل : هل تنوى الحكومة البريطانية أن تعرض اقتراحات خاصة بالهجرة والأراضى ؟

المستر ماكدونالد — أجاب بالإيجاب .

جمال أفندى الحسيني — قال إنه فيما يتعلق بالهجرة قد بين الوفد الفلسطيني أن الهجرة اليهودية أساءت إساءة بليغة إلى العرب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً . وقد بين الوفد الفلسطيني أيضاً أن كثافة السكان فى فلسطين تتجاوز كثافة السكان فى أى بلد مجاور . وفضلا عن هذا فان الزيادة الطبيعية فى عدد العرب واليهود تجعل من المستحيل على الوفد الفلسطيني أن يقبل مهاجرين آخرين .

وقال : إن الوفد الفلسطيني بين فيما يتعلق بالأراضى أن متوسط ما للأسرة الواحدة الآن هو ٥٤ دونماً فقط ، وقد دل البحث الرسمى على أن أقل مقدار لازم هو ١١١ دونما . ففى هذه الأحوال كيف يمكن أن يقال إن نقل الأراضى من العرب إلى اليهود مما يجوز أن يسمح به ؟ وقال : إن الوفد الفلسطيني لا يرى ضرورة للإدلاء بأية حجة أخرى ، فان موقفه لا يستند إلى أبحاثه الخاصة ، بل إلى ما كشفت عنه واهتدت إليه اللجان الرسمية .

توفيق بك السويدى — قال إنه يظن أن لا ضير من السماح ببيع الأراضى فى المناطق المدنية ، مثل تل أبيب حيث أغلبية الأهالى من اليهود .

المستر ماكدونالد — بين أن الوفد البريطانى أظهر تساهلا فى نقط كثيرة أثناء هذه المناقشات ، ولكنه كان يقابل دائماً بصلابة متزايدة من جانب الوفد الفلسطيني الذى يبدو أنه لا يريد أن يظهر أى تساهل .

المستر أنطونيوس — احتج على هذا القول .

المستر ماكدنالد — قال: إن الوفد الفلسطيني جاء بثلاثة مطالب: الأول الاستقلال، والثاني وقف بيع الأراضي؛ والثالث وقف الهجرة، ولم يتزحزح عن هذه المطالب قيد شعرة

المستر أنطونيوس — أجاب بأن ملاحظة المستر ماكدونالد لا تعد بيانا منصفاً للموقف، فان العرب لم يعترفوا قط بالانتداب، ولا بالوطن القومي اليهودي، ولا بأي تدبير استثنائي اتخذ بمقتضى الانتداب، ولكنهم لما جاءوا إلى هذا المؤتمر أعلنوا من فورهم، ودفعة واحدة، كل مايسعهم أن يتساهلوا فيه، فبدلا من أن يغالوا في مطالبهم رغبة في المساومة، أعلنوا استعدادهم لتناول الموقف الحاضر كما هو؛ أما الاقتراحات البريطانية، فانه لايرى كيف يمكن عدلا أن توصف بأنها تنطوي على تساهل، وقد أصغى الوفد الفلسطيني بعناية لاقتراحات الوفد البريطاني، فلم يجد فيها جديداً، ولم يهتد إلى شيء يمكن أن يقال إنه خطوة حقيقية إلى الأمام تتغير بها السياسة التي أعلنت في الماضي. فالاستقلال مثلا غاية الانتداب؛ والانتداب فيه معنى الاستقلال، فلا جديد في قبول الوفد البريطاني لهذا المبدأ. والأمر الوحيد الذي كان يمكن أن يعد خطوة إلى الأمام هو تحديد مدة معينة، يبدأ بعدها الاستقلال. وهذا ما رفضه الوفد البريطاني. ثم إن المستر ماكدونالد قد قال إن الحكومة البريطانية استقر رأيها على أنه يجب أن يوضع قيد ما على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود؛ وأشار إلى ثلاث مناطق يحرم فيها البيع، أو يقيد أو يباح، فنحن نستأذن المستر ماكدونالد في أن نقول له إن مثل هذا عرض على العرب في سنة ١٩٣٦؛

وأما الهجرة فما عرض فيما يتعلق بها شيء يستطيع العرب أن يملأوا به أيديهم، فليس من الصواب أن يقال إن الوفد البريطاني أبدى كل ضرب من ضروب التساهل، وإن الوفد الفلسطيني جامد متصلب.

المستر ماكدونالد — قال إنه لايود أن يجادل المستر أنطونيوس في هذه النقطة. وذكر أن الذي فهمه من كلام المستر أنطونيوس هو أن الوفد الفلسطيني تساهل قبل أن يجيء إلى المؤتمر، ولكن الذي قاله هو (المستر ماكدونالد) هو أن الوفد الفلسطيني لم يبد تساهلا منذ جاء إلى المؤتمر. بل احتفظ بالموقف الذي اتخذه في أول جلسة.

جمال أفندي الحسيني — قال: إن عرب فلسطين لايؤمنون بالمساومة في هذا الشأن. وسأل: هل في النية أن يطبق القانون في فلسطين بلا تمييز؟ فاذا كان هذا هو العزم، فان الوفد الفلسطيني يكون مستعداً للبحث في مسألة الهجرة.

المستر ماكدونالد — سأل جمال أفندى الحسينى هل يعنى الهجرة غير المشروعة ؟

جمال أفندى الحسينى — أجاب بالإيجاب .

المستر ماكدونالد — قال : إن الحكومة البريطانية تنظر فى التدابير التى تتخذ لمنع الهجرة غير المشروعة .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه بمقتضى القانون يجب إخراج كل الذين دخلوا بطريقة غير مشروعة ، فهل تنوى الحكومة البريطانية أن تطبق القانون ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن منع الهجرة غير القانونية يشغل الحكومة البريطانية فى الوقت الحاضر . وأضاف إلى ذلك أن كل اتفاق يصل إليه هذا المؤتمر فيما يتعلق بالهجرة ينفذ بدقة .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن الواقع هو أن فى البلاد الآن عشرات من الآلاف من المهاجرين بطرق غير مشروعة ، فاذا كانت الحكومة ستتخذ تدابير لتطبيق القانون ، فان الاتفاق على مسألة الهجرة قد يتيسر . وذكر أنه إلى الآن لم يتخذ تدبير مانع ، مثل اتخاذ نظام البطاقات الشخصية ، فقد اعترض اليهود طريق الحكومة ، وحالوا بينها وبين العمل .

المستر ماكدونالد — قال : إن المسألة كلها تحت البحث والدرس ، ويدخل فى ذلك نظام البطاقات الشخصية الذى لا تستطيع الحكومة فى الوقت الحاضر أن تتعهد بإدخاله . والحكومة البريطانية مصممة على منع الهجرة غير المشروعة على الرغم من المصاعب . وذكر أنه أبلغ أن عدداً من العرب يكسب المال بتسهيل الهجرة غير المشروعة لليهود .

جمال أفندى الحسينى — اعترف بصحة هذا مع الأسف .

فؤاد بك حمزة — سأل : هل الحكومة البريطانية تفكر فى اتخاذ تدابير ضد الذين دخلوا البلاد بطرق غير مشروعة ، أو تدابير لمنع ذلك فى المستقبل ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن الحكومة معنية بالتدابير المانعة ؛ أما مسألة معاملة الذين دخلوا البلاد بغير الطرق المشروعة فصعبة جداً ، فانه لا سبيل إلى معرفتهم ، ولا إلى العلم بعددهم .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن لجنة بيل قدرت عددهم فى فلسطين بأربعين ألفاً فى سنة ١٩٣٦ ، وقد دخل كثير غيرهم بعد هذا التاريخ ، وإخوانهم اليهود يستغلونهم استغلالا

سيئاً ، لأن الداخلين بطرق غير قانونية لا يستطيعون أن يظهروا ويتقدموا إلى المحاكم ، فالوسيلة لحمايتهم هي تخويلهم الصفة المشروعة .

المستر ماكدونالد — قال : إن حكومة فلسطين تقدر عدد الداخلين بطرق غير مشروعة بأقل من أربعين ألفاً ، وليس ثم طريقة دقيقة لمعرفة عددهم الصحيح ؛ فاذا طردوا ، فان خطبهم يصبح أشد مما هو الآن . وكل ما يستطيع أن يقوله أن الحكومة مصممة على وقف الهجرة غير المشروعة فى المستقبل ، ومتى وضعت اقتراحاتها الخاصة بالهجرة فى المستقبل ، فستراعى فيها عدد الموجودين الآن فى البلاد بغير الطرق القانونية .

فؤاد بك حمزة — قال إذا منح الداخلون بالوسائل غير المشروعة الصبغة القانونية ، فانه يقترح حسبانهم مهاجرين جديدين .

المستر ماكدونالد — قال إن وجود هؤلاء الذين دخلوا بطرق غير قانونية فى فلسطين سيراعى بطبيعة الحال عند النظر فى مسألة المهاجرة فى المستقبل .

المستر أنطونيوس — قال إنه يستأذن المستر ماكدونالد فى أن يذكره بما حدث فى سنة ١٩٣٣ ، فقد أفضى السير أرثر ووكوب بتصريح علنى فى نابلس ، مؤداه أن حكومة جلالته مصممة على وقف الهجرة غير المشروعة ، وقد وثق الزعماء العرب بهذا التصريح ، وقدموا اقتراحات بالتدابير الكفيلة بوقف الهجرة ، فنظرت المصالح المختصة فى هذه التدابير ، وأوصى مستشارو المندوب السامى باتباع نظام البطاقات الشخصية ، وفى أثناء البحث ظهرت فضائح من كل نوع ، فمن ذلك أنه اتضح أن بعض الداخلين بطرق غير مشروعة موظفون فى الحكومة . وقد وضع مستشارو المندوب السامى مشروعا لنظام البطاقات الشخصية ، ولكن الوزارة هنا رفضته . فعلى ضوء هذه الحقائق وأمثالها يجب النظر فى الموضوع . وقال إنه ينصح للحكومة البريطانية أن تجعل أى تصريح تصدره فى هذا الموضوع مصحوبا بخطوة إيجابية ، ليكون للتصريح وزنه وقيمته .

المستر ماكدونالد — طلب من المستر أنطونيوس أن لا ينسى صعوبة الموضوع . وقال إنه قد يتضح أن من الواجب والضرورى اتخاذ نظام البطاقات الشخصية ، ولكن الحكومة فى الوقت الحاضر لا ترى أن تقيد نفسها بشىء فى هذا الموضوع ، وسيبذل كل مجهود لمنع الهجرة غير المشروعة فى المستقبل .

عبد الرحمن بك عزام — ذكر أن نظام البطاقات الشخصية معمول به فى بلاد أخرى ، مثل تركيا ، حيث لا توجد مشكلة كمشكلة اليهود فى فلسطين .

توفيق السويدى بك — قال : إن عشرين إيرانياً يطردون من العراق كل يوم .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن حكومة فلسطين تخرج حورانيين جاؤا من سورية وشرق الأردن إلى فلسطين لأعمال موسمية ، ولكنه مامن مجهود بذل للتخلص من اليهود الذين دخلوا بطرق غير مشروعة .

المستر ماكدونالد — قال : إن الحكومة البريطانية تعرف أن فى فلسطين الآن يهوداً دخلوا بوسائل غير مشروعة ، وهؤلاء لايمكن طردهم ، ولكن وجودهم فى فلسطين سيراعى عند مايتقرر أمر الهجرة فى المستقبل .

عبد الرحمن بك عزام — قال : إنه إذا منعت الهجرة وبيع الأراضى ، فان المصاعب تقل فى فلسطين .

المستر ماكدونالد — ذكر مندوبى العرب أن الحكومة البريطانية مقيدة بتعهدات شتى لكل من العرب واليهود ؛ وأعرب عن أمله فى أن يستطيع الوفد البريطانى قبل آخر هذا الأسبوع أن يقدم اقتراحات خاصة بالهجرة وبيع الأراضى ؛ وقال : إن جمال أفندى الحسينى أشار إلى ماينبغى أن يكون نصيب كل أسرة من الأرض ، وإن لجنة الحكومة البريطانية نفسها قد تبينت أن الأرض غير كافية للأهالى العرب . وقال إنه يود أن يذكر جمال أفندى بأن هذه اللجان بعينها قد وجدت أنه فى بعض المناطق يوجد مايبرر بيع الأراضى لليهود ، فاذا كان جزء من التقرير يقبل ، فان الجزء الآخر يجب أن يقبل كذلك . وقال : إن الاقتراحات التى أشار إليها الوفد البريطانى موضوعة على أساس ماذهبت إليه لجنة وودهيد .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه لايرى كيف يمكن القول بان هناك متسعاً لبيع أراض أخرى لليهود ، مع أن مابأيدى العرب لايمثل إلا نصف مايجب أن يكون فى حوزتهم ؟ وإذا كان هناك اكتظاظ فى منطقة القدس ، وفائض من الأرض فى منطقة غزة ، فان هذا ينبغى أن يترك لينتفع به العرب ؛ ولا سيما أن اليهود يرفضون أن يستخدموا العمال العرب . وقد قال السير جون شاكبره إنه ليس ثم قانون يحمل اليهود على استخدام العرب . وقال إن هذا يذكره بالقانون الخاص بالنقابات فى فلسطين ، وهو يسمح لنقابات اليهود بإرسال

مندوبين عنها إلى الأراضى التى يستخدم فيها العرب واليهود ، وبمقتضى هذا القانون يمكن طرد العرب من أراضى اليهود ، ولكن اليهود « الإصلاحيين » لا يمكن طردهم .

المستر أنطونيوس — قال إن الذى يعلمه أن مرسوما صدر منذ أربع سنوات بتنظيم اختصاص النقابات .

المستر ما كدونالد — قال إنه يشك فى إمكان التقدم بالمباحثات قبل أن يرد جواب البرقية التى أرسلت إلى المندوب السامى .

المستر بتلر — سأل : هل عند جمال أفندى الحسينى اقتراحات فى موضوع الهجرة ؟

جمال أفندى الحسينى — قال إنه يستطيع أن يقدم اقتراحات إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لتنفيذ اقتراحاته الخاصة بالهجرة غير المشروعة .

توفيق بك السويدى — قال إنه فهم أن للمندوب السامى سلطة تخوله منح الجنسية الفلسطينية ، وأنه إذا استعمل هذه السلطة فيما يتعلق بمن دخلوا بوسائل غير قانونية ، فانه يصحح مركزهم .

المستر ما كدونالد — قال إن الحكومة البريطانية تدرك تمام الإدراك مسألة الهجرة غير المشروعة ؛ وهى تبحثها بحثاً جدياً منذ شهر . وكل ما يستطيع أن يقوله إن الحكومة مصممة تصميما تاماً على وقف الهجرة غير المشروعة .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه فى سنة ١٩٣٥ عرض على الحكومة خدمة ألف شاب مهاجر من حزبه لمساعدتها على منع الهجرة غير المشروعة ، ولكن الحكومة لم تر أن تقبل ما عرض عليها ؛ مع أنه لا ينطوى على عمل مباشر ، بل يقتصر على إعطاء المعلومات للبوليس .

المستر ما كدونالد — قال : إن هذا من اختصاص الحكومة .

جمال أفندى الحسينى — بين أن من حق الأهالى وواجبهم أن يساعدوا الحكومة .

المستر ما كدونالد — قال إنه موافق على أن التعاون مرغوب فيه ، كمبدأ ؛ ولكن الحكومة البريطانية هنا (فى لندن) رفضت ، وكانت الحكومة الفلسطينية على حق فى رفض مساعدة أية هيئة تحاول أن تنحل نفسها الواجبات التى هى من اختصاص الحكومة . وللأهالى الحق فى الانتقاد إذا قصرت تدابير الحكومة عن الغاية ، ولكن هذه مسألة أخرى .

المستر أنطونيوس — قال : إن البوليس فى فلسطين ظل سنوات عديدة يشكو من أنه لا يلقى معونة من الجمهور . وقال إنه يذكر أنه حدث مرة أن عدداً من العرب ضربوا خياما على الشاطىء ، وذهبوا يراقبون ، وكانوا يبلغون البوليس فوراً كلما رأوا باخرة تأتى محملة باليهود ، ولكن البوليس قوض الخيام ، وفض الناس ، لأن المراقبة من عمل البوليس ، وليست من شؤون الجمهور .

المستر ماكدونالد — اقترح رفع الجلسة على أن يجتمع المندوبون مرة أخرى بعد أن يجىء رد المندوب السامى على البرقية التى أرسلت إليه .

فؤاد بك حمزة — سأل : هل سيقدم الوفد البريطانى اقتراحات مفصلة فيما يتعلق ببيع الأراضى ؟

المستر ماكدونالد — أجاب بالنفى . وقال : إن التفاصيل من عمل مستشارى الحكومة فى فلسطين .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه فى سنة ١٩٣٦ وضع المندوب السامى مقترحات مفصلة خاصة ببيع الأراضى ، وإن مقترحات المستر ماكدونالد لا تنطوى على تساهل جديد فى الموضوع .

المستر بتلر — قال إنه مضطر أن يغادر الجلسة ، ليحضر البحث الخاص باعتمادات وزارة الخارجية ، ولكنه قبل أن يخرج يود أن يؤكد للعرب أن الوفد البريطانى يبذل أقصى ما فى وسعه لإرضائهم ، وإنه يقدر الشكوك التى يثيرها فى نفوسهم ما كان من أعمال الحكومة فى فلسطين . وقال إنه يريد أن يؤكد لهم أن هناك عزما قويا جديداً على تسوية المسائل التى دار فيها البحث .

[ثم غادر المستر بتلر الاجتماع]

المستر ماكدونالد — قال إنه يود أن يكون العرب واثقين من أن أية سياسة تسفر عنها هذه المناقشات ستنفذ بدقة وإخلاص .

جمال أفندى الحسينى — سأل عن السبب فى عدم تحديد مدة لفترة الانتقال ؟

المستر ماكدونالد — قال إنه قد بين الأسباب ، وهى راجعة إلى الضرورة التى تقضى بإيجاد

أحوال معينة ، قبل أن يتيسر إنهاء فترة الانتقال . وقال إنه متى آن أن يضع الوفد البريطانى اقتراحات نهائية ، فان العرب سيجدون أن حججهم قد روعيت أتم مراعاة .

جمال أفندى الحسينى — قال : إذا تركت الفترة بغير تحديد ، فان اليهود سيحولون على التحقيق دون إيجاد الأحوال التى يريدها المستر ماكدونالد .

المستر أنطونيوس — سأل : أليس صحيحاً أن المستر ماكدونالد قال إنه سينظر فى موضوع تحديد مدة لفترة الانتقال ؟

المستر ماكدونالد — أجاب بالنفى ، وقال إن الذى وعد بالنظر فيه على وجه الخصوص هو تحديد مدة للمرحلتين الأولى والثانية من مراحل التطور الدستورى ، وهذا هو الموضوع الذى يستشير فيه المندوب السامى .

***

وبعد مناقشة فى أمر الاجتماع القادم ، وهل يكون اجتماعا للجنة ، أو للمؤتمر كله ، تقرر أن يترك أمر هذا الاجتماع المقبل ، إلى حين ، فقد تكون هناك فائدة من البحث فى الموضوع الدستورى فى جلسة للجنة ، بعد وصول رد المندوب السامى ؛ على أن الوفد البريطانى سيظل على اتصال بالوفود العربية ، فتجتمع اللجنة أو المؤتمر الكامل غداً أو يوم الخميس .

[ورفعت الجلسة فى الساعة ١٢ والدقيقة الخامسة بعد الظهر]

تقرير لجنة مكماهون

م . ف . (و . ع .) (ف) - ٤ -

صورة رقم ٦١

سري

مؤتمر فلسطين

تقرير اللجنة المؤلفة لدرس مكاتبات معينة تبودلت فى سنتى ١٩١٥ و ١٩١٦
بين السير هنرى مكماهون المندوب السامى البريطانى بالقاهرة ، وشريف مكة

نرسل إليكم مع هذا تقرير اللجنة المذكورة والوثائق الملحقة به ، تمهيداً للجلسة الرابعة عشرة التى سيعقدها المؤتمر فى يوم الجمعة ١٧ مارس فى الساعة الثالثة مساء .

ه . ف . دونى
سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس
١٦ مارس سنة ١٩٣٩

مؤتمر فلسطين

تقرير اللجنة المؤلفة لدرس مكاتبات معينة تبودلت فى سنتى ١٩١٥ و١٩١٦ بين السير هنرى مكماهون المندوب السامى البريطانى بالقاهرة . وشريف مكة

١ — فى الجلسة السادسة لمؤتمر فلسطين العربى البريطانى المعقودة بقصر "سان جيمس" فى السادس عشر من شهر فبراير سنة ١٩٣٩ تقرر تعيين لجنة لدرس مكاتبات معينة اشتهرت باسم "مكاتبات مكماهون" تبودلت فى سنتى ١٩١٥ و١٩١٦ بين السير هنرى مكماهون الذى كان وقتئذ المندوب السامى لجلالته فى القاهرة ، وشريف مكة - الملك حسين ملك الحجاز فيما بعد - وتقديم تقرير إلى المؤتمر عن هذه المكاتبات ؛

٢ — وطبقاً لهذا القرار ألفت لجنة من الآتية أسماؤهم :

ممثلو الوفود العربية لدى المؤتمر

صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد — رئيس وزارة العراق

(وقد حل محله بعد الجلستين الأوليين للجنة ، صاحب السعادة توفيق السويدى بك الذى تولى رياسة الوفد العراقى بعد سفر الجنرال نورى السعيد)

صاحب السعادة عبد الرحمن عزام بك — الوزير المفوض ببغداد وجدة

عونى بك عبد الهادى — من أعضاء الوفد الفلسطينى العربى

موسى بك العلمى — من أعضاء الوفد الفلسطينى العربى

المستر جورج أنطونيوس — من أعضاء الوفد العربى الفلسطينى ، والسكرتير العام للوفود العربية

ومعهم كمستشار :

السير متشيل ماك دونيل — رئيس المحكمة العليا بفلسطين سابقاً

ممثلو حكومة جلالته فى المملكة المتحدة

اللورد موم — قاضى القضاة بانجلترة

السير جراتان بوش — المستشار القضائى بوزارة الخارجية

ومعهما كمستشار :

المستر ج . هيورث دون — أستاذ اللغة العربية بمدرسة الدراسات الشرقية بجامعة لندن

وكسكرتير :

المستر ج . ر . كولفيل — السكرتير الثالث بوزارة الخارجية

٣ — اجتمعت اللجنة بمجلس اللوردات أربع مرات - فى يوم الخميس ٢٣ فبراير ويوم الجمعة ٢٤ فبراير ، ويوم الثلاثاء ٢٨ فبراير ، ويوم الخميس ١٦ مارس ؛

ودرست مكاتبات مكماهون - حسين ، كما درست حوادث معينة لاحقة ، ووثائق أخرى رأى ممثلو العرب أو ممثلو المملكة المتحدة أنها قد تلقى ضوءاً على معنى المكاتبات ، أو المقصود منها ؛

٤ — وعند شروع اللجنة فى عملها ، وفى بداية اجتماعاتها ، أبان قاضى القضاة أنه ليس حاضراً بصفته القضائية ، وأنه لا ينحل نفسه حق الفصل - كقاض - فى "هل آراء حكومة جلالته فى المملكة المتحدة فى الموضوع المطروح ، أو آراء العرب هى الصحيحة " وإنما هو موجود كممثل لحكومة جلالته ليس إلا ، وأن مهمته الوحيدة هى شرح آرائها ، وبيان حججها فيها ؛

٥ — ولما كانت الوفود العربية أمام المؤتمر قد سبق لها أن انتقدت فقرات معينة فى النص الإنجليزى للمكاتبات ، بحجة أنها ترجمة غير دقيقة للفقرات المقابلة لها فى النص العربى ، فقد درست اللجنة عدداً من التصويبات للنص الإنجليزى اقترحها المستر جورج أنطونيوس ، وأقرها المستر هيورث دون . ومع أن أعضاء اللجنة من العرب ذكروا أنه حتى مع هذه التصحيحات ، فان النص الإنجليزى لايزال قاصراً عن تأدية النص العربى على خير وجه ممكن ، إلا أنهم وافقوا على أن هذه التصحيحات إذا أدخلت ، فان النص الإنجليزى يخلو بها من الخطأ الصريح الذى يحول دون الفهم الصحيح للنقط المثارة فى المكاتبات المذكورة . والتغييرات التى اتفق عليها مبينة فى النص الإنجليزى الذى قدمه وزير الخارجية إلى البرلمان فى ٣ مارس سنة ١٩٣٩ ؛

٦ — وفى الجلسة الأولى التى عقدتها اللجنة فى ٢٣ فبراير قدم مندوبو العرب مذكرة تبين تفسير العرب للمكاتبات ؛

٧ — وفى الجلسة الثانية التى عقدتها اللجنة يوم ٢٤ فبراير قدم مندوبو المملكة المتحدة مذكرة تبين على العموم التفسير البريطانى ؛

٨ — وفى الجلسة الثالثة التى عقدتها اللجنة فى يوم ٢٨ فبراير قدم مندوبو العرب مذكرتين تشرحان النقط القانونية المتعلقة بعبارة المكاتبات والظروف التى تبودلت المكاتبات فيها ؛

٩ — وفى الجلسة الرابعة التى عقدتها اللجنة يوم ١٦ مارس قدم مندوبو المملكة المتحدة بيانا يتناول بايجاز المذكرتين المقدمتين فى الجلسة الثالثة ؛

١٠ — وهذه المذكرات ملحقة بالتقرير ، وهى (ملحق ا) و(ملحق ب) و(ملحق ج) و(ملحق د) و(ملحق ه) ؛

١١ — فى الفقرات التالية تلخيص لوجهتى النظر العربية والبريطانية ؛

١٢ — يمكن تلخيص الحجج التى قدمها المندوبون العرب وشرحوها فى مذكرتهم المؤرخة فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩ ، فيما يلى :

(ا) لامحل للشك فى أن فلسطين كانت داخلة فى الواقع فى منطقة الاستقلال العربى ، وكان الفريقان المشتركان فى مكاتبات "مكماهون ـ حسين" يعنيان فى أن تكون داخلة . وهذا واضح وضوحا كافياً من نصوص المكاتبات نفسها ، وفضلا عن ذلك فان الدليل التاريخى يعززه ؛

(ب) والدليل التاريخى مزيته أنه يلقى ضوءً على النيات التى كانت حكومة جلالته تنطوى عليها فى سنة ١٩١٦ . وهو يثبت أن الساسة البريطانيين عند درسهم لما طلبته فرنسا من الحصول على مركز خاص فى سورية (وفيها فلسطين)ـ شعروا بأن الضرورة تقضى بمقاومة مطلب فرنسا فيما يتعلق بفلسطين ، ولم يعترفوا لها به إلا فيما يتعلق بأجزاء من سورية الشمالية . فالتحفظ الذى وضعه السير هنرى مكماهون فى مذكرته المؤرخة فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ يجب أن يقرأ على ضوء الموقف الذى كانت تتخذه وزارة الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت ؛

(ج) وفى جميع المكاتبات يبنى السير هنرى مكماهون إخراجه أجزاءً من سورية على دعوى المصالح الفرنسية . وإن الوصف الجغرافى الذى وصف به السير هنرى والشريف الأجزاء التى تستثنى ، ليشير إشارة لاتدع مجالا للخطأ إلى المناطق الساحلية من سورية الشمالية . ولما كانت السياسة البريطانية فى ذلك الوقت ميالة إلى مقاومة مطلب فرنسا الخاص بسورية كلها ، فان هذا يشير أيضاً إلى تعمد حذف فلسطين من المنطقة المحتفظ بها بدعوى المصالح الفرنسية ؛

(د) وبغض النظر عن نيات الحكومة البريطانية التى كان السير هنرى مكماهون يرسل كتبه إلى الشريف بناء على تعليماتها، فان نص المكاتبات نفسها لايدع مجالا للشك فيما حصل به الوعد فعلا ؛

(ه) ولا سبيل إلى المنازعة - ولم يحصل هذا قط - فى أن فلسطين داخلة فى المنطقة التى طلب الشريف حسين أن تكون هى منطقة الاستقلال العربى فى المستقبل . وقد قبل السير هنرى مكماهون هذه المنطقة فى جملتها، فيما عدا بعض التحفظات . ولم يرد ذكر لفلسطين فى هذه التحفظات . وقد كان السير هنرى مكماهون يحرص - كلما رأى داعياً إلى النص على استثناء كما هو الحال فيما يتعلق بالمناطق الساحلية لسورية الشمالية ، أو أقاليم العراق - على تعيين الجزء المستثنى ، لأن عبء الاستثناء كان واقعاً عليه . فكونه لايذكر فلسطين لاصراحة ولا ضمناً يجعل من المستحيل على أى إنسان أن يذهب إلى أن فلسطين كانت مخرجة من المنطقة التى وافق السير هنرى مكماهون على أن تكون منطقة الاستقلال العربى فى المستقبل ؛

(و) أما ما تذهب إليه حكومة جلالته من أن عبارة "ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب" تشمل كل ولاية سورية ، فقول لاينهض ، وهى دعوى قائمة على أن كلمة منطقة أوسنجق تعادل كلمة ولاية ، وهو ماليس بصحيح لاعقلا ولا نصاً ؛

(ز) وحتى لو فرضنا جدلا أن فلسطين كانت مستثناة من المنطقة العربية فعلا ، فان استثناءها لايبرره إلا الاستناد على مطالب فرنسا . وقد نزلت فرنسا أخيراً عن مطلبها فيما يتعلق بفلسطين ، ففقدت الدعوى ، وما لعله كان لها من قوة ؛

(ح) وبناء على هذه الحجج المسرودة بإسهاب فى المذكرة العربية بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩ يذهب مندوبو العرب إلى أن المستفاد من المكاتبات - بمجردها ، أو مع مراعاة الدليل التاريخى والظروف المحيطة بها - هو أن فلسطين كانت ، فعلا ونية ، داخلة فى المنطقة التى تعهدت بريطانيا العظمى بأن تعترف بالاستقلال العربى فيها ، وتؤيده .

١٣ — وتلخص الحجج التى أدلى بها المندوبون البريطانيون فى الجلسة الثانية للجنة فيما يلى :

(ا) كانت فلسطين فى مركز خاص جداً فى الوقت الذى دارت فيه المكاتبات ، نظراً لكونها بلاداً مقدسة لديانات ثلاث كبرى ، ولاهتمام المسيحيين والمسلمين واليهود بها فى العالم كله ، ولكثرة عدد المبانى الدينية وغيرها فيها ، والمعاهد التابعة لغير العرب ، وللمصالح

العملية الواضحة لبريطانيا العظمى فى بلاد مثلها مجاورة لمصر وقناة السويس . ويذهب مندوبو المملكة المتحدة أيضاً إلى أن فلسطين ليست بلاداً عربية صرفا ؛

(ب) إن ما استثناه السير هنرى مكماهون فى كتابه المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، وهو "أجزاء من سورية واقعة غربى ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب" من منطقة الاستقلال العربى التى طلبها الشريف حسين فى كتابه المؤرخ فى ١٤ يوليه سنة ١٩١٥ يخرج — وكان ينبغى أن يكون مفهوما أنه يخرج — ذلك الجزء من سورية الجنوبية الذى يتألف من أجزاء من ولاية بيروت السابقة ، وسنجق القدس السابق المستقل ، وهو المعروف الآن بفلسطين . ويذهب مندوبو المملكة المتحدة استناداً إلى حجج موضحة فى مذكرتهم المؤرخة فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩ إلى أن هذه العبارة تشمل منطقة ممتدة من حدود كيلكيا إلى خليج العقبة ، يقع غربها ما يسمى الآن فلسطين ؛

(ج) ولكن سواء أصح أم لم يصح القول بهذا ، وبغض النظر عنه إذا كان غير صحيح ، فان مندوبى المملكة المتحدة يذهبون إلى أن التحفظ الوارد فى كتاب السير هنرى مكماهون فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ فيما يتعلق بالمصالح الفرنسية ، ينطبق ، وما زال منذ ذلك الوقت ينطبق ويسرى ، على كل الأرض التى طالبت بها فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ؛ وبالتالى على فلسطين التى كانت تعد فى ذلك الوقت جزءً من سورية . وهذا التحفظ يستمر سريانه على هذا الوجه ، حتى لو كانت فرنسا فيما بعد قد نزلت نهائياً عن مطلبها الخاص بفلسطين لسبب ما ، لعل بريطانيا تكون قد تساهلت لها فيه . على أن مندوبى المملكة المتحدة يرفضون القول بأن فرنسا فعلت ذلك فيما يتعلق بفلسطين ، لأنها احتفظت بمطالبها المتعلقة بفلسطين فى اتفاق "سيكس ـ بيكو" وبعده أيضاً ، ومما لاشك فيه أنها كعضو فى عصبة الأمم لايزال لها رأى وصوت فى مصيرها ؛

(د) وبناءً على هذا وغيره من الحجج المستندة إلى الكتاب المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ وغيره من المكاتبات ، يذهب مندوبو المملكة المتحدة إلى أن ما يستخلص من قراءة المكاتبات على ضوء الظروف المحيطة بها ، وفى جملتها الظروف المبينة فى الفقرة "١" هو إخراج ما يسمى الآن "فلسطين" من المنطقة التى كان على بريطانيا أن تعترف فيها باستقلال العرب وتؤيده ؛

(ه) وفضلا عن ذلك فان مندوبى المملكة المتحدة مع اعترافهم بأن هذا ليس له وزن قانونى فى تفسير المكاتبات ، يودون أن يلفتوا النظر إلى أن السير هنرى مكماهون ، والسير جلبرت كليتون ، وقد اشتغلا بصوغ المكاتبات المرسلة من القاهرة ، قد قررا أن المقصود من المكاتبات هو إخراج فلسطين من منطقة الاستقلال العربى .

قال السير هنرى مكماهون فى سنة ١٩٣٧ :

" أشعر بأن من واجبى أن أقول - وأنا أقول ذلك بلهجة التأكيد - إنى لم أقصد حين قطعت العهد للملك حسين أن تكون فلسطين داخلة فى المنطقة التى وعد العرب فيها بالاستقلال"

وفى سنة ١٩٢٣ قال السير جلبرت كليتون الذى كان من معاونى السير هنرى مكماهون فى سنتى ١٩١٥ و١٩١٦ :

" كنت على اتصال يومى بالسير هنرى مكماهون فى أثناء المفاوضات مع الملك حسين ، ووضعت الصيغة الابتدائية لجميع المكاتبات . وفى وسعى أن أؤيد القول بانه لم يكن فى النية قط أن تكون فلسطين داخلة فى التعهد العام المعطى للملك حسين ، وقد كان المعتقد فى ذلك الوقت - وربما كان خطأ - أن العبارات الافتتاحية فى كتاب السير هنرى كافية فى الإشارة إلى هذا الاستثناء ، وفى ظنى أنه كان من البديهى أن المصالح الخاصة المرتبطة بفلسطين تمنع بذل أى تعهد نهائى خاص بمستقبلها فى تلك المرحلة المبكرة " .

١٤ — وقد رد المندوبون العرب على حجج المندوبين البريطانيين بملاحظات كتابية فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ، وتولى السير متشيل ماك دونيل الرد من الناحية القانونية على الحجج البريطانية . ويمكن تلخيص هذه الردود فيما يلى :

(ا) إن القول بان الصبغة المقدسة لفلسطين ، وجوارها لمصر ، تجعل من غير المعقول أن تسلمها بريطانيا لحكم العرب بدون ضمانات ؛ يفنده أن السير هنرى مكماهون نص بصراحة على ضمانات خاصة بسلامة الأماكن المقدسة ، وبالتعاون البريطانى فى إنشاء حكومة عربية صالحة ، وهذا فضلا عن الضمانات الأخرى التى ينطوى عليها الاتفاق العربى البريطانى . ويكفى أن السير هنرى نص على مثل هذه الضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة ، لإثبات أنه كان يفكر فى فلسطين ويعنيها حين قطع العهود البريطانية للشريف حسين ؛

(ب) إن القول بان أجزاء من بلاد الشام واقعة إلى الغرب من ولايات دمشق وحمص

وحماة وحلب تخرج فى الواقع ـ وكان ينبغى عقلا أن يكون المفهوم أنها تخرج ـ فلسطين؛ هذا القول قد أجيب عليه فى مذكرة ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩، وبتفصيل أوفى فى بيان السير متشيل ماك دونيل فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ؛

(ج) والقول بان تحفظ السير هنرى مكماهون فيما يتعلق بالمصالح الفرنسية يجب أن يعد ساريا على سورية كلها، قد فند بالملاحظات المؤرخة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ، وببيان السير متشيل ماك دونيل فى التاريخ عينه ؛

(د) ويرى مندوبو العرب أن القاعدة السليمة للحكم فى الموضوع كله، هى نصوص المكاتبات نفسها ؛ أما الكتاب الذى بعث به السير هنرى مكماهون إلى التيمس ، ونشرته له فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٣٧ ، وفيه يصرح بأنه كان يقصد أن يخرج فلسطين من منطقة الاستقلال العربى ـ هذا الكتاب لايجوز أن يكون له من الوزن والقيمة فوق مايستحق . وقد بين السير متشيل ماك دونيل أن ما قال السير هنرى مكماهون أنه كان يعنيه أو يقصده ، لاقيمة له على الإطلاق ، لأنه لم يكن هو الذى يقطع العهود، بل الحكومة البريطانية التى كان هو أداتها، والذى له قيمة هو ماقاله السير هنرى مكماهون فعلا ، لا الذى أراد أن يقوله ، أو الذى كان يعنيه . أو مايظن السير جلبرت كليتون أنه كان المقصود ؛

(ه) وإذا جاز اتخاذ نية أى شخص وسيلة لفهم ماقيل بالفعل، فهذا الشخص لا يكون إلا الرجل المسؤول عن السياسة التى رسمت ، وهو فى هذه الحالة السير أدوارد جرى ـ الفيكونت جرى أوف فالودن فيما بعد ـ وكان وزيراً للخارجية فى ذلك الوقت ، وبناء على تعليماته كان السير هنرى مكماهون يقدم للشريف حسين عهود بريطانيا . وقد خطب اللورد جرى فى مجلس اللوردات فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ ؛ فقال إنه يشك شكا كبيراً فى صحة تفسير الحكومة البريطانية للعهد الذى أمر هو بأن يقطع للشريف حسين فى سنة ١٩١٥ ؛

١٥ — وقد رد مندوبو المملكة المتحدة فى الجلسة الرابعة على النقط المهمة التى وردت فى ملاحظات مندوبى العرب التى تضمنتها الفقرات السابقة . وكان بين ماأدلوا به فى ردهم ما يأتى :

(ا) قال مندوبو المملكة المتحدة إن ماذهبوا إليه فيما يتعلق بالمناطق التى لايستطيعون التصرف أو العمل فيها بحرية بدون ضرر بمصالح حليفتهم فرنسا لايزال قائماً ، لأنهم يرون أن ماقاله مندوبو العرب لم يفنده ؛

(ب) إن ماقاله اللورد جرى فى مجلس اللوردات فى سنة ١٩٢٣ كان فى أثناء مناقشة، ولم يكن أمامه نص تصريح بلفور .

١٦ — حاول كل من مندوبى المملكة المتحدة والعرب - بنجاح فيما يرجون - أن يفهم وجهة النظر الأخرى ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يصلوا إلى إتفاق على تفسير المكاتبات ، وهم يشعرون بأن عليهم أن يقدموا تقريرهم إلى المؤتمر بهذا الأمر الواقع ؛

١٧ — على أن مندوبى المملكة المتحدة أبلغوا مندوبى العرب أن حجة العرب كما شرحت للجنة فيما يتعلق بتفسير المكاتبات - ولا سيما فيما يتعلق بمعنى عبارة أجزاء من بلاد الشام واقعة إلى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب - لها من القوة أكثر مما كان يبدو من قبل ؛

١٨ — وفضلا عن ذلك فان مندوبى المملكة المتحدة أبلغوا مندوبى العرب أنهم يوافقون على أن فلسطين كانت داخلة فى المنطقة التى طالب بها الشريف حسين فى كتابه المؤرخ فى ١٤ يوليه سنة ١٩١٥ ، وأنه مالم تكن فلسطين قد استثنيت فيما بعد من هذه المنطقة ، فانه يجب عدها داخلة فى المنطقة التى تعهدت بريطانيا العظمى بالاعتراف بالاستقلال العربى فيها وتأييده . وهم يذهبون إلى أن التفسير الصحيح للمكاتبات يجعل فلسطين مستثناة ، ولكنهم يعترفون بأن العبارة التى تضمنت هذا الاستثناء لم تكن محددة صريحة ، ولا غير قابلة للخطأ ، كما ظن فى وقتها ؛

١٩ — أشير من قبل إلى أن اللجنة درست حوادث ووثائق تالية للمكاتبات ، رأى هذا الفريق أو ذاك أنها قد تلقى ضوءً على معنى المكاتبات ، أو الغاية منها . وفى خلال هذا الدرس لفت نظر اللجنة فى جملة مالفت نظرها إليه إلى مايسمى " اتفاق سايكس - بيكو " وإلى " تصريح بلفور " وإلى " رسالة هوجارث " (ملحق ف) وإلى " التصريح للسبعة " (ملحق و) وإلى تأكيدات أعطاها الجنرال السير أدموند - الفيكونت فيما بعد - اللنبى حين كان قائداً للقوات المتحالفة فى سورية وفلسطين (ملحق ح) والتصريح البريطانى الفرنسى فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ (ملحق ى)

٢٠ — ففيما يتعلق بـ " رسالة هوجارث " تود اللجنة أن تبين أن مندوبى العرب يعتمدون اعتماداً عظيما على عبارة فى رسالة أبلغها إلى الملك حسين الكومندر د . ج . هوجارث من رجال المكتب العربى بالقاهرة فى يناير سنة ١٩١٨ ، ومؤداها أن هجرة اليهود إلى فلسطين لن يسمح بها إلا بقدر مايتفق ذلك مع الحرية السياسية والاقتصادية للأهالى العرب . وهذه

العبارة هى ترجمة مندوبى العرب للعبارة المقابلة لها فى مذكرات الملك حسين باللغة العربية عن محادثته مع الكومندر هوجارث . وقد أبلغ مندوبو المملكة المتحدة المندوبين العرب أن الحكومة البريطانية رأت من الضرورى ، لجلاء الموضوع ، أن تنشر النص الكامل للرسالة التى كلف الكومندر هوجارث أن يبلغها مع تقريره عن زيارته ، أنظر (ملحق و) ؛

٢١ — كذلك أبلغ مندوبو المملكة المتحدة مندوبى العرب أن حكومة جلالته رأت من الضرورى أن تنشر نص التصريح الذى أعطى فى حوالى ١٦ يونيه سنة ١٩١٨ لسبعة من كبار العرب سبق لهم أن قدموا إلى حكومة جلالته مذكرة فى موضوع مستقبل البلاد العربية ، أنظر (ملحق ز) ؛

٢٢ — وليس من اختصاص اللجنة أن تبدى رأيا فى التفسير الصحيح للبيانات المختلفة المذكورة فى الفقرة ١٩ ومثل هذا الرأى لا يمكن فى أى حال أن يتكون إلا بعد النظر فى بيانات أخرى صدرت فى أثناء الحرب أوبعدها . على أن من رأى اللجنة مع ذلك أن من الجلى من هذه البيانات أن حكومة جلالته لم تكن حرة فى التصرف فى فلسطين بدون مراعاة لرغبات أهالى فلسطين ومصالحهم ، وأن هذه البيانات يجب أن تدخل فى الحساب عند محاولة تقدير المسؤوليات التى احتملتها حكومة جلالته حيال هؤلاء الأهالى ، كنتيجة للمكاتبات ، كائناً ماكان تفسيرها .

١٦ مارس سنة ١٩٣٩

الامضاءات

ت . السويدى	ع . ر . عزام	عونى عبد الهادى
موسى العلمى	ج . أنطونيوس	
موم	جراتان بوش	لاسى باجالى

ملحق (١)

راجع الفقرة السادسة من التقرير

السفارة المصرية الملكية
لندن

مكتب السكرتير العام
للوفود العربية لدى مؤتمر فلسطين

٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩

مذكرة

عن عهود بريطانيا العظمى للعرب

١ — للمسألة جانب تاريخي يرجع إلى ماقبل الحرب حين كانت فرنسا تطلب حقوقا خاصة لها فى سورية فى حالة انحلال الدولة العثمانية ؛

٢ — وقد لقى ماطلبته فرنسا اعترافاً إلى حد كبير من بريطانيا العظمى فى تصريح من السير أدوراد جرى أعلنه رئيس الوزارة الفرنسية فى مجلس الشيوخ الفرنسى فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ ؛

٣ — كانت كلمة "الشام" فى تلك الأيام تطلق على كل منطقة سورية التاريخية والجغرافية ، أى على البلاد الواقعة بين جبال طوروس وشبه جزيرة سينا . وكانت مؤلفة من جزء من ولاية حلب ، وولاية بيروت ، وولاية سورية ، وسنجق لبنان ، وسنجق القدس . وكانت تشمل ذلك الجزء الذى نزع فيما بعد ، وصار تحت الانتداب باسم فلسطين ؛

٤ — ومع أن بريطانيا العظمى قبلت فى سنة ١٩١٢ القول بان سورية منطقة نفوذ افرنسى ، إلا أن هناك رأيا بدأ ينشأ فى بعض الدوائر البريطانية ، ويقوى ، ومؤداه أنه فى حالة انحلال الدولة العثمانية يجب أن يبذل جهد لفصل سورية الجنوبية ابتداءً من شمالى حيفا وعكا ، لتكون وحدة قائمة بنفسها ، وواقعة تحت النفوذ البريطانى . ومما يعرفه الذين عرفوا اللورد كتشنر أنه كان شديد التعلق بهذه الفكرة ، وأنه بثها فى الدوائر الرسمية قبل الحرب ؛

(ملحوظة ـ الكولونيل س . ف . نيوكوم والكولونيل السير فيفيان جبرايل ، كانا متصلين باللورد كتشنر فى هذا الموضوع ، وقد يستطيعان أن يؤديا الشهادة فيه) ؛

٥ — وبأمر اللورد كتشنر قام الكبتن ـ الكولونيل الآن ـ نيوكوم ، بمسح شبه جزيرة سينا عسكريا فى سنة ١٩١٣ ، وجاءت نتيجة هذا المسح مؤيدة لرأى اللورد كتشنر ، بأن سورية الجنوبية ـ شمالا إلى حيفا وعكا ، وجنوباً إلى خليج العقبة ـ ضرورية للإمبراطورية البريطانية ، سياسياً وحربياً فى حالة انحلال الدولة العثمانية ؛

٦ — وكان هذا الرأى هو المسيطر على سياسته فى علاقاته مع العرب ، فلما قامت الحرب اتصل بالشريف حسين ، واتخذ تدابير أخرى مع المصالح المختلفة فى الحكومة البريطانية ، وفى جملتها وزارة الهند وحكومة الهند ، محاولا أن يقنعها بأن من المرغوب فيه مقاومة مطالبة فرنسا بسورية كلها ، نظراً لأهمية سورية الجنوبية والأسكندرون للإمبراطورية البريطانية فى المستقبل ؛

٧ — وفى مارس سنة ١٩١٥ ـ وبإيعاز اللورد كتشنر ـ ألف رئيس الوزارة لجنة للبحث فى موضوع المصالح البريطانية فى الدولة العثمانية ، والمعتقد أن اللورد كتشنر أدلى بأقواله أمام هذه اللجنة : والمعروف على كل حال أن اللجنة ـ كما جاء فى تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ـ قررت فى يونيو سنة ١٩١٥ وجوب انتزاع سورية الجنوبية ، وإخراجها ، من منطقة النفوذ الفرنسى ؛

٨ — هذا الجانب التاريخى له أهمية أساسية لفهم ماتلاه ، فانه لما بعث الشريف حسين بكتابه الأول فى يوليو سنة ١٩١٥ إلى السير هنرى مكماهون كانت الحكومة البريطانية قد تلقت تقرير اللجنة بضرورة الفصل بين سورية الشمالية وسورية الجنوبية ، عند النظر فيما تطلبه فرنسا من أراضى الدولة العثمانية . ويجب أن تقرأ التحفظات التى وضعها السير هنرى مكماهون

فى كتابه المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ على ضوء الموقف السائد فى وزارة الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت . وفى كل المكاتبات يحاول السير هنرى مكماهون أن يبين للشريف حسين أن الأجزاء الوحيدة من سورية التى ترغب بريطانيا العظمى أن تخرجها من منطقة الاستقلال العربى هى تلك الأجزاء التى تشعر بريطانيا العظمى أنها ليست حرة للتصرف فيها بدون" إساءة إلى مصالح حليفتها فرنسا" وقد عبر السير هنرى مكماهون عن هذا التحفظ بألفاظ أخرى فى كتابه المؤرخ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ ، فقال إنه : "فيما يتعلق بولاية حلب وبيروت قد أخذت حكومة بريطانيا العظمى علماً بملاحظاتكم ، ولكن لما كانت مصالح حليفتنا فرنسا متصلة بالموضوع ، فان المسألة ستتطلب درساً وعناية ، وسنكتب إليكم فى الموضوع مرة أخرى فى الوقت المناسب " . وكذلك الشريف حسين كان فى كل مكاتباته يعتبر أن الأجزاء الوحيدة من سورية المعينة بالاستثناء هى المناطق الساحلية الشمالية من سورية ، أى لبنان والساحل ؛ وقد فهم أن بريطانيا تريد أن تحتفظ بهذا الجزء لا لسبب سوى المطالب الفرنسية . أما سورية الجنوبية فما كان يمكن أن تكون جزءً من المنطقة المحتفظ بها ، لأن بريطانيا العظمى لم تكن فقط غير راغبة فى إدخالها فى منطقة النفوذ الفرنسى ، بل كانت تريد أن تدخلها فى منطقة الاستقلال العربى ، أى فى دائرة النفوذ البريطانى فى المستقبل ؛

٩ — ودرس النصوص يؤيد هذا التفسير من عدة وجوه . ويجب أن نوجه النظر إلى أن السير هنرى مكماهون لم يحدد قط منطقة الاستقلال العربى بألفاظه هو ، وإنما كان الذى فعله هو أن يقبل الحدود التى اقترحها الشريف حسين جملة وكما هى ، فيما عدا بعض التحفظات . ويستخلص من ذلك أنه مالم يثبت أن فلسطين كان منصوصاً عليها بصراحة ، أو حتى ضمنياً فى هذه التحفظات ، فانه يجب عدها داخلة فى المنطقة التى اقترحها الشريف حسين ، والتى قبلها السير هنرى مكماهون جملة . وليس فى المكاتبات كلها أى ذكر لفلسطين أو سورية الجنوبية ، أو لأى قسم إدارى من سورية يمكن أن يفهم أن المقصود به ما يعرف الآن بفلسطين . ومع أن هناك أجزاء خصصت بالاستثناء من منطقة الاستقلال العربى التام ، فانه ليس ثم أية إشارة ، ولو غير مباشرة أو ضمنية ، إلى ذلك الجزء من سورية الذى كان يطلق عليه فى التقسيم الإدارى العثمانى ، اسم سنجق القدس ؛

١٠ — وقد قيل كلام كثير عن التفسيرات الممكنة للمعنى الصحيح لكلمة " ولاية " . واستعمال هذه الكلمة فى المكاتبات كلها يدعو إلى الشرح . إن لفظة "ولايت" هى الصيغة التركية

للكلمة العربية " ولاية " والمقصود بها فى اللغة العربية إقليم أو منطقة أو قسم بدون أى دلالة إدارية معينة . أما فى اللغة التركية فقد استعيرت الكلمة العربية للدلالة على أقسام إدارية معينة من الدولة العثمانية لها حدود وتخوم . وفى المكاتبات التى نحن بصددها ، والتى دارت باللغة العربية ، استعملت كلمة "ولاية" العربية ، وهى لا تقابل دائماً وفى كل حال كلمة "ولايت" التركية . فمثلا يذكر النص العربى "ولاية مرسين" و "ولاية الأسكندرون" و "ولاية دمشق" و "ولاية حمص" و "ولاية حماة" مع أنه لم تكن هناك فى أى عهد من عهود التاريخ أقسام إدارية يطلق عليها هذا الوصف ، فهذه العبارات لا يكون لها معنى إلا إذا أخذنا بالمدلول العربى لكلمة "ولاية" العربية ، وهو القسم أو المنطقة ، بدون أية إشارة إلى حدود إدارية ؛

١١ — إن الترجمة الإنجليزية التى وزعها وفد المملكة المتحدة تستعمل كلمة "ولاية" العربية بصيغتها التركية فى جميع المكاتبات ، وهذا خطأ فى الترجمة ، ولا مسوغ له لسبب آخر ، فقد كانت كتب السير هنرى مكماهون تصدر من دار المندوب السامى بالقاهرة بالعربية ، وهذا النص العربى الذى كان يصدر عنها هو ترجمة عن الأصل الإنجليزى ، وفى الأصل الإنجليزى استعملت كلمة " قسم " أو "منطقة " كما هو ظاهر من الكتاب الأبيض الصادر فى ١٩٢٢ ، ومن تقرير لجنة فلسطين الملكية (الفصل الثانى الفقرة الخامسة) فاذا استطاع وفد المملكة المتحدة أن يرى وسيلة لإثبات كلمة "قسم" أو "منطقة" فى مواضعها بدلا من "ولايت" التركية فى النص الإنجليزى ، فان هذا يزيل الاضطراب الذى لا داعى له ؛

١٢ — وتذهب الحكومة البريطانية إلى أن فلسطين كانت مستثناة ضمناً ، وأنه يشملها ما قال السير هنرى مكماهون للشريف حسين من أنه ستستثنى " أجزاء من سورية واقعة إلى الغرب من مناطق دمشق وحمص وحماة وحلب " وقد أعلن المستر ونستون تشرشل هذا الرأى فى سنة ١٩٢٢ لما قال بصفته وزيراً للمستعمرات : إن كلمة منطقة يجب أن تعد معادلة لكلمة " ولايت " وإنه لما كانت " ولاية دمشق " تشمل ذلك الجزء من سورية الذى يعرف الآن باسم شرقى الأردن ـ الواقع شرقى نهر الأردن ـ فانه ينتج من ذلك أن ذلك الجزء من سورية ـ المعروف الآن باسم فلسطين ـ والواقع غربى نهر الأردن كان أحد الأجزاء المحتفظ بها فى عبارة السير هنرى مكماهون ؛

١٣ — ولكن مراجعة النص تثبت أن هذه الحجة لا تنهض ، ذلك أن كلمة منطقة فى عبارة السير هنرى مكماهون لا يمكن أن يكون المقصود بها أن تكون معادلة لكلمة " ولايت "

لأنه لم يكن هناك وجود لشيء اسمه " ولاية دمشق " أو " ولاية حمص " أو " ولاية حماة " وإنما كانت هناك ولاية واحدة لسورية عاصمتها دمشق ، وقسمان صغيران إداريان كانت حمص وحماة من بلدانهما الكبرى ؛ ولا معنى لعبارة السير هنرى مكماهون إلا إذا فهمنا من كلمة المنطقة مايفهم عادة ، أى الجهات المجاورة للمدن الأربع ، فيكون تحفظه مقصوراً على جزء يمتد من صيدا إلى الأسكندرون ، وهو جزء واقع إلى الغرب من الخط المتصل الذى يتكون من هذه المدن ، والإقليم المتاخم لها ؛

١٤ — وأشار السير هنرى مكماهون فى كتابه الثالث المؤرخ فى ١٣ ديسمبر إلى المناطق التى أراد استثناءها ، فذكر " ولايتى حلب وبيروت " ولو أنه كان يفكر فى فلسطين ، ويريد استثناءها ، لزاد على ذلك عبارة ، مثل " وسنجق القدس " . وكونه لم يفعل ذلك يؤيد القول بان الأجزاء الوحيدة من سورية التى كانت النية فى ذلك الوقت الاحتفاظ بها لفرنسا هى المناطق الساحلية من سورية الشمالية ؛

١٥ — وأخيراً اشتمل الكتاب الثانى الذى بعث به السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين ، على التعهد ، وفيه يذكر أن بريطانيا العظمى تعترف للعرب بالاستقلال فى كل المناطق الواقعة داخل الحدود التى اقترحها شريف مكة ، والتى يسع بريطانيا فيما يتعلق بها أن تتصرف بحرية بدون إضرار بمصالح حليفتها فرنسا . وفى هذا الكتاب ، والكتاب الذى تلاه فى ١٤ ديسمبر ، سوغ استثناءه لمناطق معينة من سورية ، بضرورة مراعاة بريطانيا العظمى لمصالح فرنسا . ويخلص من هذا أنه إذا وجدت بريطانيا العظمى فى نهاية الحرب أنها حرة فى التصرف فيما يتعلق بأى جزء كانت ترى أنها مضطرة إلى الاحتفاظ به من أجل فرنسا ، فان التحفظ يفقد دواعيه ومسوغاته وكل قوة كانت له ، حينما وضع ؛ وينتج من هذا أن الجزء الذى لايدخل فى دائرة المصالح الفرنسية ـ كما حدث فيما يتعلق بفلسطين ـ يجب أن يبقى ، لعدم وجود اتفاق آخر على خلاف ذلك ، فى منطقة الاستقلال العربى ، التى اقترحها الشريف حسين ، وقبلتها بريطانيا العظمى ؛

وهنا يجب أن نشير إلى اختلاف مهم بين النص الإنجليزى الرسمى ، والنص العربى لكتاب السير هنرى مكماهون ، المؤرخ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ ، فان السير هنرى عند كلامه على استثناء ولايتى حلب وبيروت ، يقول : إن لحليفتنا فرنسا مصالح " فيهما كلتيهما "

والكلمتان المحصورتان بين أقواس غير موجودتين فى النص الإنجليزى الرسمى ، ولكنهما موجودتان فى النص العربى الذى تلقاه الشريف حسين ، وقيمة هذين اللفظين أنهما يدلان على أن السير هنرى مكماهون لم يكن يفكر إلا فى هاتين الولايتين ، وأنه لا يمكن أن يكون قد فكر فى منطقة ثالثة خارج ولايتى حلب وبيروت ؛

١٦ — وقد صرح السير هنرى فى رسالة منه إلى جريدة التيمس نشرتها له بتاريخ ٢٣ يوليه سنة ١٩٣٧ ، بأنه لما قطع العهد للشريف حسين لم يكن يقصد أن تكون فلسطين داخلة فى منطقة الاستقلال العربى ، وأن كل شىء فى ذلك الوقت كان من شأنه أن يحمله على الاعتقاد بأن الملك حسين كان يدرك تماماً أن فلسطين ليست داخلة فى التعهد ؛

وهذا التصريح الذى أفضى به السير هنرى مكماهون لا يثبت على الفحص ، فان وظيفة السير هنرى كانت وظيفة وسيط مكلف بمهمة ، هى أن ينفذ السياسة التى رسمها رؤساؤه الرسميون وإبلاغها إلى الشريف حسين ، طبقاً للتعليمات الصادرة إليه من وزارة الخارجية ، ولم تكن وظيفته رسم هذه السياسة ، وحتى لو كان من الجائز أن يرجع المرء إلى النية المستورة وراء العبارة ، لإبطال المعنى الصحيح العادى لهذه العبارة ، أو تشويهها ، فليست نية السير هنرى هى التى يعول عليها ، ويرجع إليها ؛ بل نية الوزير المسؤول ـ وهو فى هذه الحالة وزير الخارجية ـ وبتعليماته كان السير هنرى مكماهون يعمل . فاذا جاز إدخال النيات فى الحساب على الرغم من المعنى الجلى للألفاظ المستعملة ، فان من الواجب الرجوع فى تبين هذه النية إلى ماعسى أن يكون موجوداً بين محفوظات وزارة الخارجية ، لعل شيئاً منها يكشف عن نيات الوزير .. وهناك مايشير إلى هذه النية فى خطاب ألقاه الفيكونت جرى أوف فالودين بمجلس اللوردات فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ . وقد ألحقت الفقرات الخاصة بموضوعنا من هذا الخطاب بمذكرتنا ، وأردفت بالملاحظات التى أدلى بها اللورد باكماستر يومئذ ؛ وقد بين الفيكونت جرى أنه يشك شكا جديا فى صحة التفسير الذى تأخذ به الحكومة البريطانية لمدى التعهدات التى قطعها للعرب ، وهو وزير للخارجية فى سنة ١٩١٥ ؛

١٧ — ونغض هنيهة عن النيات المستورة ، ونتناول النص نفسه ، فنرى أن الألفاظ التى استعملت فى المكاتبات لا يمكن تفسيرها إلا بأن فلسطين لم تكن مستثناة ـ لا بصفة مباشرة ، ولا بصفة غير مباشرة ـ من منطقة الاستقلال العربى . وعبارة " ولايات دمشق

الشام وحمص وحماة وحلب "كما ورد فى (الفقرة ١٣) لايمكن أن يكون لها غير معنى واحد هو الأقاليم المجاورة لهذه المدن ، ومن البديهى أيضاً أن الشريف حسيناً فهم أن " الأجزاء من بلاد الشام " التى سيحتفظ بها هى الواقعة فى الغرب مباشرة من هذه المدن الأربع ، ليس إلا . فنى كتابه المؤرخ فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ يذكر ولايتى حلب وبيروت "وسواحلها". وفى كتابه فى أول يناير سنة ١٩١٦ يصف المناطق المقترح إخراجها بأنها " الجهات الشمالية وسواحلها " وفى نفس الكتاب يقول : " عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب ، سنطالبكم بما نغض الطرف عنه اليوم لفرنسا فى بيروت وسواحلها " . وفضلا عن ذلك فان السير هنرى مكماهون نفسه يشير فى كتابه المؤرخ فى ٣٠ يناير سنة ١٩١٦ إلى الأجزاء من بلاد الشام التى ستستثنى بكلمتى " الجهات الشمالية " ويدل بذلك على أنه فى ذلك الوقت على الأقل لم يكن يخالف الشريف حسيناً فى اعتبار التحفظات سارية فقط على المناطق الساحلية الشمالية من سورية ؛

١٨ — وهناك أخيراً دليل مستمد من عمل الشريف حسين نفسه فيما بعد ، فيما يتعلق بفلسطين ، وهو يثبت أنه كان دائماً يعتقد أن هذا الجزء من سورية ـ فلسطين ـ باق فى نطاق الاستقلال العربى . فما كاد يصدر تصريح بلفور حتى بادر إلى إرسال احتجاج إلى الحكومة البريطانية ، طالباً إيضاحاً عن هذا التصريح . فهذا العمل وغيره مما فعله الشريف حسين فيما بعد قد يعد خارجاً عن اختصاص اللجنة التى لايتناول عملها إلا درس مكاتبات مكماهون ، ولكن هذه حقائق تاريخية ، وعلى ضوئها يتبين أن ماصرح به السير هنرى مكماهون فى جريدة التيمس يفقد قوته ، بل يبدو عديم المعنى ؛

١٩ — والقول بان الحكومة البريطانية كانت تنوى فعلا إخراج فلسطين من منطقة النفوذ الفرنسى ، وإدماجها فى نطاق الاستقلال العربى (أى فى منطقة النفوذ البريطانى فى المستقبل) هذا القول تؤيده التدابير التى اتخذت فى فلسطين فى أثناء الحرب . فقد ألقى البريطانيون آلافا من النشرات على كل أنحاء فلسطين ، وهذه النشرات كانت عبارة عن رسالة من الشريف حسين من ناحية ، ورسالة من القيادة البريطانية من ناحية أخرى ؛ ومؤدى الرسالتين أنه عقد اتفاق بريطانى عربى يكفل استقلال العرب ، وأن الفريقين يطلبان من أهالى فلسطين أن يعدوا الجيش البريطانى الزاحف جيشاً حليفاً ، جاء لتحريرهم ، وأن عليهم أن يقدموا له كل مساعدة . وقد أنشئت تحت إشراف السلطة العسكرية البريطانية فى فلسطين مكاتب لتجنيد

المتطوعين لقوات الثورة العربية . وفى سنة ١٩١٦ ومعظم سنة ١٩١٧ كان من الواضح أن موقف الضباط العسكريين والموظفين السياسيين التابعين للجيش البريطانى قائماً على اعتبار أن فلسطين ستكون جزءً من البلاد العربية التى ستقوم فيها بعد الحرب حكومات مستقلة متحالفة مع بريطانيا العظمى ؛

٢٠ — وفى الختام نقول : إن النص الإنجليزى لمكاتبات مكماهون ، وهو الذى وزعه الوفد البريطانى بصفة خصوصية على الوفود العربية ، فيه أخطاء فى الترجمة يؤثر بعضها فى المعنى تأثيراً محسوساً ، فمن المرغوب فيه للمصلحة العامة مراجعة الترجمة قبل أن يذاع النص على الجمهور .

(الإمضاء)
ج. أنطونيوس
السكرتير العام للوفود العربية

ملحق (ب)

راجع الفقرة السابعة من التقرير

مكاتبات مكماهون — حسين

١ — أصغى رئيس القضاة بعناية واهتمام إلى البيانات التى ألقاها فى الجلسة الأولى - التى عقدتها اللجنة - أعضاء اللجنة العرب، وفيها يشرحون الآراء التى يعتنقها العرب عامة فيما يتعلق بالتفسير الصحيح لما يسمى "مكاتبات مكماهون - حسين" وقد قرأ بعد ذلك بمثل تلك العناية وذلك الاهتمام، المذكرة التى قدمها إليه المستر أنطونيوس فى الجلسة نفسها؛

٢ — ونظراً لقصر الوقت الميسور لإعداد المذكرة الحالية قد توجد بعض نقط فى بيانات العرب أو فى مذكرة المستر أنطونيوس لم يتناولها الكلام على وجه التخصيص، ولكن المرجو مع ذلك أن تكون هذه المذكرة كافية فى إيضاح الآراء التى تأخذ بها حكومة جلالته فيما يتعلق بالمكاتبات التى هى موضوع الدرس؛

٣ — ويعرف أعضاء اللجنة أن جميع الحكومات التى توالت على المملكة المتحدة من سنة ١٩١٥ فصاعداً تمسكت بالرأى القائل بان السير هنرى مكماهون قصد بمكاتباته مع شريف مكة فى سنة ١٩١٥ وسنة ١٩١٦، وخاصة بكتابه المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥، أن تترك المنطقة المعروفة الآن باسم فلسطين، خارج دائرة الاستقلال العربى، وأن المكاتبات المذكورة لم يكن لها يومئذ، ولا يمكن أن يكون لها الآن، أى معنى آخر؛

٤ — على أن من الضرورى، لفهم موقف حكومة جلالته، النظر فى جميع الظروف المحيطة بالموضوع، وعدم الاقتصار على ألفاظ المكاتبات نفسها؛

٥ — ويجب أولا، وفوق كل شىء، أن نذكر المركز الفريد الذى كان لفلسطين يومئذ، والذى لايزال لها إلى الآن، باعتبارها أرضاً مقدسة، لافى نظر المسلمين وحدهم، بل فى نظر المسيحيين واليهود أيضاً، وباعتبارها بلاداً تعنى بها وتهتم لها كل الدول الأوربية والامريكية. وهذا الاعتبار أهم عند المسيحيين واليهود منه عند المسلمين، لأن هذه البلاد تعد عند أصحاب

الديانتين الأوليين الأرض المقدسة الرئيسية ، بل الوحيدة ، على حين أنها عند المسلمين تلى الحجاز فى المقام ، وليس من المبالغة أن يقال : إن مقام فلسطين عند المسيحيين واليهود يعادل مقام مكة والمدينة عند المسلمين ؛

٦ — وفضلا عن ذلك فان فلسطين ماكان يمكن أن تعد أرضاً عربية صرفا حتى فى سنة ١٩١٥ ؛ وصحيح أن أحد الناطقين بلسان العرب قال إنها على العكس كانت "عربية صرفا" على خلاف الجهات الساحلية إلى الشمال ؛ وإن هذا عامل يجب إدخاله فى الحساب عند تقدير الظروف المحيطة. ولكن يجب أن يذكر أنه بغض النظر عن الأهالى اليهود الذين كانوا فيها ، فانها كانت غاصة بالكنائس والمدارس والمعاهد المسيحية من كل ضرب ونوع ، وكان آلاف من الحجاج المسيحيين والسياح يذهبون إليها فى كل عام ، وكانت هذه المعاهد مبعثرة فى أنحاء البلاد . وبعض البلدان ـ مثل بيت لحم ـ كانت مسيحية صرفا تقريباً ، والواقع أنه لم يكن فيها ـ أى بيت لحم ـ فى سنة ١٩١٢ سوى ثلاثمائة مسلم ، من أحد عشر ألفاً . وفى الناصرة كان عدد السكان خمسة عشر ألفاً ، منهم عشرة آلاف من مذاهب مسيحية مختلفة ـ يونان ولاتين ومارونين وبروتستانت ـ ولاشك فى أن معظم هؤلاء المسيحيين كانوا عربا . ولكن كان هناك عدد كبير من المسيحيين الأجانب فضلا عن المعاهد المسيحية الأجنبية ؛

٧ — ومن الجلى أن بريطانيا العظمى لم يكن لها حق أو سلطان فى سنة ١٩١٥ يخولها أن تقول : إنه إذا نجح الحلفاء فى أن ينتزعوا من الدولة العثمانية أرضاً لها هذه الأهمية فى العالم المسيحى ، فانها ستسلمها إلى حكم "دولة إسلامية مستقلة أخرى" من قبل أن تحصل أولا على كل نوع من الضمانات لحماية الأماكن المقدسة المسيحية واليهودية ، ولكفالة الحرية فى الوصول إليها على الأقل بمقدار ماكانت هذه الحرية مكفولة فى عهد الدولة العثمانية ؛

٨ — من أجل هذا لايكون مما يقبل عقلا أن يكون السير هنرى مكماهون قد أراد أن يعطى الشريف حسين وعداً إضافياً بأن تكون فلسطين داخلة فى منطقة الاستقلال العربى . وإن فى كون مسألة الضمانات لم تذكر قط ، لدليلا ينفى كل شك فى أن السير هنرى مكماهون لم يخطر له لحظة واحدة أن كتابه سيفهم منه أن فلسطين داخلة فى هذه المنطقة . وإنه لمعقول أن يعتقد المرء أن شريف مكة الذى أظهر غيرة مشروعة على الأماكن الإسلامية المقدسة فى الحجاز لابد أن يكون قد قدر وأدرك قوة الشعور المسيحى فى هذه المسألة ، وعرف أنه

مامن موظف بريطاني يستطيع أن يتعهد بضم فلسطين إلى دولة إسلامية أخرى من غير أن يبدى تحفظات صريحة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة المسيحية ؛

٩ — ومن العوامل الأخرى العظيمة الأهمية أن ميناء حيفا كانت تزداد أهميتها بسرعة. وهذه الميناء وغيرها من الموانى على الساحل الفلسطيني عظيمة القيمة من وجهة النظر البريطانية ، إذا اعتبرنا مصالح بريطانيا العظمى ، الكبيرة ، فى قناة السويس . ولا بد أنه كان من الواضح لكل مراقب مطلع أنه فى حالة انتصار الحلفاء ستعنى بريطانيا بالحصول على ضمانات تمنع استخدام أراضى فلسطين ، ولا سيما موانىء مثل حيفا ، للهجوم منها فى المستقبل على أرض مصر ؛

١٠ — أما عن مصالح فرنسا ، فان من المعلوم أن فرنسا طالبت فى سنة ١٩١٥ بأن يكون لها نفوذ عظيم جداً ، إذا لم يتيسر أن تكون لها السيادة الفعلية فى مناطق واسعة وغير محددة بدقة فى الشرق الأوسط . ولا بد أن يكون شريف مكة كان يعرف أن لفرنسا مطالب من هذا القبيل حتى من قبل أن يرد ذكر لهذه المطالب فى المكاتبات ، فقد كان على اتصال بالوطنيين العرب فى سورية ، وحسبه هذا مصدراً للعلم بمطامع فرنسا إذا لم يكن ثم مصدر غير ذلك ؛

١١ — هذه الاعتبارات تجعل من غير المعقول أن يكون السير هنرى مكماهون قد أهمل كل ذكر للمصالح الفرنسية والبريطانية فيما يسمى الآن فلسطين ، إلا إذا كان قد عد فلسطين خارجة ، بطبيعة الحال وبالبداهة ، عن المنطقة التى كان يعد العرب فيها بالاستقلال . وإنه لمن العسير أن يفهم الإنسان كيف يظن من يقرأ كتب السير هنرى ، ويكون محيطاً بالموقف السياسى العام فى الشرق الأوسط ، ومن غير بحث واستقصاء أن فلسطين كان فى النية إدخالها فى منطقة الاستقلال ؛

١٢ — ويجب أيضاً أن يتذكر المرء كيف كان الموقف العام فى سنة ١٩١٥ ، فقد كانت تركيا مسيطرة على كل من سورية وفلسطين ، ولم تكن قد انهزمت بعد . وكانت فرنسا والروسيا حليفتين لبريطانيا ؛ ولكن كان على بريطانيا أيضاً أن تراعى دولا أخرى فى أوربا ، ولا سيما إيطاليا ، فلم يكن فى وسعها أن تقطع للشريف حسين عهوداً تورطها فى مشاكل خطيرة بعد الحرب ، وتخلق لها مصاعب مع أهم دول أوربا ؛

١٣ — وإذا رجعنا إلى نص تعهد مكماهون فى كتابه المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ،

فان هذا يجب أن يقرأ على ضوء مباحثات معينة دارت بين المندوب السامى البريطانى فى فلسطين ، ومحمد شريف الفاروقى ؛

١٤ — وقد لايكون الفاروقى ممثلا معتمداً لشريف مكة أو لزعماء الحركة الوطنية العربية فى دمشق ، وقد لايكون هؤلاء الزعماء والشريف قد علموا بفحوى مباحثاته مع المندوب السامى فى خريف سنة ١٩١٥ ، ولكن لاشك فى أنه كان مطلعاً تمام الاطلاع على آراء زعماء العرب وآمالهم . وما من عربى يمكن أن يكون قد أنكر ـ أو يمكن أن ينكر الآن ـ أنه كان يضع مطالبهم عند حدها الأدنى حين قال : إن العرب مستعدون أن يقاتلوا فى سبيل "ولايات حلب وحمص وحماة ودمشق" وأنه لابد أن يكون قد أراد بكلمة "ولايات" مايحيط بهذه المدن بأوسع المعانى ، وأنه ماكان يمكن أن يعنى أن العرب لايقاتلون من أجل أى جزء من الأراضى الداخلية من حدود كليكيا إلى خليج العقبة . وهذه النقطة مهمة ، لأن العبارة التى استعملها ، فيما بعد ، السير هنرى مكماهون فى كتابه ، هى نفس العبارة التى استعملها الفاروقى ؛

١٥ — فالفاروقى هو إذن الذى قال : إن العرب قد يقبلون تحفظاً عاماً من بريطانيا ، خاصاً بالأراضى التى لايسعها أن تكون حرة فى التصرف فيها بدون إساءة إلى حلفائها . ومع أن حكومة جلالته لم تشأ أن تبالغ فى تأكيد هذه النقطة ، لأن الفاروقى لم يكن مفوضاً ، إلا أن هذا يدل على ماكان يدور فى ذهن السير هنرى مكماهون حين قطع العهد ؛

١٦ — كل هذه الاعتبارات يجب أن تذكر عند مايراد تعليق معنى خاص ببعض الألفاظ ، فى مكاتبات سنتى ١٩١٥ و١٩١٦ . وقد تبدو المكاتبات بين السير هنرى مكماهون والشريف حسين أبعد ماتكون فى هذا الوقت عن الوضوح والجلاء ، ولكن الظروف التى لخصت فيما سلف ، والمشاغل العديدة التى كانت تستغرق وقت رجل فى مثل مركز السير هنرى فى ذلك الوقت ، والحالة فى بلاد العرب ـ كل هذه مسائل مرتبطة بدرس الوثائق . وهذا يصدق ، على الخصوص ، إذا نظرنا إلى معنى التعهد على ضوء النيات المحتملة للفريقين ، ولكنه يصدق أيضاً إذا نظرنا إلى المعنى على ضوء التفسير القانونى الواقعى لعبارة التعهد . فانه فى حالة كهذه ، أثارت فيها العبارة أو اللغة التى استعملت ، خلافا وتخمينا ، يكون من المشروع مراعاة الظروف المحيطة بالموضوع ، عند محاولة الوصول إلى البت فيما يجب أن يفهم من الألفاظ ؛

١٧ — فاذا راعينا جميع الظروف المحيطة يكون موقف الحكومة البريطانية إذن قائماً على نقطتين رئيسيتين :

١ — تحفظ جغرافى خاص ، فيما يتعلق بالمنطقة التى كانت بريطانيا العظمى تستطيع أن تعد العرب فيها بالاستقلال ؛

٢ — تحفظ عام ، فيما يتعلق بهذه المنطقة نفسها .

١٨ — فأما عن الأول ، فان رأى حكومة جلالته دائماً أن عبارة "أجزاء من بلاد الشام واقعة غربى ولايات دمشق وحماة وحمص وحلب" تشمل كل ذلك الجزء من سورية بما فيها مايسمى الآن فلسطين ، الواقع غربى المنطقة الإدارية المعروفة باسم "ولاية سورية" ؛

١٩ — وصحيح أنه لم تكن هناك "ولايات" لحمص أو حماة ، ولكنه صحيح أيضاً أن كلا من دمشق وحلب كانت عاصمة ولاية ، وكانت الإشارة إلى دمشق خليقة بمفردها أن تكون كافية لتقرير مايعنيه السير هنرى مكماهون . أما حمص وحماه فقد أضيفتا كما هو ظاهر ، لأن الفاروقى ذكرهما ، ولبيان أن الأراضى التى تعد حمص وحماة أهم بلادها ينبغى أن لاتخرج من المنطقة المخصصة للحكم العربى ، ومن البديهى أنه لم يكن المراد الإشارة إلى ولايات لاوجود لها ؛

٢٠ — وصحيح أيضاً أن الاسم التركى الرسمى للولاية التى كانت دمشق عاصمتها هو "ولاية سورية" ولكنه ماكان ينبغى أن يساء فهم هذه العبارة ، ولاسيما أن كاتب الكتاب وجد من الضرورى أن يستعمل كلمة "الشام" - حتى ولو أن هناك ولاية بهذا الاسم - ليتسنى له أن يصف وصفاً شاملا منطقة جغرافية غامضة تشمل ولايتى الشام وبيروت وسنجق القدس المستقل وإقليم لبنان وجزءً من ولاية حلب ؛

٢١ — وقد يكون مما يستحق الذكر فى هذا الموضوع أن عبارة "ولايات دمشق الخ" ماكان الشريف حسين يحب أن يكون معناها ، أو المراد بها ، مساحات صغيرة تحيط مباشرة بالبلاد المذكورة كما قال أحد مندوبى العرب - إذا كان رئيس القضاة قد فهم ماسمعه منه على وجهه الصحيح فى الجلسة الأولى - لأنه لو كان هذا هو المراد . لكانت المنطقة التى حرم فيها العرب الاستقلال قد زاد امتدادها شرقا على خلاف مايؤدى إليه التفسير الواسع للعبارة . وإذن لكانت المنطقة غير العربية قد وصلت شرقا إلى ضواحى دمشق والبلدان الأخرى ، ولشملت أجزاء كبيرة من شرقى الأردن ، وأقساما كبيرة من سكة الحجاز الحديدية ؛

٢٢ — ولا نكران أنه يمكن أن يقال إنه لاتوجد أرض شرقى ولاية حلب ، وأن كتاب ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ إلى الشريف لو أخذ فى تفسيره برأى حكومة جلالته لما وصلت منطقة الاستقلال العربى إلى البحر الأبيض المتوسط ، وإن كان لم يذكر فى الكتاب أنها لن تصل ؛

٢٣ — فأما عن النقطة الأولى ، فيجب أن نذكر أن السير هنرى مكماهون لم يكن يحاول أن يحدد بدقة الحدود الشرقية للأرض التى يراد إخراجها من منطقة الاستقلال العربى . ومن الواضح أنه استعمل عبارة يحدد بها على وجه عام رقعة من الأرض واقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط قد يقع بعضها خارج "ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب" وقد يقع بعضها داخلها ، ولكنها جميعاً تقع غربا ، أو إلى الغرب من هذه المناطق ؛

٢٤ — وأما عن النقطة الثانية ، فان رئيس القضاة لايشعر أن من الممكن استنتاج شىء من كون السير هنرى مكماهون لم يذكر عدم اتصال المنطقة العربية بالبحر الأبيض المتوسط ؛ لأنه إذا كانت المنطقة التى حددها باعتبارها خارجة عن دائرة الاستقلال العربى ، تمنع اتصال البلاد العربية بالبحر ، فانه لاضرورة لذكر ذلك والنص عليه ؛

٢٥ — وقد أخذ رئيس القضاة علماً بالملاحظة المبنية على أن السير هنرى مكماهون فى كتابه المؤرخ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ اقتصر على الإشارة إلى مايحتمل من إخراج "ولايتى بيروت وحلب" من منطقة الاستقلال العربى ، ولم ترد أية إشارة إلى سنجق القدس أو غيره من المناطق . ولكنه يبدو من الجلى أن السير هنرى حين أشار إلى هاتين الولايتين إنما كان يرد على نقط أثارها الشريف حسين فى كتابه المؤرخ فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ ، فلا يبدو أن من الممكن استخلاص أية نتيجة خاصة من هذا الأمر ؛

٢٦ — وهذا ينقلنا إلى نقطة أثارها أحد مندوبى العرب ، وهى أنه إذا اعتبرنا الأهمية التى كان يعلقها الشريف حسين فى خلال المكاتبات كلها على ولايتى حلب وبيروت وولاية العراق ، فان مما لاشك فيه أنه كان خليقاً أن يشير بعبارات أقوى إلى فلسطين - أو سنجق القدس - لو ظن أنها مخرجة من منطقة الاستقلال العربى . وقد يكون هذا صحيحاً ، ولكن من المحقق أن العكس أيضاً يمكن الذهاب إليه ، وهو أن الشريف فهم ، وقبل الواقع ، وهو أن فلسطين بحكم مركزها الخاص كبلاد تهم العالم أجمع ستعامل معاملة خاصة .

٢٧ — وهذه الاعتبارات بعينها تنطبق على أمر آخر ، وذلك أن الشريف حسين فى كتابه المؤرخ فى أول يناير سنة ١٩١٦ أشار إلى " الجهات الشمالية وسواحلها " ومن الممكن فى هذه الحالة أيضاً أن نستنتج أنه قَبِلَ أن تكون فلسطين خارجة عن دائرة الاستقلال العربى . وعلى كل حال فان كلمتى " الجهات الشمالية - أو السواحل الشمالية " يمكن أن يفهم منها من يقرؤها فى كتاب وارد من الحجاز أن المراد بها ساحل البحر الأبيض المتوسط كله .

٢٨ — إن ما أسلفنا القول عليه فيما يتعلق بالتحفظ " الخاص " إنما سقناه لنبين أن كل نقد يمكن أن يقابله تعليل معقول لما كان السير هنرى مكماهون يفكر فيه ويقصد إليه . على أن رئيس القضاة لا يريد أن يقول إن العبارة الواردة فى كتاب السير هنرى مكماهون المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ بناء على تعليمات حكومة جلالته ، واضحة أو حسنة الأداء دقيقته ، أو أن أية إشارة أخرى - من الجانبين - كانت واضحة أو حسنة الأداء ، أو أن حكومة جلالته تعتمد على مثل هذه العبارات فى عرض قضيتها .

٢٩ — إن خير تفسير تستطيع حكومة جلالته أن تعرضه لعبارة " أقاليم دمشق الخ " فى كتاب ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ هو أن هذه العبارة مقتبسة من عبارة الفاروقى ، ومستعملة بنفس المعنى العام الذى كان هو يرمى إليه ، أى سورية الداخلية الجنوبية إلى خليج العقبة .

٣٠ — ومع أن حكومة جلالته ترى أن التحفظ الخاص كان ينبغى أن يكون كافياً لاستثناء فلسطين ، فإنها ترى أن التحفظ العام أهم .

٣١ — ومن رأى حكومة جلالته أن عبارة التحفظ العام واضحة تمام الوضوح ، فهى تقصر الدائرة التى ينطبق عليها تعهد السير هنرى مكماهون على : —

" . . . الأقاليم التى تضمها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا . . . " .

وبعبارة أخرى لايمتد التعهد إلى أى جزء ليست بريطانيا حرة فى التصرف فى أمره ، مراعاة لمصالح فرنسا فى الوقت الذى أرسل فيه الكتاب ، أى فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ .

٣٢ — ويجب أن يكون واضحاً أيضاً ، مادام الأعضاء العرب قد أثاروا هذه النقطة ، أنه من رأى رئيس القضاة أن أى تطور حصل فيما بعد ، وأدى إلى تعديل المنطقة التى كانت

بريطانيا العظمى حرة فى التصرف فيها ، بدون مساس بمصالح فرنسا ، لا يؤثر فى المنطقة التى ينطبق عليها تعهد ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، ولا يزال ينطبق عليها منذ ذلك الحين .

٣٣ — وإذا كان هناك أمر ثابت فى هذه المسألة ، فذاك أن بريطانيا العظمى لم تكن فى أكتوبر سنة ١٩١٥ حرة فى التصرف فى فلسطين ، مراعاة للمصالح الفرنسية . وقد يكون صحيحاً أن حكومة جلالته ، بتأثير اللورد كتشنر وسواه ، كانت من قبل نشوب الحرب وبعدها ، راغبة فى قصر المطالب الفرنسية على الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط إذا استطاعت أن تجد وسيلة مشروعة إلى ذلك . ولكن هناك فرقا عظيما بين الرغبة فى أمر ، و بين تحقيقه . وفى الوسع أن نقرر أنه فى الوقت الذى تبودلت فيه المكاتبات كانت فرنسا تطالب بالساحل كله ، جنوبا إلى الحدود المصرية ، وشرقا إلى دمشق ، وأن هذه المطالب المتطرفة لم تعدل فى ربيع سنة ١٩١٦ بفضل المباحثات التى انتهت باتفاق " سيكس بيكو "

٣٤ — وكما ذكر من قبل لابد أن يكون الشريف حسين قد أدرك أن فرنسا يرجح أن تطالب بفلسطين ، حتى وإن كان لا يعلم أن هذه المطالب حاصلة بالفعل ؛ ونظراً إلى الظروف ، وإلى اتساع المصالح البريطانية والدينية فى فلسطين كان ينبغى أن يفهم هو ، أو أى قارىء لكتاب السير هنرى مكماهون ، أن فلسطين خارجة من تعهد مكماهون ، أو على الأقل ليس من الواضح أنها داخلة فيه وأن منطقة الاستقلال العربى تشملها .

٣٥ — وثم نقط أخرى يجب أن نتناولها فيما يتعلق بهذه المكاتبات ؛ ففى الفقرة الثانية من كتاب الشريف حسين المؤرخ فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ ، وفى الفقرة الرابعة من رد السير هنرى مكماهون فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ ، ذكر الفريقان بوضوح أن هناك تفصيلات عديدة مهمة خاصة بالمنطقة أرجئت تسويتها إلى مابعد .

٣٦ — وفى الكتاب المؤرخ فى أول يناير سنة ١٩١٦ قبل الشريف حسين أن يرجىء النظر فى مسألة احتلال فرنسا " لبيروت وسواحلها " . ومهما يكن المراد بهذا اللفظ : — — " ومن الممكن أن يقال إن سواحل بيروت تمتد إلى الحدود المصرية " — فان من الجلى أنه يخرج سواحل فلسطين إلى آخر حدود ولاية بيروت جنوبا ، أى إلى نقطة تقع شمالى يافا . وهذا فى ذاته يعد بمثابة قبول وقتى لتحفظ خاص بنصف فلسطين تقريباً .

٣٧ — وقد أشير من قبل إلى اتفاق "سيكس بيكو" المعقود فى مايو سنة ١٩١٦ ، وكذلك أشير إلى أن مطالب فرنسا فى بداية الحرب كانت تشمل فلسطين كلها ، كما تشمل دمشق وحلب . وهنا يجب أن يذكر أن السير مارك سيكس كان صادق العطف على القضية العربية ؛ ومن الجلى أنه كان يفاوض فى عقد هذا الاتفاق وهو معتقد أن التحفظ الوارد على تعهد ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ يسوغ عقد الاتفاق الذى انتهى إليه . وحكومة جلالته لا تشك فى أنه كان على صواب .

٣٨ — وفضلا عن ذلك فان السير مارك سيكس حصل على تساهل عظيم من المفاوضين الفرنسيين فيما يتعلق بسناجق حماة ودمشق وحلب ، وهى سناجق كان لدى حكومة جلالته من الأسباب - نظراً لما كان الفاروقى قد قاله فى تاريخ سابق - مايحملها على الاعتقاد بأنها حيوية للعرب . وقد كان من الصعب جداً الحصول من الحكومة الفرنسية على هذا التساهل ، وكان الاعتقاد قويا فى ذلك الوقت أن الاتفاق الذى عقد - على ماجاء فى تقرير رسمى كتب يومئذ - "من شأنه أن يسوى الخلافات الأساسية بين العرب والفرنسيين فيما يتعلق بسورية" .

٣٩ — وقد اعتبرت فلسطين فى هذا الاتفاق دولية ؛ على أن يستشار شريف مكة ويتفق مع ممثليه على نوع الحكم الذى يقوم فيها . وهذه نقط كثيراً ماتهمل ، ولكنها إذا روعيت وأدخلت فى الحساب عند النظر فى الموضوع كان من الصعب أن يقال إن الاتفاق كان بمثابة نكث للعهد مع الشريف حسين . يضاف إلى ذلك أن حكومة جلالته لم تكن فى سنة ١٩١٥ فى مركز يسمح لها بأن تعطى السيادة على فلسطين للعرب ، فقد كان عليها أن تستشير حلفاءها وغيرهم من الأمم ذوات المصالح فى فلسطين ، كما هى مضطرة الآن أن تستشير عصبة الأمم .

٤٠ — واتفاق "سيكس بيكو" يكسب الوعد المبذول للشريف حسين أهمية خاصة ، وهذا ماينساه العرب . فقد كان مؤداه أن بريطانيا العظمى مستعدة "أن تعترف باستقلال العرب وتؤيده ومتى سمحت الأحوال وأسعفت الظروف فان بريطانيا العظمى تنصح العرب وتساعدهم فى إقامة مايعد أصلح أنواع الحكم فى هذه الأراضى المختلفة" .

٤١ — وترى حكومة جلالته أن بريطانيا العظمى قد أنجزت وعودها على الرغم من الصعوبات العظيمة . وقد يكون هناك محل للأسف ، لأنها لم تنجزها على وجه أوفى ، ولكن

شريف مكة لايمكن أن يكون قد اعتقد أنها أعطته ـ وهي لم تعطه فى الواقع قط ـ وعداً من شأنه أن يورطها فى حرب مع حليف لها لتحقق للعرب آمالا فى أية رقعة من الأرض التى طلبها الشريف .

٤٢ — وتتكرر الشكوى مراراً من تصريح بلفور ، ولكن لايمكن أن يقال إن المستر بلفور كان خليقاً أن يصدر هذا التصريح لو أنه كان يظن أن فلسطين داخلة فى الوعد الذى قطعه السير هنرى مكماهون للشريف فى كتابه المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، على أنه ينبغى أن يلاحظ أن مايشكو منه العرب يتوقف إلى حد كبير على التفسير الذى يؤخذ به للتصريح ، والمؤدَّى الذى يفهم منه . وليس مما يدخل فى نطاق هذا البحث أن نبدى رأيا فى وجهة النظر الصهيونية فى الموضوع ، ولكن يجب أن نذكر أن التصريح يكفل صراحة الحقوق المدنية والدينية للعرب ؛ وهذا قيد عظيم الأهمية ، ومن حقه أن يكون له تأثير بالغ فى السياسة .

٤٣ — والمرجو أن يكون فى هذه الإيضاحات مايقنع أعضاء اللجنة من العرب بأن السير هنرى مكماهون لم يكن يقصد قط أن تكون فلسطين داخلة فى نطاق الاستقلال العربى ، ولم يكن ثم مايبعثه على الظن بأن مقاصده ليست واضحة وضوحا تاما للشريف حسين . على أنه سواء أتحقق هذا الرجاء أم لم يتحقق فان حكومة جلالته لايسعها إلا أن تنفى بقوة كل قول بنقض العهد من جانبها أو جانب أسلافها .

٤٤ — ويود رئيس القضاة ، فى الختام ، أن يذكر اللجنة بأن المهم الآن هو الحالة الموجودة فعلا ، وقد أعطيت بريطانيا العظمى الانتداب بموافقة حوالى اثنتين وخمسين أمة من جميع أرجاء العالم ، ولا سبيل إلى إغفال هذه الحقيقة التى لا تستطيع حكومة جلالته تغييرها وحدها ، والتى تحملها تبعات لابد من القيام بها . أفلا يستطيع الجميع ممن يعنيهم الأمر أن يعترفوا بحقيقة هذا الأمر الواقع . وأن يتعاونوا على إيجاد تسوية عادلة فى هذه الظروف ؟ .

مجلس اللوردات

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩

الملحق (ج)

أنظر الفقرة الثامنة

بيان أدلى به السير متشيل ماك دونيل لبعض المسائل القانونية الناشئة عن بيان رئيس القضاة فى الجلسة الثانية التى عقدتها اللجنة فى يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩

دعانى الوفد العربى ـ بموافقة وزير المستعمرات ـ إلى حضور اجتماعات اللجنة، ومخاطبة سعادتكم ـ يعنى رئيس القضاة ـ اليوم . ويجب أن أذكر أن مركزى يختلف عن مركز هؤلاء السادة فى أن نص المكاتبات الذى يعرفونه من زمان طويل مما نشر بالعربية لم يصل إلى علمى إلا لما نشر فى الصفحة الثامنة عشرة من تقرير اللجنة الملكية فى سنة ١٩٣٧ ، وهذا فيما يتعلق بكتاب السير هنرى مكماهون المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، أما سائر المكاتبات فلم أطلع عليها إلا لما نشر كتاب المستر أنطونيوس منذ ثلاثة شهور . ولا يمكن أن يكون هناك شك فى أن الشريف حسين طلب فى كتابه المؤرخ فى ١٤ يوليه سنة ١٩١٥ كل مايعرف الآن باسم سورية والعراق وشبه جزيرة العرب وشرقى الأردن وفلسطين ، مع استثناء عدن ؛

أما ماتذهب إليه الحكومة البريطانية : من أنه لم يكن فى نيتها أن تدخل فلسطين فى منطقة الاستقلال ، فانه يبدو لى مما لا يقبل التصديق أن تحفظاً كالتحفظ الخاص بعدن ، لم يرد فى أول كتاب من السير هنرى مكماهون إلى الشريف ، أو فى كتابه الثانى رداً على كتاب الشريف حسين المؤرخ فى ٩ سبتمبر ، وفيه يقول ـ على ماجاء فى كتاب المستر أنطونيوس ـ إن أمتنا تعتقد أن هذه الحدود هى الحد الأدنى اللازم لإقامة النظام الجديد الذى تسعى له ؛

وقد حصل اهتمام كبير بما قاله السير هنرى مكماهون فى كتابه إلى التيمس فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٣٧ ، وما قاله السير جلبرت كليتون فى كتابه المؤرخ فى ١٢ إبريل سنة ١٩٢٥ إلى السير هربرت صمويل ؛

فأما ماقاله السير هنرى مكماهون أو السير جلبرت كليتون ، فلا أرى له أية قيمة ، فما كان هذان هما اللذين يعرضان العروض على الشريف حسين ، وإنما كانت الحكومة البريطانية هى التى تعرض ذلك ، كما جاء فى كتاب السير هنرى مكماهون المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، وما كان المندوب السامى البريطانى فى مصر ، سوى أنبوبة تمر بها اقتراحات حكومة جلالته إلى

الجانب الآخر . ولم تكن مهمة السير جلبرت كليتون إلا إعداد المشروعات الأولى للكتب . وأذكر هنا أن للورد هالسبرى (رئيس القضاة) يومئذ كلمة مأثورة فى قضية هلدر ضد دكسترا . ج . ـ ١٩٠٢ ـ صفحة ٤٧٧ فيما يتعلق بتفسير القانون ، وهى كلمة تصدق على تفسير كل مكتوب ، وعلى مانحن بصدده أيضاً ـ قال :

" أتيح لى مراراً أن أقول ـ فيما يتعلق بتفسير القوانين ـ إنى أعتقد أن شر مفسر لها هو الرجل المسؤول عن صوغها . فانه يميل كثيراً إلى الخلط بين ما كان ينوى أن يفعل وتأثير اللغة أو العبارة التى استعملها بالفعل ، ولعله كان عند صوغ القانون يعتقد أنه جاء بالعبارة المحكمة الدقيقة الأداء لما يريد ، ولكنه قد يخطىء فى تفسيرها فيما بعد ، لأن ما كان فى ذهنه هو ما كان يعنيه ، وإن لم يكن هو بالضبط ماعبر عنه "

وكان موضوع القضية تفسير فصل من قانون الشركات الصادر فى سنة ١٩٠٠ ، وقد قال اللورد هالسبرى بعد العبارة التى اقتبستها من تعليقه :

" لهذا السبب أتنحى عن وضع الحكم بنفسى فى هذه القضية ، ولكنى فى الوقت نفسه أحب أن أقول بعد أن قرأت ما أعده زملائى العلماء النبلاء واقترحوه للحكم : إنى موافق على كل كلمة . وأنا أعتقد أن التفسير الذى ذهبوا إليه هو الذى عناه القانون ، ولست أقول إن هذا ما عنيته أنا ، بل ما كان يقصد إليه المشرع . ولقد كنت مسؤولا إلى حد كبير عن عبارة القانون ، ولهذا السبب ـ وله وحده ـ لم أدون الحكم بنفسى ، ولكنى أوافق على الحكم الذى وضعه زملائى العلماء النبلاء "

والقاعدة التى تتقيد بها محكمة تريد تفسير كتاب السير هنرى مكماهون المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ هى القاعدة التى وصفها قاض ممتاز هو اللورد « وينسليديل » بأنها القاعدة الذهبية للتفسير القانونى ، ومؤداها أنه عند تفسير عبارة مكتوبة يجب التمسك بالمعنى العادى اللغوى للألفاظ ، إلا إذا كان هذا خليقاً أن يؤدى إلى سخافة ظاهرة ، أو إلى تناقض واضح وتنافر ظاهر مع بقية العبارة . وفى هذه الحالة يجوز الانحراف قليلا عن المعنى اللغوى العادى للألفاظ ، اجتنابا للسخافة أو التناقض بلا زيادة أو توسع . فالمسألة التى تواجهنا الآن هى : ماهو المقصود بعبارة السير هنرى مكماهون فى كتابه المشار إليه إذا أخذنا بالمعنى العادى للألفاظ " أجزاء من بلاد الشام فى الجهة الغربية من ولايات دمشق الشام وحمص وحلب وحماه لا يمكن أن يقال إنها عربية بحتاً " ؟

وأرى أن الرجوع إلى الخريطة رقم(١) الواردة فى تقرير اللجنة الملكية، وهى خريطة صادرة عن وزارة الحربية ، وفيها تظهر الأقسام الإدارية التركية قبل الحرب فى سورية وفلسطين ؛ أو إلى الخريطة المواجهة لصفحة (٢٤٨) من كتاب المستر أنطونيوس ، يسهل علينا جداً فهم المعنى العادى اللغوى لألفاظ الحكومة البريطانية التى وضع تحتها المندوب السامى فى مصر إمضاءه ؛

فاذا درسنا التقسيمات الإدارية على الخريطة ، فكيف يمكن أن يصح التفسير الذى ذهب إليه المستر تشرشل ، وهو وزير للمستعمرات فى سنة ١٩٢٢ ؟ إذ ذهب إلى أن عبارة « أجزاء من بلاد الشام ، واقعة إلى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب » تشمل الجزء الجنوبى من ولاية بيروت وسنجق القدس المهم . . من الواضح أنه كان من الضرورى أن يقال هذا ، مادام المراد هو اعتبار فلسطين التى تشمل سنجقى عكا والبلقاء فى ولاية بيروت ، وسنجق القدس المستقل، مخرجة من المنطقة التى وعد بها العرب ؛

وبدلا من أن يكون من الواضح أن فلسطين داخلة فى التحفظ الوارد فى كتاب ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ نستطيع على العكس أن نقول : إن كل شىء ممكن قد عمل ، لبيان أن القصد كان أن تكون فلسطين داخلة فى المنطقة التى وعد بها الشريف حسين ، إذ لماذا مثلا تذكر ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب ، وليس بينها واحدة واقعة شرقى فلسطين، وكلها تنأى عن فلسطين شمالا على الترتيب الذى وردت به ؟ . . ولماذا لم يرد شىء قط عن سنجقى حوران ومعان ، وإلى غربهما تقع فلسطين كلها ؟ ولماذا ـ إذا كان الغرض وصف فلسطين ـ لم تذكر بحيرة الحولة ، ونهر الشريعة ، وبحيرة طبرية ، والبحر الميت ، كحدود شرقية ؟

فبدلا من أن تؤدى الألفاظ ـ بمعناها العادى اللغوى ـ إلى إخراج فلسطين ، تفيد العكس . وتدع فلسطين داخلة بوضوح فى المنطقة التى يمنح العرب فيها الاستقلال . والقول بغير ذلك يشبه فعل من يحاول وصف جنوب إنجلترا ، ويستثنى من هذ الجنوب المنطقة الواقعة جنوبى نهر التيمس ـ أى مقاطعات بركشير وسرى وكنت ـ فلايذكر إلا مقاطعات جلوستر ومونموث ، وهى على أميال من الخط الذى يريد أن يرسمه للحدود ، وهو خط واضح جداً ، لأن نهراً يجرى فيه . وقد بين المستر أنطونيوس أن المستر تشرشل فى سنة ١٩٢٢ حاول أن يثبت أن كلمة " منطقة " فى الترجمة الإنجليزية للعبارة الواردة فى كتاب السير هنرى مكماهون

بتاريخ ٢٤ أكتوبر ، وهى " أجزاء من بلاد الشام واقعة إلى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب " مرادفة لكلمة " ولايت " التركية وأنه لما كانت ولاية دمشق تشمل ذلك الجزء من سورية المعروف الآن باسم شرقى الأردن ، وهو شرقى نهر الأردن ، أو الشريعة ، فانه يتبع ذلك أن ذلك الجزء من سورية المعروف الآن باسم فلسطين ، والواقع غربى نهر الشريعة ، كان داخلا فى التحفظ الذى أورده السير هنرى مكماهون . على أن المستر أنطونيوس بين فى صفحتى (١٧٧ و ١٧٨) من كتابه أن هذا القول لاتنهض فيه حجة ، لأنه لم يكن شىء اسمه " ولاية دمشق " أو " ولاية حمص " أو " ولاية حماه " ؛

وربما كانت كلمة " ولاية " العربية قد استعملت فى ترجمة كتاب السير هنرى إلى الشريف ، ولكن معناها لايزيد على معنى كلمة « منطقة » ، وهى لاتدل على مؤدى كلمة " ولايت " التركية التى كانت تفيد وحدة إدارية معينة ، يحكمها " وال " ـ ومن هنا كانت تسميتها ولاية ـ ؛

والقول بان السير هنرى لما قال " ولاية دمشق " كان يعنى ولاية سورية فى العهد العثمانى ، يعادل القول بان كلمتى " مقاطعة ميدستون " معناها " مقاطعة كنت "

وقد قال اللورد لندلى فى قضية " كيون ضد بيكس " سنة ١٩٠٠ ـ الفصل الأول ـ الصفحة (٤١٨) :

" لا أدرى هل هذا قانون أو مجرد قاعدة للتفسير ، ولكنى أدرى أنه من الصواب أن نقول إنه إذا حدث فى وصية أو غيرها من الوثائق أن وجدت كلمة فى أى مكان ذات معنى واضح محدود ، فان المفروض يكون أن هذا المعنى الجلى المحدود هو المقصود كلما وردت فى مكان آخر يكون مؤداها فيه غير جلى " ؛

وفى الفقرة الرابعة من كتاب السير هنرى فى ٢٤ أكتوبر ترد كلمة « ولاية » لا أقل من ست مرات ، مقرونة إلى أسماء ست مدن ، وهى : مرسين ، والأسكندرون ، ودمشق ، وحمص ، وحماة ، وحلب ؛ وليس بين هذه الأسماء الستة ماأطلق عليه اسم الولاية ، فى العهد التركى ، غير « حلب » . ولما كان مايقع غربى ولاية حلب هو البحر . فان هذه الولاية لايمكن أن تكون هى المقصودة لتعيين مايقع غربا . وإزاء هذا يكون من المجانبة لما يشير به العقل أن يتمسك المرء باحدى المدن الخمس الباقية ـ أى دمشق ـ وأن يزعم أن الإشارة إلى " ولايتها " يراد بها

الولاية التى كانت هى بعضها ، وهى ولاية لم تكن تحمل اسم دمشق ، بل اسم الشام أوسورية ، وكان يدخل فيها فضلا عن ذلك اثنتان من المدن الأخرى المذكورة ـ أى حمص وحماة ـ وردتا فى كتاب السير هنرى بعد ذكر " ولاية دمشق " مباشرة . ألا ينادى العقل بأن كلمة " ولاية " حيثما وردت إنما يراد بها ماهو واقع فى جوار هذه المدن ؟ . بهذا التفسير وحده نصل إلى فهم مستقيم للألفاظ التى استعملت ، وبهذا وحده نستطيع أن نستخلص معنى كل كلمة بما فى ذلك عبارة " ولايتى حمص وحماة " ؛

ويلاحظ كذلك أن الشريف حسين فى كتابه الذى رد فيه على السير هنرى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ ـ راجع كتاب المستر أنطونيوس صفحة (٤٢١) هامش رقم (ا) ـ يستعمل كلمة " ولاية " عند مايذكر مرسين وأطنه ؛ ومن الواضح أنه يستعملها بالمعنى العام ، أى منطقة ، لأنه كان يعلم أنه لم يكن ثم ولاية تركية اسمها ولاية مرسين وإنما كانت هناك ولاية أطنه التى كانت مرسين بمينائها ومنطقتها ، واقعة فيها ؛

فللمرء أن يعتقد أن الشريف حسين حيث ذكر مرسين وأطنه إنما عاد إلى طريقة التعريف والتحديد التى استعملها فى كتابه الأول فى ١٤ يوليه سنة ١٩١٥ حين رسم الحدود الشمالية التى طلبها وعينها ، لا بالأقسام الإدارية من ولايات وسناجق ، بل بخط مس المدن واقع بالتقريب على خط طول محاذ لها ؛

ولهذا أعتقد أن الشريف حسين استعمل كلمة " ولاية " العربية فى هذا الكتاب بمعنى ما يحيط بالمدن المذكورة . وذلك ليس فقط حين أشار إلى مرسين وأطنه ، بل كذلك حين ذكر فيما بعد ولايتى حلب وبيروت . وأنا أبنى هذا الاعتقاد أيضاً على كونه حين ألحّ فى إدماج هذه الأقاليم فى منطقة الاستقلال العربى قال " إن ولايتى حلب وبيروت وسواحلهما الغربية ... ولايات عربية صرفا " وفى كتابه التالى المؤرخ فى أول يناير سنة ١٩١٦ يشير الشريف إلى " الأجزاء الشمالية وجهاتها الساحلية " ثم إلى " بيروت وجهاتها الساحلية " ؛

والآن لماذا عُنى الشريف حسين بأن يشير إلى " السواحل البحرية " و " الجهات الساحلية " ؟ . إن المرء حين يتكلم مثلا عن " ديرهام " لايذكر " مقاطعة ديرهام وجهاتها الساحلية " أو " مقاطعة ديرهام ومنطقتها الساحلية " فان ذكر الساحل إذا كان الكلام على مقاطعة لايكون إلا تحصيل حاصل ، ولكن إذا كان الغرض هو أن ينص فى الوصف على جزء من المقاطعة يدخل فيه بعض مايحيط بالمدينة الرئيسية التى تحمل نفس الاسم والساحل

المجاور لها ، فان من الطبيعى والمعقول أن يقول " منطقة ديرهام وساحلها البحرى " أو " وجهاتها الساحلية " ؛

ونقطة أخرى لها أهمية عظيمة هى أن السبب الذى من أجله استثنى السيرهنرى مكماهون فى كتابه أجزاء من سورية واقعة إلى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب ، وكذلك من ولايات مرسين وأطنه هو " أنها لايمكن القول إنها عربية صرفا " . فأما مرسين فان فيها عدداً كبيراً من الأهالى الأتراك ، ومثلها المنطقة الساحلية من ولاية حلب التى تقع فيها أطنه . وفى مناطق اللاذقية وطرابلس ولبنان عدد كبير من العلويين ، ومن الدروز ومن المارونيين الذين يختلفون فى بعض الحالات من حيث الجنس ، وفى جميع الحالات من حيث الدين ،عن أغلبية العرب المسلمين فى سورية . ومما له أعظم دلالة أن الأجزاء السورية التى يمكن أن توصف بدقة ، بانها واقعة إلى الغرب من دمشق وحمص وحماة وحلب ، تشمل مناطق اللاذقية وطرابلس ولبنان التى توجد فيها الأقليات المذكورة . يضاف إلى ذلك أن المنطقة التى لايمكن أن يقال عنها إن أهاليها ليسوا من العرب هى فلسطين التى تبلغ فيها نسبة العرب على الأقل ٩٥ فى المائة ، على الرغم من وجود عدد من المؤسسات الأوروبية المسيحية فيها ؛

وليس فى مكاتبات مكماهون كلمة واحدة عن الأهمية العالمية للأراضى المقدسة ، وإنما كان الشرط الوحيد الذى يجب توفره قبل الاعتراف باستقلال العرب ، وتأييد هذا الاستقلال فى أية منطقة من المناطق ، هو مراعاة مصالح فرنسا . ومعظم سنجق بيروت الصغير لايقع غربى سنجق دمشق . وقد أدخلت هذه المنطقة ، وفى جملتها مدينتا صور وصيدا ، فيما أعطى لفرنسا بمقتضى اتفاق " سيكس بيكو " فى سنة ١٩١٦ ولا تزال إلى اليوم جزءً من الأراضى التى يشملها الانتداب الفرنسى . فالقول بان منطقة لها سعة فلسطين وأهمية الأراضى المقدسة فيها ، إذا لم تكن مخرجة بكونها غير واقعة غربى دمشق وحمص وحلب وحماة ، فانه كانت النية إخراجها ، مراعاة لمصالح فرنسا التى كانت الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت تأبى الاعتراف بها ـ هذا القول لاتنهض فيه أية حجة ؛

وقد ورد فى كتاب السير هنرى مكماهون إلى التيمس فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٣٧ الفقرة الأخيرة الآتية :

" وقد كان لدى أيضاً مايحملنى على الاعتقاد فى ذلك الوقت بأن الملك حسين كان يعلم جيداً أن فلسطين لم تكن داخلة فى العهد الذى قطعته له "

ولا يذكر السير هنرى الأسباب التى يبنى عليها اعتقاده هذا . فهنا أيضاً إذا كان الأمر معروضاً على محكمة ، ومطلوبا منها أن تفسر وثيقة تضمنت الوعد المبذول للملك حسين ، فانها لايمكن أن تعبأ شيئاً بما يقوله الذى بذل الوعد بعد اثنتين وعشرين سنة من حصوله ، من أنه يعتقد أن الذى قبل الوعد فهمه . وإنما تجعل المحكمة بالها إلى الألفاظ التى استعملها من بذل الوعد ، والتى استعملها من قبله ؛

ومما له أهمية عظيمة فى هذا الصدد الفقرة الثانية من الكتاب الثالث الذى بعث به الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى ٥ نوفبر سنة ١٩١٥ (راجع كتاب المستر أنطونيوس صفحة - ٤٢١ -) رداً على كتاب السير هنرى مكماهون المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ . وهذا نصها :

" تسجيلا للوفاق وخدمة للإسلامية ، فراراً مما يكلفها المشاق والإحن ، وبما لحكومة بريطانيا العظمى من الصفات والمزايا الممتازة لدينا نترك الإلحاح فى إدخال ولايات مرسين وأطنه فى أقسام المملكة العربية . وأما ولايات حلب وبيروت وسواحلهما فهى ولايات عربية محضة ، ولا فرق بين العربى المسيحى والمسلم ، فانهما ابنا جد واحد ، وستقوم فيهم منا معاشر المسلمين ماسلكه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من أحكام الدين الإسلامى ، ومن تبعه من الخلفاء ، بأن يعاملوا المسيحيين كمعاملتهم لأنفسهم ، بقوله : لهم مالنا ، وعليهم ماعلينا . علاوة على امتيازاتهم المذهبية ، وبما تراه المصلحة العامة وتحكم به " ؛

ويلاحظ مرة أخرى أنه لاذكر هنا لسنجق القدس ، وأما ذكره لولايتى حلب وبيروت ، فان من الواضح أنه يعنى جانباً من الولاية الأخيرة - بيروت - يقع غربى دمشق وحمص وحلب وحماة ، المشار إليها فى الكتاب الذى يرد عليه ، وهو يؤكد أن هذه أقاليم عربية بحتاً ، سواء أكان الأهالى مسلمين أم مسيحيين ، ومن الجلى أنه لايشير إلى المنطقة الواقعة غربى حوران ، ولا إلى المنطقة الغربية من معان ، وهى التى تقع فيها سناجق عكا والبلقاء والقدس ، أو بعبارة أخرى فلسطين ؛

ومما يؤكد هذا الرأى أنه يتعهد بأن يكفل حقوق العرب المسيحيين . ومن الطبيعى

إزاء ذلك أن نفهم أنه يفكر فى الجالية المسيحية المارونية الكبيرة فى لبنان ، وهى التى ظلت سنوات تتطلع إلى فرنسا ، وتعدها حامية لها ؛ ثم إنها هى الجالية المسيحية الوحيدة التى تعيش كتلة واحدة فى منطقة واضحة الحدود فى هذه البلاد كلها ؛

وقد رد السير هنرى على كتاب الشريف حسين هذا ، والرد مؤرخ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٦ ، وفيه يقول (راجع كتاب المستر أنطونيوس صفحة - ٤٢٣ -) :

" وسرنى مارأيت فيه - يعنى كتاب الشريف المذكور - من قبولكم إخراج ولايتى مرسين وأطنه من حدود البلاد العربية ...... أما بشأن ولايتى بيروت وحلب ، فحكومة بريطانيا قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنهما ، ودونت ذلك عندها بعناية شديدة ، ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسا داخلة فيهما ، فالمسألة تحتاج إلى نظر دقيق ، وسنخابركم بهذا الشأن مرة أخرى فى الوقت المناسب " :

ويلاحظ هنا أيضاً أن الإشارة صريحة إلى ولايتى حلب وبيروت ، وأن السير هنرى مكماهون لايذكر كلمة واحدة عن سنجق القدس ، وأن السبب الوحيد الذى يورده لإخراج هاتين الولايتين - حلب وبيروت - هو أن " مصالح حليفتنا فرنسا داخلة فيهما " لا أنهما غير عربيتين . ولا ذكر على الإطلاق لفلسطين ، ولا إشارة البتة إلى اهتمام العالم بالأراضى المقدسة .

بعد هذا ننتقل إلى الكتاب الرابع الذى بعث به الشريف حسين فى أول يناير سنة ١٩١٦ (راجع كتاب المستر أنطونيوس صفحة - ٤٢٥ -) وفيه الفقرة الآتى نصها :

" أما الجهات الشمالية وسواحلها ، فما كان فى الإمكان من تعديل أتينا به فى رقيمنا السابق هذا ، وما ذاك إلا للحرص على الأمنيات المرغوب حصولها بمشيئة الله تبارك وتعالى ؛ وعن هذا الحس والرغبة هما التى ألزمتنا بملاحظة اجتناب ماربما أنه يمس حلف بريتانية العظمى لفرنسا ، واتفاقهما إبان هذه الحرب والنوازل ، إلا أننا مع هذا نرى من الفرائض التى نبغى لشهامة الوزير صاحب الرياسة أن يتيقنها ، بأن عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب سنطالبكم بما نغض الطرف عنه اليوم لفرنسا فى بيروت وسواحلها ... سيما وأن جوارهم لنا سيكون جرثومة للمشاكل والمناقشات التى لا يمكن معها استقرار الحالة ، عدا أن البيروتيين بصورة قطعية لايقبلون هذا الانفصال .... وعليه يستحيل إمكان أى تساهل يكسب فرنسا أو سواها شبراً من أراضى تلك الجهات " ؛

فهنا أيضاً لاتوجد كلمة واحدة عن الأراضى المقدسة ، أو سنجق القدس ، أو أية إشارة لها دلالة جغرافية ، سوى عبارة " الجهات الشمالية وسواحلها " وهى التى لاشك فى أنها تقع إلى الغرب من مناطق دمشق وحمص وحماة وحلب .

ومما له دلالة عظيمة أيضاً أن الفقرة الأخيرة المقتبسة من كتاب الشريف حسين ، تذكر فرنسا وحدها ، باعتبارها الدولة التى لايسمح بالنزول لها عن شىء من الأرض . ومثل هذا يقال عن العبارة الوحيدة التى لها علاقة بالموضوع فى الكتاب الأخير . فقد جاء فى كتاب السير هنرى مكماهون المؤرخ فى ١٣ يناير سنة ١٩١٦ (راجع كتاب المسترأنطونيوس صفحة - ٤٢٦ -) مايأتى :

" أما عن الجهات الشمالية فقد لاحظنا بارتياح عظيم أنكم لاترغبون فى عمل شىء من شأنه أن يمس التحالف بين بريطانيا العظمى وفرنسا " ؛

ويخيل إلى أن الشريف حسين لابد أن يكون حظه من نفاذ البصيرة عظيما ، ومن العلم بالغيب كبيراً ، ليدرك من هذه المكاتبات أن الحكومة تنوى أن تخرج فلسطين من المنطقة التى تتكفل باستقلالها ، فان كل كتاب من الكتب التى بعثت بها الحكومة البريطانية إليه بإمضاء السير هنرى مكماهون لايستفاد منه أى شىء ينبىء بأن فى النية إخراج فلسطين واستثناءها ، بل كل مافى هذه الكتب ينفى أن فلسطين موضوع مباحثة ، وذلك لاستعمال أوصاف جغرافية تنطبق على الجهات المجاورة ، ولا تصف فلسطين نفسها ، أو تدل عليها ، أو تشير إليها ؛ وبخلو الكتب ، عند ذكر أسباب الاستثناء ، من الأسباب التاريخية والدينية ذات العلاقة بالأراضى المقدسة ، وباقتصارها على الأسباب السياسية الخاصة بشمال سورية ، وهى أسباب لايمكن أن تكون لها أية صلة بفلسطين ؛

وقد اقتصرت فى بيانى هذا على مايستخلص ، بغير تمحل فى فهم مدلول الألفاظ ، من العبارات الواردة فى المكاتبات على العموم ؛

والتفسير الوحيد الذى جاءت به الحكومة - غير ماسمعناه من سيادتكم - يعنى رئيس القضاة - هو الذى ورد فى الكتاب الأبيض الصادر فى سنة ١٩٢٢ ، وفيه يقول المستر تشرتشل إن " عبارة " أجزاء من بلاد الشام واقعة إلى الغرب من ولاية دمشق " - وقد اقتصر على هذه الفقرة . ولم يورد البقية - تعدها الحكومة شاملة لولاية بيروت وسنجق القدس المستقل ، أو بعبارة أخرى فلسطين كلها غربى نهر الشريعة ؛

وفى الوقت الذى أذيع فيه هذا التفسير لم يكن شىء من المكاتبات قد نشر بالإنجليزية .
وقد صرحت الحكومات المتعاقبة ، بأن نشر المكاتبات يخالف المصلحة العامة ؛

أما وقد نشرها الآن المستر أنطونيوس ، فانه يخيل إلى أن الحكومة قد تزحزحت عن موقفها ذاك الذى يدل عليه تفسير المستر تشرتشل ، وعادت تقول الآن إنه " مما لا يتصور أن تكون فلسطين قد اعتبرت داخلة فى الدولة العربية ، وإنها لابد أن تكون " قد اعتبرت خارجة بالبداهة ، ومن تلقاء نفسها " ؛

ولتأييد هذا القول لجأت الحكومة إلى الاستعانة بالاعتبارات الدينية والتاريخية والسياسية ؛ وليس فى نيتى أن أتناول هذه الاعتبارات ، فان أعضاء المؤتمر أنفسهم أقدر على ذلك وأولى به ، ولكنى أحب أن ألاحظ أنه لايجوز النظر فى الظروف التى استعملت فيها الألفاظ ، والغرض الذى توحى الظروف أن الشخص كان يقصد إليه ، إلا إذا كان من المستحيل ، لفساد العبارة واضطرابها ، الوقوف على الغرض المقصود منها بغير بحث آخر ؛

وعندى أن المعنى اللغوى العادى للألفاظ المستعملة فى المكاتبات لا يؤدى إلى أية سخافة ، ولا يوقع فى أى تناقض ؛ ولهذا السبب لا يبدو ضرورياً ـ بل لايجوز ـ النظر فى أية ظروف محيطة بقصد تعديل هذا المعنى . وأنا أقرر أنه لايجوز الإحالة على الظروف المحيطة ، أو الاستعانة على التفسير بوثائق أخرى ، إلا فى حالة الغموض ؛ وما دام لاغموض هناك ، فلا تأثير لأى بيان كتابى أوشفوى يأتى بعد ذلك فى المعنى ؛

وأخيراً هل لى أن أقول : إن حكومة جلالته قد غيرت حجتها أكثر من مرة فى تاريخ هذا الخلاف ؟ ففى سنة ١٩٢٢ كان اعتمادها كله على الزعم بأن فلسطين بأسرها ، غربى نهر الشريعة ، مخرجة من تعهد السير هنرى مكماهون ، بمقتضى التحفظ الوارد على " أجزاء من سورية واقعة إلى الغرب من ولاية دمشق " . وإذا اعتبرنا ماجاء فى صفحتى (١٩ و ٢٠) من تقرير اللجنة الملكية ، فانها فى أثناء إدلائها بأقوالها أمام تلك الهيئة قد اعتمدت على مطالب فرنسا الخاصة بمصالحها المزعومة فى هذه المنطقة . أما حجة حكومة جلالته فى الوقت الحاضر فهى أن فلسطين يجب أن تعد " بداهة وبصفة آلية " خارجة ـ بسبب الصمت عنها ـ من المنطقة المستقلة ، وهى حجة لا تستقيم مع الحجج الأخرى السابقة ، ولم تعلن قط من قبل ، وإذا كانت قد عرضت على اللجنة فى جلسة سرية ، فقد عدت قليلة الأهمية إلى حد رأت معه اللجنة إهمال كل إشارة إليها فى تقريرها .

٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩

ملحق (د)

راجع الفقرة ٨

مكتب السكرتير العام
للوفود العربية بمؤتمر فلسطين

٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩

ملاحظات

على بيان رئيس القضاة فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩

١ — أصغى مندوبو الوفود العربية فى اللجنة المعينة لبحث مكاتبات مكماهون بأعظم عناية إلى البيان الذى أدلى به رئيس القضاة فى الجلسة الثانية التى عقدتها اللجنة فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩ ، وقرأوا بإمعان المذكرة المكتوبة فى التاريخ نفسه ، بعنوان "مكاتبات مكماهون" وهى التى سلمت إليهم فى آخر تلك الجلسة ؛

٢ — ويود مندوبو العرب أن يثنوا ثناءً مخلصاً على العناية الشديدة التى تناول بها رئيس القضاة الموضوع ، وأولاه إياها ، وأن يعربوا عن ارتياحهم العظيم إلى أنه يوافقهم على أهمية بعض العهود الأخرى التى قطعتها بريطانيا العظمى للعرب فى أثناء الحرب ، مهما يبلغ من مخالفته لهم فى تفسير المكاتبات . ومن دواعى الارتياح الخاصة لهم أن رئيس القضاة رأى من الواجب أن ينوه بأهمية الرسالة التى أبلغها الكومندر هوجارث إلى الملك حسين فى يناير سنة ١٩١٨ ، والتصريح الإنجليزى الفرنسى الصادر فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ؛

٣ — على أن مندوبى العرب فى الوقت نفسه يدهشهم ويؤسفهم أن يروا رئيس القضاة يأخذ بوجهة النظر القائلة إن فلسطين كانت مخرجة من المنطقة التى تعهدت بريطانيا العظمى فى مكاتبات مكماهون أن تعترف فيها باستقلال الحكومات العربية وتؤيده . وهم يعتقدون — بعد درس البيان والمذكرة المشار إليهما ، بعناية — أن رئيس القضاة لعله فاته المدلول الحقيقى لمكاتبات تبودلت كلها باللغة العربية . وقد تداول أحد مندوبى العرب — رغبة فى إصلاح

هذه الأغلاط وإزالة آثارها ـ مع الخبير الذى ندبته حكومة جلالته ، وقدم إليه بيانا بالأغلاط التىوقعت فى الترجمة ، وبما بين النص العربى ، والنص الرسمى الإنجليزى من التفاوت . ورغبة فى إزالة كل وهم آخر ممكن ، يرى مندوبو العرب أن من واجبهم أن يقدموا ملاحظات إضافية أخرى ؛

٤ — وفى سبيل الوضوح والجلاء سيراعى هنا التميز الذى نبه إليه رئيس القضاة بين عبارة المكاتبات نفسها من ناحية ، والظروف المحيطة بها من ناحية أخرى . ولهذا ينوى مندوبو العرب أن يتناولوا هذين الجانبين على الترتيب ، وأن يدعوا السير متشيل ماكدونيل رئيس القضاة السابق فى فلسطين ـ وقد تفضل فقبل أن يساعدهم ويمدهم برأيه فى النواحى القانونية للموضوع أمام اللجنة ـ أن يلقى بيانا ؛

٥ — ويودمندوبو العرب أن يقدموا الملاحظات الآتية على الظروف المحيطة بالمكاتبات:

٦ — قال رئيس القضاة فى الفقرة السابعة من مذكرته إنه نظراً للصبغة المقدسة لفلسطين ، فان من الواضح أن بريطانيا العظمى لم يكن لها حق ولا سلطة فى سنة ١٩١٥ يخولانها أن تعد ، فى حالة نجاح الحلفاء ، فى أن ينتزعوا من الدولة العثمانية أرضاً لها مثل هذه الأهمية للعالم المسيحى ، وأن يسلموها إلى دولة إسلامية أخرى مستقلة ، من غير أن يحصلوا أولا على كل نوع من الضمانات لحماية الأماكن المقدسة من مسيحية ويهودية ، وكفالة حرية الوصول إليها على الأقل بقدر ما كان ذلك مكفولا فى عهد الأتراك أنفسهم . ويستنتج سيادته من ذلك أن مما لا يتصور أن يكون السير هنرى مكماهون قد قصد أن يعطى الشريف وعداً لاقيد فيه ولا شرط ، بأن تكون فلسطين داخلة فى منطقة الاستقلال العربى . ثم يعزز رئيس القضاة استنتاجه هذا بقوله : إن كون مسألة الضمانات لم يرد لها ذكر ، يبين بلا أدنى شك أن السير هنرى مكماهون لم يقصد أبداً أن يفهم أحد من كتابه أن فلسطين داخلة فى المنطقة الموعودة ؛

٧ — ويقرر مندوبو العرب بكل احترام أن هذا الاستنتاج قائم على خطأ مادى فى تصور الموقف ؛ وذلك : أولاً لأن سلامة الأماكن المقدسة ، وحرية الوصول إليها ، منصوص عليهما بصراحة فى معاهدة برلين ، المعقودة سنة١٨٧٨ ، وهى معاهدة دوليه معترف بها فى أوسع نطاق ، ومقيدة بها تركيا ، وهى تسرى من تلقاء نفسها على كل دولة ينتقل إليها ما كان للدولة العثمانية من سيادة فى فلسطين . وثانياً لأن نص المكاتبات نفسها يبين بجلاء أن المقرر أن

تنتفع حكومات الدول العربية المستقلة بالمشورة البريطانية ، وبمساعدة الموظفين البريطانيين فى إقامة نظام حكم صالح ؛ وهذا وحده كان ضماناً كافياً ، ينتفى به كل خطر ، كائناً ما كان ، على الأماكن المقدسة من الحكومات العربية المستقلة ، حين تقوم دولها . وثالثاً لأن السير هنرى مكماهون وضع تحفظاً صالحاً فيما يتعلق بالأماكن المقدسة ، وذلك فى كتابه المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، وفيه يقول " إن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجى ، وتعترف بوجوب منع التعدى عليها " ؛

٨ — ومندوبو العرب عاجزون عن أن يفهموا مايقصد إليه رئيس القضاة ، بقوله : إن مسألة الضمانات لم يرد لها ذكر . ذلك أن الأمر لا يقتصر على أن حماية الأماكن المقدسة ، وحرية الوصول إليها ، منصوص عليهما فى وثيقة دولية ، بل إن السير هنرى مكماهون نفسه ضمّن كتابه إلى الشريف حسين ضمانا صريحاً مؤكداً لم يعترض عليه الشريف حسين ، ولم يجادل فيه بخلاف . ومن الأدلة القاطعة على أن السير هنرى مكماهون كان يفكر فى فلسطين ، حين بذل الوعد باسم حكومته للشريف حسين ، أنه رأى من الصواب أن ينص فى كتابه على هذا الضمان ؛

٩ — ويوافق مندوبو العرب رئيس القضاة أتم موافقة على قوله : " إن من المعقول أن نعتقد أن شريف مكة الذى أبدى اهتماما مشروعا بالأماكن المقدسة فى الحجاز لابد أن يكون مدركا لقوة الشعور المسيحى فى هذه المسألة ، وعارفا أنه مامن موظف بريطانى يستطيع أن يتعهد بإعطاء فلسطين لدولة إسلامية أخرى ، إلا بتحفظات صريحة ، فيما يتعلق بالأراضى المقدسة المسيحية . " فأما أن الشريف حسين كان يدرك ويحترم الشعور المسيحى واليهودى فيما يتعلق بالأراضى المقدسة ، فواضح ، ليس فقط من كونه لم يجادل قط فيما نص عليه السير هنرى مكماهون من وجوب المحافظة على الأراضى المقدسة من الاعتداء الخ ، بل من تصريحاته العديدة ، وعلى الخصوص تصريحه للكومندر هوجارث عن استعداد العرب لأن يضمنوا فى كل وقت سلامة الأراضى المقدسة ، وحرية الوصول إليها ، كائنة ماكانت ملة أصحابها ؛

١٠ — ويقول رئيس القضاة فى الفقرة الثامنة من مذكرته إن ميناء حيفا وغيرها من موانى الساحل الفلسطينى ذات أهمية من وجهة النظر البريطانية . ويذهب إلى أنه لابد من أنه كان واضحاً أن بريطانيا العظمى كانت خليقة أن تطلب ضمانات تمنع استعمال أراضى فلسطين على العموم ، وميناء حيفا على الخصوص ، للاعتداء فى المستقبل على الأراضى المصرية . فهنا أيضاً نقول بكل احترام : إن رئيس القضاة لابد أن يكون قد أغفل أن اقتراحات الشريف حسين

كانت ترمى إلى عقد محالفة عسكرية بين بريطانيا العظمى وحكومة العرب المستقلة فى فلسطين، وأن السير هنرى مكماهون من ناحيته اشترط أن يكون المستشارون والموظفون الأجانب، الذين تحتاج إلى الاستعانة بهم الدول العربية من البريطانيين وحدهم ؛

١١ — ويقول رئيس القضاة فى الفقرة ٣٣ من مذكرته : إنه إذا كان هناك شىء ثابت فى هذا النزاع فذاك أن بريطانيا العظمى لم تكن فى أكتوبر سنة ١٩١٥ حرة فى أن تعمل فى فلسطين بغير مراعاة لمصالح فرنسا . ثم يقول : إنه قد يكون صحيحاً أن حكومة جلالته كانت راغبة فى تقييد المطالب الفرنسية ، وتضييق نطاقها . ولكن هذا ليس معناه أنها كانت حرة فى أن تفعل ذلك . ويضيف رئيس القضاة إلى ذلك أن هناك فرقا بين الرغبة فى شىء، وإمكان تحقيقه ؛

ويود مندوبو العرب أن يقولوا إن ما يذهب إليه رئيس القضاة لا ينهض . وسواء أكانت الحكومة البريطانية حرة فى الواقع فيما يتعلق بفلسطين والمطالب الفرنسية ، أم لم تكن ، فان من الجلى مما ذكره رئيس القضاة أنها كانت راغبة فى سنة ١٩١٥ أن تخرج فلسطين من نطاق المطالب الفرنسية . وكل شىء يدل على هذا ويعززه ؛ كذلك ما ورد فى تقرير اللجنة التى كان يرأسها السير م . ده بنسن ، وقد تفضل رئيس القضاة بإبلاغنا إياه ؛

١٢ — على أن قول رئيس القضاة إن هناك فرقا بين تمنى الشىء وتحقيقه ، لا علاقة له بالموضوع ، وإن كان من البديهى أنه صحيح . والمهم أن الحكومة البريطانية كانت راغبة فى إخراج فلسطين من منطقة النفوذ الفرنسى فى المستقبل ، وأنها كانت تحاول فى مكاتبات مكماهون أن تمهد الطريق لبلوغ هذه الغاية . وهناك فرق كبير بين تحقيق الغرض ومحاولة تحقيقه . ومندوبو العرب يقررون أن الحكومة البريطانية ، لرغبتها فى مقاومة المطالب الفرنسية فيما يتعلق بفلسطين ، حاولت أن تحقق هذه الرغبة بخطوات متتابعة ، وذلك أولا بالامتناع عن أى ذكر لفلسطين حين سردت — فى كتاب السير هنرى مكماهون فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ — تلك الأجزاء من سورية التى يحتفظ بها من أجل المصالح الفرنسية . وثانياً بعد أن أرسل هذا الكتاب فعلا بدعوة مندوبى فرنسا إلى لندن ، ومحاولة حملهم على التخلى عن فلسطين . وثالثاً فى سنة ١٩١٦ بالإصرار على النص فى اتفاق سيكس بيكو ، على أن تكون فلسطين ذات صبغة دولية . وأخيراً بعد انتهاء الحرب ، بمطالبة فرنسا صراحة بالموافقة على الانتداب البريطانى فى فلسطين

١٣ — هذا هو السياق التاريخى للحوادث التى وقعت بين نشوء الرغبة البريطانية فى سنة ١٩١٥ وتحقيقها فى سنة ١٩١٩ . ولم يكن كتاب السير هنرى مكماهون المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ إلا خطوة أولى، من سلسلة خطوات، حاولت بها الحكومة البريطانية أن تدرك غايتها، وأن تخرج فلسطين من منطقة النفوذ الفرنسى فى المستقبل، لتدخلها آخر الأمر فى منطقة النفوذ البريطانى .

١٤ — وقد عنى اللورد رئيس القضاة، فى الفقرة ٥٩ من مذكرته، بأن يلفت النظر إلى أن اتفاق " سيكس بيكو " ينص على المشاورة مع الشريف حسين فيما يتعلق بنوع الحكومة التى تقام فى فلسطين . ويستخلص من ذلك أن من الصعب أن يرى الإنسان كيف يكون من الإنصاف أن يعد الاتفاق نكثاً للعهد مع الشريف حسين .

إن الاتفاق يعد نقضاً للعهد لعدة أسباب، منها : أن فلسطين سبق أن عدت داخلة فى منطقة الاستقلال العربى ؛ وأن فى كون الحكومة البريطانية تركت الشريف حسيناً فى جهل من الأمر لدليلا على أنها كانت تدرك مافى عملها من الحرج . وقد علم بأمر الاتفاق مصادفة، بعد عقده بثمانية عشر شهراً، فاحتج على الحكومة البريطانية، فردت رداً ينطوى على التهرب وحاولت - فى رسالتين أذيعتا فيما بعد - أن تحمله على الاعتقاد بأن مثل هذا الاتفاق لم يعقد قط.

١٥ — ومن الممكن أن نورد أمثلة أخرى من مذكرة اللورد رئيس القضاة ومن بيانه الشفوى الملخص فى محضر الجلسة الثانية - ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩ - تحمل مندوبى العرب على الاعتقاد بأنه لم يكن على علم تام بالحقائق لمّا أدلى بهذه البيانات والتعليقات .

ومن الأمثلة الجديرة بالذكر، تلك الفقرة التى يعرب فيها عن اقتناعه بأن اللورد بلفور حين وضع تصريحه لم يكن يفعل شيئاً يخول اليهود أن يطالبوا بدولة مستقلة فى فلسطين . والواقع أن من الحقائق التاريخية أن اللورد " بلفور " لما وضع تصريحه كان يفكر فى قيام دولة يهودية فى فلسطين فى المستقبل . وهذه الحقيقة معروفة أتم المعرفة لمن كانوا على اتصال به فى ذلك الوقت، وقد أعلنها المستر لويد جورج نفسه، وكان يومئذ رئيساً للوزارة، وذلك حين أدى الشهادة وأدلى بأقواله أمام لجنة فلسطين الملكية، فقد قال ما يأتى :

" إن الفكرة كانت، وهذا ما فسرت به فى وقتها : أن لا تقام دولة يهودية فوراً بمقتضى معاهدة الصلح، ومن غير مراعاة لرغبات أكثرية الأهالى . على أنه من ناحية أخرى كانت

النية ـ متى حان الوقت لمنح فلسطين نظماً نيابية ، واستطاع اليهود فى أثناء ذلك أن يغتنموا الفرصة التى أتيحت لهم بإنشاء الوطن القومى ، وصاروا أصحاب الأغلبية بين الأهالى ـ أن تصبح فلسطين دولة يهودية " ـ راجع الفقرة العشرين من الفصل الثانى ـ ؛

١٦ — وهكذا كان تصريح بلفور مع أنه لم يعد بأكثر من إقامة وطن قومى ـ كائناً ما كان معناه ـ فى أذهان المستر لويد جورج وزملائه ، مقصوداً به أن يكون ستاراً يسمح للصهيونيين من ورائه بأن يوجدوا أغلبية يهودية فى البلاد ، وينشئوا دولة يهودية فى فلسطين . وهذا هو الغرض الحقيقى من تصريح بلفور كما كشف عنه المستر لويد جورج ، وكنى به حجة . وفى أثناء ذلك كان الكومندر هوجارث ـ بناء على تعليمات الحكومة البريطانية ـ يؤكد للشريف حسين أن تصريح بلفور ليس معناه ـ ولن يسمح بأن يكون معناه ـ أى تدخل فى الحرية السياسية والاقتصادية للعرب فى فلسطين .

١٧ — وقال اللورد رئيس القضاة قبيل نهاية بيانه إنه لايسعه إلا أن يفند بشدة وينفى بقوة أية تهمة توجه إلى الحكومة البريطانية أو أسلافها بنقض العهد . وما قال مندبو العرب فى المذكرة التى قدموها فى ٢٣ فبراير ، ولا فى ملاحظاتهم الشفوية ، أى شىء عن نقض العهد من جانب الحكومة الحاضرة أو الحكومات السابقة . وقد رأوا أن الأحكم والأفضل أن يجتنبوا كل مهاترة وأن يقتصروا على تناول الموضوع المطروح على اللجنة ، وهو درس معنى العهود الواردة فى مكاتبات مكماهون ، وتبيين مداها . ومن رأيهم أن من العبث الدخول فى بحث للجانب الأدنى للسياسات والوسائل التى اتبعت فى أيام الحرب ، وأن الخير كله والمزية أجمعها فى استخلاص الحقيقة . ويشجعهم على ذلك الغيرة التى أبداها اللورد رئيس القضاة على اسم حكومة جلالته وسمعتها ؛ وهم يأملون أن يراجع الأمر ويعيد النظر فيما انتهى إليه من رأى بعد أن أدلوا إليه بملاحظاتهم ، وأفضوا ببعض الحقائق فى هذه المذكرة .

١٨ — ويود مندوبو العرب خاصة أن يلفتوا نظره إلى أن من المرغوب فيه أن يعيد النظر فيما علق به على خطبة اللورد جراى فى مجلس اللوردة فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ . فقد ذهب اللورد رئيس القضاة إلى أن خطبة اللورد جراى قائمة على خطأ صريح فى فهم تصريح بلفور : ولا يكاد هذا يكون من الإنصاف للورد جراى ، فان الآراء التى أبداها تدل على أنه كان على علم صحيح دقيق بما كان يدور برأس المستر لويد جورج فيما يتعلق بمستقبل الدولة اليهودية فى فلسطين .

١٩ — ولا يحاول مندوبو العرب فى هذه المذكرة أن يردوا على كل النقط التى أثارها اللورد رئيس القضاة ؛ وإنما اقتصروا على مابدا لهم أنه فاته من " الظروف المحيطة " وليس من همهم أن يصدروا حكماً على سلوك الحلفاء فى سياستهم فى أثناء الحرب ، وإنما يريدون أن يقولوا إنه إذا كانت الأخطاء قد ارتكبت والتناقض قد وقع فى فورة الحرب ، فان النهج القويم فى الوقت الحاضر والذى يقضى به الإنصاف - حرصاً على سمعة بريطانيا العظمى وعلى السلام فى فلسطين - هو الاعتراف بالأخطاء والتناقض ، والانتقال من ذلك إلى درس الوسائل المعينة على إصلاحها ، أو كما قال اللورد جراى " إنه ليكون من المرغوب فيه جداً بدافع من الشرف أن توضع كل هذه العهود جنباً إلى جنب . وفى رأيى أنه يكون من مقتضيات الشرف أن نتأملها بإنصاف ، وأن نتبين مبلغ ما بينها من التناقض ، وأن نجعل بالنا إلى طبيعة كل عهد وموثق وإلى التاريخ الذى قطع فيه وأعطى . وبعد أن نعرض كل الحقائق على عقولنا ندرس مايوجب العدل والإنصاف فعله "

هذه هى ألفاظ ذلك السياسى المشهور الذى أعطيت عهود مكماهون بناء على تعليماته . والنصيحة التى يقدمها للحكومة هى بعينها مايدعو مندوبو العرب حكومة جلالته إليه .

الامضاء

ج . أنطونيوس

السكرتير العام للوفود العربية

ملحق (هـ)

راجع الفقرة التاسعة

بيان اللورد رئيس القضاة

فى الجلسة الثالثة التى عقدتها اللجنة أصغى اللورد رئيس القضاة إلى البيانين القويين: الأول بيان السير متشيل ماك دونيل، عن طائفة من النقط القانونية؛ والثانى بيان المستر أنطونيوس عن "الظروف المحيطة" بالمكاتبات؛

٢ — وسيحاول اللورد رئيس القضاة فى هذا البيان أن يتناول النقط الرئيسية التى يعتمد عليها مندوبو العرب فى نقض القول بان فلسطين كانت مخرجة فى المكاتبات من منطقة الاستقلال العربى؛

٣ — وقد تأثر اللورد رئيس القضاة ببعض الحجج التى سيقت فيما يتعلق بإخراج فلسطين اعتماداً على عبارة "أجزاء من بلاد الشام واقعة إلى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب" وهو يرى أن وجهة نظر العرب فى هذه المسألة ظهرت أقوى مما كان يبدو من قبل، وإن كان لا يوافق على أن من المستحيل اعتبار فلسطين مشمولة بعبارة "أجزاء من بلاد الشام الخ".

٤ — على أنه من جهة أخرى لايرى أن قوة التحفظ الخاص بمصالح فرنسا قد أضعفتها الحجج التى سيقت لنقضها.

٥ — وهو على الخصوص يختلف اختلافاً تاماً مع القول بان المكاتبات كانت خطوة أولى فى مشروع مدبر أرادت به حكومة جلالته إخراج مايسمى الآن «فلسطين» من منطقة النفوذ الفرنسى، وأنها نجحت على الأيام فى ذلك. والقول بان حكومة جلالته بدأت المكاتبات، وهذه الغاية نصب عينيها، لايبدو أن هناك مايؤيده. وهو لاينكر أنه فى خريف سنة ١٩١٥ رغبت حكومة جلالته فى تقييد مطالب حليفتها فى فلسطين إذا استطاعت حكومة جلالته أن تفعل ذلك بالطريق الوحيد المفتوح أمامها — أى التفاهم مع حليفتها. ولكنها لايمكن أن تكون قد ظنت، أنها تجعل مركزها أقوى فى أية مفاوضة تأتى بعد ذلك إذا كانت تتقيد فى الموضوع سلفاً مع فريق ثالث. والحكومة الفرنسية كانت خليقة أن لاتعد هذه الارتباطات

صحيحة فيما يتعلق بها . وكان الأرجح أن تكون نتيجة مثل هذا السلوك من جانب حكومة جلالته أن يصبح تحقيق غرضها أصعب .

فاللورد رئيس القضاة يرى من أجل ذلك أن التحفظ الخاص بالمصالح الفرنسية ينطبق ـ وكان المراد أن يكون منطبقاً ـ على كل الأراضى التى كانت تشملها مطالب فرنسا فى ذلك الوقت ، بما فيها مايسمى الآن فلسطين .

٧ — ولكن مطالب فرنسا لم تكن هى وحدها التى جعلت بريطانيا العظمى غير حرة فى إعطاء وعود خاصة بفلسطين فى خريف سنة ١٩١٥ ، فقد كان من الواجب أن يدخل فى الحساب اهتمام كل بلاد العالم تقريباً بفلسطين . وهنا يود اللورد رئيس القضاة أن يقول إنه وإن كان لا يريد أن يختلف مع الثقات الذين استشهد بهم السير متشيل ماك دونيل ، فهو يرى أنه قد يكون هناك بعض الخطأ فى فهم حجته .

٨ — وهو لا يحب أن يكون مفهوماً من كلامه أنه يقول إن فلسطين مخرجة من منطقة الاستقلال العربى لا لسبب سوى أنها لم تذكر . والذى يعلمه أن هذا القول لم يصدر قط ، وأن هذه الحجة لم تعرض أمام اللجنة الملكية ولا أمام سواها . وإنما الذى يقوله اللورد رئيس القضاة هو أن التفسير المنصف للمكاتبات ، مع مراعاة الظروف التى كتبت فيها ، يجعل فلسطين مخرجة فى الواقع حتى ولو لم يرد لها ذكر .

٩ — وبعبارة أخرى يرى اللورد رئيس القضاة أن المكاتبات على الجملة ، والتحفظ المتعلق بالمصالح الفرنسية فى كتاب السير هنرى مكماهون المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ تخرج فلسطين ؛ وأنه كان ينبغى أن يكون هذا هو المفهوم نظراً إلى مركز فلسطين الفريد فى بابه .

١٠ — وقد أعرب اللورد ملنر ، بقوة ، عن هذا الرأى فى خطبة ألقاها فى مجلس اللوردة فى السابع والعشرين من يونيه سنة ١٩٢٣ حيث قال :

" إنى نصير قوىّ للسياسة الموالية للعرب . . وإنى لأؤمن باستقلال البلاد العربية . . وأتطلع إلى ظهور اتحاد عربى . . ولكن فلسطين لايمكن أن تعد مماثلة للبلدان العربية الأخرى . وليس فى وسعكم أن تغفلوا التاريخ كله والتقاليد أجمعها فى هذا الموضوع . وليس فى طاقتكم أن تنسوا أن هذه البلاد هى مهد دينين من أكبر أديان العالم . وأنها بلاد مقدسة عند العرب كما هى بلاد مقدسة أيضاً عند اليهود والمسيحيين . وليس فى الإمكان ترك مستقبل

فلسطين يتقرر بالإحساسات الوقتية للأغلبية العربية الموجودة فى البلاد فى الوقت الحاضر".

١١ — أما من حيث العوامل الفردية التى تتكون منها الظروف المحيطة بالموضوع ، فان اللورد رئيس القضاة قد أخذ علماً بالملاحظات المبنية على معاهدة برلين ، و بالاقتراحات الخاصة بالتعاون العربى البريطانى المشار إليها فى خلال المكاتبات . ومما يلاحظ أن المادة ٦٢ تنص بصراحة على تحفظ خاص بحقوق فرنسا .

١٢ — وهذه المادة تعزز رأى رئيس القضاة ، فان بريطانيا لم يكن عليها ـ فيما يتعلق بفلسطين ـ أن تفكر فى نفسها فقط ، بل فى العالم كله . فلو أنها كانت فى الواقع تنوى أن تعترف باستقلال العرب فى فلسطين وتؤيده لما استطاعت أن تفعل ذلك من غير أن تبين بوضوح الحقوق التى يجب الاحتفاظ بها لا لنفسها فقط بل لكل من يعنيه الأمر سواها .

١٣ — أما النقطة الخاصة بالأماكن المقدسة ، فأمرها مختلف . ومن رأى اللورد رئيس القضاة أن عبارة " الأماكن المقدسة " كما وردت فى المكاتبات ،كان المقصود بها الأماكن المقدسة فى مكة والمدينة . وعلى فرض أن العبارة تشمل القدس والأماكن المقدسة الأخرى بفلسطين ، فان كون بريطانيا كانت مستعدة لحماية الأماكن المقدسة فى فلسطين ، ضد الاعتداء الخارجى ، ليس معناه ولا من مقتضياته أنها هى أو أية دولة مسيحية أخرى قد اكتسبت أى حق فيما يتعلق بهذه الأماكن المقدسة . ومن غير المحتمل أن تكون بريطانيا قد قبلت هذه التبعة من غير توضيح لهذه الحقوق .

١٤ — ولا يرى اللورد رئيس القضاة أن يدخل فى مناقشة اتفاق "سيكس بيكو" وإن كان لا يسعه إلا أن يحتفظ برأيه فى الموضوع . ولكن لما كان قد دعى بصفة خاصة لتعديل رأيه فيما قاله اللورد جراى أوف فالودن فانه يقول كلمة فى الموضوع .

١٥ — وهو يود أن يقول إنه لا يرى سبباً يدعوه إلى تغيير رأيه . فان العبارة التى استعملها اللورد جراى وردت فى خلال مناقشة برلمانية ، وقد قال إنه لم تكن أمامه نصوص التصريح . وعلى كل حال فان رأى اللورد رئيس القضاة مبنى على مايستفاد من عبارة تصريح بلفور الذى صدر فى سنة ١٩١٧ ، ورأيه هذا لا يتأثر بتفسيرات تالية مخطئة ـ فى اعتقاده ـ وإن كانت قد صدرت عن رجال مشهورين ؛ وخاصة لأن هذه التفسيرات لم يقبلها آخرون يستطيعون أن يكوّنوا رأياً صحيحاً .

مجلس اللوردة فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٩

ملحق (و)

راجع الفقرة ٢٠ والفقرة ٢١

رسالة هوجارث

فيما يلى نص الرسالة التى صدر الأمر إلى الكومندر هوجارث بان يبلغها إلى الملك حسين، لما زار الكومندر هوجارث جدة، فى يناير سنة ١٩١٨:

١ — إن دول الحلفاء مصممة على أن تتاح للشعب العربى فرصة كاملة لاستعادة كيانه كأمة فى العالم. وهذا لا يتيسر تحقيقه إلا بواسطة العرب أنفسهم، باتحادهم. وستتبع بريطانيا العظمى وحلفاؤها سياسة ترمى إلى تحقيق هذه الوحدة.

٢ — ونحن مصممون، فيما يتعلق بفلسطين، على أن لا يكون شعب خاضعاً لغيره، ولكن:

(ا) بالنظر إلى أن فى فلسطين معابد وأوقافاً وأماكن مقدسة، بعضها عند المسلمين وحدهم، والبعض عند اليهود وحدهم، والبعض عند المسيحيين وحدهم، وأحياناً لفئتين أو لثلاث؛ ولما كانت هذه الأماكن ذات أهمية لكثيرين من الناس، خارج فلسطين وبلاد العرب، فلابد أن يكون هناك نظام خاص بهذه الأماكن يوافق عليه العالم؛

(ب) وأما فيما يتعلق بمسجد عمر، فانه سيعد أمراً يعنى المسلمين وحدهم، ولن يكون خاضعاً - لا مباشرة ولا بطريق غير مباشر - لأية سلطة غير إسلامية.

٣ — لما كان الرأى العام اليهودى، فى العالم، يميل إلى عودة اليهود إلى فلسطين، ولما كان هذا الرأى العام لابد أن يظل عاملا دائماً، وفضلا عن ذلك فانه لما كانت حكومة جلالته تنظر بعين الرضى إلى تحقيق هذا الأمل، فان حكومة جلالته مصممة على أن لا توضع عقبة فى سبيل تحقيق هذا الأمل، بقدر ما يتفق ذلك مع حرية الأهالى الموجودين، من الوجهتين الاقتصادية والسياسية؛

وفى هذا الصدد تعد صداقة "اليهودية العالمية" لقضية العرب، معادلة لتأييد كل الدول التى لليهود فيها نفوذ سياسى. وزعماء الحركة اليهودية مصممون على إنجاح الصهيونية بالصداقة والتعاون مع العرب. ومثل هذا الغرض ليس مما يطرح جانباً باستخفاف.

حديث بين الكومندر هوجارث والملك حسين

فى موضوع الرسالة التى أبلغ جلالته إياها

تلوت رسالة وزارة الخارجية رقم ١ « الأمة العربية والحاجة إلى الوحدة » فوافق الملك بلهجة ودية ، وقال : إنها تعبر عن أساس كل اتفاقنا . فقلت إنه نظراً لطول الوقت الذى مضى رأى الحلفاء من المستحسن تكريرها الآن ؛

ثم قال الملك إنه إذا كان هناك تعديل ثانوى لاتفاقنا معه تفرضه علينا ضرورات الحرب ، فهو مستعد لأن يعترف بمثل هذه الضرورة بصراحة ؛ ولكنه طلب أن نبلغه بمثل هذه الصراحة التعديل والضرورات التى تقتضيه ؛

ثم تناولت الرسالة رقم ٢ « الإدارة الدولية فى فلسطين » فذكرت الملك بالتحفظ الوارد فى الاتفاق الأصلى الذى يكفل مصالح خاصة لحلفائنا ، لاسيما فرنسا ؛ فرد بإشارة فكاهية إلى " فاشودة " معرباً بذلك عن شكه فى وجود اتفاق حقيقى دائم فى المصلحة بين فرنسا وبيننا ، فأغضيت عن هذه الإشارة مكتفياً بإشارة تنبىء عن المخالفة ، وقلت : إن فرنسا قد صارت ترى بعيوننا فيما يتعلق بالمسائل العربية ، وإنها تؤيد كما نؤيد نحن خطط فيصل ، وإنها تأخذ بالرأى الذى يعتنقونه بقوة فى أمريكا ، وهو أن الشعب يجب أن تكون له الحكومة التى يرغب فيها ؛ وإنها ـ أى فرنسا ـ لاتريد إلا أن تحمى وتساعد الحكومة المستقلة فى سورية ؛

ثم تلوت الرسالة رقم ٢ فوافق الملك ، قائلا : إن العقل الذى يستطيع أن ينتج هذا قادر على أن يبتدع نوعاً من الإدارة يصون كل المصالح ويكفلها . وأثنى على بريطانيا العظمى ، وأشاد بتصرفها فيما يتعلق بمسجد عمر ، وذكر امتناع الخليفة عمر عن دخول المعابد المسيحية أو التعرض لها فى فلسطين . فاذا استطعنا أن نضع بياناً على مثال الرسالة رقم ٢ ، مع إغفال الإشارة إلى الإدارة السياسية ، فانه مستعد أن يذيعه على العالم الإسلامى كله .

وانتقلت إلى الرسالة رقم ٣ « إقامة اليهود فى فلسطين » ومهدت لها ببيان عن نمو الحركة الصهيونية فى خلال الحرب ، وعظم قيمة المصالح اليهودية ، ومزية التحالف معها . وكان الملك يبدو عليه الاستعداد لقبول الصيغة ، ووافق بحماسة ، قائلا إنه يرحب باليهود فى كل البلاد العربية . فأوضحت له أن حكومة جلالته مصممة على صيانة مصالح الأهالى الأصليين .

من مذكرات الكومندر هوجارث

فيما يلى بعض ما كتبه الكومندر هو جارث خاصاً بالحديث الذى دار بينه و بين الملك حسين :

" الوحدة العربية وعلاقة الملك الفعلية أو الممكنة بها " - من الجلى أن الملك يعد الوحدة العربية مرادفة لملكه، وأنها بغير ذلك لا تكون ذات معنى . وهو ينظر إلى تصريحاتنا ودعواتنا إليها على اعتبار أنها مظهر لنياتنا الحسنة لا أكثر ؛ ولا يعتقد أنها تكون ذات أثر إلا إذا جعلنا الفكرة محصورة ومجسدة فى شخصية واحدة - هى شخصه هو .

" الإشراف الدولى على الأماكن المقدسة فى فلسطين " - لم يترك لى الملك شكاً فى أنه يعد هذه مسألة يعاد النظر فيها بعد عقد الصلح ، على الرغم من تأكيدى له بأنها تدبير نهائى . وقد شبهنا معه باثنين يهمان بأن يسكنا بيتاً واحداً ، ولكنهما غير متفقين على اقتسام الغرف وتوزيع « الأدوار » . وكان كثيراً، فى أثناء حديثنا، يتكلم عن حسابات سيسويها بعد الحرب ، وأنه إلى أن يجىء أوان ذلك لا يلح فى شىء . وأنا أشك فى أن له خطة مرسومة أو أنه يعرف طريقه إلى غايته ، ولكنى لا أشك فى أنه فيما بينه وبين نفسه لا ينزل عن شىء من مطالبه الأصلية للعرب أو لنفسه مع الزمن .

" إقامة اليهود فى فلسطين " - "والقضية المشتركة بين اليهود والعرب والأرمن فى سورية " - أظن أن الحالة فيما يتعلق بهذه الشؤون مثلها فيما يتعلق بما سبق ؛ فالملك لا يقبل قيام دولة مستقلة يهودية فى فلسطين ، ولم تصدر لى تعليمات بأن أذكر له أن هذا ماتفكر فيه وتنويه بريطانيا العظمى . ولعله لا يعرف إلا القليل عن الحالة الاقتصادية الواقعية أو الممكنة فى فلسطين . وأما موافقته السريعة على إقامة اليهود فى فلسطين فلا تعنى شيئاً ، ولا قيمة لها ؛ ولكنى أظنه يقدر قيمة مزية التعاون العربى مع اليهود .

١٥ يناير سنة ١٩١٨

الملحق (ز)

راجع الفقرتين ٢٠ و ٢٢

التصريح للسبعة

نظرت حكومة جلالته في مذكرة السبعة ، بأعظم عناية . وحكومة جلالته تقدر تمام التقدير الأسباب التي تدفع أصحاب المذكرة إلى الاحتفاظ بتنكرهم ، وإخفاء أسمائهم ؛ وليس في كون المذكرة غفلا من التواقيع مايغض من قيمتها في نظر حكومة جلالته .

وتنقسم الأراضي التي ورد ذكرها في المذكرة إلى أربعة أقسام أو طبقات :

١ — العرب في الأراضي التي كانت حرة ومستقلة قبل قيام الحرب ؛

٢ — أراض حررت من السيطرة التركية بعمل العرب أنفسهم في أثناء الحرب الحاضرة ؛

٣ — أراض كانت في الماضي تحت الحكم العثماني وتحتلها قوات الحلفاء في الحرب الحاضرة ؛

٤ — أراض لاتزال تحت السيطرة التركية ؛

ففيما يتعلق بالطبقتين الأوليين ، تعترف حكومة جلالته بالاستقلال التام والسيادة للعرب الذين يقطنون هذه الأراضي ، وتؤيدهم في جهادهم في سبيل الحرية .

وفيما يتعلق بالأراضي التي تحتلها قوات الحلفاء ، تلفت حكومة جلالته نظر أصحاب المذكرة إلى نصوص التصريحات الصادرة من القواد العامين ، عند الاستيلاء على بغداد والقدس . وهذه التصريحات تتضمن سياسة حكومة جلالته بإزاء أهالي هذه الأقاليم . وترغب حكومة جلالته في أن تكون حكومة هذه الأقاليم قائمة على رضى المحكومين ؛ وهذه السياسة ستظل مؤيدة من حكومة جلالته .

وأما فيما يتعلق بالأراضي المذكورة في القسم الرابع ، فان من رغبة حكومة جلالته أن تفوز الشعوب المظلومة في هذه الأراضي ، بالحرية والاستقلال ؛ ولا تزال حكومة جلالته تعمل على تحقيق هذه الغاية .

وحكومة جلالته تعلم ، تمام العلم ، مقدار الصعوبات والأخطار التي تحيط بالذين يعملون لاسترداد حرية البلاد المذكورة ؛

على أن حكومة جلالته ، على الرغم من هذه العقبات ، تثق وتؤمن بإمكان التغلب عليها . وهى راغبة فى تأييد كل من يعملون على تذليلها ؛ ومستعدة للنظر فى أى مشروع للتعاون ، يتفق مع الأعمال الحربية الحالية ، وينطبق على المبادىء السياسية التى تسترشد بها حكومة جلالته وحلفاؤها .

يونية سنة ١٩١٨

الملحق (ح)

راجع الفقرة ٢٠

نص التأكيد الذى قدمه الجنرال السير أدموند اللنبي إلى الأمير فيصل

فيما يلى نص التصريح الذى أبلغ السير أدموند اللنبي حكومة جلالته فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٨ أنه قدمه إلى الأمير فيصل بن الملك حسين :

" قدمت للأمير فيصل تأكيداً رسمياً بأنه مهما تكن التدابير التى قد تتخذ فى مدة الإدارة العسكرية فان هذه التدابير وقتية ليس إلا ، وإنها لا يمكن أن يسمح لها بأن تؤثر فى التسوية النهائية التى يضعها مؤتمر الصلح الذى لاشك فى أن العرب سيكون لهم من يمثلهم فيه . وأضفت إلى هذا أن التعليمات الصادرة إلى الحكام العسكريين تمنع أن يتدخلوا فى الشؤون السياسية ، وأنى سأعزل منهم من يخالف هذه الأوامر . وذكرت الأمير فيصل بأن الحلفاء ملزمون ، بحكم واجب الشرف ، أن يحاولوا الوصول إلى تسوية تطابق رغبات الشعوب التى يعنيها الأمر ؛ وحثثته على أن يثق بهم ثقة قلبية " .

الملحق (ط)

راجع الفقرة ٢٠

التصريح البريطانى الفرنسى الصادر فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨

إن الغرض الذى ترمى إليه فرنسا وبريطانيا العظمى من نهجهما فى الشرق، فى الحرب التى أثارتها أطماع ألمانيا ، هو التحرير التام النهائى للشعوب التى طال اضطهاد الترك لها، وإقامة حكومات وإدارات قومية تستمد سلطتها من الاختيار الحر والإرادة المستقلة للأهالى الوطنيين؛

ولتحقيق هذه الأغراض اتفقت فرنسا وبريطانيا العظمى على تشجيع إقامة الحكومات والإدارات الوطنية ومساعدتها ، فى سورية والعراق اللتين حررهما الحلفاء ، وفى الأراضى التى تعملان على تحريرها وستعترفان بها بمجرد حصول ذلك.

ولا رغبة لها فى أن تفرضا على أهالى هذه البلاد أى نظام معين ، وإنما تريدان بتأييدهما وبالمساعدة الكافية أن تكفلا حسن سير الحكومات والإدارات التى يختارها الأهالى اختياراً حراً . والسياسة التى تؤيدها الحكومتان المتحالفتان ، فى البلاد المحررة ، هى ضمان المساواة والعدل النزيه للجميع ، وتيسير التقدم الاقتصادى للبلاد بتشجيع النشاط المحلى ونشر التعليم والقضاء على الخلافات والمنازعات التى طالما انتفعت بها واستخدمتها السياسة التركية .

متنـــــوعات

صورة من رسالة

وردت من السيد م . ا . جناح رئيس عصبة مسلمى الهند

" نظراً لقرب انعقاد مؤتمر فلسطين الذى سيجتمع حوالى ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ فى لندن بعثت بالبرقية الآتية إلى رئيس الوزارة ، ووزير الهند ، والمستر ماكدونالد ، الوزير المختص :

" إن عصبة مسلمى الهند تلح على حكومة جلالته أن تسمح بتمثيلها فى مؤتمر فلسطين وأن تجيب مطالب العرب القومية فى فلسطين . والهند المسلمة تنتظر النتائج بصبر نافد ، ولست أستطيع فى برقية أن أوفى الموضوع حقه ، ولا أن أبين مبلغ قوة الشعور السائد فى الهند ، وأخلق بفشل المؤتمر أن تكون له أسوأ الآثار وأخطر العواقب فى العالم الإسلامى كله . وإنى لأرجو أن ينال هذا النداء الحار حقه من عنايتكم الجدية "

وأنا الآن أطلب إلى جميع فروع العصبة فى كافة الأنحاء أن تعقد اجتماعات عامة فى الهند فى يوم ٨ فبراير ، وأن ترسل بمثل هذه البرقية إلى رئيس وزارة بريطانيا العظمى ، وقد أصدرت الأوامر اللازمة بذلك .

صورة برقية

واردة فى ٣ فبراير

الصديق — لندن

مسلمو الهند يتمنون من أعماق قلوبهم النجاح للوفود العربية ، وعصبة الإسلام تؤيد كم ؟
جناح

حاشية — محمد على جناح رئيس عصبة الإسلام بالهند (٨٠ ملونا)

صورة برقية

واردة فى ٣ فبراير

الصديق — لندن

أكدوا للوفود تأييدنا التام لمطالبهم ؟
فوز الحق

حاشية — عبد القاسم فوز الحق رئيس وزراء البنغال (٢٦ مليون مسلم)

صورة برقية

واردة فى ٣ فبراير

ا . ر. صديق رقم ١٣٩ دنستر هاوس — منسنج لين بلندن

مسلمو البنجاب يدعون الله أن ينجح مؤتمر فلسطين ، وأن ينصر حقوق العرب ، أبلغوا أطيب تمنياتنا للوفود العربية ؟
سكندر حياة خان

حاشية — السير سكندر حياة خان رئيس وزارة البنجاب (عدد المسلمين ١٤ مليونا)

برقيـــة

من اللجنة الفلسطينية العربية بمصر

الوفود العربية ـــ لندن

اللجنة الفلسطينية العربية بمصر تستغرب جلب الحكومة البريطانية لمفاوضين يهود من جميع أنحاء العالم للمفاوضة بمسألة فلسطين ، مع عدم وجود حق لهم فيها ، ومنع سورية ولبنان وهما فى الأصل قطعة من فلسطين وفلسطين قطعة منهما ، فهو أمر غير مفهوم ، ولا يدل على حسن النية ، كما أن إقصاء مسلمى الهند عن المؤتمر ، ورفض طلب السيد محمد على جناح بتمثيل الهند فيه ، قد استوقف الأنظار . ويسوء العالم العربى والمسلمين جميعاً استقدام الحكومة البريطانية للنشاشيبى وجماعته الذين تبرأت منهم فلسطين كلها ، وأضربت احتجاجاً على أخذكم إياهم للندن للمفاوضة باسمها ، حتى أن أقاربهم بفلسطين قد أعلنوا البراءة منهم . إن اهتمام الحكومة البريطانية بضمهم إلى الوفود العربية برغم إرادتها وبرغم فلسطين . يظهر أن قصد السياسة البريطانية هو عرقلة حل هذه القضية . ثم إن تلميح الحكومة البريطانية أكثر من مرة بأنها ستفرض الحل الذى تريده لمسألة فلسطين ، وتأليفها من الآن لجنة لوضع الحل ، قد وقع فى الشرق وقعاً سيئاً ، وأكد لنا سوء النية التى لاحت بوادرها من مناورات الحكومة البريطانية فى مواقف كثيرة . لذلك نتوقع من الآن فشل مؤتمر لندن ، إلا إذا عدلت الحكومة البريطانية عن هذه المناورات ليصفو الجو ، ويسود السلام بفلسطين ؟

مصر ١٩ فبراير ١٩٣٩   رئيس اللجنة : محمد على الطاهر

برقيـــة

إلى حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فيصل آل سعود — لندن

نحن عرب فلسطين اللاجئين إلى سورية ولبنان ، من مسلمين ومسيحيين يمثلون مصالح العرب الحقيقية بفلسطين ،نقبل حل قضية فلسطين المتفق عليه بين الوفود العربية بالاشتراك مع وفد حزب الدفاع الوطنى ؟

عمر بيطار ، عيسى العيسى ، شاكر الغلاييني ، حسين سرحان ، كامل الحسينى ، احمد فاهوم ، يوسف صورانى ، ناجى عفيفى ، جميل كعكى ، طاهر حنون ، محي الدين المصرى .

إلى رئيس السرب هندل جيمس

مقر القيادة — سلاح الطيران الملكى

القاهرة

أرجو أن تبحثوا عن راغب النشاشيبى وتبلغوه ما يأتى :

رسالة خاصة من على ماهر باشا ، وفؤاد بك حمزة ، ومنى . بداية الرسالة : للمصلحة العامة ولمصلحتك أنت نلح عليك بشدة أن تقبل الاشتراك فى وفد فلسطين الموحد ، على قاعدة عضوية اللجنة العليا لسنة ١٩٣٦ ، أى أنت وفراج . والرفض يسىء إلى القضية وإلى مركزك ـ انتهت الرسالة ـ وأرجو الاتصال بسمارت ، والحصول منه على التفاصيل ، وابذل جهدك لإقناع راغب بالقبول ، وأبرق بالنتيجة بواسطة المفوضية العراقية بالقاهرة ؟

نورى

لندن ٣ فبراير سنة ١٩٣٩

م . ف . (و . ع .) (ف) – ٢ –

صورة رقم ٤١

سرى

مؤتمر فلسطين

— سنة ١٩٣٩ —

إيماء إلى الصفحة الأولى من محضر الجلسة الثانية المعقودة فى ٩ فبراير سنة ١٩٣٩ (م . ف .) (و . ع .) (ف .) الجلسة الثانية أتشرف بإبلاغكم صورة من مكاتبتى المستر ماكدونالد ، وراغب بك النشاشيبى ؛ للاطلاع عليها ؟

الامضاء

ه . ف . دونى — السكرتير

مؤتمر فلسطين
قصر سان جيمس
٩ فبراير ١٩٣٩

عزيزى راغب بك

فى جلسة المؤتمر التى عقدت فى هذا المساء ذكر السكرتير العام للوفد الفلسطينى العربى لدى المؤتمر أن كل أعضاء الوفد الموجودين فى لندن حاضرون ما عدا سعادتكم ، وأنكم بعثتم برسالة تقولون فيها إن المرض يقعدكم عن الحضور

وبناء على اقتراح على ماهر باشا طلب منى المؤتمر بالإجماع أن أعرب لكم عن الأسف العظيم الذى تلقى به نبأ مرضكم ، مقرونا بأحسن التمنيات لكم بالشفاء العاجل

وإنى إذ أبلغكم ذلك أعرب لكم شخصياً عن رجائى الحار فى أن تكفى راحة قصيرة لاستعادة صحتكم بسرعة ؟

المخلص
مالكولم ماكدونالد

فندق كارلتون

لندن

١٠ فبراير ١٩٣٩

إلى المحترم المستر مالكولم ماكدونالد

وزير المستعمرات

قصر سان جيمس

لندن

عزيزى المستر ماكدونالد

أشكر لكم كتابكم الذى تفضلتم فأعربتم لى فيه عن تمنياتكم وتمنيات المؤتمر بالإجماع لشفائى وإنى أؤكد لكم أنى أسفت أشد الأسف لعجزى عن حضور الجلسة أمس وإنى لأرجو أن تتفضلوا أنتم وجميع أعضاء المؤتمر بتقبل خير التمنيات بالوصول إلى نتائج مرضية تكفل استقرار السلام فى فلسطين

وأكرر لكم الشكر ،

المخلص

راغب النشاشيبى

فندق كارلتون

لندن

السبت ١١ فبراير

إلى الرئيس

مؤتمر فلسطين

سيدى العزيز

نظراً لاستمرار مرضى ، وما يأمر به الطبيب من التزام الراحة ، يؤسفنى أن أقول إنى لا أستطيع حضور المؤتمر بعد ظهر اليوم

وإنى لأكون شاكراً لكم إذا تفضلتم بإبلاغ إخوانى الأعضاء أسفى هذا ؟

المخلص

راغب النشاشيبى

رئيس حزب الدفاع الوطنى

بيان اقترح أن تصدره الوفود الثلاثة

فى حالة عدم موافقة حزب الدفاع على الانضمام ، على أساس ماحصل سنة ١٩٣٦

إن أعضاء الوفود العربية الذين طُلب إليهم أن يقدموا بعد استشارة زعماء الرأى العام الفلسطينى ، أسماء أعضاء الوفد الفلسطينى ، إلى حكومة جلالته البريطانية ، قد حاولوا أن يجعلوا تأليف الوفد على قاعدة تمثيل فلسطين فى سنة ١٩٣٦

ونظراً للصعوبات التى اعترضتنا ، فان حكومة جلالته ـ بناء على الأسباب التى ذكرتها فى البيان الذى صدر اليوم ـ قد دعت حزب الدفاع الوطنى إلى الاشتراك فى المؤتمر على قاعدة أخرى ، واحتملت وحدها تبعة هذه الخطوة

وستظل وفود البلاد العربية تبذل جهودها لتأليف وفد فلسطينى واحد ، ولكن إلى أن يتم ذلك لا يسعها أن تعدّ أعضاء وفد حزب الدفاع جزءً من الوفد الفلسطينى الذى تتعاون معه هذه الوفود .

بيان اتفق على نشره من قِبل بريطانيا
فى حالة انفصال حزب الدفاع ، وعدم قبوله الانضمام
على أساس ماحصل سنة ١٩٣٦

بذلت جهود شتى لجعل الأحزاب السياسية المختلفة من عرب فلسطين ممثلة فى وفد واحد أثناء المناقشات التى تجريها حكومة جلالته فى موضوع السياسة المستقبلة بفلسطين . ولكن هذه المساعى فشلت إلى الآن ،لا بسبب تمثيل حزب الدفاع ، بل لأن عرب فلسطين لم يستطيعوا أن يتفقوا على أشخاص هؤلاء الممثلين (أو على مركزهم فى وفد فلسطين) . وحكومة جلالته لاتحاول أن تتحيز لأى جانب فى أى خلاف فى الرأى ينشأ بين الأحزاب فى فلسطين . وهى على العكس يعنيها أن تتاح لكل حزب فرصة عادلة لإبداء رأيه فى أثناء المناقشات المقبلة ، وهى ترحب بفرصة الدخول فى مناقشات حرة وافية مع الوفد العربى الفلسطينى الكبير المؤلف من ممثلى أحزاب غير حزب الدفاع . ولما كانت الحكومة ، فى هذه الظروف الطارئة ، يعنيها أن لا يقصى جانب مهم من الرأى العام عن المناقشات ، فانها تنوى أن تقوم بمناقشات منفصلة ، مع الوفد الممثل لحزب الدفاع الوطنى الذى قدم إلى لندن ؟

آخر الكتاب

ملحوظة — ورد فى الصفحات الأولى اسم " السيد عبد الله بكر " سيد أفندى عبد الله بكير ؛ والصواب الأول . وورد كذلك اسم " السير جون . إى . شا كبره " شا كبورج ، أو شا كبرج ؛ والصواب الأول . وورد اسم "السيد على بن عقيل "سيد على بن عقيل ، أو سيد أفندى على بن عقيل ؛ والصواب الأول . فاقتضى التنويه .

فهرس

الموضـــــــوع	الصفحة